الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
جامعـة فرحـات عبـاس- سطيـف
كليـة العلـوم الاقتصاديـة، العلـوم التجاريـة وعلـوم التسيير

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تخصص: الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة

تحت عنوان:

آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام

- دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب -

نُوقشت علنا بتاريخ: 30-01-2013

من إعداد الطالب:
حريرش ناجي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
سحنون محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د جبـار محفـوظ	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيـف	رئيـسا
أ.د. سحنـون محمـد	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينـة	مشرفا ومقررا
أ.د. بوعشـة مبـارك	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينـة	مناقشـا
د. سعودي محمد الطاهر	أستـاذ محاضـر	جامعة باتنـة	مناقشـا

السنة الجامعية: 2011 – 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

بعد حمد الله تبارك وتعالى الذي وفقني في إتمام هذا العمل حق حمده، أتقدم بشكري وامتناني الكبيرين لأستاذي القدير الدكتور **سحنون محمد** على إشرافه على هذا البحث، وعلى ما قدمه لنا من توجيهات قيمة على مستوى المنهجية أو على مستوى المحتوى العلمي.

كما نتقدم بالشكر الخاص والتقدير لكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد لإنجاز هذا العمل، من دون أن ننسى كل من شجعنا بالكلمة الطيبة، الإبتسامة أو الدعاء، إلى كل هؤلاء أقول:

شكـــرًا

مقدمة عامة

مقدمـــة:

إن الانتشار السريع والمتزايد لآثار العولمة الاقتصادية والمالية، مثل حرية انتقال عوامل الإنتاج وزيادة معدلات التشابه في أنماط الإنتاج والاستهلاك، جعل أبرز ما يميز بيئة أعمال القرن الواحد والعشرين هو الانفتاح الشديد على المنظومة الدولية، وذلك ما رافقه زيادة في حركية رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية وارتفاع حجم المبادلات التجارية الدولية. إن العوامل السابقة الذكر كان لها الأثر الكافي في خلق معدلات نمو معتبرة ورفع مستويات الرفاهية لعديد من المجتمعات، وفي الوقت نفسه تسببت تلك العوامل في تأثيرات سلبية على أنماط المعيشة ومستويات الرفاهية في مجتمعات أخرى، إلا أنه وبالرغم من ذلك يبقى على كل باحث ومهتم في مجال المبادلات التجارية الدولية أن يدرك أن هذه الأخيرة مصدرٌ أساسي لا غنى عنه في سبيل تحقيق ازدهار الدول ورقيها، ومن أجل توضيح أكثر لضرورة ومزايا التجارة الخارجية يكون علينا أن نتخيل عالمنا بحدوده القائمة حاليا كعالم خالٍ من المبادلات التجارية الدولية، في هذه الحالة سيكون على كل دولة أن تنتج كل ما يلزمها من مواد وخدمات ومعدات سواء الاستهلاكية أو الإنتاجية بمدخلاتها الذاتية وبمعزل عن العالم الخارجي، وفي نفس الوقت يُفترض على هذه الدولة أن تستهلك كل ما تقوم بإنتاجه داخليا ولا وجود لفوائض في الإنتاج. إن ما سبق ذكره أمر مستحيل في ظل الظروف الراهنة، بل أكثر من ذلك فإن هذه الحالة ستؤدي حتما إلى تراجع مستويات الرفاهية العالمية الأمر الذي يتنافى مع المساعي الدولية في هذا الإطار، إذ أن التجارة الدولية تعتبر إلى جانب الدبلوماسية والحرب لغة ثالثة في إطار العلاقات بين الشعوب، كما أن التجارة الخارجية قد تكون مصدرا للحوار، للسلم أو للنزاع في الوقت نفسه.

أثبتت العديد من الدراسات قوة علاقة الارتباط القائمة بين التجارة الدولية والانجازات المحرزة على مستوى مجهودات التنمية الاقتصادية، إلى حد اعتبارها كمحرك ودافع للتنمية، والمبرر الرئيسي لذلك يكمن في أن التجارة تقدم مساهمات إستراتيجية مهمة في التنمية والنمو الاقتصاديين، فعلى سبيل المثال نأخذ التجارة القائمة في ما بين الاقتصادات التي هي في مرحلة انتقالية والتي بالرغم من أنها قد انطلقت من قاعدة بسيطة إلا أنها اتسعت بمعدل يفوق المعدل الذي تنمو به التجارة العالمية، بالإضافة إلى أن تلك الاقتصادات متفوقة على البلدان المتقدمة في سرعة النمو المسجل في مجال الإنتاج والتجارة، بل وتزداد حصتها من التجارة الدولية سنة تلو الأخرى.

قد لا تكون معدلات النمو التي يتم تحقيقها على مستوى الدول المنفتحة على التجارة الخارجية مؤشرا جيدا يمكن الاعتماد عليه في الحكم على مدى قوة ذلك الاقتصاد وقدرته على الاستمرار في مسار الازدهار، ذلك كون النمو المحقق قد يكون في غالب الأحيان هشا معتمدا على قطاعات وموارد غير مُعمِّرة، لذلك نجد أن الفكر التنموي اليوم يتجه نحو مفهوم النمو المستدام الذي يرتكز على أُسس ومتطلبات لا يمكن ضمان استدامة النمو بغيابها، إذ يتطلب أن يكون الاقتصاد متنوعا قادرا على امتصاص الصدمات وأن يتميز بالديناميكية والاعتماد على التقانة العالية وتراكم رأس المال البشري إلى غير ذلك من المتطلبات، وهذا بدلا من المفهوم التقليدي للنمو الاقتصادي القائم على إحراز زيادات مهمة في الناتج القومي تفوق الزيادة في نمو السكان. من هذا المنطلق سنركز في هذه الدراسة على تحليل وتقييم الآثار الناتجة عن سياسات تحرير التجارة الخارجية على مسار النمو

الاقتصادي المستدام، ولجعل هذه الدراسة أكثر واقعية وميدانية سنقوم بإسقاط جانبها الميداني على ثلاث دول بارزة من دول المغرب العربي وهي الجزائر، تونس والمغرب، وذلك من خلال إجراء مقارنة بين الانجازات المحرزة على مستوى سياسات تحرير التجارة الخارجية وآثارها على استدامة النمو الاقتصادي في تلك الدول.

إشكاليـــة الدراســـة:

تدور إشكالية الدراسة بناءً على ما سبق ذِكره حول السؤال الرئيسي التالي:

- **ما هي آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر، تونس والمغرب؟**

حتى نتمكن من الإجابة على هذا السؤال نرى أنه من الضروري تفصيله إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة العلاقة القائمة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي المستدام؟
- ما هي أهم الإجراءات المرافقة لتحرير قطاع التجارة الخارجية في الدول المغاربية؟
- كيف تؤثر السياسات التجارية لتلك الدول على درجة استدامة نموها الاقتصادي؟

فرضيـــات الدراســـة:

تتمثل فرضيات الدراسة في ما يلي:

1. تحرير التجارة الخارجية يعود بالمزايا على جميع الأطراف.
2. يقتصر النمو الاقتصادي المستدام على تحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل.
3. تحرير التجارة الخارجية يدعم استدامة النمو الاقتصادي في الدول المغاربية محل الدراسة.

حـــــدود الدراســـة:

يتم التركيز في هذه الدراسة كحدود مكانية لها على ثلاث دول مغاربية هي الجزائر، تونس والمغرب، وكان ذلك تبعا لتقاربها الجغرافي، التاريخي والثقافي، وتقاربها النسبي من ناحية التوجهات المتعلقة بالسياسات التجارية واتفاقيات الشراكة. أما بالنسبة للحدود الزمنية ومن أجل جعل الدراسة أكثر ديناميكية فقد تم تحليل السياسات التجارية وأهم مؤشراتها قبل، أثناء وبعد الشروع في تنفيذها، وحاولنا في هذا الإطار تجميع وتحليل الإحصائيات المتوفرة لثلاثة عقود متتابعة ابتداءً من سنة 1980 إلى غاية 2009، ومن أجل تحليل آثار السياسات التجارية على النمو الاقتصادي في الدول المغاربية الثلاث فقد ركّزْنا على معطيات عشريتين متتابعتين ابتداءً من 1990 إلى غاية 2009 وكان ذلك حسب درجة توافر البيانات من اقتصاد لآخر.

أهـــداف الدراســـة:

نهدف من خلال هذه الدراسة في جانبها النظري إلى محاولة كشف العلاقة القائمة بين تحرير التجارة الخارجية وتأمين النمو المستدام، أما الجانب الميداني للدراسة فكان الهدف منه هو اكتشاف مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية على مستوى السياسات التجارية للدول المغاربية، والتطلع أكثر على طبيعة وخصائص أدائها ونموها الاقتصاديين، وبالتبعية استنتاج طبيعة آثار تبنيها لتحرير التجارة الخارجية على درجة وإمكانية استدامة النمو الاقتصادي فيها، ثم الخروج ببعض الاقتراحات التي تُمكِّن من الاستفادة من مقتضيات المنظومة التجارية الدولية.

أهميـــة الموضوع:

هناك عدة عوامل تجعل هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة وذلك:

- كوْنَ التجارة الخارجية مصدرا أساسيا لازدهار الأمم ورُقيها، بل أصبح تحريرُها اليوم ضرورة حتمية لا مفر منها، حيث لا يمكن لأي دولة أن تفرض كيانها الاقتصادي من دون أن تكون مندمجة في المنظومة التجارية والاقتصادية الدولية.
- كون النمو الاقتصادي المستدام يعتبر مطلبا أساسيا ورهانا يجب كسبه بالنسبة لجميع الأمم، وذلك بعيدا عن المفهوم التقليدي للنمو الاقتصادي الذي طالما اُعتبر كنتيجة تلقائية للجهود التنموية.
- كون العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية لا تزال غامضة بالرغم من الدراسات السابقة لهذا الموضوع، مما يترك الجدل في هذا الإطار قائما.
- كون العوامل الاجتماعية، السياسية والبيئية التي تشكل بتكاملها التنمية الشاملة المستدامة بحاجة دائمة لحامل اقتصادي ينقلها خارج حلقتها المفرغة وهو النمو الاقتصادي المستدام.
- المساهمة التي يقدمها النمو الاقتصادي المستدام والتجارة الخارجية جنبا إلى جنب في إطار توسيع الخيارات أمام الأفراد والحكومات مما يساعد على رفع العوائق التي تقف أمام الإبداع والابتكار وتعزيز التنافسية.

دوافع اختيار الموضوع:

تكمن دوافع اختيارنا لهذا الموضوع في ما يلي:

- هناك دافع ذاتي نابع من اختصاصنا الذي يتمثل في "الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة".
- الدافع الثاني دافع موضوعي يعود للأهمية البالغة لقطاع التجارة الخارجية ودوره في خلق الثروة ودفع عجلة النمو الاقتصادي، خاصة وأن تنويع الإنتاج والصادرات مطلب استراتيجي لأي اقتصاد سواءً على المستوى الجزئي أو الكلي.

- الدافع الثالث لاختيارنا هذا الموضوع كان يخص الرغبة في التطلع على الأسباب التي جعلت من الاقتصادات المجاورة لاقتصادنا ذات تنافسية عالية في الأسواق العالمية وخاصة الأوربية، ذلك في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد الجزائري من علّة التبعية للمحروقات.

الدراســـات السابقـــة:

إنّ الإطار الرئيسي لهذه الدراسة عرف انشغالا كبيرا واهتماما متزايدا من طرف الباحثين والكتاب، وأهم الدراسات الحديثة ذات الصلة بالموضوع:

- **الدراسة الأولى:** جاءت بعنوان "**النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**"، أطروحة دكتوراه من إعداد الباحث صوايلي صدر الدين، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، باعتماد دراسة قياسية على 26 دولة نامية لمدة 22 سنة بين 1981 و 2002، تم تقسيم تلك الدراسة إلى جانب نظري كإطار مفاهيمي لكل من النمو الاقتصادي، التجارة الدولية والدول النامية، وخُصِّص الجانب التطبيقي للدراسة القياسية. كان من ابرز النتائج التي تم التوصل إليها هو وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح والدخل في العينة المدروسة، أما بخصوص العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي فإن العلاقة قد ثُبتت فقط في بعض الدول واتصفت العلاقة الكائنة بأنها سلبية في السنوات الأولى من تطبيق سياسات الانفتاح غير أنها سرعان ما تحولت إلى علاقة إيجابية في السنوات اللاحقة.
- **الدراسة الثانية:** جاءت تحت عنوان "**أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية على دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا**"، مذكرة ماجستير من إعداد الباحثة رشاش عباسية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التجارة والمالية الدولية، جامعة جيلالي اليابس – سيدي بلعباس – سنة 2007، توصلت تلك الدراسة نظريا إلى أن تحرير التجارة هو عامل مهم للنمو الاقتصادي ولكنه ليس المحدد الوحيد، وتطبيقيا خلُصَت إلى أنه لا علاقة بين تحرير التجارة الخارجية وتحقيق النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.
- **الدراسة الثالثة:** كانت بعنوان "**سياسات الإنفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية**"، « Politiques D'ouverture Commerciale Et Développement Economique »، أطروحة دكتوراه من إعداد الباحث « Gilbert Niyongabo » كلية العلوم الاقتصادية، مركز الدراسات والأبحاث في التنمية الدولية، جامعة « Auvergne, Clermont-Ferrand I » سنة 2007، تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمس فصول، الفصل الأول تناول المؤشرات الرئيسية ومحددات الإنفتاح التجاري، في الفصل الثاني تم التطرق للعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، ثم العلاقة بين سياسات الانفتاح وأنماط الحوكمة والتنمية الاقتصادية في فصل ثالث، الانفتاح التجاري واللامساواة في المداخيل في فصل رابع، ثم في الفصل الخامس والأخير تم التطرق إلى العلاقة بين عدم استقرار شروط التبادل والأضرار الاقتصادية والنمو الاقتصادي. كانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن نجاح سياسات الانفتاح التجاري على مستوى التنمية الاقتصادية يعتمد بشكل أساسي على جودة المؤسسات ومدى تطبيق أسس الحكم الراشد.

- **الدراسة الرابعة:** دراسة متقاربة نسبيا مع موضوع بحثنا، جاءت تحت عنوان "**النمو، التجارة، الإستثمار الأجنبي المباشر وآثرهم على البيئة – دراسة حالة أوربا الوسطى والشرقية**"، «Croissance, Commerce, IDE Et Leur Impact Sur L'Environnement»، أطروحة دكتوراه من إعداد الباحثة «Natalia Zugravu - Soilita»، جامعة باريس-1، سنة 2009، تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، تناول الفصل الأول عوامل التلوث في الاقتصاديات الانتقالية، الفصل الثاني تطرق إلى العلاقة بين التجارة والتنمية المستدامة، أما الفصل الثالث فقد خُصِّص لآثار الاستثمارات الأجنبية الفرنسية الأصل على البيئة في الاقتصاديات الانتقالية، وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو أن جودة المؤسسات الاقتصادية والسياسية لها الدور الحاسم في طبيعة ودرجة آثار تحرير التجارة الخارجية على جودة المحيط.

منهـــج وأدوات الدراســـة:

إن المعالجة السليمة للإشكالية الموضوعة للنقاش والإجابة على الأسئلة الفرعية المرافقة لها واختبار مدى صحة الفرضيات يتطلب إتباع المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب المنهج المقارن، حيث تم الإعتماد على المنهج الوصفي عند التعرض لمفهوم وسياسات التجارة الخارجية، النمو الاقتصادي المستدام والعلاقة بينهما، ثم اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي عند التطرق إلى حيثيات سياسات تحرير التجارة الخارجية في الدول محل الدراسة وطبيعة أدائها ونموها الاقتصاديين، أما المنهج المقارن فقد تم اعتماده أولا في المقارنة بين السياسات التجارية للدول الثلاث، ثم في المقارنة بين آثار تلك السياسات على استدامة النمو الاقتصادي في تلك الدول.

بالنسبة للأدوات المستخدمة في البحث فقد تمثلت في:

- المراجع والمصادر الأساسية من الكتب، المذكرات، المجلات، التقارير والمقالات التي لها صلة بالموضوع خاصة في جانبه النظري، سواءً باللغة العربية أو اللغات الأجنبية.
- الجانب الميداني للبحث إعتمد بشكل كبير على المصادر الإلكترونية مثل قواعد البيانات والإحصائيات من الهيئات الدولية الرسمية (OMC, CNUCED, FMI, BM)، أو المصالح الرسمية للدول محل الدراسة، بالإضافة إلى ما توفر من مراجع ومصادر أساسية حول الموضوع.
- شبكة الإنترنت التي تتوفر على معطيات في شكل مقالات وإحصائيات يستحيل الحصول عليها من مصادر محلية.

هـــيكل البحـــث:

إقتضت طبيعة موضوع الدراسة الذي يعتمد بالدرجة الأولى على المنهج المقارن أن يتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول رئيسية، وكان ذلك على النحو التالي:

الفصل الأول تناول أهم الأدبيات المفسرة للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي المستدام من خلال ثلاث مباحث، خُصِّص المبحث الأول للتجارة الدولية، نظرياتها، سياساتها وتنظيمها، المبحث الثاني تم تخصيصه للنمو الاقتصادي المستدام مرورا بمفهوم التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي ثم التنمية المستدامة، وفي مبحث ثالث تم تحليل العلاقة في ما بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي المستدام اعتمادا على سلسلة من الدراسات النظرية والتطبيقية التي تدور حول هذا الموضوع.

الفصل الثاني تم تخصيصه لدراسة، تحليل ومقارنة سياسات تحرير التجارة الخارجية في الدول المغاربية محل الدراسة من خلال أربعة مباحث، حيث تم تخصيص المباحث الثلاث الأولى لتحليل تطور التوجهات والمؤشرات الكبرى للجزائر، تونس والمغرب في إطار تنظيم وتحرير قطاع التجارة الخارجية، في حين خُصِّصَ المبحث الرابع لإجراء مقارنة بين الدول الثلاث في نفس الإطار إعتمادا على تركيبة من المعايير.

الفصل الثالث والأخير تم فيه إجراء مقارنة بين الدول الثلاث على أساس آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على استدامة نموها الاقتصادي من خلال ثلاث مباحث، في مبحث أول تم تحليل أداء الاقتصاديات الثلاث ومؤشرات النمو الاقتصادي فيها ثم مقارنتها، وفي المبحث الثاني قمنا بتحليل آثار السياسات التجارية للدول محل الدراسة على جوانب نموها الاقتصادي المستدام، ثم في مبحث ثالثٍ وأخير قمنا بإجراء مقارنة بين تلك الآثار اعتمادا على سلسلة من المعايير التي ساعدتنا في استنتاج جوانب التقارب والإختلاف بين كل من الجزائر، تونس والمغرب في هذا السياق. هذا وتتطرق خاتمة هذا البحث إلى أهم النتائج التي تم التوصل إليها بالإضافة إلى جملة من التوصيات التي من شأنها إفادة أصحاب القرار في تفعيل التوجهات الكبرى للسياسة التجارية وتطويعها في سبيل استدامة النمو الاقتصادي والأداء الكلي ضمن ما تفرضه المنظومة الاقتصادية العالمية.

صعـــوبات الدراســـة:

خلال معالجة هذا الموضوع واجهتنا عدة صعوبات يمكن تصنيفها إلى صعوبات تتعلق بطبيعة الموضوع، صعوبات تتعلق بواقع الدول محل الدراسة وصعوبات تتعلق بالمراجع وجودة المعطيات، ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:

- صعوبات تتعلق بطبيعة الموضوع:

حيث أن المتمعن في عنوان البحث يجد أنه شديد التعقيد ويتضمن أكثر من مجال للدراسة، إضافة إلى أن سياسات تحرير التجارة الخارجية كمتغير أول يدور حول درجة حضور الدولة في قطاع حساس من القطاعات الاقتصادية يصعب تحديد آثارِه على النمو الاقتصادي المستدام كمتغير ثانٍ يفتقر إلى البناء النظري الذي يجعله مفهوما ثابتا ودقيقا، وذلك يرجع بدوره إلى إشكالية أخرى تخص الجدل الذي لا يزال قائما حول مؤشرات قياس كلا المتغيرين.

- صعوبات تتعلق بالواقع الاقتصادي للدول محل الدراسة:

في هذا الإطار واجهتنا صعوبات تخص عدم استقرار المؤشرات الكبرى المعتمدة في التحليل مما يجعل المقارنة أمرا صعبا، وصعوبات متعلقة بعدم وضوح التوجهات الاقتصادية الكبرى للدول الثلاث.

- صعوبات تتعلق بوفرة المراجع وجوْدة المعطيات:

حيث كانت هناك صعوبات تتعلق خاصة بالجانب التطبيقي لهذه الدراسة وبالأخص التفاصيل المطلوبة عن الاقتصاد التونسي والاقتصاد المغربي، ذلك كون معالجة سياسات تحرير التجارة الخارجية اعتمادا على المقالات والتقارير وبيانات الهيئات الرسمية لا يساهم في التحليل الشامل لمثل تلك التوجهات، ناهيك عن آثارها على استدامة النمو الاقتصادي.

الفصل الأول:

التجارة الخارجية

والنمو الاقتصادي المستدام

التجارة الخارجية، مفهومها، سياساتها وتنظيمها

التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي المستدام

تحليل آثار تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام

تمهيـــد:

شهد العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تحولات اقتصادية كبرى رافقتها مجهودات جبارة لتحرير المبادلات التجارية الدولية، وكان ذلك استجابة لتداعيات العولمة الاقتصادية، حيث سعت دول عدة لرفع القيود عن تجارتها الخارجية ساعية بذلك للاستفادة من مكاسب التبادل الدولي، في الوقت الذي اتبعت فيه دول أخرى سياسات حمائية لأغراض سيادية اقتصادية وغير اقتصادية، ولما كان للإنفتاح التجاري آثاره الملحوظة على الإقتصادات المنفتحة، بات من الضروري التعمق في تحليل طبيعة نتائج السياسات التجارية الانفتاحية خاصة على النمو والتنمية الشغل الشاغل للدول على اختلاف مستويات تقدمها، حيث حدث وأن تضاربت الآراء والتحاليل حول تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بين مؤيد ومعارض، ويقتضي التحليل تجاوز النمو الاقتصادي في قالبه التقليدي ومؤشراته التي قد لا تصلح في جميع الأحوال، مما يتطلب البحث في أسباب استدامته حتى لا يكون هذا الأخير نتيجة عارضة تلقائية لمجهودات التنمية الاقتصادية، ولا يزول بمجرد زوال مرتكزاته التقليدية.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية، حيث تم في المبحث الأول التطرق إلى الأدبيات المفسرة للتجارة الخارجية، نظرياتها، سياساتها وتنظيمها على المستوى العالمي، ثم تناولنا في المبحث الثاني أهم جوانب التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي، ثم التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستدام كمفهوم مرافق لها، وخصصنا المبحث الثالث لفحص آثار تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام في محاوره الأساسية، وذلك استعانة بالدراسات النظرية والتجريبية التي عالجت هذا الموضوع.

المبحث الأول: التجارة الخارجية، مفهومها، سياساتها وتنظيمها

يعالج هذا المبحث الأدبيات المفسرة لنظريات التجارة الخارجية مرورا بمفهومها، خصائصها وأهميتها، ثم تحليل السياسات الحاكمة للتبادل الدولي، حججها وحدودها، ومن ثم تطور تنظيم التجارة الدولية والمؤسسات المنظمة لها على المستوى العالمي.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها

يتوقف تعريف التجارة الخارجية على ثلاث اعتبارات أساسية، فهناك من التعاريف ما يصف التجارة الخارجية كعلم، وهناك ما يضفي عليها صفة النشاط الاقتصادي، وهناك ما يمثل التجارة الخارجية بحجم المبادلات الدولية القائمة بين الوحدات السياسية المنفصلة. فالاعتبار الأول تعرف حسبه التجارة الخارجية على أنها أحد فروع علم الاقتصاد، والذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن اهتمامه بالسياسات التجارية المعتمدة في كل دولة للتحكم في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال [1]، أما حسب الاعتبار الثاني فتعبر التجارة الخارجية عن عملية التبادل التجاري التي تتم بين دول العالم، وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، النقود، الخدمات واليد العاملة [2]، والاعتبار الثالث يمثل التجارة الخارجية بحجم المبادلات التي تتم بين دول العالم، ومن خلاله تعبر التجارة الخارجية عن مجموع السلع والخدمات التي يجري تبادلها، متضمنة الصادرات والواردات.[3]

ومن أجل توضيح أكثر لمفهوم التجارة الخارجية يمكن الاعتماد على ما قدمه الاقتصادي المعروف (Paul Robin Krugman)* من تصحيحات لبعض الإدراكات الخاطئة حولها وذلك على النحو التالي:[4]

1. تعتبر التجارة الخارجية نشاطا اقتصاديا كغيرها من الأنشطة، ذلك بأنها نوع من العمليات الإنتاجية التي يتم فيها تحويل الصادرات إلى واردات، ولقد بنى (Krugman) هذه الفكرة على مثال المنتج الاقتصادي الجديد الذي يقوم باستعمال القمح والخشب الأمريكي بتكنولوجيا فريدة للحصول على سلع رخيصة وذات نوعية، ولكن بعد تقرير استقصائي يتضح أن ما يفعله هذا المنتج في الواقع هو أنه يشحن القمح والخشب الأمريكي إلى آسيا ويستعمل العائدات لاقتناء سلع مصنعة في شكل واردات.

---

[1]: السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2009، ص (08).

[2]: نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008، ص (09).

[3]: خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006، ص (09).

* **Paul Robin Krugman**, né le 28 février 1953 à Long Island dans l'État de New York, est un économiste américain qui a obtenu le « prix Nobel d'économie » 2008 pour avoir montré « les effets des économies d'échelle sur les modèles du commerce international et la localisation de l'activité économique ». Il tient une tribune depuis 2000 dans le New York Times ce qui lui a permis de devenir un « faiseur d'opinion ».

[4]: Paul Robin Krugman, **What Do Undergrads Need To Know About Trade**? Lien : http://pzacad.pitzer.edu/~lyamane/poptrade.html

2. من أكبر الإدراكات الخاطئة حول التجارة الخارجية هي أن الدول تتنافس مثلها مثل الشركات، وهنا تجدر الإشارة إلى أن التجارة الخارجية لا تتمحور حول المنافسة ولكنها تهتم بالاعتماد المتبادل المربح لجميع الأطراف، والأهم من ذلك هو أن الواردات هي الهدف الأساسي من التجارة وليست الصادرات.
3. يجب أن ندرك جيدا أن الإنتاجية المرتفعة مربحة ومهمة، ليس فقط لأنها تساعد الدولة على رفع تنافسيتها، بل لأنها تسمح للدولة من الإنتاج بكميات أكبر وبالتالي الاستهلاك أكثر و تحقيق رفاهية أعلى.
4. في ما يخص القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، تجدر الإشارة إلى أن التجارة الدولية تسمح لكل الدول أن تستفيد من مكاسبها وليس فقط من يتخصص في القطاعات العالية من حيث القيمة المضافة.
5. مستوى التشغيل لا يتأثر كثيرا بالسياسة التجارية المتبعة في الدولة، لأنه ظاهرة تناقش على مستوى الاقتصاد الكلي، أما السياسة التجارية فيجب أن تناقش على مستوى آثارها على الكفاءة وليس على مستوى الأرقام الزائفة لمناصب العمل المتوفرة أو المفقودة.
6. تفضيل الدولة لصناعة معينة يمكن أن يساعد هذه الصناعة على تحسين تنافسيتها الأجنبية، لكن في الوقت نفسه قد يتسبب ذلك في تهميش قطاعات أخرى وحرمانها من الموارد اللازمة، وهذا ما يفسر دور التجارة الخارجية في تفضيل الدول لقطاعات على حساب الأخرى.

تكتسب التجارة الدولية أهميتها من كونها تعد من القطاعات الحيوية في أي اقتصاد سواء كان متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية من شأنها أن تحدث روابطا بين المجتمعات، إضافة إلى أنها توسع القدرة التسويقية للدول من خلال فتح أسواق جديدة أمام منتجاتها [1]، كما تساعد في رفع رفاهية الدول عن طريق توسيع الخيارات في مجال الاستهلاك، الاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية، بالإضافة إلى أنها تعتبر مؤشرا جوهريا للدلالة على قدرة الدولة التنافسية والإنتاجية في الأسواق العالمية.

ولقد تزايد الاهتمام بالتجارة الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية من طرف دول العالم أكثر من أي وقت مضى ويعود ذلك للأسباب التالية:[2]

1- دخول العالم في عصر التعاون الاقتصادي الدولي والاعتماد المتبادل.
2- ظهور المؤسسات الدولية التي تهتم بتنظيم النقد والتمويل الدولي والتنمية الاقتصادية.
3- بروز ضعف ومشاكل الدول النامية على المستوى الدولي وتدهور معدلات تبادلها واتجاهها في غير صالحها، والعجز المستمر في موازين مدفوعاتها.
4- الآثار الناجمة عن عولمة الاقتصاد والأسواق الدولية.

[1]: جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، عمان، 2006، ص (12).
[2]: السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص (06).

الفرع الثاني: طبيعة وخصائص التجارة الدولية

للتجارة الخارجية بعض الخصائص تجعل لها طبيعة تميزها وتفرقها عن التجارة المحلية، ويكمن الفرق بين التجارة الدولية والتجارة المحلية في العناصر التالية:[1]

- حركية عوامل الإنتاج
- الاختلاف في طبيعة الأسواق
- الاختلاف في العملات وكيفية تحديد سعر التبادل
- درجة توافر الاتصالات والمواصلات
- الاختلاف والتباين بين الوحدات السياسية والسياسات التجارية الحاكمة للتجارة.

الفرع الثالث: التخصص الدولي كأساس لقيام التجارة الخارجية

من الحقائق المسلم بها أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم فإنها لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي بصورة مطلقة ولمدة زمنية طويلة، كون ذلك يفرض على الدول أن تنتج كل ما تحتاج إليه متحدية ظروفها التي لا تمكنها من تحقيق الاكتفاء، كما أنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن الدول الأخرى، ويقتضي الأمر إذا أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها من إنتاجها ثم تقوم بمبادلتها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو بمقدورها إنتاجها ولكن بتكاليف مرتفعة يكون عندها الاستيراد من الخارج مربحا [2]. والعلاقة بين التجارة الخارجية والتخصص الدولي يمكن وصفها بالتبادلية، فلولا قيام التجارة الخارجية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج السلع والخدمات مشكلة بذلك فوائضا تزيد عن حاجاتها دون أن تنتج شيئا من سلع وخدمات أخرى، ولولا وجود التخصص الدولي لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع والخدمات المختلفة ولما قامت التجارة الخارجية.[3]

هذا وقد أكد الاقتصاديون الكلاسيكيون أمثال (Smith Adam)* على مبدأ التخصص الدولي حيث قرروا أن الفرد إذا تخصص في أداء عمل واحد سيتقنه وترتفع درجة مهارته وإنتاجيته، ومن ثم يحقق مستوى أعلى من الرفاهية، وبناء على ذلك لا بد على الدول هي الأخرى من أن تتخصص في إنتاج أنواع معينة من السلع والخدمات التي ترتفع فيها كفاءتها الإنتاجية ثم توجه ما يزيد عن حاجاتها للتبادل مع الدول الأخرى.

[1]: محمد السانوسي محمد شحاته، **التجارة الدولية**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2006، ص (52).

[2]: جمال جويدان الجمل، مرجع سابق، ص (15).

[3]: السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق ص (12).

* **Adam Smith** (5 juin 1723 - 17 juillet 1790) est un philosophe et économiste écossais des Lumières. Il reste dans l'histoire comme le père de la science économique moderne, et son œuvre principale, la *Richesse des nations*, est un des textes fondateurs du libéralisme économique.

أولا: محددات التخصص الدولي

إن تخصص دولة معينة في إنتاج وتصدير سلع وخدمات لا يأتي بطريقة تلقائية، فقيام مبدأ التخصص الدولي يكون بناء على مجموعة من المحددات هي:

- المناخ والظروف الطبيعية السائدة
- التفاوت في وفرة وعرض العمل ورأس المال [1]
- تكاليف النقل ودورها في تحديد قابلية السلع للمتاجرة [2]
- توفر التكنولوجيا الحديثة ومزاياها الإنتاجية
- الاختلاف في الأسعار والذي يعتبر المحدد الجوهري للتخصص الدولي.

ثانيا: مخاطر التخصص الدولي

ما يتضح من تحليل مبدأ التخصص الدولي أنه لكل دول العالم مهما كان مستوى تقدمها نقاط قوة تسمح لها من الاستفادة من مكاسب التبادل الدولي، لكن في الواقع التخصص والانفتاح التجاري يحملان جملة من المخاطر خاصة على الدول الضعيفة وذلك ما يفرض عليها مراعاة الاعتبارات التالية:

1- ضرورة مرونة الجهاز الإنتاجي: فمن أجل تحقيق مكاسب من التبادل الدولي يجب أن يكون الاقتصاد قادرا على التأقلم مع الظروف الخارجية، كما أن الانتقال من وضعية العزلة والاكتفاء الذاتي إلى وضعية الانفتاح يفرض إمكانية تحويل عوامل الإنتاج بين القطاعات بكل سهولة، وفي الواقع يعتبر هذا الأمر مكلفا وأحيانا مستحيلا خاصة في الدول الضعيفة.[3]

2- تمركز الصادرات والتبعية للسوق العالمي: حيث أنه بالرغم من امتلاك الدول لعوامل قيام التخصص الدولي في نشاطات معينة مثل توافر الموارد الطبيعية ما يؤمن لها نوعا من الاستقرار في استغلال تلك الموارد، إلا أنها ليست في محمى من الصدمات الخارجية، ذلك لأن تمركز الصادرات في عدد قليل من الصناعات من شأنه أن يضعف اقتصاد الدولة، لأن إيرادات صادراتها تكون مرتبطة بالأسعار الدولية والطلب العالمي، وكلا العاملين مرتبطين.

3- شروط التبادل: يمكن التعليق على التجارة الخارجية لدولة ما من خلال مؤشر مركب يسمى معامل التبادل الدولي، ويمثل هذا المعامل النسبة بين متوسط أسعار الصادرات ومتوسط أسعار الواردات، إذا تحسنت هذه النسبة تكون الدولة مستفيدة لأنها تبيع نسبيا بأسعار أكبر من أسعار وارداتها وفي الحالة العكسية تدهور هذا المعدل يغبر عن وضعية غير ملائمة للدولة، وبالنسبة للدول النامية مهما تراجعت أو تحسنت ظروف مبادلاتها فهي تعاني من الآثار السلبية لتذبذب أسعار صادراتها التي تضعف من اقتصادياتها.

---

[1]: محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 2010، ص (15).

[2]: السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص (15).

[3]: Bernard Guillochon, Annie Kawechi, **Economie internationale « commerce et macroéconomie »**, 4em édition, DUNOD, Paris, 2003, p (24).

4- تأقلم التخصص مع الطلب العالمي: حيث أنه يمكن الحكم على جودة ونوعية تخصص الدولة على الطلب العالمي وهذا ما يتلاءم مع ما يصطلح عليه بنظرية المناورات، والتي حسبها على الدولة أن تتوجه بصادراتها نحو القطاعات ذات الطلب العالمي القوي والسريع النمو، وتبتعد عن القطاعات ذات الطلب الضعيف الذي يتراجع نموه مع الوقت. الدراسات المنجزة في الثمانينات حول الدول الخمس الأولى في حجم الصادرات وضحت أن اليابان في تلك الفترة هو الأفضل في تكييف تخصصه الدولي، وكان ذلك أمام فرنسا وألمانيا اللتان كانتا حاضرتين في قطاعات تفقد من سرعة نموها تدريجيا ولكن بالرغم من ذلك فأداؤها كان أحسن من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.[1]

ما يعاب على هذه النظرية هو إهمالها لعنصر المنافسة الدولية، حيث أنه ليس بإمكان كل الدول أن تتجه نحو القطاعات السريعة النمو، كما أن هذه النظرية قد تدفع الدول التي تحطيم نسيجها الصناعي مما قد يؤدي إلى تحطيم وإضعاف الاقتصاد الوطني ككل، بالإضافة إلى أن فكرة هذه النظرية ليست صالحة في كل الأزمنة لأن القطاع المنتعش حاليا قد لا يكون منتعشا في فترات قادمة، وهذا من شأنه أن يحدث تذبذبات في إيرادات الدول التي تتبع هذه القاعدة.

5- أن يخفض التخصص من الأرباح التي يمكن كسبها أمر وارد، فالقيام بمهام متكررة يمكن أن يكون مصدرا لإزالة الدوافع لدى العمال، والأمر نفسه بالنسبة للدولة التي إذا ما تخصصت في نشاط واحد فذلك من شأنه أن يعيق آفاق الإبداع، وبذلك تنقص حظوظ الحصول على أفكار جديدة لممارسة أنشطة مغايرة ومتنوعة.[2]

المطلب الثاني: نظريات التجارة الدولية

تهتم نظرية التجارة الدولية بتحديد الأساليب الحاكمة للتجارة بين الدول المختلفة محاولة الإجابة على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بكيفية تحديد طبيعة صادرات كل دولة وارداتها، أي لماذا تستورد الدولة سلعة معينة ولماذا تصدر سلعة دون الأخرى، كما تهتم نظرية التجارة الدولية بكيفية تحديد شروط التبادل التجاري والمكاسب المحتملة وكيفية توزيعها على أطراف التبادل.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية

أولا: المدرسة التجارية

يقوم الفكر التجاري على الدعائم التالية:

1- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوجيهه.

2- تقاس ثروة الدولة بما لديها من المعادن النفيسة المتمثلة في الذهب والفضة.

3- جهود طبقة التجاريين هي الأساس في النمو الاقتصادي كونها الدافع الرئيسي له.

4- المتغيرات الخارجية والقطاع الخارجي من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القومي.

---

[1]: Bernard Guillochon, Annie Kawechi, Op.Cit, p(27).

[2]: Josef E.Stiglitz et autres, **principes d'économie moderne**, 3e édition, De Boek, Bruxelle, 2007, p (404).

5- يعمل الاقتصاد عند مستوى أقل من العمالة الكاملة.

وحسب أفكار التجاريين فإن التجارة الدولية تعمل على زيادة ثروة الدولة من خلال الفائض في الميزان التجاري مما يتيح تدفق المعادن النفيسة والعملات الأجنبية إلى الداخل أكثر من تدفقها نحو الخارج، ولا يساهم هذا الفائض فقط في زيادة رصيد الدولة من المعادن النفيسة بل أنه يدفع مستوى النشاط الاقتصادي بكامله إلى مستويات أعلى، والعكس في حالة العجز. وفقا لما سبق فلا بد وأن يكون للدولة دورها في النشاط الاقتصادي بالرقابة الشاملة على تبادل المعادن النفيسة حيث لا يتم خروج الذهب إلا بموافقة الحكومة ولأداء أغراض محددة.[1]

ما تنتقد عليه أفكار المدرسة التجارية يمكن تفصيله على المستوى القومي والمستوى الدولي، فعلى المستوى القومي تحقق الدولة مكاسبا من التجارة الخارجية ولكن ذلك يكون على حساب رفاهية أفرادها نظرا للعمل على تخفيض مستوى الواردات، وعلى المستوى الدولي فإن مكسب التجارة لأي بلد سيكون على حساب خسارة بلد أو مجموعة بلدان أخرى.

ثانيا: أفكار دافيد هيوم في التجارة الدولية

يعتبر دافيد هيوم أول من انتقد أفكار التجاريين وتمثلت انتقاداته في الفرضيات التالية:

1- ينشط الاقتصاد القومي في حالة عمالة كاملة ولا وجود لموارد عاطلة.

2- حرية التجارة ولا دور للدولة في تقييدها بصفة مطلقة.

3- يرتبط التغير في المستوى العام للأسعار بالتغيرات في عرض النقود.

4- زيادة تدفق الذهب إلى داخل الدولة يعني زيادة عرض النقود داخلها والعكس صحيح.

بناء على الافتراضات السابقة أوضح هيوم أنه لا يمكن أن تحقق أي دولة فائضا أو عجزا في ميزانها التجاري بصورة دائمة.[2]

ثالثا: نظرية النفقات المطلقة (الميزة المطلقة)

في كتابه المعروف باسم "ثروة الأمم" الذي صدر في نيويورك عام 1766، استخدم آدم سميث في تفسيره لأسباب قيام التجارة الدولية الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما عرف بالميزة المطلقة، حيث افترض آدم سميث أنه بإمكان كل دولة أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بتكلفة أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون، وبالتالي فإن الدولة ستكسب أكثر إذا تخصصت في إنتاج السلعة التي تتميز فيها بميزة مطلقة وذلك من خلال تصدير تلك السلعة واستيراد سلع أخرى.[3]

---

[1]: إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2008، ص (19).

[2]: نفس المرجع، ص (24).

[3]: جمال جويدان الجمل، مرجع سابق، ص (23).

وبالرغم من مجهودات آدم سميث إلا أن تحليله قد ترك الكثير من الأسئلة من دون إجابات، ومن أبرزها ماذا لو لم تحرز الدولة أي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة وإلى أي حد يمكن لهذه الدول أن تشارك في التجارة الدولية ؟ ولقد أثار هذا السؤال أفكار واحد من أشهر الاقتصاديين التقليديين هو دافيد ريكاردو الذي أثبت أن المكاسب المحتملة من التجارة الدولية قائمة حتى وإن لم تتمتع دولة ما بأي ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة.[1]

رابعا: نظرية النفقات النسبية

جاءت نظرية الميزة النسبية لتوضح محاسن التبادل الدولي وحريته مقارنة مع وضعية الانغلاق، وتوضح النظرية أن الدول تستفيد من التبادل إذا تخصصت في إنتاج السلع التي تتحمل التكاليف النسبية للإنتاج الأقل وإذا قامت باستيراد السلع التي تتحمل عند إنتاجها التكاليف النسبية الأعلى، ويمكن توضيح هذه الفكرة من خلال مثال دولتين "أ" و "ب"، تنتجان سلعتين هما "القمح" و"السيارات" بعنصر إنتاج واحد هو العمل وتكون تكاليف الإنتاج موضحة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (01): مثال توضيحي لتكاليف الإنتاج للوحدة الواحدة من القمح والسيارات في دولتين

	كمية الإنتاج لوحدة واحدة من العمل في الدولة "أ"	كمية الإنتاج لوحدة واحدة من العمل في الدولة "ب"
القمـــــح	2	5
السيارات	3	4

المصدر: خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية "النظرية وتطبيقاتها"**، عالم الكتاب الحديث، ط1، الأردن، 2010، ص (71).

حسب نظرية الميزة المطلقة في الإنتاج يكون على الدولة "أ" أن تستورد كلتا السلعتين لأنها لا تتمتع بأي ميزة مطلقة لإنتاجها مقارنة مع الدولة "ب"، لكن حسب الميزة النسبية لدافيد ريكاردو فإن الدولة "ب" والمتفوقة في إنتاج كلتا السلعتين تكون لديها ميزة نسبية في السلعة التي تكون درجة التفوق فيها مرتفعة نسبيا والعكس بالنسبة للسلعة التي تكون فيها درجة التفوق منخفضة نسبيا مقارنة مع الدولة "أ"، ومن المثال السابق تكون درجة تفوق الدولة "ب" في القمح والمعطاة بالنسبة 2/5 = 2.5 أكبر من درجة تفوقها في السيارات والمعطاة بالنسبة 3/4 = 1.33، وحسب هذا التحليل فإن الدولة "ب" لديها ميزة نسبية في إنتاج القمح ولا تملك ميزة نسبية في إنتاج السيارات، والعكس بالنسبة للدولة "أ" التي تكون لديها ميزة نسبية في السيارات مقارنة مع القمح من منطلق أن النسبة ¾ = 0.75 أكبر من النسبة 5/2 = 0.40.

ويقوم نموذج الميزة النسبية لدافيد ريكاردو على الفرضيات التالية:

- الموارد الطبيعية ثابتة لكل دولة وجميع الوحدات لكل مورد متماثلة.

[1]: خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية "النظرية وتطبيقاتها"**، عالم الكتاب الحديث، ط1، الأردن، 2010، ص (71).

- تنتقل عناصر الإنتاج بحرية تامة داخل الدولة الواحدة بين الوحدات الإنتاجية المختلفة، وأسعار عوامل الإنتاج متساوية لجميع الاستخدامات.
- لا تنتقل عناصر الإنتاج بحرية بين الدول وبالتالي فإن أسعارها تختلف من دولة لأخرى.
- يقوم النموذج على أساس نظرية العمل وأن الإنتاج لا يستخدم أي عنصر آخر.
- ثبات المستوى الفني للإنتاج في كلا البلدين المتعاملين واختلافه من دولة لأخرى.
- ثبات كلفة الإنتاج، أي أن ساعة العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلع لا تتغير بغض النظر عن الكمية المنتجة.
- يعمل الاقتصاد في ظل المنافسة التامة، والتشغيل الكامل، ولا وجود لتكاليف النقل.
- لا وجود لقيود حكومية على الأنشطة الاقتصادية.
- يقوم النموذج على أساس وجود دولتين وسلعتين من أجل التبسيط.

على الرغم من أهمية نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو ومساهمتها في تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلا أنها لم تسلم من الانتقادات التي يمكن تفصيلها كالآتي:[1]

- اعتبارها للعمل كعنصر وحيد للإنتاج وإهمالها لباقي العناصر الأخرى.
- ثبات تكاليف عناصر الإنتاج وعدم إمكانية انتقالها أمر غير واقعي.
- التبسيط المبالغ فيه للنموذج لا ينسجم مع الواقع.
- تتجاهل النظرية تكاليف النقل التي تلعب دورا مهما في تحديد الأسعار.
- لم تبين النظرية أسباب الفوارق في الإنتاجية والتفوق بين الدول.

الفرع الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية

أولا: نظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج

كان لاقتصاديي المدرسة السويدية (هيكشر) و(أولين) مساهمات جبارة في نظرية التبادل الدولي، وركزت نقطة انطلاق الباحثين على تفسير سبب وجود اختلافات في النفقات النسبية بين الدول. بالعكس من نظرة ريكاردو فقد اعتبر هيكشر وأولين أن تقنيات الإنتاج يمكن تحويلها بسهولة من دولة إلى أخرى، وما قادهما إلى هذه الفكرة هو الواقع الذي يفرض اختلاف أسعار عوامل الإنتاج بين الدول عكس فرضية ريكاردو التي تقضي بعدم إمكانية انتقال عوامل الإنتاج دوليا.[2]

ولقد قامت النظرية السويدية على الافتراضات الأساسية التالية:[3]

[1]: نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص (30).

[2]: Michel Bialés et autres, **L'essentiel sur l'économie**, 4e édition, BERTI, Alger, 2007, p (227).

[3]: إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص (89).

- تبسيط النموذج إلى دولتين وسلعتين وعنصرين للإنتاج هما العمل ورأس المال.
- لا يوجد تخصص دولي كامل حيث تقوم الدولتين بإنتاج كلتا السلعتين ولكن بكميات مختلفة.
- ثبات تكنولوجيا الإنتاج وأذواق المستهلكين في الدولتين.
- سيادة ظروف المنافسة التامة في أسواق السلع وعوامل الإنتاج.
- توازن التجارة في الدولتين، حيث تتساوى الصادرات مع الواردات.

لم تقف نظرية هيكشر- أولين على النقيض المطلق من النظرية الكلاسيكية ولكنها تعتبر مكملة لها، ذلك لأنها بدأت من حيث انتهت النظرية الكلاسيكية مسلمة بأن التخصص الدولي يقوم على أساس الاختلاف في المزايا النسبية في الإنتاج، كما أن نظرية هيكشر- أولين فسرت بنجاح كبير أسباب قيام التجارة الخارجية، فالبلدان فعلا تصدر بالدرجة الأولى تلك السلع التي تستخدم في إنتاجها بصورة كبيرة الموارد المتوافرة لديها بكثرة نسبية، وبالرغم من ذلك لا تنطبق هذه النظرية في الواقع على جميع جوانب التجارة الدولية، إذ أن بنية الموارد الإنتاجية التي تملكها الدول الصناعية الكبرى اليوم تميل إلى التساوي بصورة تدريجية، وينتقل مع هذا الوضع محور التبادل الدولي في التجارة العالمية تدريجيا نحو تبادل سلع متجانسة بين دول متجانسة.

ثانيا: نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج

تعود هذه النظرية إلى العالم الاقتصادي الأمريكي "بول ساموبلسون" (Paul Samuelson)، الذي قام بتطوير نظرية هيكشر- أولين في عام 1948، مبينا أن ارتفاع سعر سلعة ما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع سعر العنصر الإنتاجي الذي يدخل في تركيبها بكثرة، وعرفت نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج باسم "نظرية هيكشر- أولين- ساموبلسون" "H.O.S".

وفقا لهذه النظرية فإن قيام التجارة الدولية يؤدي إلى تعادل أسعار عوامل الإنتاج المتجانسة بين الدول، حيث أنه إذا توفرت حرية التجارة بين الدول تتقلص الفوارق بين أسعار السلع، وبذلك تتعادل أجور عناصر الإنتاج المستعملة في إنتاجها، وبمعنى آخر تكون التجارة الدولية الحرة بديلا لحركة عناصر الإنتاج بين الدول.[1]

من الفرضيات الأساسية التي قامت عليها هذه النظرية هي قدرة عوامل الإنتاج على الحركة ضمن حدود البلد فقط، كما تفترض وجود منافسة كاملة وحرية انتقال السلع أي لا وجود لرسوم جمركية.

ثالثا: نظرية ستولبر- ساموبلسون (Stolper-Samuelson)

وضعت هذه النظرية في عام 1941، وناقشت أثر تغير أسعار السلع على إيرادات عوامل الإنتاج، ولقد بُنيت النظرية على نفس الأسس التي قامت عليها نظرية هيكشر- أولين، ولكنها تبحث في الأثر الناتج عن أسعار السلع على حجم إنتاجها وبالتالي على عوائد عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها.

[1]: محمد دياب، مرجع سابق، ص (120).

توصلت نظرية ستولبر- ساموبلسون إلى انه في حالة ارتفاع الأسعار النسبية على المستوى المحلي لإحدى السلع، فسيؤدي ذلك إلى زيادة عوائد العامل الإنتاجي الذي يدخل بكثافة في إنتاج تلك السلعة، ويفسر ذلك في أن ارتفاع السعر المحلي للسلعة مقارنة بالسلع الأخرى سيحفز المنتجين على زيادة إنتاجها، وبما أن حجم العرض من عامل الإنتاج ثابت، فإن الإنتاج الإضافي المرافق بزيادة في الأسعار يستلزم تحول قسم من عامل الإنتاج المستخدم في إنتاج السلع الأخرى إلى السلعة الأولى، ولكي يتم ذلك لا بد من زيادة سعر هذا العامل مقارنة مع العامل الآخر ومن ثم سوف يزداد عائده.[1]

رابعا: لغز ليونتياف وتفسيراته

يعود الفضل في الاختبار التجريبي لنموذج هيكشر- أولين إلى الاقتصادي ليونتياف الذي اعتمد في اختباراته على معطيات تخص الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى خمسين (50) قطاعا منها ثمان وثلاثون (38) قطاعا واسع الانتشار على المستوى الدولي، وأنجز ليونتياف في ما بعد تقديرا لقيمة رأس المال والعمل اللازمين لإنتاج قيمة معينة للسلع الموجهة للتصدير وما يساويها من السلع المستوردة معتمدا على نسبة عنصر رأس المال إلى عنصر العمل. وحدثت المفاجئة الكبرى أمام ليونتياف عندما وجد أن نسبة رأس المال إلى العمل في الصناعات التصديرية أقل من نفس النسبة في السلع المستوردة، وهنا حدث لغز أو مفارقة ليونتياف، ذلك من منطلق أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من الدول ذات الكثافة في عنصر رأس المال ولكنها تستورد سلعا كثيفة الاستعمال لهذا العنصر.[2]

تطلبت المفارقة السابقة من ليونتياف محاولة تفسيرها، وتبين معه أن محاولة تفسير هذه المتناقضة يعود إلى أن عنصر العمل غير متجانس في الدول، فاختلاف درجات التعليم والتكوين والتدريب والخبرة كلها تجعل من عنصر العمل الأمريكي متفوقا في الإنتاجية على اعتبار أن معرفة العمال وخبرتهم تمثل رأسمال بشري، وأعاد في هذا السياق بعض الاقتصاديين هذه المتناقضة إلى عدم صحة فرضيات نموذج هيكشر- أولين وهي:

- فرضية عدم قابلية انعكاس كثافة عناصر الإنتاج على نمط التخصص، حيث أن إحدى الفرضيات الأساسية لنظرية هيكشر- أولين هو عدم حدوث انعكاس في كثافة عوامل الإنتاج، وهذا غير ثابت لأنه من الممكن أن تكون نفس السلعة كثيفة رأس المال في دولة وكثيفة عنصر العمل في دولة أخرى.
- فرضية دولتين، سلعتين وعنصرين فقط للإنتاج (2x2x2)، وهذه الفرضية منافية للواقع، حيث أن السلع تستخدم أكثر من عنصري أنتاج، وبالتالي التوسع إلى أكثر من عنصرين يضعف من ثبات النموذج.[3]

[1]: محمد دياب، مرجع سابق، ص (121).

[2]: Emmanuel Nyahoho, Pierre-Paul Proulx, **Le commerce international**, 3e édition, presses de l'université de Québec, Québec, 2006, p (124).

[3]: نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص (38).

الفرع الثالث: الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية

أولا: اقتصاديات الحجم والتجارة الدولية

بفضل انتهاج اقتصاديات الحجم أو اقتصاديات السلم، تستطيع شركات الدولة التي تتاجر مع شركات الدول الأخرى أن تستفيد من سوق أكثر اتساعا وبالتبعية من التكاليف الوحدوية المنخفضة، وفي هذا الإطار يكون عدد المنتجات التي يتم إنتاجها من طرف الدولة أكثر محدودية من حالة الاكتفاء والعزل، ولكن مستهلكو هذه الدولة لهم إمكانية الاختيار من بين العديد من البدائل التي لا ينتجونها بأنفسهم[1]. لقد افترض نموذج هيكشر- أولين ثبات عوائد الحجم في الدولتين، والأمر الذي لم يوضحه هذا النموذج هو ما الذي يمكن حدوثه عندما يختل هذا الفرض ويتم الإنتاج في حالة زيادة عوائد الحجم. وتشير حالة تزايد عوائد الحجم إلى حالة الإنتاج الذي ينمو بوتيرة أكبر من نمو مدخلات الإنتاج، وقد تحدث زيادة في عوائد الحجم بسبب كبر حجم عمليات تقسيم العمل والتخصص، إضافة إلى أن كبر حجم العمليات قد يسمح بتقديم المزيد من التخصص وغزارة الإنتاج أكبر مما هو متاح في حالة عمليات الإنتاج الصغير، وتجدر الإشارة إلى التمييز بين اقتصاديات الحجم والاقتصاديات الخارجية، حيث أن اقتصاديات الحجم تتعلق بأمور داخلية للمنشأة أما الاقتصاديات الخارجية أو الوفورات الخارجية فهي تعبر على انخفاض متوسط التكاليف للإنتاج وتوسع الإنتاج الصناعي لأسباب خارجية عن المؤسسة.[2]

ثانيا: المنافسة غير التامة والتجارة الدولية

إستند تحليل التجارة الدولية في النماذج الكلاسيكية ونموذج هيكشر- أولين على افتراض ثبات وفرات الحجم الاقتصادي وظروف المنافسة التامة، لكن ذلك لا يتحقق في جميع الحالات، فهناك من العمليات الإنتاجية ما يتصف بوفورات حجم متزايدة، وفي حالة ثبات أسعار عوامل الإنتاج فإن ذلك سيؤدي إلى ميل لتركيز الإنتاج في عدد قليل من المنشآت للاستفادة من وفرات الحجم الكبير،وهذا ما يبعد الصناعة عن حالة المنافسة التامة.[3]

من النماذج الحديثة والبسيطة المقدمة من طرف (بول كروغمان) هو نموذج المنافسة الاحتكارية. حيث أن كل مؤسسة تنتج مجموعة متنوعة من المنتجات يمكنها أن تمارس الاحتكار بفضل اقتصاديات الحجم. كلما كانت منتجات ومبيعات المؤسسة مرتفعة كلما انخفضت التكاليف الوحدوية للإنتاج، وفي هذه الحالة يمكن لمثل هذه المؤسسات أن تقضي على المنتجين الآخرين في نفس النشاط، لكن في الوقت نفسه كل نوع من المنتجات ينافس الآخر وهذا ما تفسره فكرة المنافسة الاحتكارية أو المنافسة الغير تامة.

[1]: Jean Didier et autres, **Economie contemporaine « analyse et diagnostique »**, De Boek, Bruxelles, 2008, p (381).

[2]: خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص (210).

[3]: جمال جويدان الجمل، مرجع سابق، ص (46).

تبدو النظريات الحديثة للتجارة الدولية المبنية على فرضيات المنافسة غير التامة واقتصاديات الحجم كتكملة لفكرة الميزة النسبية وليس كبديل لها، وهذه النظرية الحديثة تأخذ بعين الاعتبار المبادلات في ما بين الفروع التي تمثل ربع التجارة الدولية وقرابة 35 % من مبادلات دول الإتحاد الأوروبي في نهاية القرن العشرين.[1]

ثالثا: الاختلاف في التكنولوجيا كمحدد للتبادل الدولي

تستعمل الدول حسب النموذج النيوكلاسيكي للتجارة الدولية نفس التكنولوجيا، وعلى هذا الأساس فإن دوال إنتاجها متجانسة، لكن في الواقع توجد اختلافات تكنولوجية يمكنها أن تخلق فرصا للتصدير بالنسبة للدول المبتكرة [2]، ويمكن تفصيل هذه النظرية إلى ثلاثة أقسام:

1- نموذج الفجوة التكنولوجية:

يعود الفضل في تأسيس هذا النموذج إلى (Posner, 1961)، والذي حسبه فأن الصفقات التجارية الكبيرة بين الدول تعتمد على إدخال منتجات جديدة وعمليات إنتاجية جديدة، وهذا ما يعطي حسب هذا النموذج الدولة أو المنشأة المبتكرة احتكارا مؤقتا على مستوى السوق العالمي اعتمادا على براءات الاختراع وحقوق الملكية التي تزيد من تدفق الاختراعات. لكن ما يعاب على هذا النموذج هو عدم توضيحه بدقة لحجم الفجوة التكنولوجية، إضافة إلى عدم استطلاعه لأسباب ظهور الفجوة وكيفية زوالها مع مرور الزمن.

2- نموذج دورة حياة الإنتاج:

قام بتطوير هذا النموذج (Vernon, 1966)، وحسب هذا النموذج عندما يتم إدخال منتج جديد فإن ذلك يتطلب مهارة عمل مرتفعة، ومن الممكن الإنتاج بطرق الإنتاج الضخم بعمالة قليلة المهارة، وبالتالي تنتقل الميزة النسبية في الإنتاج من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل تقدما والرخيصة العمل نسبيا ويمكن أن يرافق ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المكتشفة إلى الدول المقلدة رخيصة عنصر العمل.[3]

لقي هذا النموذج بعض الانتقادات وكان ذلك على مستوى فكرته الأساسية التي كان من المفترض أن تراعي الأحداث المتسارعة التي تميزت بها سنوات السبعينيات من القرن الماضي، حيث تميزت تلك الفترة بتغيرات كبيرة على مستوى عمليات التصدير وحركة رؤوس الأموال، كما أنه هناك من الشركات المتعددة الجنسيات ما تطور بشكل مخالف للنموذج و لم يأخذ نمطا ثابتا بل كانت تلك الشركات تنتج منتجات نمطية ومنتشرة بشكل واسع على المستوى العالمي مما خالف الوتيرة التي تم تصميمها في نموذج دورة حياة الإنتاج.

---

[1]: Jean Didier et autres, Op.Cit, p (385).

[2]: Bernard Guillochon, Annie Kawechi, Op.Cit, p(61).

[3]: خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص (219).

3- نموذج المنافسة من خلال الابتكار:

سلط نموذج دورة حياة الإنتاج الضوء على ظاهرة مهمة في المنافسة من شأنها أن تقسم الدول بين قطاعات ذات تكنولوجيا عالية وأخرى متوسطة التقنية. فالمنافسة لا تتم على أساس الموارد الطبيعة ووفرتها فقط، بل أيضا من خلال الابتكار وهنا تتضح أهمية أنشطة البحث والتطوير التي تضم أنشطة البحث الأساسي والتطبيقي التي تسمح بالاكتشاف والقيام بنشاطات إنتاجية حديثة [1]. في الدول المتقدمة تمثل مجهودات البحث والتطوير من دون منازع عاملا أساسيا للنمو ومصدرا للقدرة للتنافسية، وهذا ما يمكنها من الاستحواذ على الأنشطة المعتمدة على التقانة والمعارف العالية الجودة والتي تكون في الغالب ذات قيمة مضافة جد مرتفعة، وعلى العكس من ذلك تنشط الدول الأخرى في قطاعات ضئيلة المعارف والتقانة ذات قيمة مضافة ضئيلة.

رابعا: نظرية التبادل اللاّمتكافئ

يشير واقع التبادل الدولي إلى أن عدم التكافؤ هو السمة الأساسية البارزة في المبادلات، حيث ظهرت ابتداء من الخمسينيات من القرن الماضي في كتابات بعض الاقتصاديين من أمثال "ميردال"، "بريبيش" و"سنجر" بعض الأفكار التي تشكل في مجموعها "نظرية التبادل اللامتكافئ"، التي تتمحور حول أن الدول المتخلفة تمثل الطرف الأضعف في عملية التبادل.

وضح الاقتصادي السويدي "ميردال" (Myrdal) أن التبادل الدولي لا ينتج عنه النفع المتبادل والميل نحو التعادل في الدخول كما كانت تزعم النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، وافترض "ميردال" أنه لا وجود للمنافسة الكاملة وأنه ليس هناك توازن مستقر ولا وجود لانسجام في المصالح، وخلص إلى أن النتيجة المنطقية لكل ذلك هي ارتفاع اللامساواة واللاتكافؤ في التبادل.[2]

أما الاقتصادي الأرجنتيني "بريبيش" (Raul Prebisch) فقد ارجع عدم التكافؤ في التبادل إلى معدلات التبادل بين السلع الصناعية للدول المتقدمة والسلع الأولية للدول النامية والتي تتصف بأنها تميل على المدى البعيد إلى غير صالح الدول النامية، ولذا يوصي "بريبيش" هذه الأخيرة بإتباع سياسة تجارية حمائية تمكنها من بناء صناعاتها الوطنية.

وفي عام 1969 نشر الاقتصادي الفرنسي "أرجيري إيمانويل" (A. Emmanuel) مؤلفه تحت عنوان "التبادل اللامتكافئ" الذي شرح فيه كيف تتصف علاقات التبادل بين الدول المتقدمة والنامية بعدم المساواة، ثم ساهم الاقتصادي المصري " سمير أمين " في توضيح مفاهيم هذا الكتاب. وأرجع " إيمانويل " التبادل اللامتكافئ إلى اختلاف الإنتاجية ومعدلات التبادل الدولي التي هي في غير صالح الدول النامية.

قام "سمير أمين" بترجمة ما يقصده "إيمانويل" بالتبادل اللامتكافئ إلى لغة الأرقام المأخوذ من الواقع، ففي عام 1966 ساهم قطاع النفط والمناجم في الدول النامية بما لا يقل عن ثلاثة أرباع صادرات تلك الدول التي سماها "دول الهامش" أي بقيمة 26

[1]: Bernard Guillochon, Annie Kawechi, Op.Cit, p(62).

[2]: محمد دياب، مرجع سابق، ص (134).

مليار دولار من مجموع صادرات قيمتها 35 مليار دولار، لكن لو أن الدول المتقدمة أو ما سماها "دول المركز" قامت بإنتاج تلك المنتجات وبالأساليب نفسها لوصلت إلى قيمة 34 مليار دولار أي بزيادة قدرها 8 مليارات، وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع الأجور وبالتالي التكاليف والأسعار، ومن هنا نجد أن الدول النامية لا تحصل سوى على نسبة 75 % من القيمة الفعلية لصادراتها [1]، وقد وجد "سمير أمين" أن هناك عواملا أخرى تدعم عدم التكافؤ في التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والدول النامية مثل نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي تساهم في تحويل موارد دول الهامش إلى دول المركز، بالإضافة إلى احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا ورفع أسعارها.

خامسا: التنويع الإنتاجي والتجارة الدولية (نموذج كروغمان ولانكستر)

بحث كروغمان ولانكستر في كيفية تحديد العدد الأمثل لأنواع السلعة الواجب إنتاجه، ولذا افترضا أن المستهلكين يسعون إلى تعظيم منفعتهم من خلال نوعين من السلع، النوع الأول يعبر عن السلع المتجانسة والنوع الثاني يضم عددا غير محدود من الأنواع. بالنسبة للنوع الأول افترضا أنه كثيف العمل وأن بإمكان أي دولة إنتاجه، أما النوع الثاني فهو كثيف رأس المال، كما افترض كروغمان ولانكستر أن هناك تطابقا تكنولوجيا في إنتاج السلعة المتجانسة دوليا وتكاليف إنتاجها ثابتة، أما السلع الصناعية فتخضع لظروف تزايد وفرات الحجم وبالتالي تقوم المنشآت بإنتاج أنواع كثيرة منها، والدولة الكبيرة اقتصاديا ستميل إلى إنتاج عدد أكبر من أصناف السلع الصناعية وذلك تماشيا مع الطلب الذي يحكمه ارتفاع الدخول وتفاوت الأذواق، وبناء على ذلك ستقوم التجارة الدولية على النحو التالي:

- تتبع السلع المتجانسة نموذج هيكشر- أولين وستصدر من الدولة الكثيفة العمل إلى الدولة الكثيفة رأس المال.
- السلع الصناعية كونها متمايزة فإنها ستناسب أذواق بعض المستهلكين في كلا الدولتين وبالتالي ستكون ذات اتجاهين (تجارة الصناعة الواحدة)، أي أن الدولة سوف تصدر وتستورد نفس السلعة ولكن بأصناف مختلفة، وستكون الدولة كثيفة رأس المال مصدرة لهذه السلع بالدرجة الأولى.
- إذا كانت الوفرة النسبية متطابقة في الدولتين، فإن التجارة ستقوم فقط بسبب وفرات الحجم الاقتصادية، وبالتالي ستقتصر على السلع الصناعية.[2]

سادسا: نظرية تشابه الأذواق (ستيفن ليندر)

يفترض "ليندر" في نظريته أن الدولة ستقوم بتصدير السلعة التي تملك لها أسواقا كبيرة، وذلك لأن الإنتاج الكبير الحجم سيحقق وفرات للمنشآت مما يؤدي إلى تخفيض كلفتها وأسعارها لتغزو السوق الأجنبي. كما اعتقد أن الدول المتشابهة من حيث

[1]: محمد دياب، مرجع سابق، ص (136).

[2]: نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص (44).

الدخل تكون متشابهة الأذواق، وهذا بالنسبة للسلع المتنوعة والمتمايزة، أما السلع الأساسية فتخضع لنظرية هيكشر- أولين، فمثلا المجتمعات المتقدمة متشابهة من حيث الدخول لذلك نجد أنها تميل إلى نفس النمط الإستهلاكي.[1]

المطلب الثالث: السياسات التجارية الدولية

الفرع الأول: مدخل للسياسات التجارية

أولا: مفهوم السياسة التجارية

تُعبّر السياسات التجارية الدولية عن التوجهات الكبرى لسلوك الدول في ما يخص توجيه حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والموارد البشرية والمعلومات والصرف الأجنبي في ما بين الدول المختلفة، وتنقسم السياسة التجارية إلى نوعين هما سياسة الحرية التجارية وسياسة الحماية، والهدف الأساسي من السياسة التجارية بغض النظر عن نوعها هو زيادة ربحية المعاملات من خلال التبادل الدولي، وتحسين المركز التنافسي لمنتجات وموارد الاقتصاد في الأسواق العالمية. وتجدر الإشارة إلى أن السياسات التجارية على اختلاف أنواعها تعمل في ظل ارتباط الاقتصادات الوطنية والإقليمية بالاقتصاد الدولي وفق مبدأ الاعتماد المتبادل في إطار تعاون متعدد الأطراف يكفل تنمية مستديمة للجميع.[2]

ثانيا: العوامل الأساسية المحددة للتوجهات الإستراتيجية نحو الحرية أو الحماية التجارية

1- النظام الاقتصادي السائد وفلسفة الدولة السياسية

حيث يلعب النظام الاقتصادي السائد دورا هاما في تحديد التوجهات المتعلقة بالتجارة الدولية ودرجة الانفتاح على المنظومة الدولية، وفي الوقت نفسه ترتبط تركيبة النظام الاقتصادي ارتباطا شديدا بالفلسفة السياسية التي تقود الدول، وذلك ما ينعكس على نمط التجارة الخارجية وأساليب ودرجات التحكم في نمط المبادلات الدولية.

2- مرونة الجهاز الإنتاجي والقدرات التنافسية على المبادرة والابتكار

نقصد بمرونة الجهاز الإنتاجي لبد ما مدى استجابته للطلب المحلي والعالمي، وما يلاحظ على الاقتصادات المتقدمة التي تتمتع بدرجة عالية من المرونة أنها تعمل على تحرير حركات السلع والخدمات والمعلومات وهذا واضح على مستوى النجاحات الكبرى التي أحرزتها هذه الدول في مجال التكتلات والتكامل الاقتصادي، وبالمقابل فإن الاقتصادات النامية ذات جمود في أجهزتها الإنتاجية وشديدة الحذر من تحرير مبادلاتها وذلك ما يرافقه مظاهر الفشل المحرزة على مستوى التكامل الاقتصادي.[3]

---

[1]: نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص (45).

[2]: هويشار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006، ص (369).

[3]: نفس المرجع، ص (387).

3- تطور المعلومات ومستوى انتشارها

حيث أنه بالرغم من محولات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في مجال براءات الاختراع والملكية الفكرية " TRIPS + WIPO" فإن اختراقات نصوص تلك الاتفاقيات أصبحت حالة شائعة، والمثال الدال على ذلك هو تجارب اليابان والصين والبلدان الآسيوية المعروفة بتقليد المنتجات الحديثة المستوردة من أمريكا وأوربا الغربية، ولهذه الظاهرة تأثير مزدوج فمن ناحية تدافع البلدان المبتكرة على حماية منتجاتها ومن ناحية أخرى تحفز البلدان المقلدة أو المقتبسة على تبني تحرير التجارة والانفتاح أكثر على الاقتصاد العالمي.[1]

4- الأطر التنظيمية للعلاقات الدولية

حيث أن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية ومن بعدها منظمة التجارة العالمية قد أسهمتا بشكل مباشر وواضح في دعم سياسات الحرية التجارية من خلال عاملين مهمين، الأول يخص المفاوضات والاتفاقيات المتعددة الأطراف التي تختلف تماما عن المفاوضات الثنائية، والثاني يخص المؤسسة المبنية على أسس وذات مشروعية دولية، ومما لا شك فيه أن هذين العاملين لهما الدور الكافي في تجنب المخاوف من الحرية التجارية.

الفرع الثاني: مفهوم سياسة الحرية التجارية

أولا: تعريفها

تتجسد هذه السياسة من خلال إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى ، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن سياسة الحرية التجارية تعبر عن تقليص الحكومة لدورها في تقييد التجارة الخارجية والتحكم في تدفق السلع والخدمات، ونقول تقليص دور الدولة وليس التخلي عنه لأنه لا توجد سياسة تجارية مطلقة من ناحية الحرية أو الحماية، بل تُرافق سياسة حرية التجارة بعض الحواجز كما قد تكون الحماية التجارية مرفوقة بتساهلات عدة.

ثانيا: الحجج المؤيدة للحرية التجارية

1- أثر سياسة الحرية التجارية على التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية

حيث أنه إذا قامت الدولة بإتباع سياسة الحرية التجارية فسوف تتخصص في السلع التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها وتستورد السلع التي يتم إنتاجها بتكلفة أقل في دولة أخرى، وهنا يتضح أثر الحرية التجارية في تخصيص الموارد وذلك في أن الدولة تستطيع الحصول على نفس القدر من السلع بموارد أقل، وتؤدي بذلك سياسة الحرية التجارية إلى تحويل الموارد الاقتصادية من الأنشطة المنتجة للسلع الغير تجارية إلى الأنشطة المنتجة لسلع التصدير التي تتميز فيها الدولة نسبيا.[2]

[1]: هويشار معروف، مرجع سابق، ص (390).

[2]: السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص (120).

2- أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على توزيع الدخل

وفقا لنظرية هيكشر- أولين تتخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلعة ذات الكثافة النسبية في عنصر الإنتاج المتوفر لديها، ومن ثم فإن سياسة الحرية التجارية تحفز كل دولة على إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بوفرة نسبية في عناصر إنتاجها، ويترتب على ذلك زيادة الطلب على عناصر الإنتاج التي تتميز بالوفرة مقارنة مع تلك التي تكون نادرة نسبيا، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع السعر النسبي للعنصر الوفير. وبما أن الدول النامية لديها وفرة نسبية في عنصر العمل فإن سياسة الحرية التجارية تعيد توزيع الدخل في صالح الطبقة العريضة من العمال فيها، وتكون بذلك النتيجة الطبيعية وفقا لنظرية هيكشر- أولين هي تقارب الأجور بين الدول المتقدمة والدول النامية.[1]

3- آثر سياسة الحرية التجارية على كفاءة ومستوى التشغيل

تقضي الحرية التجارية على الاحتكار الذي يظهر في غياب المنافسة التامة التي تحفز المشروعات المحلية على تحسين أدائها وتنافسيتها وتخفيض عيوب الإنتاج والتقليص من التكاليف. كما أن حرية التجارة الخارجية تساعد على الاستخدام الكامل للموارد المتاحة والقضاء على الطاقات العاطلة، كونها تفتح الأسواق أمام الفائض في المنتجات، بل الأهم من ذلك أن الكثير من الدول النامية لا تستطيع استخدام مواردها استخداما كاملا من دون الحصول على تجهيزات الإنتاج من الخارج.

ثالثا: حدود الحرية التجارية

بالرغم من الآثار الإيجابية الناتجة عن سياسة الحرية التجارية إلا أنها لا تخلُ من جوانب القصور خاصة على الدول النامية وأهمها:

- بقاء الدول النامية منتجة ومصدرة للمواد الأولية في الوقت الذي تتخصص فيه الدول المتقدمة في إنتاج وتصدير السلع الصناعية والتكنولوجية.
- إن دور سياسة حرية التجارة الخارجية في رفع تنافسية وكفاءة المشروعات المحلية قد لا يتحقق في الواقع بسبب أن تلك المشروعات لا تملك الإمكانيات الفنية والإدارية اللازمة لتحسين أدائها ومنافسة المشروعات الأجنبية مما قد يقضي عليها تماما.
- لا تؤدي سياسة الحرية التجارية إلى تقليص الفجوة في الأجور بين الدول النامية والدول المتقدمة في جميع الحالات، لأن ذلك يتطلب حالة العمالة الكاملة الأمر الغير واقع في الدول النامية التي تعاني من معدلات مرتفعة للبطالة.
- قد تؤدي سياسة الحرية التجارية إلى تضييق نطاق السوق أمام المشروعات المحلية للدول النامية التي يعتبر إنتاجها الصناعي في مراحله الأولى ولا يمكنه غزو الأسواق حتى ولو فتحت الدول المتقدمة أسواقها.

[1]: السيد محمد أحمد السريتي، ص (122).

الفرع الثالث: سياسة الحماية التجارية

أولا: تعريفها

تعبر سياسة الحماية التجارية عن قيام الحكومة بتقييد حركة السلع والخدمات مع الدول الأخرى، ويكون ذلك بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى لحجم الواردات وحصصها لفترة زمنية محددة، وذلك سعيا منها لتوفير نوع من الحماية للأنشطة المحلية أو لتحقيق مستوى مرموق من العمالة [1]، ويمكن التفريق بين خمسة أدوات معتمدة في إطار سياسة الحماية التجارية، الرسوم الجمركية أو ما يعرف بالتعريفة الجمركية، نظام الحصص، نظام الرقابة على سعر الصرف، الاتفاقيات السلعية الدولية وأخيرا التكامل الاقتصادي، وتجدر الإشارة إلى أن الأدوات الثلاثة الأولى تعتبر من أدوات الحماية التجارية على المستوى القومي أو الوطني، أما الأداتين الأخيرتين فهما أداتين للحماية التجارية على المستوى الإقليمي.

ثانيا: الحجج المؤيدة للحماية التجارية

1- حجة الصناعة الناشئة

تعتبر هذه الحجة أكثر شيوعا في الدول النامية التي تعاني مشاريعها الحديثة من التكاليف المرتفعة والأسعار والنوعية الغير تنافسية على المستوى الدولي، ومن هذا المنطلق تهدف السياسة الحمائية إلى إعطاء الصناعات الناشئة فرصا عن طريق الحماية الجمركية من السلع الأجنبية المنافسة.[2]

2- حجة تحسين شروط التجارة (معدل التبادل الدولي):

يمكن لدولة ما أن تحول شروط التبادل إلى صالحها عندما تفرض ضريبة على السلعة التي تستوردها محققة بذلك مكسبا أكبرا لكل وحدة من صادراتها، وذلك عندما تكون أرباحها الناتجة عن التحسن في معدل التبادل التجاري تفوق الخسارة الناتجة عن سوء استخدام مواردها الاقتصادية.

3- حجة تخفيض الضريبة للبطالة الكلية:

قيام الدولة بفرض ضريبة على سلعة أجنبية ما سيؤدي إلى ارتفاع سعرها في السوق المحلي، وعندها يتحول المستهلكون عن السلعة الأجنبية المرتفعة السعر إلى اقتناء السلعة المحلية المنخفضة السعر، وذلك ما يزيد الطلب عليها مما يدفع الصناعات المحلية إلى توسيع إنتاجها وتوظيف المزيد من اليد العاملة، وعندما يقوم العمال بإنفاق أجورهم لتغطية حاجاتهم فإن هذا الإنفاق يزيد من النشاط الاقتصادي للقطاعات الأخرى مما يؤدي إلى توسيع طاقتها الإنتاجية وتوظيف المزيد من العمال.

[1]: السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص (133).

[2]: علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، الأردن، 2010، ص (340).

4- حجة تقييد التجارة بغرض تنوع الإنتاج:

يعزز أنصار الحماية التجارية موقفهم بأن تنوع الإنتاج في الاقتصاد الوطني من شأنه أن يقي الدولة من الصدمات الخارجية، وهذه هي وجهة النظر المنافية لمخاطر التخصص الدولي المتعلقة بتمركز الصادرات مثل ما هو حادث للدول النامية في مجال الصادرات من المواد الأولية.

5- حجة مواجهة سياسة الإغراق:

حيث يمكن مواجهة سياسة الإغراق التي تمارسها الشركات الأجنبية المحتكرة من خلال فرض رسم جمركي على الواردات من تلك الشركات ويكون هذا الرسم مساويا للفرق بين سعر البيع في الدولة الأم وسعر البيع في السوق المحلي.[1]

6- حجة الإيرادات العامة للدولة:

ذلك أن تقييد التجارة الخارجية من خلال الرسوم الجمركية يساهم في زيادة الإيرادات وموارد المالية العامة للدولة، مما يساعد على تنفيذ المشاريع التنموية وتحسين وضعية المرافق العامة.

هذا وهناك حجج أخرى غير اقتصادية تعزز من اعتماد سياسة الحماية التجارية، مثل أن تقيد الدولة حركة التجارة الدولية دخولا وخروجا مع دولة هي في خلاف سياسي معها، أو بحجة الدفاع والأمن كحماية الصناعات والقطاعات الحيوية والحساسة في الاقتصاد الوطني.

ثالثا: حدود الحماية التجارية

لا تخلُ سياسة الحماية التجارية من النقائص والحدود في تنفيذها، فإذا نظرنا إلى حجة اعتمادها كوسيلة لحماية الصناعات الناشئة يعتبر ذلك غير صالح في جميع الأحوال، لأن هذه السياسة تواجه صعوبات قوية في الحياة العملية مثل صعوبة التحديد المسبق للصناعة الناشئة التي تحتوي على ميزة نسبية كامنة، فإذا وجهنا للصناعة الناشئة مستوى حماية لا تستحقه سيكلف ذلك الاقتصاد تكاليفا عالية [2]، كما أن حجة تحسين شروط التجارة وبالرغم من كونها منطقية ومتناغمة مع نظريات التجارة الخارجية، إلا أنها يمكن أن تعتبر كاستثناء غير هام مقارنة بالقاعدة التي تعتبر أن تعظيم الرفاه الاقتصادي للأمة يتجسد من خلال حرية التجارة الدولية، ذلك من منطلق أن المنفعة التي تحصل عليها الدولة من خلال معدل التبادل التجاري المحسن لا تدوم، خاصة عند قيام الدول الأخرى بالثأر وفرض ضريبة على وارداتها من تلك الدولة [3]، وهذا ما يبدو أيضا من ضعف لسياسة الحماية التجارية حتى تحت حجة تخفيض البطالة التي لا تكون ذات جدوى إذا ما تم معاملة الدولة بالمثل من طرف الدول الأخرى وعندئذ تنخفض صادراتها وتتفاقم البطالة في القطاعات التي كان يعتمد عليها في التصدير للخارج.

[1]: السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص (163).
[2]: علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص (341).
[3]: نفس المرجع، ص (346).

المطلب الرابع: تنظيم التجارة الدولية

بعد الحرب العالمية الثانية وجدت دول العالم نفسها أمام مطلب أساسي تمثل في الإدارة الصارمة للنظام المالي النقدي والتجاري العالمي، حيث اهتم صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي بإدارة الشؤون النقدية والمالية ، وأسندت مهمة تسيير التجارة الدولية بين البلدان الساعية لتحرير مبادلاتها إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومن ثم تم تأسيس منظمة التجارة العالمية.

الفرع الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)

أولا: التعريف

تعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وليدة مؤتمر هافانا (1947) الذي هدفت الدول المشاركة فيه إلى خلق مناخ أفضل للتجارة الخارجية يتم فيه إزالة العوائق أمام حركة السلع والخدمات بين دول العالم بغية رفع الرفاه والأداء الاقتصادي لشعوب الدول الأعضاء [1]، ويكون الانضمام إلى هذه الاتفاقية من خلال المفاوضات الجماعية الهادفة إلى التوصل إلى اتفاقيات تجارية تزيل العوائق أمام التجارة الخارجية.

ثانيا: المبادئ

كان وراء نجاح الاتفاقية العامة التعريفات والتجارة جملة من المبادئ هي:

1- مبدأ عدم التمييز، أي التزام جميع الأطراف بإعطاء الدول الأخرى نفس الفرص في المعاملات وإزالة الحواجز التجارية.

2- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، أي أن الدول الأطراف ملزمة بتفضيل الدولة المماثلة بالعضوية في المعاملات مقارنة مع الدولة الغير المتفاوضة في الاتفاقية.

3- مبدأ المعاملة بالمثل، بمعنى عدم اللجوء إلى الرسوم الجمركية لحماية المنتج المحلي، مع إعطاء الفرصة للمنتج الأجنبي ليكون منافسا في السوق المحلية.

4- مبدأ حظر القيود الكمية وتجنب سياسة الإغراق.

5- مبدأ التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وعدم رفعها إلا بإجراءات محددة.

ثالثا: جولات الاتفاقية

مرت الاتفاقية بثلاث مراحل أساسية في شكل جولات متتالية هي:

[1]: نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص (91).

1- جولة كينيدي (1964- 1967):

وسميت كذلك نسبة إلى الرئيس الأمريكي جون كينيدي، شارك فيها 53 دولة، وتمحورت مفاوضات الجولة حول تخفيض ضرائب الاستيراد بنسبة 35 % ومكافحة سياسة الإغراق ومنح بعض المزايا للمنتجات التي تمثل أهم صادرات الدول النامية.

2- جولة طوكيو (1973- 1979):

تم عقد تلك الجولة في مدينة طوكيو في اليابان بحضور 99 دولة، ونتج عنها ما يلي:

- تكثيف مجهودات تخفيض أو إلغاء الحواجز الجمركية.
- تحليل إمكانيات الدول في إطار الحد من الواردات لحماية الصناعة المحلية.
- تم التوصل إلى تخفيض التعريفات الجمركية على بعض السلع الصناعية بنسبة 30 %.
- السماح للدول الأطراف باتخاذ إجراءات منافية لمبادئ الاتفاقية بهدف تعديل الخلل في موازين مدفوعاتها.

3- جولة الأوروغواي (1986- 1993):

تعتبر جولة الأوروغواي أهم وأطول جولة من جولات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وهي مهد نشأة منظمة التجارة العالمية، وقد سبقت هذه الجولة ظروفا مهمة مثل زيادة الصراعات بين الدول الصناعية على الأسواق الخارجية وحماية أسواقها المحلية، مع بروز تجاوز واحتيال على قواعد الاتفاقية، أيضا من أبرز الأحداث التي سبقت تلك الجولة هي صدمة النفط الثانية في أواخر السبعينيات وحالة الركود التضخمي التي سادت العالم وما تبع ذلك من أزمات المديونية للدول النامية.[1]

وكان من ابرز نتائج جولة الأوروغواي ما يلي:

- تعزيز تخفيض الرسوم الجمركية وتقليص عدد كبير من القيود الضريبية على التجارة.
- اعتماد سياسات حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- إقرار تخفيض مستويات الدعم الزراعي لما لها من آثار على مستوى سياسة الإغراق.
- تقليص القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات.
- إنشاء منظمة التجارة العالمية كإطار مؤسسي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

كان لاتفاقية « GATT » دور مهم ونجاح محرز على مستوى تحرير التجارة الدولية وقد نجحت الاتفاقية في ذلك من خلال عاملين أساسيين هما:

- الاتفاقيات المتعددة الأطراف الساعية لتخفيض القيود على التجارة الدولية.
- اعتماد سياسات تجارية مؤسسة على قواعد محددة يقبل بها كل طرف وتوافق عليها جميع الأطراف.

[1]: نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص (94).

الفرع الثاني: مؤتمر الأمم المتحد للتجارة والتنمية (CNUCED)

أولا: تعريفه

يهتم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي تم تأسيسه سنة 1964 بإدماج الدول النامية في المنظومة الاقتصادية الدولية بالطريقة التي تسمح بتعزيز قدرات تلك الدول وإمكانياتها، وأصبح هذا المؤتمر تدريجيا مؤسسة ذات كفاءة مبنية على المعرفة، وتركز نشاطاتها على توجيه الجدل القائم حول السياسات العامة للتنمية وارتباطها التام بفكرة أن السياسات الدولية والمجهودات العالمية تعمل جنبا إلى جنب على توفير المناخ الملائم للتنمية المستدامة.[1]

ثانيا: وظائفه الأساسية

يمكن على نحو عام أن نصنف نشاطات المنظمة إلى أربعة وظائف وهي:

1- العمل كإطار للنقاش ما بين الحكومات، وذلك ما يتم تعزيزه بمناقشات الخبراء وتبادل الخبرات، والهدف هنا هو الوصول إلى وضعية تفاهم واتفاق بين جميع الأطراف.

2- ينجز المؤتمر البحوث والتحاليل ويجمع المعطيات التي تفيد نقاشات الخبراء وممثلي الحكومات.

3- توفر المنظمة مساعدات تقنية يتم تكييفها مع احتياجات الدول النامية، مع توفير اهتمام خاص بالدول الأقل نموا والدول التي هي في حالة انتقالية، كما يعمل المؤتمر في هذا الإطار جنبا إلى جنب مع المنظمات الأخرى.

4- تتولى المنظمة القيام بوظيفة التنسيق في ما بين حكومات الدول الأعضاء، والاتصال مع منظمات الأمم المتحدة واللجان الجهوية، بالإضافة إلى المنظمات الحكومية والغير حكومية، القطاع الخاص، خاصة الجمعيات التجارية والمهنية، معاهد ومراكز البحث والجامعات في كل أنحاء العالم.

أما النشاطات الأساسية التي يهتم بإدارتها المؤتمر فيمكن تفصيلها على النحو التالي:

- التجارة والمنتجات القاعدية
- الاستثمار، التكنولوجيا وتطوير المؤسسات
- السياسات الاقتصادية الكلية، الديون وتمويل التنمية
- النقل، الجمارك والإعلام الآلي

هذا ويعتني المؤتمر باعتباره المؤسسة الرسمية التي أسند لها دور معالجة القضايا المشتركة بين التجارة والتنمية بالعلاقات التعاونية مع مختلف المنظمات الدولية التي تنتمي إلى منظومة الأمم المتحدة أو غير ذلك، فعلى سبيل المثال يعمل المؤتمر رفقة منظمة التجارة العالمية من أجل الحفاظ على السريان الأمثل للنظام التجاري المتعدد الأطراف، حيث أنه في أفريل 2003 أمضت المنظمتين

[1]: http://www.unctad.org/Templates/Page.asp?intItemID=1530&lang=2, consulté le 10/04/2011 10:00.

مذكرة اتفاق محددة بذلك شروط تعاونهما واستشارتهما على مستوى المساعدات التقنية وانجاز الدراسات المشتركة المتعلقة بقضايا التجارة والتنمية.[1]

الفرع الثالث: منظمة التجارة العالمية (OMC)

أولا: النشأة والتعريف

نشأت منظمة التجارة العالمية نتيجة سلسلة من المفاوضات، وتعود معظم جذور اتفاقيات المنظمة إلى مفاوضات جولة الأوروغواي التي كانت مجرياتها بين 1986 و 1994، كما تعود جذورها أيضا إلى المفاوضات التي تم انعقادها في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة منذ نشأتها، ويقف على عاتق منظمة التجارة العالمية سلسلة جديدة من الاتفاقيات تندرج تحت إطار برنامج الدوحة للتنمية الذي تم إطلاقه سنة 2001.[2]

منظمة التجارة العالمية هي المنظمة الرسمية الدولية التي تنشغل بالقواعد الحاكمة للتجارة بين الدول، وفي قلب المنظمة نجد الاتفاقيات التجارية المتفق عليها والممضية من طرف غالبية القوى التجارية في العالم. هذا وتتمتع المنظمة بالسلطة التعاقدية لوضع واتخاذ التدابير وإصدار الأحكام المتعلقة بكافة الأمور ذات الصلة بالتبادل التجاري الدولي في السلع والخدمات [(3)]، وتضم المنظمة في عضويتها 147 دولة، وقد حلت محل الغات في عام 1995 موفرة بذلك إطارا رسميا للمفاوضات التجارية لترسيخ قواعد لممارسة التجارة الدولية.[4]

ثانيا: أهداف المنظمة ومهامها

إن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية طويلة ومعقدة لأنها تمثل نصوصا قانونية منظمة لمجال واسع من النشاطات، لكنها في مجملها تدور حول المبادئ الرئيسية التي تمثل النظام التجاري المتعدد الأطراف، والمبادئ الرئيسية التي تقوم عليها المنظمة هي:

1- **مبدأ عدم التمييز**: حيث تلتزم الدولة العضو بعدم التمييز بين المتعاملين معها من الدول الأعضاء ولا حتى على مستوى سلعها وخدماتها مقابل منتجات الدول الأخرى.
2- **الانفتاح والتحرير**: وذلك من خلال تخفيض الحواجز المختلفة التي تحول دون السريان الأمثل للتدفقات التجارية بين الدول.
3- **مبدأ الشفافية**: وذلك ما يشجع المؤسسات والمستثمرين على خلق مناصب عمل أكثر ويوسع الخيارات أمام المستهلكين.
4- **المنافسة الحرة ورفع التنافسية**: وذلك قصد القضاء على مظاهر الإغراق والدعم التي من شأنها أن تعيق السريان الجيد للمبادلات التجارية.

---

[1]: CNUCED, OpCit.

[2]: http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/who_we_are_f.htm , consulté le 10/04/2011 10:00.

[3]: نداء محمد الصوص، مرجع سابق، ص (95).

[4]: موردخاي كريانين، **الاقتصاد الدولي– مدخل للسياسات**،دار المريخ للنشر، الرياض، 2007 ص (37).

5- **فرص أكثر للدول الأقل نموا:** من خلال إعطائها الفرصة والوقت اللازم للتأقلم مع آلية الاقتصاد الدولي، والانتقال إلى وضعية الحرية الاقتصادية.

6- **حماية البيئة:** حيث تسمح اتفاقيات منظمة التجارة الدولية للدول الأعضاء باتخاذ إجراءات هادفة لحماية بيئتها وسكانها ونظامها البيئي ككل، وهذه الإجراءات يجب أن تطبق بنفس الطريقة سواء على المؤسسات المحلية أو الأجنبية، بمعنى أن إجراءات حماية البيئة لا يمكن استغلالها من أجل الحماية التجارية.[1]

ومن أجل الحفاظ على قيام هذه المبادئ تقوم منظمة التجارة العالمية بالوظائف التالية: [2]

- المفاوضات التجارية المتعلقة بالسلع، الخدمات والملكية الفكرية.
- تنفيذ قيود الاتفاقيات ومتابعة السير الحسن لما تنص عليه.
- حل النزاعات التجارية العالقة بين الدول من خلال توفير آلية محكمة لهذا الغرض.
- تعزيز القدرات التجارية خاصة للدول النامية التي تمثل ثلاثة أرباع الأعضاء.

[1]: http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/what_stand_for_f.htm, consulté le 10/04/2011 10:00.
[2]: http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/what_we_do_f.htm, consulté le 10/04/2011 10:00.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي المستدام

نتناول في هذا المبحث أهم الجوانب المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، ثم نتطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة، خصائصها وأبعادها، ثم نقوم بعرض النمو الاقتصادي المستدام كمفهوم مرافق لها.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية، خصائصها وعناصرها

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها تلك العملية الهادفة التي تتكامل فيها كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بهدف الوصول إلى أوضاع أفضل ومحاولة القضاء على التخلف واستئصال أسبابه، والتنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي يمكن بواسطتها رفع مستوى الدخل الوطني، وهي عملية مرتبطة بالإنسان كونها تحتاج إلى مدخلات بشرية، مادية، طبيعية وسياسية [1]، كما يمكن تعريفها عل أنها "العملية الهادفة إلى القضاء على التخلف وتطوير مختلف فروع الاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية".[2]

ثانيا: خصائص التنمية وعناصرها

حتى نضفي صفة النجاح عل العملية التنموية يتوجب عليها أن تكون مستمرة تراكمية ذات مجهودات متواصلة، فهي تحتاج إلى وقت وتكاليف، بدائل وقرارات، وتتصف التنمية الناجحة بالخصائص التالية:[3]

- هادفة: أي أنها تنطلق من هدف أو مجموعة أهداف تسعى إلى تحقيقها.
- علمية ومنظمة: تقوم على أسس علمية ونظرية مدروسة بعناية، ولا تكون بطريقة عشوائية بل بشكل نظامي دقيق منظمة من طرف جهات ومؤسسات مختصة.
- ايجابية ومستمرة: لتحسين الأوضاع والارتقاء بصفة دائمة ومتواصلة.
- شاملة ومتكاملة: تخص جميع القطاعات والميادين التي تتكامل في ما بينها لتفعيل مجهوداتها.
- المشاركة والاعتماد على الذات: حيث يجب أن يعنى بها كافة الأفراد والمناطق اعتمادا على الموارد المحلية البشرية والمادية.

---

[1]: علي العطار، **التنمية الاقتصادية والبشرية**، دار العلوم العربية، ط1، بيروت، 2005، ص (103).

[2]: خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية – التنمية المستدامة)**، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، الإسكندرية، 2009، ص (323).

[3]: حسن عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا، إداريا وبشريا)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص (73).

هذا وتتطلب التنمية الاقتصادية الناجحة مستلزمات لقيامها، وتمثل هذه المستلزمات مبدئيا العوامل الرئيسية لأي عملية إنتاجية بالإضافة إلى عوامل أخرى تندرج ضمن ما يعرف بالإطار العام للتنمية مثل النظم السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، العادات والتقاليد ونظم التعليم والمشاركة، وفي ما يلي عرض موجز لأهم مستلزمات التنمية الاقتصادية:

- تراكم رأس المال: وذلك ما يتم تحقيقه من خلال عملية الاستثمار المكثف الذي يتطلب بدوره حجما معتبرا من المدخرات الحقيقية.[1]
- الموارد البشرية: ممثلة في القدرات والمواهب والمهارات والمعارف التي يمتلكها الأفراد وتدخل كعنصر في العملية الإنتاجية.
- الموارد الطبيعية: ممثلة في هبات الأرض، وتعرفها الأمم المتحدة بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية ويتسنى له أن ينتفع منه.
- التقدم التكنولوجي: حيث أن التكنولوجيا هي المعرفة الفنية للإنتاج والمستندة على المعرفة العلمية، والتي تعتبر عنصرا حاسما في نمو الإنتاج ومستوى التقدم الاقتصادي.
- العناصر المؤسسية والاجتماعية: إلى جانب ما سبق من مستلزمات التنمية الناجحة، فإن توفر العناصر الاجتماعية والمؤسساتية يساهم كثيرا في التنمية، وتخص هذه العناصر تنظيم عملية التنمية ورعاية الحوافز المتعلقة بالنمو، ولا يمكن لأحدها أن يحل محل الآخر عكس المستلزمات السابقة، وحتى تبدأ التنمية وتُستدام فإن العنصر التنظيمي يكون ذو أهمية.[2]

الفرع الثاني: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية

تعبر استراتيجيات التنمية الاقتصادية عن التوجهات الكبرى للاختيار من بين البدائل المتعلقة بالقطاعات ذات الوزن الإستراتيجي والدور الأهم في تحقيق أغراض التنمية الاقتصادية، حيث أن البلدان قد اتبعت توجهات متباينة بخصوص أنسب الإستراتيجيات، فمنها من ركز على القطاع الزراعي ومنها من ركز على القطاع الصناعي ومنها من اتبع إستراتيجية الربط والاعتماد المزدوج على القطاعين [3]، وهذا ما سيتم شرحه بإيجاز في ما يلي:

أولا: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الزراعية

تقوم هذه الإستراتيجية على المساهمات التي تقدمها الزراعة للتنمية الاقتصادية والتي من أهمها:

- توفير كميات أكبر من الغذاء للسكان.
- الصادرات الزراعية توفر الصرف الأجنبي اللازم لاستيراد تجهيزات التنمية.
- زيادة الإيرادات الحكومية نتيجة الضرائب وارتفاع المداخيل الزراعية.
- القطاع الزراعي يوفر فرصا كبيرة للعمالة في القطاع الصناعي.

---

[1]: مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007، ص (135).

[2]: محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص (66).

[3]: مدحت القريشي، مرجع سابق، ص (165).

- تلعب الزراعة دورا أساسيا في تمويل الصناعة وتموينها.

ويتطلب تحليل استراتيجيات التنمية الزراعية دراستها بشكل متكامل مع خطط بقية القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني، ويستلزم ذلك توازنا بين التدفقات السلعية والتدفقات المالية وتدفق العمالة، وتوازنا بين القطاعات والمناطق في الاقتصاد القومي، وتوازنا في التدفقات مع العالم الخارجي أيضا [1]. ويرى رانيز (Ranis, 1983) في هذا الإطار أن التوازن المثالي هو الذي تحقق في دول شرق آسيا وخاصة في تايوان ضمن برامج التنمية بعد عام 1945، حيث اتبعت تلك البلدان إستراتيجية التنمية ذات السيفين « Tow-Blades Strategy » والسيف الأول يعبر عنه بنمو متوازن لنوعية كثيفة العمل تم تشجيعه من خلال مخصصات كبيرة من البنى التحتية للمناطق الريفية، أما السيف الثاني فقد تجسد من خلال التنمية السريعة لتكنولوجيا كثيفة العمل، ويرى رانيز أن أساس نجاح التنمية في تايوان وبقية دول شرق آسيا يكمن في ما يلي:

- استثمارات كبيرة كثيفة العمل في المناطق الريفية في المراحل الأولى من التنمية.
- توجيه تلك الاستثمارات نحو الزراعة وكذلك بعض الصناعات الصغيرة في الريف.
- الصناعة لم تكن محمية بتعريفات على الاستيراد بل كانت تنافسية وتصديرية.
- التزامات قوية بتنمية رأس المال المادي والبشري والاستثمار في البحث والتطوير الزراعي.

ثانيا: الإستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية

من الاستراتيجيات البديلة التي وضعها ثوربيك (Thorbeck, 1979) هي التنمية من خلال الصناعة أو ما عرف بإستراتيجية التصنيع أولا، والتي تأخذ مدخلا سلبيا للزراعة، وذلك من خلال المساهمات التي تقدمها الصناعة في التنمية الاقتصادية [2]، والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

- تصنيع المواد الأولية الزراعية وتجهيز القطاع الزراعي.
- تعزيز الصادرات وترقيتها وتحسين وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات، والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تنويع الإنتاج والاستثمارات.
- تساهم الصناعة في رفع مستوى التشغيل وترقية المهارات والمعارف.
- التغيير الهيكلي في الاقتصاد الوطني والقضاء على مظاهر التشوه الاقتصادي.
- تساهم الصناعة في عمليات التحديث والتحولات في جميع نواحي الحياة الاجتماعية.

[1]: محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص (292).
[2]: نفس المرجع، ص (293).

لكن بالرغم من الايجابيات التي أسندت إلى الصناعة والتصنيع إلا أنه قد لوحظ العديد من السلبيات التي رافقت تجارب التصنيع في العديد من الدول النامية والتي انعكست على الأداء وعلى مستويات التنمية التي تم الوصول إليها [1]، ومن تلك السلبيات ما يلي:

- لم تحقق سياسات التصنيع المتبعة في الدول النامية زيادات في الأجور بالمستوى المتوقع.
- لم تفلح تلك السياسات في التقليل من التفاوت في المداخيل بين الأفراد والمناطق.
- كما أنها لم تنجح في القضاء على البطالة أو حتى التخفيض منها بالشكل الملائم.
- أدى التصنيع في بعض الحالات إلى إهمال القطاع الزراعي، ولم ترافق في بعض البلدان عملية التصنيع أنظمة تعليمية متطورة واستثمارات كافية في رأس المال البشري.

ثالثا: إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية

تقوم هذه الإستراتجية على أن يتم الترابط في ما بين تطوير الزراعة والصناعة في آن واحد لكي تعم الفائدة الاقتصادية كامل الاقتصاد الوطني، كما تقوم على فكرة أساسية مفادها أن كل قطاع يلبي الاحتياجات الأساسية للآخر ولا يمكن أن ينشط في غنى عنه، وتجدر الإشارة إلى أن التأكيد على الربط بين القطاعين هو موقف حديث نسبيا وهو يمثل تحولا كبيرا عن التصنيع الذي تركز عليه العديد من البلدان النامية، وفي الوقت نفسه فإن ذلك يمثل ردة فعل ضد الفكرة التقليدية الخاصة بالمزايا النسبية التي تفرض على البلدان النامية نمطا من التخصص والتجارة في غير صالحها.[2]

رابعا: إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية

اتجه الفكر التنموي إلى إستراتجية الحاجات الأساسية نتيجة لخيبة الأمل من الاستراتيجيات المتصلة بمقاربات النمو والعمالة وتوزيع الدخل، حيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى توفير الحاجات الأساسية للسكان، وقد ظهرت هذه التوجهات في السبعينيات من القرن الماضي وأيدها البنك الدولي، وحجة أصحاب هذه الإستراتيجية أن توفير الحاجات الأساسية من سلع وخدمات من شأنه أن يخفض من الفقر المطلق بسرعة أكبر مما تحققه الإستراتيجيات الأخرى التي تحاول تعجيل النمو ورفع الدخل والإنتاجية للفقراء، وتتميز إستراتيجية الحاجات الأساسية بما يلي:

- أن عملية التنمية تعمل على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للقاعدة العريضة من أفراد المجتمع، ويعمل هذا المدخل على توفير ضروريات المعيشة التي تستطيع الطبقات الفقيرة الحصول عليها من خلال قوى السوق.[3]
- النهوض بمستوى قدرات وكفاءات القوة العاملة، وهنا تعتبر مخصصات هذه الحاجات الأساسية بمثابة استثمار في الموارد البشرية لرفع القدرة الإنتاجية لدى الأفراد.

[1]: مدحت القريشي، مرجع سابق، ص (173).
[2]: نفس المرجع، ص (175).
[3]: محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص (195).

بالرغم من واقعية هذه الإستراتيجية إلا أنها قد واجهت انتقادات من طرف كتاب الدول النامية والذين اعتبروا أن التنمية الناتجة عنها هي تنمية من الدرجة الثانية تحرم البلدان النامية من اللحاق بركب البلدان الصناعية المتقدمة. وفي الثمانينيات من القرن الماضي ومع انخفاض معدلات النمو في البلدان المتقدمة وتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية وظهور أزمات المديونية وتدهور شروط التبادل للدول النامية، تم إهمال إستراتيجية الحاجات الأساسية وتم التوجه إلى برامج صندوق النقد الدولي المتمثلة في برامج الاستقرار والتكييف الهيكلي ثم برامج التصحيح الهيكلي، ورافق ذلك تقليص لدور الدولة وإلغاء الإعانات والسيطرة على الأسعار، الأمر الذي أدى إلى تقليل الإنفاق العام على التعليم والصحة والتوظيف مما رفع البطالة والفقر وكل ذلك يشير إلى توجه مخالف لإستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية.

رابعا: إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة

أكد الاقتصادي الهندي (Amartia Sen) على مفهوم تطوير القدرات البشرية كمدخل استراتيجي للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تعزيز قدرات الأفراد لتحقيق مستويات أعلى من الصحة والمعرفة والقدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية بالشكل الفعال. ويؤكد « Sen » أيضا بأن مستوى المعيشة لا يقاس بالدخل الفردي واستهلاك السلع، بل يقاس بالقدرات البشرية أي ما يستطيع الفرد عمله. وقد فسر برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقاريره العلاقة بين النمو والتنمية البشرية موضحا أن النمو ضروري للتنمية البشرية، وأن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية متصلان ببعضهما البعض حيث يصبح النمو وسيلة غايتها التنمية البشرية، وبذلك تعتبر المفاهيم الحديثة الإنسان جوهر التنمية وأن هذه الأخيرة لا تستجيب فقط للمتطلبات الاقتصادية بل الاجتماعية والسياسية أيضا.[1]

الفرع الثالث: قياس التنمية الاقتصادية

يعد قياس التنمية أمرا صعبا والسبب الأساسي في ذلك يكمن في تعقد مفهومها، إلا أنه هناك أهداف تنموية يمكن قياس التنمية من خلالها، وهناك من بين تلك الأهداف ما هو نوعي (Qualitative) ولذلك فإن هذه الأهداف النوعية يجب قياسها بطريقة غير مباشرة اعتمادا على مؤشرات قابلة للقياس الكمي [2]، ويمكن تقسيم مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية إلى ثلاث أقسام رئيسية هي معايير الدخل، المعايير الهيكلية وأخيرا المعايير الاجتماعية، حيث أن القسمين الأولين يميلان إلى النزعة الاقتصادية والمادية، أما القسم الأخير فيميل إلى المزج بين المحددات الاقتصادية والاجتماعية في نفس الوقت.

أولا: معايير الدخل

يعتبر الدخل القومي المؤشر الرئيسي في الواقع العملي والذي قد هيمن على المؤشرات الأخرى، وينطوي الدخل القومي كمؤشر على أربع معايير فرعية هي:

[1]: مدحت القريشي، مرجع سابق، ص (179).

[2]: محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص (45).

1- معيار الدخل القومي الكلي: والذي اقترحه (Meade) إلا أن هذا المقياس لم يرحب به في الأوساط الاقتصادية لأن زيادة الدخل أو تراجعه قد لا تعبر عن نتائج ايجابية أو سلبية، كذلك تتعذر الاستفادة من هذا المؤشر عندما تنتشر الهجرة من وإلى البلد.[1]

2- معيار الدخل القومي الكلي المتوقع: حيث يمكن قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي كون أن الدولة قد يكون لديها موارد كامنة من شأنها التأثير على المستوى الحقيقي للدخل، غير أن هذا المعيار توجه له نفس الانتقادات الموجهة للمؤشر السابق، فضلا عن صعوبة قياس وتقدير الثروات الكامنة أو المتوقعة في المستقبل.

3- معيار الدخل المتوسط الفردي: حيث يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي من أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم. ويقاس النمو الاقتصادي حسب هذا المعيار عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

4- معادلة سنجر (Singer) للنمو الاقتصادي: في عام 1952 وضح الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي بالاعتماد على الأعمال التي قام بها هيكس وهارود – دومار، ووصف سنجر معادلة النمو الاقتصادي بأنها دالة لثلاثة عوامل هي الادخار الصافي، إنتاجية رأس المال ومعدل النمو السكاني، وتأخذ هذه الدالة الشكل التالي: $D = SP - R$

حيث: D: معدل النمو السنوي لدخل الفرد، R: معدل الادخار الصافي، P: إنتاجية رأس المال، R: المعدل السنوي للنمو السكاني.

ثانيا: المعايير الهيكلية

وهي من أهم المؤشرات التي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم والنمو الاقتصادي في الدول، وسميت هيكلية لأنها نشأت نتيجة التغير في الهيكل والبنيان الاقتصادي، وتنقسم بدورها إلى ثلاث أقسام هي:

- الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

[1]: محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص (45).

حيث أنه كلما ارتفعت هذه النسب في الدولة يعني ذلك أنها قد حققت تغيرات إيجابية في بنيانها الاقتصادي وهيكل الإنتاج بها، وذلك ما يعكس زيادة درجة الرقي والنمو الاقتصادي بها [1]، لكن ما يعاب على هذا المؤشر هو اقتصار تحليله على القطاع الصناعي دون الزراعي والخدمي بالرغم من الأهمية البالغة التي تكتسيها تلك القطاعات في التنمية الاقتصادية.

ثالثا: المعايير الاجتماعية

نقصد بالمعايير الاجتماعية تلك المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات في الحياة اليومية لأفراد المجتمع مثل الجوانب الصحية والغذائية، التعليمية والثقافية، وتنقسم إلى معايير جزئية كالتالي:

1- معايير صحية: من أهمها عدد الوفيات لكل ألف من السكان، معدل توقع الحياة عند الولادة، عدد الأفراد المقابل لكل طبيب، عدد الأفراد المقابل لكل سرير في المستشفيات.[2]

2- معايير تعليمية: حيث يعتبر التعليم من أهم الاستثمارات التي يمكن أن تقوم بها الدولة، فالمتعلمون أكثر إنتاجية ويساهمون بحصة أكبر في التنمية، ومع أن النمو السكاني المفرط يشكل خطرا بالغا على المجتمعات الإنسانية إلا أن العلوم تساهم بفعالية في حل المعضلات الناشئة عن النمو السكاني[3]، ومن بين المعايير المستخدمة في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي هي نسبة من يتقنون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع، نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع، نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي وإلى إجمالي الإنفاق الحكومي.

3- معايير التغذية: حيث أن عدم قدرة الدولة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها قد يؤدي إلى التعرض إلى سوء أو نقص التغذية وهذا ما يؤدي بدوره إلى ضعف القدرات الإنتاجية وبالتالي انخفاض مستويات المداخيل فيها، وأهم المؤشرات الدالة على سوء التغذية أو نقصها هي متوسط نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية، نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

4- معيار نوعية الحياة المادية: وهو مؤشر تم وضعه بواشنطن عام 1977، وهو معيار اجتماعي مركب من ثلاثة مؤشرات فرعية هي توقع الحياة عند الولادة، معدل الوفيات بين الأطفال، معرفة القراءة والكتابة. ويتم حسابه من خلال وضع ترتيب للدول المراد إجراء القياس عليها، ثم حساب متوسط مرتبات كل دولة، ويعاني هذا المؤشر من أوجه قصور كونه يهتم ببعض جوانب الحياة دون الأخرى، ويتهم بالنتائج دون المجهودات ويهمل المؤشرات الاقتصادية ذات الطبيعة المادية.

5- دليل التنمية البشرية (IDH): حيث توصل برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) عام 1990 إلى وضع مقياس حديث هو دليل التنمية البشرية الذي يتكون من ثلاث معايير جزئية هي:

- معيار العمر المتوقع عند الولادة وهو عدد السنوات التي يمكن أن يعيشها الإنسان.

---

[1]: محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص (121).

[2]: نفس المرجع، ص (103).

[3]: علي العطار، مرجع سابق، ص (110).

- معيار التحصيل العلمي الذي يتكون بدوره من معيارين جزئيين هما معرفة القراءة والكتابة بوزن نسبي 3/2، ومتوسط سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية بوزن نسبي 3/1.
- معيار متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي وهو مؤشر اقتصادي مادي.

حسب دليل التنمية البشرية يتم الجمع بين مؤشر اقتصادي واحد ومؤشرين اجتماعيين، فيصبح هذا الدليل مرآة تعكس مستوى التقدم في وفرة السلع المادية والخدمات والاستخدام والقراءة لدى البالغين والمستوى المدرسي للتعليم ووفيات الأطفال والتغذية. وعليه يكون دليل التنمية البشرية أفضل بكثير من الأرقام القياسية الغير دخلية وذلك لسبب بسيط هو أن هذا الدليل يشمل الدخل وهو العنصر الأكثر أهمية ودلالة على مستوى وجودة حياة الفقراء في الدول الأقل تطورا، وبنفس الأهمية فإن دليل التنمية البشرية يأخذ بعين الاعتبار التقدم الاجتماعي اعتمادا على التحصيل العلمي وتوقع الحياة ونوعيتها.[1]

المطلب الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي

الفرع الأول: التعريف والخصائص

حتى لا يحدث الخلط بين مصطلح النمو ومصطلح التنمية يتوجب علينا وضع تعريف شامل للنمو الاقتصادي، حيث يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بمقدار يفوق النمو السكاني الحاصل، أي بالشكل الذي يضمن زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي [2]، أي أن النمو هو عبارة عن نتيجة لعملية للتنمية وقابل للقياس أما مصطلح التنمية فيدل على العملية الهادفة لإحداث تغييرات جذرية في الهيكل والبنيان الاقتصادي وتمس جميع النواحي في المجتمع. من التعريف السابق للنمو الاقتصادي نستخلص الخصائص التالية:

- لا بد من أن يترتب عن النمو الاقتصادي حدوث زيادة فعلية في متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني، وعليه فإن معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني.[3]
- يتعين على الزيادة في نصيب الفرد أن تكون حقيقية وليست نقدية فقط، وهنا تستدعي الضرورة استبعاد أثر التغير في قيمة النقود أي معدل التضخم وبناء على ذلك فإن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في الدخل النقدي للفرد – معدل التضخم.
- لا بد من أن تكون الزيادة المتحققة في الدخل على المدى الطويل وليست عارضة تزول بمجرد زوال أسبابها، وعليه يجب استبعاد ما يعرف بالنمو العابر.

[1]: محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص (53).
[2]: حسن عبد الحميد أحمد رشوان، مرجع سابق، ص(125).
[3]: محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص (39).

- يركز النمو الاقتصادي على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط ولا يهتم بنوعية ما يحصل عليه من السلع والخدمات ولا بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع، وبذلك فالنمو الاقتصادي لا يهتم بنوعية التغيير في الإنتاج ولا يراعي زيادة الإنتاج من السلع الاستثمارية وما يقابلها من السلع الاستهلاكية الفانية.

ما يعاب على النمو الاقتصادي كمقياس هو أنه مفهوم غير شامل لكل ما يحدث من تغير في رفاهية الفرد وذلك للأسباب التالية:

- كونه يقتصر على السلع التي يتم تبادلها في السوق دون السلع التي لا تظهر في المعاملات اليومية.
- كونه لا يراعي التغيرات السلبية التي ترافق التقدم الاقتصادي كزيادة مستوى التلوث ومعدلات الجريمة والفساد.
- كونه يركز فقط على الجانب المادي للرفاهية مهملا الجوانب الأخرى كحرية الرأي والمشاركة السياسية ودرجة الوعي الثقافي.[1]

الفرع الثاني: تحليل معيار الدخل كمقياس للنمو الاقتصادي

عند تعرضنا لمقاييس التنمية الاقتصادية رأينا أن الدخل هو المقياس الأكثر استخداما سواء كان ذلك من طرف الدول نفسها أو من طرف المنظمات الدولية ذات الاختصاص، لكن حتى يمكن الاعتماد على متوسط نصيب الفرد من الدخل كمؤشر للنمو لا بد من توفره على خاصيتين، الأولى أن تكون طرق حسابه معبرة فعلا عن مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة، والثانية أن يكون قادرا على أن يعكس مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع [2]، وهذا ما لا يتوفر في الواقع العملي لوجود العديد من جوانب القصور التي تضعف من دلالة هذا المعيار والتي تتمثل في ما يلي:

أولا: القصور الموجه لمتوسط نصيب الفرد كمؤشر لمستوى النشاط الاقتصادي

حيث تتميز طرق حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في عديد من الدول بعدم الدقة، وذلك إما لوجود نسبة كبيرة من الناتج القومي لا تدخل في الحساب مثل حالة الاقتصاد الخفي وإنتاج بعض الأعوان الاقتصاديين لأغراضهم الشخصية، وإما لعدم توفر التقديرات الدقيقة لعدد السكان ومعدل نموهم في الدولة.

ثانيا: القصور الموجه إلى متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كمقياس للرفاهية

يخص هذا الجانب مدى تعبير هذا المعيار عن مستوى الرفاهية لسكان الدولة، وذلك انطلاقا من وجود العديد من القضايا التي تثير الجدل بهذا الشأن مثل قضية طبيعة السلع المنتجة ودرجة تلويثها للمحيط ومستوى توافرها في الوقت والمكان المناسبين للأفراد، عنصر آخر يمكن أن يلعب دورا هاما في الجانب من التحليل وهو جودة السلع والخدمات والوقت الذي يبذله عمال الدولة في مختلف العمليات الإنتاجية والجوانب النفسية المرفقة، وكل هذه الأمور لا تظهرها الحسابات القومية.

---

[1]: عبدالقادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص (16).

[2]: محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق، ص (121).

ثالثا: القصور المتعلق باستخدام معيار الدخل لعقد مقارنات عبر الزمن والمقارنة بين الدول

يتعلق ضعف معيار الدخل القومي في إطار عقد مقارنات عبر الزمن في الدولة الواحدة بقضية التضخم وتأثيره على النمو الحقيقي في الإنتاج والدخل، مما يستدعي الاعتماد على الأرقام القياسية المرجحة للأسعار من أجل تجنب آثار التضخم، وفي ما يخص استخدام معيار الدخل في المقارنة بين الدول، فيتعلق القصور هنا بقضية اختلاف العملات وعدم ثبات أسعار الصرف.[1]

الفرع الثالث: إستراتيجيات النمو الاقتصادي

أولا: إستراتيجية النمو المتوازن

من أهم الاقتصاديين الذين تناولوا مدخل النمو المتوازن رودان روزنشتين ونيركسيه، وتتطلب عملية التنمية الناجحة حسب أنصار هذه الإستراتيجية القيام ببرامج استثمارية ضخمة في شكل دفعة قوية، حيث تغطي تلك البرامج نطاقا واسعا شاملة بذلك معظم الأنشطة والقطاعات في الاقتصاد القومي حتى يصبح بإمكانه أن ينتقل من حالة التخلف إلى التقدم، وكان لرودان السبق في تأسيس دعائم هذه الإستراتيجية تحت فكرة الدفعة القوية دون أن يستخدم مصطلح النمو المتوازن، ثم جاء دور نيركسيه ليترجم أفكار رودان إلى صيغة متكاملة أخذت بذلك تسمية إستراتيجية النمو المتوازن، وأكد نيركسيه على أن الدول النامية تعاني من حلقتين مفرغتين إحداهما في جانب الطلب والأخرى في جانب العرض ولا يمكن تكسير تلك الحلقات إلا من خلال برنامج استثماري ضخم يغطي كافة قطاعات وأنشطة الاقتصاد القومي، وينطوي هذا البرنامج على ما يلي:

- مجموعة من الصناعات المتكاملة والمغذية لبعضها البعض.
- ضرورة الموازنة بين القطاعين الزراعي والصناعي.
- ضرورة الاهتمام بمشروعات رأس المال الاجتماعي (البنية التحتية).
- التركيز على الصناعات الاستهلاكية خاصة في المراحل الأولى لعمليات التنمية.
- الاعتماد على الموارد المحلية كمصدر أساسي للتمويل.
- من الضروري أن تتدخل الحكومة من خلال التخطيط ورسم السياسات الملائمة.

عرفت هذه الإستراتيجية بعض الانتقادات وكان ذلك على مستوى الجوانب التالية:[2]

- عملها على تعزيز ظاهرة الثنائية الاقتصادية نتيجة صعوبة التوازن بين الصناعة والزراعة.
- عدم توافقها مع ظروف الدول النامية التي قد لا تملك القدرة على توفير رؤوس الأموال.
- انتقدت هذه الإستراتيجية في أنها قد تؤدي إلى عزل الدول النامية عن العالم الخارجي.

[1]: محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق ص.ص (128-129).
[2]: نفس المرجع ، ص.ص (179-181).

- أسلوب هذه الإستراتيجية لا يساهم في التنمية على المدى الطويل بسبب إعطاء الأولوية للصناعات الاستهلاكية الخفيفة على حساب تنمية الصناعات الإنتاجية.

ثانيا: إستراتيجية النمو الغير متوازن

أنطلق الاقتصادي الألماني المعروف ألبرت هيرشمان (Albert Hirshman) من الانتقادات الموجهة لإستراتيجية الدفعة القوية وعدم واقعيتها، ليقوم بصياغة نظريته في النمو الغير متوازن معتمدا في ذلك على أفكار الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو (François Perrox) الذي كان له السبق في تقديم نظرية أقطاب النمو، وتقتضي هذه الأخيرة أن تقوم الدولة النامية بتركيز وتكثيف جهودها الإنمائية على المناطق التي لها وفرة في الموارد أو ذات الموقع الجغرافي الجيد، وتنمية هذه المناطق سوف تؤدي إلى إحداث تنمية باقي المناطق، هذا ويؤكد هيرشمان أن الاختلال في التوازن يمثل القوة الدافعة للنمو [1]، حيث يتم ذلك من خلال مسارين، الأول اختلال التوازن في العلاقة بين قطاع البنية التحتية وبين القطاعات التي تقوم بالإنتاج المباشر، والثاني اختلال التوازن في ما بين القطاعات التي تقوم بالإنتاج المباشر نفسها، وهنا يظهر مفهوم قوة الدفع إلى الأمام وقوة الدفع إلى الخلف، حيث تتمثل قوة الدفع إلى الأمام في خلق الصناعة لفرص الاستثمار في المراحل التالية لعملياتها الإنتاجية، أما قوة الدفع إلى الخلف فتتعلق بقدرة الصناعة على خلق الطلب على منتجات الصناعات التي تسبقها في مراحل الإنتاج، والقطاع القائد والأولى بالاهتمام حسب هيرشمان هو القطاع الذي يحتوي على أكبر قدر ممكن من قوة الدفع إلى الأمام والخلف في آن واحد.

من أهم الانتقادات التي وجهت لإستراتيجية النمو الغير متوازن هي:

- أنها تهمل عدم استجابة الاقتصاد لعدم التوازن وتركز فقط على محفزات التوسع والتنمية.
- في ظل شح الموارد قد يؤدي عدم التوازن في الاقتصاد من خلال الاستثمار في قطاعات إستراتيجية إلى الضغوط التضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات للبلاد النامية.
- تفترض هذه النظرية وجود مرونة عالية في عرض الموارد وهذا أمر بعيد عن الواقع.

كتقييم شامل لإستراتيجيات النمو الاقتصادي فإن هاتين النظريتين لا يمكن اختبارهما بشكل تجريبي، وعلى المستوى الاقتصادي فإن الإستراتيجيتين من الممكن أن تكونا مكملتين لبعضهما البعض بدلا من أن تكونا متناقضتين.

[1]: مدحت القريشي، مرجع سابق، ص (97).

المطلب الثالث: مفاهيم في التنمية المستدامة

الفرع الأول: التعريف والخصائص

أولا: تعريف التنمية المستدامة

يشير مفهوم التنمية المستدامة إلى التنمية التي تحدث عندما يتم تجهيز حاجات الأجيال الحالية دون أن يكون هناك تأثير على القدرة على تجهيز حاجات الأجيال المستقبلية [1]، ولعل أشمل تعريف للتنمية المستدامة هو الذي تم التصريح به في تقرير (Brundtland, 1987) كنقطة انطلاق للمفهوم والذي يصفها بالتنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المخاطرة بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها. ثم تأتي الأجندة 21 المنبثقة عن قمة ريو 1992 والتي تعتبر كدليل عمل القرن الواحد والعشرين لتوضح مفهوم التنمية المستدامة بوضع مفهومين متلازمين، الأول مفهوم الحاجة وخاصة الحاجات الأساسية القاعدية التي من المهم أن تعطى لها الأولوية الكبرى، والثاني يتعلق بفكرة محدودية تحمل البيئة لمتطلباتنا الحالية والمستقبلية. من هذا المنطلق يفرض مفهوم التنمية المستدامة تأسيس علاقة بين التنمية الاقتصادية الضرورية والتسيير السليم للبيئة الذي لا يكون مستداما إلا إذا كان متمحورا حول الموارد من جيل لجيل. هذا وتعرف أحدث التعريفات التنمية المستدامة على أنها نتيجة النشاط الذي خلال مجرياته لا يكون التأثير على البيئة عابرا أو عرضيا. [2]

السياق التاريخي للتنمية المستدامة يجعلها تتصف بثلاث خصائص رئيسية هي التوجه العالمي، مدخل للإدارة البيئية ومدخل للاهتمام بعدم المساواة الاجتماعية والأخلاقيات الجديدة. [3]

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة

1- **المقاربة العالمية:** وذلك من خلال البحث عن كيفية تخطي ظروف التفاوت والفجوة بين الشمال والجنوب، مركزة بذلك على واقع البعد الكوني للتدهور البيئي وما ينجر عن ذلك من ضرورة لتكافل الجهود للحد من الآثار السلبية للاستغلال الموسع للموارد المتاحة.

2- **مدخل للإدارة البيئية:** حيث تهدف التنمية المستدامة كمدخل للإدارة البيئية إلى نقل رأس المال الطبيعي بين الأجيال وترقية صور اجتماعية جديدة للطبيعة تعتبر الموارد الطبيعية كمصدر للرفاهية، وتسعى الإدارة البيئية في المقام الأول إلى احتواء الأضرار السابقة للنشاط الإنساني والاهتمام بالقضايا البيئية الراهنة.

3- **الاهتمام بعدم المساواة الاجتماعية والأخلاقيات الجديدة:** حيث تسعى التنمية المستدامة إلى معالجة ظروف اللاّمساواة المعبرة عن الخيارات الاقتصادية الفردية، وتقليص اللاّمساواة في المداخيل من شأنه أن يدعم التنمية المستدامة على نطاق واسع.

[1]: محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص (348).

[2] : Gabrielle Wacherman, **Le Développement Durable**, Ellips Edition, Paris, 2008, p (31).

[3] : Beat Burgenmeier P**olitique Economique Du Développement Durable**, group De Boeck, 1er édition, Bruxelles, 2008, p (38).

ومن خلال الخصائص السالفة الذكر يمكن استنتاج الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة لتحقيقها والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

- تحقيق نوعية أفضل لحياة السكان.
- احترام البيئة الطبيعة.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة.
- الاستغلال العقلاني والأمثل للموارد المتاحة.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع.

الفرع الثاني: عناصر التنمية المستدامة

تهتم التنمية المستدامة بالجانب البيئي ولكنها لا تقتصر على هذا الجانب، بل تأخذ بعين الاعتبار النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك تكون تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة متكاملة ومتفاعلة، ويمكن التعامل مع هذه الأبعاد على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة، وكل منظومة فرعية تتكون بدورها من عناصر جزئية أخرى وذلك على النحو التالي:

أولا: المنظومة الاقتصادية

وتقوم على أساس زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى الحدود والقضاء على أسباب الفقر من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والتركيز على مفهوم الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم، وتشمل المنظومة الاقتصادية العناصر التالية:

ثانيا: المنظومة الاجتماعية

تشير المنظومة الاجتماعية إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهية الإنسان وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، وتوفير الحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان، كما تشير إلى تعزيز تنوع الثقافات وتعددها، وضرورة المشاركة الشعبية الفعلية في صناعة القرار [2]، وتشمل المنظومة الاجتماعية العناصر التالية:

- المساواة في التوزيع.
- الحراك الاجتماعي.
- المشاركة الشعبية.
- التنوع الثقافي.

[1]: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة – فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007، ص (28).

[2]: خبابة عبد الله، بوقرة رابح، مرجع سابق، ص (324).

ثالثا: المنظومة البيئية

تتعلق المنظومة البيئية بضرورة الحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الإيكولوجية والنهوض بها، وتشمل هذه المنظومة العناصر الجزئية التالية:

- النظم الإيكولوجية.
- الطاقة.
- التنوع والإنتاجية البيولوجية.
- القدرة على التكيف.

الشكل رقم (01): تداخل أبعاد التنمية المستدامة.

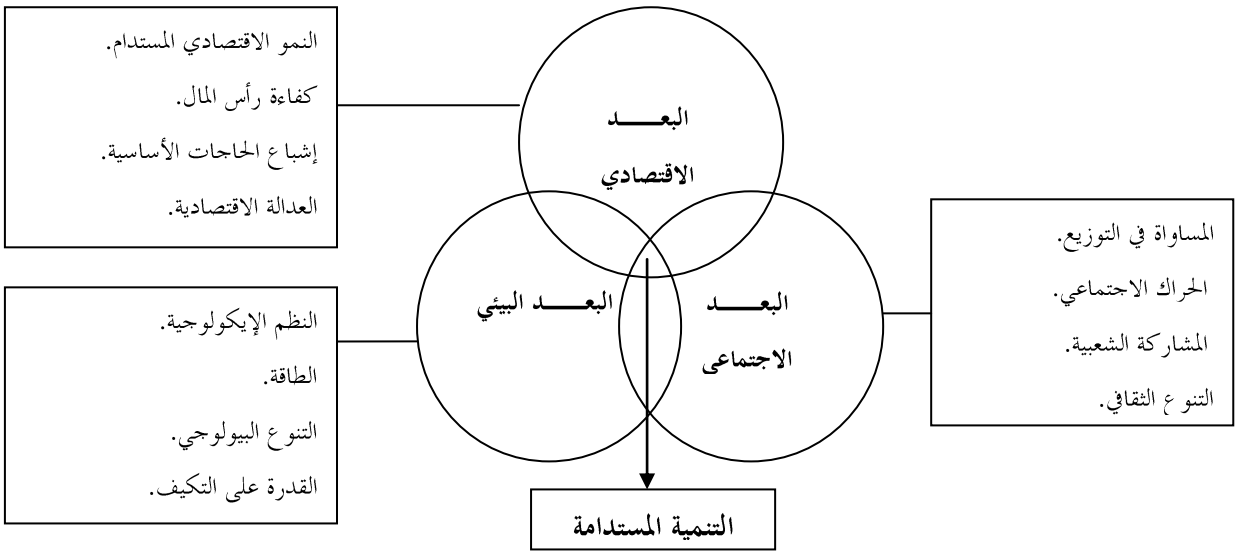

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة – فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007، ص (42).

الفرع الثالث: قياس التنمية المستدامة

سبق وأن رأينا كيف أن مؤشرات قياس التنمية وثيقة الارتباط بأهداف التنمية، وعليه فإن مؤشرات قياس التنمية المستدامة تختلف عن مؤشرات قياس التنمية بالمفهوم التقليدي، لأن هذه الأخيرة تقيس التغير الحاصل في جانب معين من جوانب عملية التنمية على أساس أن هذه التغيرات مستقلة وليست لها علاقة مباشرة بجوانب التنمية الأخرى، أما مؤشرات التنمية المستدامة فيجب أن تعكس واقع ارتباط وتكامل الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وأن أي تغير طارئ على مستوى أحد الجوانب إنما له آثار على الجوانب الأخرى، بالإضافة إلى أن هذه المؤشرات تم تطويرها لمتابعة التطور الحاصل وتقييم فاعلية وآثار السياسات التنموية المطبقة على تنمية واستغلال الموارد الطبيعية.[1]

[1]: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص (255).

ومن أجل الربط الجيد لأبعاد التنمية المستدامة ومن ثم قياسها بشكل أمثل لجأت بعض الدول إلى تطوير معاملات أو أدلة خاصة لهذا الغرض، ومن أشهر هذه المعاملات هو معامل الرّفاه الاقتصادي المستدام (Index for Sustainable Economic Welfare) الذي تم مناقشته في مؤتمر البيئة الذي انعقد في فانكوفر بكندا عام 1990، حيث تقوم فكرة هذا المعامل على ضرورة حسم حصة كل من الاستهلاك من رأس المال المادي والاستهلاك في رأس المال الطبيعي من الناتج المحلي الإجمالي من أجل الحصول على الناتج المحلي الصافي، بل وقد ذهب البعض إلى اعتماد ضرورة استثناء النفقات المخصصة للمحافظة على البيئة من الناتج المحلي الإجمالي باعتبارها وليدة النشاطات الاقتصادية، ونتج عن ذلك أن تم التوصل إلى مفهوم الدخل الوطني المستدام القائم على إستراتيجية العيش المستدام (Sustainable Living Strategy)، حيث أن إستراتيجية العيش المستدام = الناتج المحلي الصافي – (قيمة الاستهلاك من الموارد الطبيعية + نفقات المحافظة على البيئة وصيانتها)، وذلك على اعتبار أن الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي – قيمة الاستهلاك من رأس المال المادي. [1]

المطلب الرابع: النمو الاقتصادي المستدام

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي المستدام

يتحقق النمو الاقتصادي المستدام عندما يتمكن الاقتصاد من الرفع المستمر لمخرجاته أي نواتجه مراعيا في الوقت نفسه الاعتبارات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، واعتمادا على الكفاءة العالية للمؤسسات وصرامة السياسات، وحتى يكون النمو مستداما يجب أن يسمح للطبقة الفقيرة من المجتمع بالاستفادة والمشاركة في عملية التنمية. [2]

فالنمو الاقتصادي المستدام يعتبر من المفاهيم المرافقة للتنمية المستدامة والنتيجة المنطقية الملموسة لنجاح مجهوداتها، مراعيا بذلك نفس اعتباراتها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية ولكنه يميل أكثر إلى نزعتها الاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى أنه ليس هناك نمطا محددا من النمو بل مجموعة أنماط، حيث أن النمو الحاصل في الولايات المتحدة الأمريكية والنمو الحاصل في الصين يعبران عن نمطين مختلفين تماما، فالأول نمو معتمد على الاستهلاك الداخلي القوي، والثاني مركز على الارتفاع والتطور السريع في الإنتاج الصناعي. إذا هناك أنماط من النمو تعتبر مستدامة وأخرى لا، كما هناك أنماط ذات وفرة في التشغيل وأخرى لا. والنمو المستدام لا يعني فقط المزيد من السلع، لكن يعني أيضا المزيد من القيمة المضافة لكل سلعة منتجة، وبدل من أن نسعى للاستهلاك أكثر يجب أن نسعى للاستهلاك أحسن، وبذلك تصبح حماية البيئة حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية. [3]

الفرع الثاني: استدامة النمو في الفكر الاقتصادي

تُحلُّ قضايا الفقر والمشاكل البيئية حسب أدبيات النظرية الاقتصادية من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بالدرجة الأولى، وبالرغم من أن جزءا من قضية التنمية المستدامة قد تم تأسيسه بطريقة إنتقادية للنمو الاقتصادي، إلا أن الاقتصاديين

[1]: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص (263).

[2] : Agence canadienne de développement international, **Favoriser une croissance économique durable** lien : http://www.acdi-cida.gc.ca/acdi-cida/ACDI-CIDA.nsf/fra/NAD-927114950-LKP, consulté le 05/05/2011 12:00.

[3] : Julien Rebillard, **La Croissance Verte**, Alban Edition, Paris, 2008, p (15).

النيوكلاسيكيين قد اقترحوا نماذجا للنمو المستدام من شأنها أن تجيب على الجدل القائم بين فكرة النمو الاقتصادي وفكرة التنمية المستدامة، ولعل نموذج سولو (Solow) هو العامل الأساسي الذي تقوم عليه تلك النماذج المقترحة. إن هدف الاستدامة حسب الاقتصاديين النيوكلاسيكيين يترجم من خلال نقل إمكانيات خلق الرفاهية الاقتصادية من الأجيال الحالية إلى الأجيال المستقبلية، وبمعنى آخر عرفت الاستدامة حسبهم كمرادف لعدم تراجع الرفاهية الفردية مع مرور الزمن والتي يمكن قياسها من خلال مستوى المنفعة والدخل أو الاستهلاك الفردي، ويتطلب تحقيق ذلك الهدف أن يبقى مخزون رأس المال المتاح سليما من جيل لآخر، بالإضافة إلى إمكانية خلق تدفق مستدام من الثروة عبر الزمن.

إفترض أصحاب النظرية الكلاسيكية إمكانية الإحلال في ما بين مختلف أنواع رأس المال، حيث أن كمية معتبرة من رأس المال الذي تم رصده من طرف الإنسان مثل التجهيزات، المعارف، المهارات والمستوى التعليمي والتكويني يجب أن يتم تناوبه مع كميات قليلة جدا من رأس المال الطبيعي المتمثل في مخزون الموارد الطبيعية المتاحة، وذلك من أجل ضمان الحفاظ على القدرات الإنتاجية ورفاهية الأفراد عبر الزمن، وحسب سولو (Solow) يوجد تناوب آخر يحدث مع مرور الزمن، حيث أن الأجيال الحالية تستهلك قدرا من رأس المال الطبيعي ولكنها تترك بالمقابل قدرات إنتاجية في شكل تجهيزات ومعارف وكفاءات للأجيال المستقبلية.[1]

يستوجب اعتماد هذا النموذج الوقوف على بعض الفرضيات، تمس الفرضية الأولى الابتكار التقني الذي يجب أن يوفر مجموعة من التقنيات الإضافية التي تسمح بالإحلال بين مختلف أنواع رأس المال، وتوضح الفرضية الثانية أن الريع المتحصل عليه من خلال استغلال الموارد الطبيعية الفانية يجب إعادة استثماره في رصد رأس مال تقني، وذلك اعتمادا على نظام جبائي أو صندوق استثمار خاص، أما الفرضية الثالثة فتقتضي ضرورة وضع سعر للموارد الطبيعية وسعر للتلوث.

الفرع الثالث: ركائز ومتطلبات النمو الاقتصادي المستدام

يرى بيرو (François Perroux) أن تحقيق النمو المستدام يتطلب تحقيق التغييرات الهيكلية المرتبطة به أولا، كما يشير إلى حتمية الحرية الاقتصادية موضحا أنه من أجل السير الجيد للاقتصاد لا يتوقف على السلطات العمومية سوى أن تراقب وتتحكم في إعادة توزيع الدخل بين الاستهلاك والاستثمار، كما أن صرامة السياسات الاقتصادية ومدى تأثيرها على معدل النمو الاقتصادي يتوقف أساسا على مقتضيات مرتبطة بالمناخ الاقتصادي، ويبرر Perroux موقفه من الحرية الاقتصادية مضيفا أنه لا داعي لأن تتحكم الدولة في السياسات الاقتصادية لأن الدول الكبرى حققت تقدما ونجاحات باهرة في ظل اقتصاد ليبرالي، ومن جهته يؤكد "نيكو ستير" (Niko Stehr) على أن المعرفة والابتكار هما أساس النمو الاقتصادي المستقبلي، حيث أن القدرات والكفاءات المعرفية للمجتمع تمثل المؤهلات الأكثر أهمية في عالم الشغل المستقبلي، ويؤكد (Stehr) على ضرورة خلق القيمة

[1] : Catherine Aubertin, Franck- Dominique Vivien, **Le Développement Durable – enjeux politiques, économiques et sociaux**, La documentation française, Paris, 2006, pp (33-34).

المبنية على المعرفة، وأن المظاهر الايجابية لمجتمع المعرفة هي التي تجعل من القطاع الصناعي قطاعا إبداعيا وذو قيمة مضافة عالية تساهم في رفع الدخل الوطني إلى أعلى المستويات.[1]

ويمكن تفصيل المحاور الأساسية التي يدور حولها النمو الاقتصادي المستدام باعتباره مفهوما مرافقا للتنمية المستدامة على النحو التالي:

أولا: المحور الاقتصادي

تتطلب استدامة النمو حسب هذا المدخل إحراز معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل، وهذا لا يتحقق إلا من خلال اعتبار الإنسان كهدف ووسيلة للنمو المستدام في نفس الوقت، الأمر الذي يستدعي تكثيف الاستثمارات في البحث والتطوير، وإقامة الدعائم الأساسية التي يبنى عليها اقتصاد المعرفة والتي تتمثل حسب ما أقره البنك الدولي في أربعة أعمدة رئيسية هي:

- التربية والتكوين،
- البحث والتطوير،
- تكنولوجيا الإعلام والاتصال،
- مناخ الأعمال.

ثانيا: المحور الاجتماعي والسياسي

يدور المحور الاجتماعي للنمو الاقتصادي المستدام حول التحكم في عدم المساواة في توزيع المداخيل، وذلك بالرغم من أن تطبيق هذا المبدأ له نتيجة محتملة هي تباطؤ النمو الاقتصادي بطريقة تناسب حماية كوكبنا ولا تعتبر ملائمة لمستوى التشغيل وتمويل النشاط الاجتماعي، لكن يمكن تجنب المشاكل على مستوى التشغيل والجوانب الاجتماعية من خلال استئصال مشكلة اللامساواة في توزيع المداخيل، فالمبالغ التي تحصلها الشركات والحكومات تشجع الاستثمار وبالتالي التشغيل بما في ذلك التشغيل العمومي الذي لا يقلص من فعالية النشاط الاقتصادي إذا كانت إنتاجيته معادلة لإنتاجية القطاع الخاص. [2]

بالنسبة للمحور السياسي للنمو المستدام فيعبر عنه بالدرجة الأولى من خلال مفهوم الحكم الراشد وكفاءة المؤسسات الحاكمة والمسيرة للنظام الاقتصادي، وبذلك نكون قد اتجهنا نحو مفهوم الحكومات المسئولة التي بإمكانها تسيير اقتصادها بكفاءة وشفافية بالإضافة إلى توفير المناخ الاقتصادي الملائم المستقر والجذاب لرؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية.[3]

[1] : Gabrielle Wacherman, Op.Cit, pp (24-25).
[2] : Jean Matouk, **Les axes d'une croissance durable**, lien: http://www.wmaker.net/grandparis/clubdsk/Tribunes-Les-axes-d-une-croissance-durable-par-Jean-Matouk_a63.html, consulté le 05/05/2011 12:00.
[3] : http://www.acdi-cida.gc.ca/acdi-cida/ACDI-CIDA.nsf/fra/NAD-927114950-LKP

ثالثا: المحور البيئي

يدور المحور البيئي للنمو الاقتصادي المستدام حول ضرورة تبني ثقافة بيئية إيجابية، ولما لا تحويل جميع المعارف البيئية إلى معارف فعلية ميدانية من خلال إدراج برامج تعليمية في المدارس، الجامعات، ومراكز التكوين، حيث أن الاعتبارات الاقتصادية التي تأخذ في الحسبان من طرف المؤسسات والإدارات وحتى العائلات يجب أن تلقى ما يقابلها من الحسابات والاعتبارات البيئية، وذلك لا يتم إلا باعتماد أنظمة للجباية البيئية، هذا ويمكن تجسيد المحور البيئي للنمو المستدام من خلال التسيير المستدام والصارم للموارد الطبيعية، واتخاذ إجراءات للتكيف مع التغير المناخي بهدف ضمان استمرارية النشاط الإنساني على المدى الطويل.

المبحث الثالث: تحليل آثار تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام

يصعب تحديد المؤشرات التي نعتمد عليها في قياس النمو الاقتصادي المستدام، وذلك كون مفهومه مركبا من ثلاث محاور اقتصادية واجتماعية وبيئية، وعليه سوف نقوم في هذا المبحث بفحص آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي كمحور أول، العدالة في توزيع المداخيل كمحور ثاني، وآثار الانفتاح التجاري على البيئة كمحور ثالث.

المطلب الأول: آثار تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

الفرع الأول: وتيرة تطور التجارة الدولية والناتج العالمي

تطورت التجارة الخارجية منذ 1950 بمعدلات تفوق تطور الناتج العالمي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02): نمو التجارة الدولية والناتج العالمي (PIB) بين (1950 – 2009) بالنسبة المئوية

السنوات	1950 1960	1960 1970	1970 1980	1980 1990	1990 2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نمو التجارة الدولية	7.7	8.6	5.3	3.9	6.5	-0.2	3.5	5.6	9.7	6.5	8.6	6.5	2.2	-12.2
نمو الناتج العالمي	4.5	5.5	4.1	3.2	2.3	1.6	1.9	2.6	3.9	3.4	3.7	3.5	1.3	-2.4

Source : OMC, **Statistiques du commerce international 2010**, p (04).[1]

ويمكن توضيح بيانات الجدول رقم (01) في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): نمو التجارة الدولية والناتج الداخلي الخام العالمي (PIB) بين 1950 – 2009.

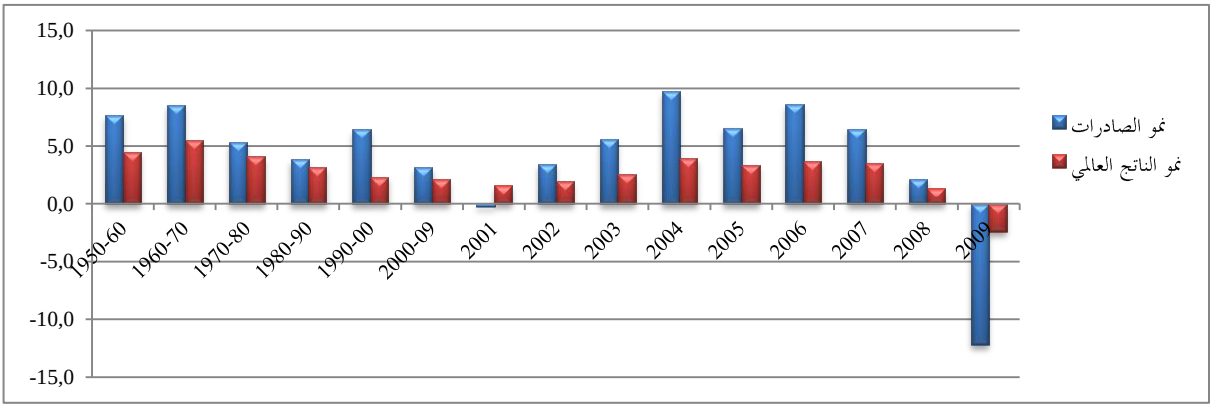

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (01).

يتضح من الشكل أعلاه التزامن والتطابق الحاصل في نمو وتدهور كل من الناتج العالمي والتجارة الدولية ولو كان ذلك بدرجات مختلفة، حيث كانت أبرز فترات التدهور هي الأزمات البترولية (1975/1973)، أزمة المكسيك

[1] : http://www.wto.org/french/res_f/statis_f/its2010_f/its10_toc_f.htm

(1995/1994)، الأزمة الآسيوية (1998/1997)، أحداث 11 سبتمبر 2001 وأخيرا الأزمة المالية العالمية (2009/2008) التي تسببت في تراجع الناتج العالمي وإحداث شلل كبير في المبادلات الدولية.

يُعتبر ازدهار التجارة الدولية بالنسبة لاقتصاديي منظمة التجارة العالمية العامل الأساسي للنمو الاقتصادي، مبررين ذلك بالمكاسب الكثيرة التي نتجت عن تحرير التجارة الخارجية مركزين على الازدهار المحقق بين 1945 - 1973 الذي لم يسبق له مثيل حيث، اتسعت المبادلات التجارية بفضل التبادل الحر [1]، ذلك بالرغم من أن حجم الصادرات العالمية ليس بالمؤشر الكافي الذي يمكن الاعتماد عليه في تحليل العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، ومن هذا المنطلق سوف نقوم بالتعرض لأهم الدراسات النظرية والتطبيقية التي ناقشت هذا الموضوع.

الفرع الثاني: الدراسات النظرية لآثار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

الجدير بالاهتمام أن أدبيات النمو الاقتصادي أعطت اهتماما كبيرا للعلاقة بين السياسات التجارية والنمو مقارنة مع الأهمية التي أعطتها للعلاقة بين حجم التجارة والنمو الاقتصادي، حيث أن العلاقة بين الحواجز التجارية والنمو الاقتصادي لا يمكن الاعتماد عليها بنفس المستوى في تفسير آثار التغيرات في حجم التجارة على النمو، هذا بالرغم من أن الحواجز التجارية وحجم التجارة مفهومان مرتبطان لكن علاقتهما بالنمو الاقتصادي تختلفان إلى حد بعيد لأنه هناك العديد من العوامل ذات تأثير على صادرات الدولة مثل حجم الدولة وظروفها الجغرافية.[2]

حللت النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية المكاسب الثابتة والأعباء الناجمة عن الحواجز الجمركية ولكنها لم تعالج بالشكل الكافي أثر التجارة الدولية على النمو الاقتصادي، وعلى العكس من ذلك، فقد وضحت النظرية الحديثة للتجارة الدولية أن تحرير التجارة له آثار على النمو الاقتصادي، فأعمال (Helpman & Grossman, 1991) بينت أن الدولة يمكنها أن تتقدم تكنولوجيا من خلال تحرير التجارة الخارجية وزيادة الواردات من السلع والخدمات ذات التكنولوجيا الجديدة، وبذلك تزيد الإنتاجية فيها، وهنا تتمتع الاقتصادات المنفتحة تجاريا بمعدل نمو أسرع من الاقتصادات التي تتبع الحماية التجارية. وفي دراسة أخرى لنفس للاقتصاديين صدرت سنة 1992 تم استخلاص أن الدولة التي تتبع الحماية التجارية يمكن أن ينطلق نموها الاقتصادي، وذلك بشرط تشجيع التدخل الحكومي للاستثمار المحلي اعتمادا على الميزات النسبية والقدرات الذاتية. مقارنة مع المدخل التكنولوجي لدراسة (Helpman & Grossman, 1991) فإن الدراسة التي جاء بها (Renelt & Levine, 1992) تُعتبر مصدر العلاقة السببية بين حرية التجارة والنمو الاقتصادي كامنا في الاستثمار، حيث إذا سمح تحرير التجارة بالحصول على فرص استثمارية في الخارج فذلك يؤدي حتما إلى نمو اقتصادي على المدى الطويل، لكن الدولة التي تستقطب استثمارات أجنبية حسب هذه الفكرة قد يضعف استثمارها المحلي، وبالتالي يستحسن لها أن تتبع الحماية التجارية.[3]

[1]: رشاش عباسية، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير، فرع المالية والتجارة الدولية، جامعة الجيلالي اليابس–سيدي بلعباس، 2007، ص (122).

[2] : H. Yanikkaya, Journal of Développent Economics, n° 72 (2003), p.p (57–89), lien : http://www.cer.ethz.ch/wif/wif/resec/teaching/seminar_aussenwirtschaft_wt_04_05/yanikkaya_JDE.pdf

[3]: رشاش عباسية، مرجع سابق، ص (134).

تشير خلاصة الدراسات النظرية إلى عدم التوافق بشأن نوع الآثار الناجمة عن تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، وما يمكن استنتاجه من مجمل تلك الدراسات ما يلي:[1]

- يعتبر الانفتاح التجاري على مستوى النظرية الاقتصادية محركا للنمو كون الانفتاح يعمل على توسيع حجم السوق وزيادة أصناف السلع الوسيطة المستعملة في عمليات الإنتاج، كما يسرع الانفتاح التجاري في عملية تشكيل رأس المال الذي يعتبر العنصر اللازم لرفع معدلات النمو.

- هناك صعوبة في إطار قياس درجة انفتاح الدول، وذلك كون المؤشرات الأكثر استعمالا والأسهل للقياس والتي تتمثل في قيمة الصادرات والواردات والناتج الوطني الإجمالي لا تتبع فقط السياسة التجارية للدولة، بل ترتبط أيضا بعوامل أخرى مثل هياكل الأسواق، أذواق المستهلكين، القدرات على الإبداع والتطوير والسياسات التجارية للمتعاملين الخارجيين.

الفرع الثالث: الدراسات التطبيقية لآثار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي حافلة بالدراسات التطبيقية التي جاءت لتجيب على الفراغ الذي تركته الدراسات النظرية، حيث نجد دراسات (Dollar, 1992)، (Warner & Sachs, 1995)، (Edwards, 1998) و(Greenway, 1998) والتي بينت في مجملها أن الانحراف في الأسعار الناتج عن تقييد الدولة للتجارة الخارجية يؤدي إلى ضعف وتباطؤ النمو، وحسب (Ben David, 1993) و(Warner & Sachs, 1995) فإنه فقط في الاقتصادات المنفتحة يمكن ملاحظة التقارب (La convergence) أي محاولة استدراك الاقتصادات المتقدمة [2]، غير أن ذلك يمكن اعتراضه، لأن مفهوم الانفتاح عند (Sachs & Warner) يشير إلى أن الدولة تعتبر منغلقة إذا توافرت على الأقل على واحد من الشروط التالية:[3]

- متوسط الرسوم الجمركية أعلى من 40 %.
- وجود رسوم غير ضريبية على أكثر من 40 % من حجم مبادلاتها.
- معدل صرف السوق الغير رسمية يزيد عن 20 % من السعر الرسمي.
- وجود احتكار الدولة في مجال التصدير.
- اقتصاد من طبيعة اشتراكية.

[1] : Bernard Guillochon, Annie Kawechi, Op.Cit, p (138).

[2]: رشاش عباسية، مرجع سابق، ص (136).

[3] : Bernard Guillochon, Annie Kawechi, Op.Cit, p (139).

هذا وقد وجد (Warner & Sachs) أن الدول ذات السياسات الانفتاحية حققت نموا بمعدل 4.5% سنويا مقابل معدل نمو الدول المنغلقة المقدر بـــ 0.7% ما بين 1970 و1995. استعمل (Harrison, 1996) مؤشرات انفتاح وطرق قياس مختلفة وتوصل إلى نفس الاستنتاجات التي توحي بوجود علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.[1]

أنكر بعض الباحثين نتائج الدراسات التي بينت العلاقة الايجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، من منطلق أن نجاح دول شرق آسيا كان نتيجة للدور الفعال الذي لعبته الدولة في ترقية الصادرات في الوقت الذي لم تكن فيه الواردات محررة كليا، حيث نجد دراسة (Taylor, 1991) التي خلصت إلى أن الانفتاح كإستراتيجية ليس له مكاسب كبيرة بل أن ضرره أكبر من نفعه. وفي نهاية التسعينيات من القرن الماضي تكون تيار مناهض للعولمة، حيث أنه في سنة 1998 دعا الاقتصادي الأمريكي (Joseph Stiglitz) إلى تجاوز إتفاق واشنطن (Consensus de Washington) الذي صاغه الاقتصادي (John Williamson) سنة 1990 من أجل تسيير الوضعية الصعبة التي مرت بها أغلبية الدول النامية والذي يحتوي على عشرة وصايا أهمها تحرير التجارة الخارجية، وقد أيد المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية هذا الانتقاد في مؤتمر سياتل 1999، ومن ثم بدأ نوع من التحفظ على وجود علاقة ايجابية بين السياسات الانفتاحية والنمو الاقتصادي.[2]

وفي دراسات تطبيقية قام بها كل من (Krueger, 1998)، (Baldwin, 2003)، (Winters, 2004) و(Loayza & Kaltani, 2005) اتضح أن تحرير التجارة لا يؤثر بمفرده على تحريك النمو الاقتصادي بقوة، بل يجب توفر سياسات أخرى مثل ترقية الاستثمارات في رأس المال المادي والبشري، تحسين نوعية المؤسسات وكفاءتها ومحاربة الفساد الاقتصادي بإقامة دعائم الحكم الراشد.

إن التمعن في الدراسات النظرية والتطبيقية للعلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو المستدام في محوره الاقتصادي يقودنا إلى عدم التسليم بالحكم النهائي على الطبيعة الايجابية أو السلبية لتأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي، ويعود السبب في ذلك إلى تعدد العوامل المؤثرة في مسار النمو.

المطلب الثاني: آثار تحرير التجارة الخارجية على اللامساواة في التوزيع

رأينا في إطار المحاور الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام كيف أن المحور الاجتماعي يدور بدوره حول ضرورة التحكم في اللامساواة في توزيع المداخيل، وهذا ما يستدعي منا التطرق إلى مفهوم عدم المساواة وتطورها في القرن الماضي، ومن ثم التعرض إلى آثار الانفتاح التجاري عليها مرورا بالدراسات النظرية والتطبيقية.

[1] : L'OMC et le PNUE, **Rapport sur le Commerce et Changement Climatique**, Suisse, 2009, p (55), lien : www.wto.org/french/res_f/booksp_f/trade_climate_change_f.pdf

[2]: رشاش عباسية، مرجع سابق، ص (137).

الفرع الأول: مفهوم عدم المساواة وأهمية الإنصاف

يمكن في هذا الإطار التمييز بين ثلاث أنواع من عدم المساواة في توزيع المداخيل، الأول هو عدم المساواة داخل الدولة الواحدة، الثاني يخص عدم المساواة في ما بين الدول والثالث يعرف بعدم المساواة العالمية، ويدخل النوعان الأول والثاني ضمن مفهوم عدم المساواة النسبية، أما النوع الثالث فيعبر عن عدم المساواة المطلقة. [1]

أولا: عدم المساواة داخل الدولة الواحدة

أشهر المعاملات المستخدمة في حسابها هي معامل Gini ومعامل Theil، كما يمكن حسابها من خلال الفارق بين الدخل المتوسط لـــ 10% من أغنياء الدولة و 10% من فقرائها.

ثانيا: عدم المساواة في ما بين البلدان

وتسمى أيضا "عدم المساواة الدولية"، تقاس من خلال حساب الفارق بين متوسط مستوى المعيشة بين الدول، إلا أن قيمتها تختلف حسب طريقة الحساب المستعملة، حيث يمكن حسابها مرورا بالناتج الداخلي الخام للفرد (PIB) باستعمال سعر الصرف حسب مبدأ تعادل القدرة الشرائية (PPA) أو عن طريق سعر الصرف الجاري.

ثالثا: عدم المساواة العالمية (المطلقة)

يخص حساب عدم المساواة العالمية جميع سكان العالم، وبالتالي يتم أخذهم كمجموعة واحدة ثم يكون الحساب بنفس الطريقة في حالة الدولة الواحدة.

يهتم خبراء صندوق النقد الدولي بالإنصاف كون عدم المساواة تعتبر المؤشر الفعلي الملموس الذي له دلالة أخلاقية وذو ارتباط وثيق بالعدالة الاجتماعية، كما يساعد على رسم السياسات التي من شأنها تخفيض عدد الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر وتعزيز المعاملة العادلة لكل شرائح المجتمع، كما أن الإنصاف كهدف من شأنه التأثير على رفاهية الأجيال القادمة والحد من الصراعات السياسية، ذلك فضلا عن كون الإنصاف مطلبا أساسيا لفاعلية السياسات الاقتصادية. [2]

تشير الدراسة التي قام بها (Bouguignon & Morissen, 1999) لتحديد الاتجاه العام لعدم المساواة من خلال تجميع معطيات الدول للفترة ما بين 1820 و 1992 إلى وجود تتطابق بين تطور عدم المساواة العالمية وعدم المساواة في ما بين الدول. وتجدر الإشارة إلى أن تحديد الأسباب الرئيسية لعدم المساواة يعتبر أمرا صعبا، لكن كعوامل أولية يمكن إرجاع محددات عدم المساواة إلى الفوارق الديمغرافية في ما بين الدول الغنية والفقيرة، وإلى إنخفاض أسعار المواد الأولية ماعدا البترول في

[1]: صوايلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 2006، ص (81).
[2]: نفس المرجع، ص (82).

الثمانينيات وبداية التسعينيات، بالإضافة إلى أزمات المديونية دون أن ننسى مستويات التقدم التكنولوجي الداعمة للنشاطات المرتفعة القيمة المضافة والتي تتركز في الدول المتقدمة.[1]

تقاس عدم المساواة العالمية (المطلقة) من خلال عتبة الفقر التي يعتبر فقيرا حسبها كل من لا يحصل على دخل يضاهي قيمة تلك العتبة، وقد اعتمد البنك الدولي قيمة 1 دولار يوميا كعتبة للفقر العالمي في الوقت الذي يتم فيه اعتماد قيم أخرى مثل 2 دولار يوميا والتي يمكن أن تتغير حسب مستوى تقدم كل دولة، وتحديد مستوى أدنى للدخل يسمح بمعرفة عدد الفقراء ونسبتهم إلى مجموع السكان لدولة ما أو لمجموعة من الدول.

وتقاس اللامساواة النسبية من خلال مؤشرات تقوم بتحديد نمط توزيع الدخل داخل الفئات السكانية لنفس الدولة أو لمجموعة معينة من الدول، مثلا من خلال المقارنة بين نسبة 20 % من الأغنياء وما يقابلها من نفس النسبة من الفقراء، ولكن تبقى المؤشرات الأكثر استعمالا هي مؤشرات Gini التي تتوزع بين الواحد والصفر (0 – 1) وكلما اقتربت القيمة إلى (1) دل ذلك على ارتفاع اللامساواة، واقترابها من (0) يدل على العكس.[2]

الفرع الثاني: الدراسات التطبيقية لآثار الانفتاح التجاري على عدم المساواة ما بين الدول

إن تطور عدم المساواة في العالم وعلاقته بالعولمة يطرح العديد من التساؤلات سواء على المستوى المفاهيمي أو المستوى التقني، والتساؤل الرئيسي في هذا الإطار يدور حول معرفة إن كان ارتفاع درجة الانفتاح التجاري يقود الدول الفقيرة إلى استدراك الدول الغنية على مستوى الدخل أم العكس.[3]

حسب (Bourguignon & Morrisson, 2002) تتصف اللامساواة بين الدول بالارتفاع، وقد سُجل تباين شديد بين الدول الغنية والدول الفقيرة حيث أن مداخيل 10 % من الدول الغنية تضاعفت عشرة (10) مرات في الوقت الذي تضاعفت فيه مداخيل 10 % من الدول الفقيرة ثلاثة مرات فقط. وآثار الانفتاح التجاري على عدم المساواة بقي جدلا قائما، حيث أن العديد من الدراسات مثل دراسة (Linder & Williamson, 2001) ودراسة (Ben-David, 1993) أثبتت أن الدول المنفتحة على التجارة الخارجية قد استفادت من مداخيل مرتفعة، كما استنتجت تلك الدراسات أن الانفتاح التجاري تسبب في رفع مستوى عدم المساواة في الدخل بين الدول وهذا ما جاء في دراسة (Milanovic, 2002).

قام (Ben-David, 1993) بتحليل آثار الإنتاجية الناجمة عن المبادلات التجارية بين الدول المتعاملة، مستعملا أمثلة التحرير التجاري للوحدة الاقتصادية الأوربية (CEE)عام 1959، اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا (ALENA) في شمال أمريكا ومفاوضات الغات (GATT) بين 1965 و 1973، وتوصل إلى أن تخفيض الحواجز الجمركية وتنوع السياسات

[1]: صوايلي صدر الدين، مرجع سابق، ص (85).

[2] : Gilbert Niyongabo, **Politiques D'ouverture Commerciale Et Développement Economique**, Thèse Doctorat en Sciences Economiques, Université d'Auvergne, Clermont-Ferrand I, 2007, p (131).

[3] : Mathilde Lemoine et autres, **Les Grandes Questions D'economie Et Finance Internationales**, Edition De Boeck, Bruxelles, 2007, p (91).

الاقتصادية قادت الدول المندمجة في الاتفاقيات التجارية إلى تخفيض الفوارق الدخلية بينها، لكن هذه النتيجة تم انتقادها من منطلق أن التقارب في المداخيل (convergence) كان مقتصرا على بعض الدول دون الأخرى، حيث يرى (Slaughter) أنه إذا تم أخذ عينة عشوائية فإن الانفتاح التجاري سيزيد من مستوى عدم المساواة بين الدول.[1]

وفي تحليل حديث نسبيا نجد دراسة (Ben-David & Kimhi, 2000) التي تم فيها تحليل التقارب في المداخيل بين 127 زوجا من الدول المصدرة و134 زوجا من الدول المستوردة، ووجد الباحثان أن التباعد في المداخيل يتناقص تدريجيا كلما زادت المبادلات التجارية بين الدول، والنتيجة هي أن الانفتاح التجاري يقود إلى تقليل التباين في المداخيل بين الدول المتعاملة.

ثم تأتي الدراسة التي قام بها (Lindret & Williamson, 2001) والتي كان مجالها الزمني طويلا نسبيا بين 1820 و2000 وعلى عدد كبير من الدول النامية، وتوصلت تلك الدراسة إلى أنه هناك تقارب في الدخل بين الدول المنفتحة تجاريا أما الدول المنعزلة فلم تستفد من مكاسب الانفتاح.

ويرى (Slaughter, 1998) أن زيادة اللامساواة تعود بالدرجة الأولى إلى إيراد رأس المال، حيث أن هذا الأخير جد ضعيف في الدول الفقيرة، وخلص Saulghter في دراسته إلى أنه في حالة غياب حركية وانتقال رأس المال بين الدول فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة اللامساواة بينها.

يؤيد من جهته (Garrett, 2001) الفرضية القائمة على التوزيع الغير عادل لمكاسب التبادل، ويتعلق ذلك باستعمال ثلاث مؤشرات مختلفة هي: حجم المبادلات التجارية، الاستثمار الأجنبي وأخيرا حركية رأس المال، وبالوقوف على ثلاث مستويات من الدخل (مرتفع، متوسط، منخفض) خلص Garrett إلى أن النمو الاقتصادي كان مرتفعا في الدول الغنية وبمستوى متوسط وضعيف في الدول الفقيرة (إفريقيا وآسيا)، وبذلك فإن الفوارق في المداخيل زادت تحت تأثير كل من الانفتاح التجاري والمالي.

وقوفا على الدراسات التطبيقية التي تناولت آثار الانفتاح التجاري على عدم المساواة في المداخيل يمكن أن نستخلص أن استفادة الدول المنفتحة من المبادلات التجارية على مستوى النمو الاقتصادي أمر واقع، لكن تبقى آثار الانفتاح على عدم المساواة محل جدل وتختلف باختلاف الطرق المعتمدة في التحليل.

الفرع الثالث: الدراسات النظرية والتطبيقية لآثار الانفتاح التجاري على عدم المساواة الداخلية

نظريا يعود عدم المساواة الداخلية في المداخيل إلى الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج وعوائدها حسب نموذج ستولبر-ساموبلسون (Stolper & Samuelson, 1941) الذي تم بناؤه إنطلاقا من نموذج هيكشر – أولين بسلعتين وعاملي إنتاج لتفسير تطور عدم المساواة في المداخيل، حيث تم في نموذج هيكشر – أولين افتراض عملية إنتاجية متجانسة بعاملين هما العمل ورأس المال وبثبات غلة الحجم، وغياب التخصص الكامل وحركية رؤوس الأموال، هنا تعود الأجور أو العوائد الأعلى

[1] : Gilbert Niyongabo, Op.Cit, p (135).

على العامل الإنتاجي الكثيف الاستعمال. من هذا المنطلق بين نموذج ستولبر– ساموبلسون أن ارتفاع السعر النسبي لسلعة ما يؤدي إلى ارتفاع سعر وإيراد العامل المستعمل في إنتاجها بكثافة، وانخفاض سعر أو إيراد العامل الآخر، وبتعميم هذه النظرية يمكن أن نعتبر أن آثار الانفتاح التجاري على عدم المساواة مرتبطة بالوفرة النسبية لعوامل الإنتاج. تمكنت بعض الدراسات النظرية في هذا الإطار من إثبات هذه الواقعة، حيث توصلت دراسة (Bourguignon & Morrisson, 1990) إلى أن الفوارق في الدخل تعود إلى وفرة الموارد، غير أن أثر الانفتاح التجاري على توزيع المداخيل ليس تام الوضوح في العديد من الدراسات، حيث خلص تحليل (Edwards, 1997) إلى أنه لا توجد علاقة صريحة بين الانفتاح التجاري ونمط توزيع المداخيل، بينما وضحت دراسة (Barro, 2000) أن حجم المبادلات التجارية ذو ارتباط موجب مع عدم المساواة في الدخل. وتعتبر آثار السياسات الانفتاحية على عدم المساواة متنوعة، فإذا غيرت تلك السياسات من تخصيص عوامل الإنتاج فهناك حظوظ بشأن تقليل الفوارق في الدخل، وفي الحالة العكسية إذا لم يتأثر تخصيص الموارد وعوائدها بالسياسة التجارية الانفتاحية فإن هذه الأخيرة من شأنها أن تزيد من عدم المساواة في المداخيل بين قطاعات الإنتاج في اقتصاد الدولة الواحدة.[1]

إهتمت العديد من الدراسات التطبيقية بتحليل آثار تحرير الانفتاح التجاري على عدم المساواة الداخلية، حيث نجد دراسة (Feenstra & Hanson, 1996) والتي توصلت إلى أن الانفتاح التجاري لا يعود بالفوائد إلا على العمال المؤهلين في الدول النامية، كما أن اعتماد السياسات الانفتاحية يزيد من مستويات المداخيل في مجتمعات تلك الدول. قام (Perotti, 1996) في هذا الإطار باقتراح مقاربة جبائية داخلية لإعادة توزيع المداخيل ودورها في النمو الاقتصادي، والافتراض القائم هنا يخص تناسب فرض الضريبة مع المداخيل وآثارها عن طريق ميزانية الدولة، لكن أثر السياسة الجبائية على عدم المساواة والنمو الاقتصادي غير مباشر، لذلك يجب معرفة ما إذا كانت السياسات التجارية الانفتاحية تتوافق مع ما اقترحه (Perotti)، فاعتماد السياسات الانفتاحية في الدول النامية في الثمانينيات من القرن الماضي لم يهتم بمدى موافقة الشعوب المعنية، كما أن ذلك قد كان مفيدا لعدد لا بأس به من الدول، ولكن على مستوى التوزيع الداخلي للمداخيل وضحت العديد من التحاليل زيادة الفجوة بين اليد العاملة المؤهلة والعادية، وقد أكد (Harrison & Hanson, 1999) أن الإصلاحات التجارية في المكسيك قد زادت من الفوارق في الدخل بين أفراد المجتمع في تلك الدولة. وبالرغم من المزايا التي تقدمها السياسات الانفتاحية خاصة المتعلقة منها بالنمو الاقتصادي واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، إلا أنها لا تستطيع بمفردها التقليل من عدم المساواة، فهناك من الدراسات ما أثبتت التلازم القائم بين الانفتاح التجاري وزيادة عدم المساواة في الدول النامية، وهذا ما يستدعي الاعتماد على سياسات مرافقة للسياسات الانفتاحية، ويتعلق الأمر بنمط الحوكمة اللائق، حيث أن الحكم الراشد من شأنه أن يخفض اللامساواة وأن يدعم بشكل كبير نجاح السياسات الاقتصادية.[2]

[1] : Gilbert Niyongabo, Op.Cit, pp (138-140).
[2] : Ibid. p (141).

المطلب الثالث: آثار تحرير التجارة الخارجية على البيئة

الفرع الأول: الروابط بين التجارة والبيئة

تسبب تزايد حجم النشاط الاقتصادي على المستوى الدولي في العديد من الأضرار البيئية، ذلك في الوقت الذي تشكل فيه التجارة الخارجية عاملا أساسيا في التغيرات المناخية كونها تعبر في حجم مجرياتها عن جزء كبير من العلاقات الاقتصادية الدولية. يعود الارتباط الشديد بين التجارة والبيئة إلى كون مجمل النشاط الاقتصادي يقوم على هذه الأخيرة، فالبيئة هي المصدر الأساسي لمدخلات الإنتاج الضرورية (الأرض، المعادن، الغابات والموارد المائية) بالإضافة إلى الطاقة اللازمة لتحويلها، وفي الوقت نفسه تعتبر البيئة المستقبل الوحيد لمخرجات وفضلات النشاط الاقتصادي، وبذلك فإن الانشغالات البيئية لها أثرها الواضح على التجارة الدولية.

في هذا الصدد هناك آراء متضاربة حول تحرير التجارة الخارجية وآثاره على البيئة، حيث نميز بين موقفين، الأول متشائم ويخص أنصار البيئة، والثاني متفائل ويخص حماة الحرية الاقتصادية. حسب أنصار السيناريو المتشائم الذي يقوم على فكرة « winner – looser » فإن تحرير المبادلات التجارية وتعزيز النمو الاقتصادي يقود إلى رفع مستوى الإنتاج مما يسبب ارتفاع مستوى التلوث والتسريع من نفاذ الموارد الاقتصادية، من ناحية أخرى بما أن الأسعار المتداولة لا تأخذ بعين الاعتبار التكاليف البيئية ولا تهتم بنفاذ الموارد فإن تحرير التجارة الخارجية من شأنه أن يؤدي إلى توزيع واستغلال غير كفء لتلك الموارد، كما أن الانفتاح التجاري قد يقود إلى تخصص في قطاعات غير ملائمة للبيئة والنتيجة الحتمية هي إلحاق الضرر بالبيئة وتقليص الرفاهية الاجتماعية، وتفسر هذه الحجج والآراء اعتمادا على تزايد الأخطار والمشاكل البيئية في العديد من الدول التي هي في مرحلة انتقالية وحتى الدول النامية.[1]

أما أنصار السيناريو المؤيد لتحرير التجارة الخارجية والذي يقوم على فكرة « winner–winner » فيعززون موقفهم بأن التحسن والتقدم المحرز على مستوى الأوضاع البيئية للعديد من الدول التي هي في مرحلة انتقالية ناتج أساسا عن الإصلاحات الاقتصادية في تلك الدول، ويؤكد المؤيدون لفكرة تحرير التجارة الخارجية على أن الانفتاح التجاري يمكن تحقيقه دون إلحاق الضرر بالبيئة، ومن بين الحجج المؤيدة لهذا الموقف أن الانفتاح التجاري إذا عمل كمحرك للنمو الاقتصادي فإن التجارة الدولية ستعمل على رفع دخل الفرد وهذا ما يمكن من تحسين نمط الاستهلاك والحماية البيئية.

مقارنة مع آثار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي فإن آثار تحرير التجارة الخارجية على البيئة ليست تامة الوضوح، كما أن العلاقة بينهما ليست ثابتة وليست متماثلة في كل الأحوال، حيث يمكن أن يكون النمو الاقتصادي في دولة ما قائما على حساب البيئة، أي مضرا لها في فترة ما، ولكنه سرعان ما يتحول إلى عامل أساسي للتحسين في الظروف البيئية، كما أن النمو

[1]: Natalie Zugravu-Solita, **Croissance, Commerce, IDE Et Leur Impact Sur L'environnement (Cas De L'europe Centrale Et De La Communaute Des Etats Independants)**, thèse doctora en sciences economiques, université Paris I, 2009, p.p (31-32).

الاقتصادي وزيادة حجم الإنتاج قد يؤديان إلى أنواع من التلوث من جهة، ومن جهة أخرى قد يمكنان من إحداث تنوع ملائم في الاقتصاد وفي تقنيات الإنتاج.

الفرع الثاني: الدراسات النظرية لآثار تحرير التجارة الخارجية على البيئة

قسمت الدراسة التي قام بها (Grossman & Krueger, 1993) الإطار المفاهيمي لآثار التجارة الخارجية على البيئة إلى ثلاث أقسام، وهذا التحليل هو الذي تم الاعتماد عليه في دراسة الآثار البيئية الناتجة عن اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (ALENA)، القسم الأول يتعلق بأثر السلم (L'effet d'échelle)، القسم الثاني يخص أثر التركيب (La composition) والقسم الثالث يعبر عن أثر التقنية (L'effet de technique). وقد قام (Copeland & Taylor) بتوضيح الآثار الثلاث بواسطة نموذج توازني للتجارة والبيئة وذلك ما تم اعتماده من طرف العديد من المنظمات العالمية مثل منظمة التعاون من أجل الاقتصاد والتنمية (OCDE, 1994) من أجل تقييم الأثر البيئي للاتفاقيات التجارية.[1]

نقصد بأثر السلم أو أثر الحجم (L'effet d'échelle) الآثار الناتجة عن تكثيف النشاط الاقتصادي على الإنبعاثات من الغازات الدفيئة، من منطلق أن تكثيف وزيادة حجم الإنتاج تؤدي إلى استعمال المزيد من الطاقة ذات المصادر الملوثة وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنبعاثات من الغازات الدفيئة، وإذا رافق ذلك مستوى معتبر من الانفتاح التجاري فسيؤدي ذلك إلى رفع حجم الطلب على المنتجات وخدمات النقل ما بين الدول، وبذلك نكون بصدد معالجة أثر ثنائي ما بين الإنتاج والتجارة الخارجية.

يعبر أثر التركيب (L'effet de la composition) عن الناحية التي يغير بها تحرير التجارة الخارجية حصة كل قطاع في الاقتصاد من الإنتاج الوطني، وفي هذا الإطار زيادة أو انخفاض الإنبعاثات من الغازات الدفيئة مرهون بقضية معرفة ما إذا كانت القطاعات الكثيفة الإنبعاثات تعرف توسعا أم انكماشا، وعليه إذا كانت الميزة النسبية للدولة في قطاعات أقل تلويثا وذات إنبعاثات قليلة فإن الانفتاح التجاري سوف يقلل من الإنبعاثات والعكس صحيح.

أخيرا يعبر أثر التقنية (L'effet de technique) عن التحسينات في طرق الإنتاج والتي تسمح بتخفيض الإنبعاثات أثناء عمليات الإنتاج وحسب (Grossman & Krueger, 1993) فإن التقليل من الإنبعاثات ممكن من خلال طريقتين، أولا تحرير التجارة الخارجية من شأنه أن يوفر السلع والخدمات الملائمة للبيئة وبتكاليف منخفضة كما أن الانفتاح التجاري يعزز من إمكانيات نقل وتحويل التكنولوجيا التي تساهم في التقليل والتكيف مع التغيرات المناخية، ثانيا إرتفاع المداخيل نتيجة الانفتاح التجاري يقود المجتمع إلى المناداة بتخفيض الأضرار البيئية، وبذلك يكون عنصر الدخل المرتفع عاملا أساسيا يجعل أفراد المجتمع يهتمون بنواحي أخرى للرفاهية خاصة تحسين نوعية المحيط الذي يعيشون فيه.

وتتضح العلاقة بين الانفتاح التجاري ونوعية المحيط مرورا بالنمو الاقتصادي في الشكل التالي:

[1] : L'OMC et le PNUE, Op.Cit, pp (54-56).

الشكل رقم (03): آثار الانفتاح التجاري على البيئة.

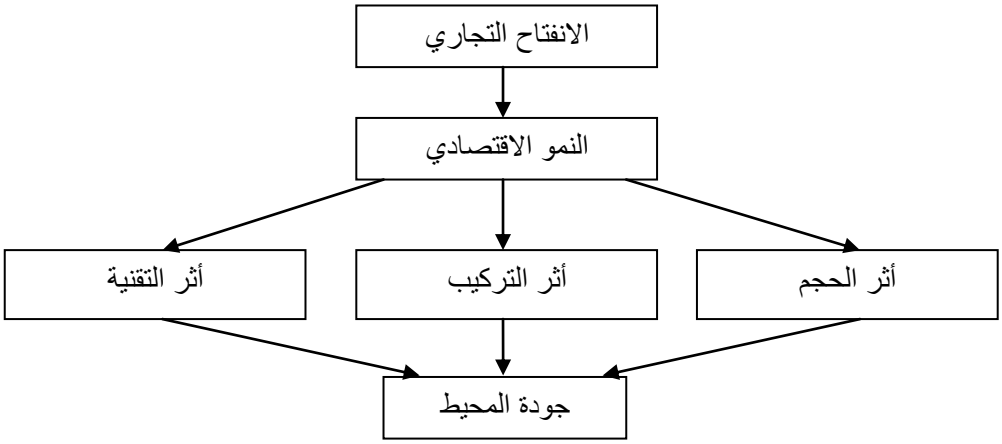

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقرير منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حول التجارة والتغير المناخي، ص (54).[1]

نجد من طبيعة الآثار الثلاث السابقة الذكر أن أثر التقنية وأثر الحجم يعملان بمنحى متعاكس، ففي الوقت الذي يزيد فيه أثر الحجم من الأخطار البيئية، يساهم أثر التقنية في الحد من تلك المخاطر، من ناحية أخرى نجد أن أثر التركيب مرتبط أساسا بالميزة النسبية للدولة، وبناء عليه يبدو أمرا صعبا أن نحدد الأثر الكلي للانفتاح التجاري على المخاطر البيئية والإنبعاثات من الغازات الدفيئة، والقضية تستند إلى مدى قوة وكثافة الآثار الثلاث وتتطلب إجراء تحاليل والقيام بدراسات تجريبية معمقة.

الفرع الثالث: الدراسات التطبيقية لآثار تحرير التجارة الخارجية على البيئة

هناك العديد من الدراسات التطبيقية حول آثار الانفتاح التجاري على البيئة، وهي في مجملها تعتمد على تحليل منحنى البيئة لكيزنتس (Kuznets) الذي يقوم على فكرة أن النمو الاقتصادي ونوعية المحيط مرتبطان على منحى يمكن توقعه، والتحليل الأولي يقود إلى أن الدخل الفردي يتسبب في مستوياته الدنيا أضرارا بيئية جسيمة إلى أن يستقر عند مستوى متوسط، ثم تتحسن نوعية المحيط عند وصول الدخل الفردي إلى مستوى عال، والتفسير النظري المهيمن لفكرة منحنى كيزنتس يكمن في أن ارتفاع المداخيل يقود إلى زيادة الطلب على نوعية المحيط مما يقتضي اعتماد إجراءات حكومية صارمة ونظاما اجتماعيا قادرا على تحويل إرادة المجتمع في هذا الإطار إلى تصرفات فعلية، أما التحليل التجريبي لمنحنى كيزنتس فقد تتابعت الدراسات التطبيقية في هذا الصدد، وأهم تلك الدراسات دراسة (Grossman & Krueger, 1995) التي خلصت إلى أن التلوث الناتج عن غاز ثاني أكسيد الكبريت (SO_2) يبلغ أقصاه عندما يبلغ الدخل الفردي في الدولة 5000 إلى 6000 دولار أمريكي وأثبت الباحثان ملائمة نموذج كيزنتس لحالة التلوث الجوي والمائي، وأثبت (Selden & Song, 1994) هذا النموذج على حالة ثاني أكسيد الكربون (CO_2) وغاز النيتروجين (NO_x)، أما (Brock & Taylor, 2004) فقد شككا في تجانس وتقارب النتائج لأسباب نظرية وتطبيقية، حيث أكدا أن العلاقة دخل- تلوث جد حساسة للتغير بين الدول خاصة على نطاق الخصائص الهيكلية للاقتصاد والادخار والتطور التكنولوجي. وقامت دراسة (Copeland & Taylor, 2001) بتطبيق

[1] : www.wto.org/french/res_f/booksp_f/trade_climate_change_f.pdf

النموذج النظري للآثار الثلاث (أثر الحجم، أثر التركيب وأثر التقنية) وتوصل الباحثان إلى أن الانفتاح التجاري أمر ايجابي بالنسبة للبيئة وينطبق ذلك على حالة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن ارتفاع الدخل الوطني بنسبة 1% ناتجة عن الانفتاح التجاري يرافقه انخفاض بين 0.8% إلى 0.9% من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكبريت (SO_2)، كما وجد الباحثان المكاسب الناتجة عن التجارة والتقدم التقني قد رافقها انخفاض في التلوث، ذلك في الوقت الذي يتسبب فيه الدخل الناتج عن تراكم رأس المال في زيادة التلوث. وفي دراسة تجريبية قام بها (Eiras & Schaefer, 2001) تم التوصل إلى أن الدول المنفتحة اقتصاديا قد حققت ضعف إنجازات الدول المتبعة للسياسات الحمائية في مجال التنمية المستدامة، سواء على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي أو البيئي.[1]

من المقاربات الحديثة في تحليل آثار الانفتاح التجاري على البيئة ونوعية المحيط، نجد بعض الدراسات التي اهتمت بمساهمة التجارة الخارجية في الإنبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2)، وذلك بدلا من دراسة آثار الانفتاح التجاري على الإنبعاثات من الغازات الدفيئة. مثلا دراسة (Peters & Hertwich, 2008) التي توصلت إلى أن ما نسبته 21.5 % من الإنبعاثات العالمية لغاز ثاني أكسيد الكربون هي نتيجة التجارة العالمية، هناك أيضا دراسات مماثلة أنجزت من طرف معهد ستوكهولم (Stockholm) للبيئة وجامعة سيدني (Sydney) بهدف تقييم إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون المرافقة لتجارة المملكة المتحدة، لكن النقطة المشتركة بين الدراستين السابقتين أنهما قامتا بالتركيز على الإنبعاثات الناتجة عن الاستهلاك أكثر من تلك الناتجة عن الإنتاج في الوقت الذي يُعبَر فيه عن الاستهلاك مرورا بالتجارة الخارجية بالعلاقة [استهلاك = إنتاج + واردات – صادرات]، كما أن مثل هذه الدراسات لا تتفق على أن توقف التجارة الدولية قد يقلص الإنبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 21.5 % لأن إحلال الواردات من خلال الإنتاج المحلي بدوره مصدر للإنبعاثات.[2]

الحالة الخاصة للسلع البيئية:

إذا لم نتمكن من إثبات طبيعة آثار التجارة الدولية ككل على البيئة فإن المكسب المزدوج اقتصاديا وبيئيا حسب المنظمة العالمية للتجارة أمر ممكن، وذلك على مستوى تحرير المبادلات التجارية في السلع البيئية. حسب المنظمة العالمية للتجارة يعود تحرير المبادلات الدولية في مجال السلع البيئية بالفوائد على الدول المتقدمة والنامية في آن واحد، ويمكنها من حماية البيئة وتعزيز التنمية الاقتصادية، فالمؤسسات الملوثة في الدول النامية المستوردة للسلع البيئية يمكنها أن تقلل من تلويثها للبيئة تبعا للأسعار المنخفضة الناتجة عن رفع القيود على الواردات، وبالنسبة للدول المصدرة للسلع البيئية فيمكنها الاستفادة من فرص الأسواق الجديدة وخلق المزيد من مناصب العمل في النشاطات الصديقة للبيئة.

تلعب السلع البيئية دورا مهما في التنمية المستدامة، حيث أن ما صدر في مؤتمر الدوحة في الفقرة 31 والمصادق عليها من طرف كل أعضاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 2001 يرمي إلى تخفيض بل وإلغاء جميع التعريفات والحواجز الغير ضريبية المقيدة

[1] : Natalie Zugravu-Solita, Op.Cit, p (33-35).
[2] : L'OMC et le PNUE, Op.Cit, p (63).

لحركة السلع والخدمات البيئية، إلا أن تحقيق هذا الهدف ليس بالأمر الهين وذلك ما يترجم من خلال فشل المفاوضات في هذا الإطار وغياب اتفاق واضح على الفوائد المحتملة للسلع البيئية بل حتى تعريفها وتصنيفها. وصل الحجم الإجمالي لسوق السلع البيئية سنة 2005 إلى 900 مليار دولار أمريكي، هذه الحصة ليست بحجم سوق الحديد والصلب ولا بحجم المواد الزراعية ولكنها تقريبا بحجم سوق المنتجات الصيدلانية وسوق تكنولوجيا الاتصالات، وتستحوذ الدول المتقدمة على نسبة 90 % من هذه السوق. تطورت الصناعة البيئية بسرعة خلال العقدين الأخيرين ولكن تشبعها ساهم في تباطؤ نمو سوقها في الدول المتقدمة، ومن المتوقع أن ينسب الطلب المستقبلي الأكبر إلى الدول النامية والانتقالية، حيث أن التجارة في السلع البيئية في الاقتصادات الانتقالية جديرة بالاهتمام، ففي سنة 2005 مثلت 3 % من صادراتها الإجمالية ونسبة 6 % من إجمالي وارداتها. وبناء على ما سبق يتضح أنه من الضروري أن تدرس الآثار الاقتصادية والبيئية لانفتاح الاقتصادات الانتقالية في مجال السلع البيئية بعناية، وذلك نظرا للأهمية الإستراتيجية لمثل هذه الدراسات في رسم مسار المفاوضات التي يتم إبرامها على مستوى منظمة التجارة العالمية.[1]

[1] : Natalie Zugravu-Solita, Op.Cit, p (36-37).

خلاصـــة الفصـــل:

رأينا في هذا الفصل كيف أن السياسات التجارية الانفتاحية من شأنها أن تعود على الاقتصادات التي تتبعها بالمكاسب الناتجة عن التبادل الدولي، لكن الحجج المؤيدة لإتباعها ليست كافية للتسليم بها ولا تنفي كليا وجود جوانب القصور فيها، لذلك يعتبر إتباع إحدى السياستين الانفتاحية أو الحمائية أمرا نسبيا، أي لا وجود لسياسة انفتاحية بشكل مطلق ولا وجود لسياسة حمائية بحتة، كون أن النزوع لإحدى السياستين مرهون بسيادة الدولة وميولها السياسية والاقتصادية. كما رأينا في هذا الفصل كيف أن النمو الاقتصادي المستدام يتجاوز فكرة إحراز معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ولو كان ذلك على المدى الطويل، حيث أن استدامة النمو الاقتصادي تتطلب مراعاة المحاور الثلاث التي ترتكز عليها التنمية المستدامة.

يعتبر أمرا صعبا أن نقوم بتحليل آثار الانفتاح التجاري على النمو المستدام، فهذا الأخير الذي يتطلب تحليله المرور بالنمو الاقتصادي الذي رأينا كيف أن الدراسات النظرية والتطبيقية قد اختلفت نتائجها حتى وإن كانت في نفس الاتجاه، واختلاف النتائج يعود لاختلاف المناهج المتبعة في تحليل العلاقة بين المتغيرين، ثم العدالة في توزيع المداخيل التي قمنا بتحليلها على المستوى الدولي (ما بين الدول) وعلى المستوى الداخلي (داخل الدولة نفسها) ووجدنا أن أغلب الدراسات تشير إلى أن الدول المنفتحة قد حققت تقاربا في الأجور عكس الدول المنغلقة، هذا بالنسبة لعدم المساواة في ما بين الدول، أما عدم المساواة داخل الدولة فمعظم الدراسات التي أجريت على الدول النامية قد خلصت إلى أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى زيادة عدم المساواة في المداخيل، وبالنسبة للمحور البيئي وجدنا أن آثار الإنفتاح التجاري على نوعية البيئة والمحيط ليست واضحة المعالم، حيث نفرق نظريا بين السيناريو المتفائل والسيناريو المتشائم بخصوص فكرة الإنفتاح التجاري في خدمة البيئة أو العكس، وتطبيقيا تختلف الآثار الناجمة عن تحرير التجارة الخارجية على البيئة والمحيط من اقتصاد لآخر على المستوى الدولي، ومن فترة لأخرى داخل الإقتصاد الواحد.

الفصل الثاني:

سياسات تحرير التجارة الخارجية

في الجزائر، تونس والمغرب

سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

سياسة تحرير التجارة الخارجية في تونس

سياسة تحرير التجارة الخارجية في المغرب

مقارنة بين سياسات تحرير التجارة الخارجية في الدول المغاربية

تمهيـــد:

تميزت ظروف توجه الدول النامية نحو تبني تحرير التجارة الخارجية بالاستجابة للتحولات العالمية التي تقتضي العمل بأسس اقتصاد السوق كأسلوب لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية، وذلك ما فرض على كل من الجزائر، تونس والمغرب أن تقوم بإصلاحات اقتصادية مكثفة تدور حول المناهج المقترحة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وكان ذلك من خلال إتباع برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي، فخاضت بذلك الدول الثلاث أشواطا مهمة في سياق تحرير قطاع التجارة الخارجية والحد التدريجي من دور الدولة في ممارسة التحكم في المبادلات الدولية على إختلاف الفترات الزمنية والإجراءات المرافقة لسياسات التحرير.

إن تحليل سياسات تحرير التجارة الخارجية في الدول محل الدراسة يقتضي منا المرور بالأوضاع التي سبقت هذا التوجه، ثم معالجة الإجراءات التي رافقت تحرير التجارة الخارجية ويتطلب ذلك إضافة جانب تحليلي يتمثل في دراسة تطور مؤشرات التجارة الخارجية للدول الثلاث، ثم المرور بأهم إلتزاماتها التجارية الدولية والتي جاءت كبرهان على إتمام نوايا تحرير التجارة الخارجية فيها. وبناء عليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث رئيسية، خُصِّصَت المباحث الثلاث الأولى لتحليل سياسات تحرير التجارة الخارجية في كل دولة من الدول الثلاث، وذلك مرورا بالأوضاع التي كانت سائدة غداة استقلالها، ثم إجراءات تحرير قطاع التجارة الخارجية وما رافقها من الأجهزة التي تم تأسيسها لخدمة وترقية القطاع، ثم نعرج على تحليل تطور مؤشرات التجارة الخارجية من أجل الكشف عن نتائج مجهودات سياسة كل دولة في إطار تحرير مبادلاتها الدولية، ونختم كل مبحث بتحليل ملخص للإلتزامات التجارية الدولية لكل بلد وذلك باعتبار خوض غمار الاتفاقيات والشراكة معيارا لنوايا الدول لتجسيد دعائم النظام التجاري المتعدد الأطراف.

المبحث الأول: سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

نتناول في هذا المبحث أهم المراحل التي مرت بها السياسة التجارية الخارجية للجزائر منذ الإستقلال، وذلك مرورا بمرحلة ما قبل تحرير التجارة الخارجية ثم التركيز على ظروف مرحلة التحرير والإجراءات المرافقة لها، ومن أجل تحليل تطور التجارة الخارجية الجزائرية نقوم بعرض وتحليل مؤشراتها لثلاث عقود امتدادا من 1980 حتى 2009، ثم نتطرق إلى أهم الإلتزامات الدولية الجزائرية في ظل الإنفتاح التجاري.

المطلب الأول: تطور السياسة التجارية الخارجية في الجزائر قبل الشروع في تحريرها

مرت سياسة التجارة الخارجية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية الشروع في تحريرها بمرحلتين أساسيتين، أولهما مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية دون فرض الرقابة والتي امتدت بين 1962 و1970، ثم مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية ابتداء من 1971 إلى غاية 1989 والتي يمكن تقسيمها بدورها إلى مرحلتين، الأولى تميزت بفرض الاحتكار دون الحسم في قانون لضبط ممارسته، والثانية تم فيها الحسم في قانون منظم لممارسة الاحتكار.

الفرع الأول: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962-1970)

أولا: جذور فكرة الرقابة على التجارة الخارجية في الجزائر

التزمت الجزائر بعد استقلالها مباشرة بمبدأ مواصلة العمل بالتشريعات الفرنسية ما لم تكن مخالفة للسيادة الوطنية وذلك ما تضمنه القانون رقم 166/62 المؤرخ في 1962/12/31، حيث ارتأت السلطة القائمة آن ذاك أنه من الأفضل الاكتفاء بالرقابة على نشاط التجارة الخارجية دون فرض احتكار عليها. وبذلك فقد اتسم الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال بالتبعية للاقتصاد الفرنسي وتنظيماته، ويعود السبب في ذلك إلى نقص الكفاءات التي يمكنها إحداث التغييرات اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني.[1]

ثانيا: الآليات المتبعة في ممارسة الرقابة على التجارة الخارجية

تتمحور الرقابة أساسا حول الاستيراد، ولتأمين ذلك اعتمدت الدولة على أربع آليات رئيسية:

1- التعريفات الجمركية:

تأسست بموجب المرسوم المؤرخ في 1963/10/28 والذي تم فيه وضع نظام جمركي خاص بالواردات يقوم على أساس مبدأ التمييز، حيث تم التمييز في المستوى الأول بين السلع على أساس طبيعتها ومنحت الأفضلية لسلع التجهيز مقارنة مع السلع

[1]: شرفاوي عائشة، **تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية – حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، فرع تسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص (51).

الاستهلاكية التي فرضت عليها رسوم مرتفعة، وفي المستوى الثاني تم التمييز بين السلع المستوردة على أساس المنشأ، ومنح القانون على هذا الأساس معاملة تفضيلية لواردات بعض الدول.

2- تأسيس الأجهزة المختصة في عمليات التصدير والاستيراد:

في إطار القانون التجاري الجزائري المعمول به في تلك الفترة تم في نهاية 1963 إنشاء الديوان الوطني للتجارة الذي من اختصاصه تزويد السوق الوطنية بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، وفي سنة 1964 تم إنشاء ما عرف بالتجمعات المهنية للمشتريات (GPA) التي أسندت لها مهمة وضع برامج الإستيراد السنوية وتحديد التوجهات الجغرافية للمبادلات الدولية.[1]

3- آلية الرقابة على الصرف:

تم القيام بموجب القانون رقم 144/62 المؤرخ في 1962/10/13 إنشاء البنك المركزي الذي حسب قانونه الأساسي يعد هيئة الإصدار وله صلاحية الرقابة على الصرف ومهمة مراقبة حركة رؤوس الأموال دخولا وخروجا، وهذا ما يكفل له فرض رقابة مسبقة على أي تبادل خارجي للدولة.[2]

4- آلية النظام الموقفي (نظام الحصص):

من أجل الرقابة على الواردات، تم بموجب المرسوم رقم 188/63 الصادر في 1963/05/16 اعتماد هذه الآلية، حيث تنص المادة الأولى من المرسوم المذكور أعلاه على حصر السلع المستوردة الخاضعة لتنظيم خاص ضمن قائمة ملحقة بالمرسوم، ويحدد هذا التنظيم قائمة السلع المحظور استيرادها أو تثبيت قيود كمية على أحجامها أو تقرير شروط خاصة بها.[3]

ثالثا: حدود فكرة الرقابة على التجارة الخارجية الجزائرية

سُجل على هذه المرحلة العديد من المفارقات والنقائص والتي أهمها:

- أنها أفرزت مفارقة واضحة بين البناء الأيديولوجي للدولة والممارسات الفعلية والعملية للسلطة.
- نتج عن هذه السياسة زيادة تبعية الاقتصاد الوطني للاقتصاد الفرنسي، وذلك بإعطاء فرنسا معاملة تفضيلية سواء في مجال الواردات أو الصادرات.

[1]: شرفاوي عائشة، مرجع سابق ، ص (53).

[2]: عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2007، ص (28).

[3]: نفس المرجع، ص (29).

- نتج عن النظام الموقفي (الحصص) الذي تقوده ميول سياسية عدة تناقضات، مثل عدم وضوح إرادة الدولة في تنويع الشركاء التجاريين، وإعطاء حرية مفرطة للتجمعات المهنية للمشتريات، بالإضافة إلى عدم التحكم الجيد في عملية اتخاذ القرار بشأن الإستيراد.[1]

الفرع الثاني: مرحلة الإحتكار التدريجي للتجارة الخارجية (1971-1978)

أعلنت السلطات العمومية عن الإحتكار في سنة 1971 واكتفت بإصدار أوامر متفرقة بخصوص إنشاء مؤسسات عمومية لها صلاحية احتكار المبادلات الخارجية، ولم تشهد هذه الفترة إصدار تشريعات ثابتة منظمة للتجارة الخارجية، بل تم مواصلة العمل بآليات الرقابة رغم إعلان الإحتكار.

أولا: أهداف آلية الإحتكار والهيئات المكلفة بتطبيقه

1- الأهداف: [2]

كانت السلطات تسعى من خلال إعلان الإحتكار على التجارة الخارجية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تنويع المنتجات وتنويع المصادر والمناطق الجغرافية للمبادلات التجارية.
- تحقيق تجانس أنواع السلع المشتراة خاصة سلع التجهيز.
- التوسع التدريجي في عملية تأميم شبكات التوزيع في قطاع التجارة الخارجية للتحكم أكثر في سياسة الأسعار الوطنية.
- التحكم في قوة المفاوضات على المستوى الدولي.

2- الهيئات المكلفة بممارسة الإحتكار:

وفقا للأمر رقم 74/71 الصادر في 1971/11/16 أسندت مهمة إحتكار التجارة الخارجية إلى المؤسسات العمومية، والمبدأ الأساسي المعمول به في منح حق الإحتكار لتلك المؤسسات هو تمتعها بالطابع الوطني. وصلاحيات الإحتكار الممنوحة للمؤسسة الجزائرية محددة في نص قانوني يمنحها مسؤولية الإحتكار ونص آخر يتضمن قائمة توضح مجموعة السلع التي تملك تلك المؤسسة سلطة استيرادها.

[1]: عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص.ص (36-42).

[2]: عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية – حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص (262).

ثانيا: القواعد المنظمة للاحتكار التدريجي للتجارة الخارجية

1- القواعد المنظمة للصادرات:

تم في إطار هذا النظام وضع قواعد لتسيير الصادرات تعمل أساسا على تحريرها، وكان ذلك من خلال نصين تشريعيين هما:[1]

- الأمر رقم 11/74 الصادر في 1974/01/30 والمتضمن تحرير الصادرات.
- المرسوم رقم 13/74 الصادر سنة 1974 المتضمن إجراءات تصدير السلع وبرمجة الصادرات.

حيث يؤكد النصان السابقان على حرية التصدير وإلغاء جميع الممارسات الاحتكارية على الصادرات من طرف الشركات الوطنية ما عدا بعض المنتجات التي تم إدراجها في قائمة محددة.

2- القواعد المنظمة للواردات:

وهي قواعد تم وضعها لتحديد كيفية وضع البرامج العامة للإستيراد وتطبيقها ومن ثم مراقبتها في ظل نظام الإحتكار وذلك وفق المراحل التالية:

أ- تحديد البرنامج العام للواردات:

حيث أن تنظيم عملية الإستيراد في ظل نظام الإحتكار السائد آن ذاك يتعلق بكيفية إعداد وتنفيذ البرنامج العام للواردات الذي يتحدد سنويا على أساس أهداف المخطط العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والظروف المالية.

ب- تطبيق البرنامج العام للواردات:

بعد مرور مشروع برنامج الواردات للمؤسسة صاحبة الإحتكار على وزارة التجارة والوزارة الوصية من أجل التأكد من مطابقته للبرنامج العام للواردات، يتم منح تصاريح حصص وتراخيص الإستيراد من طرف وزارة المالية بعد إجرائها للرقابة المالية على إحتكار الواردات.

ج-مراقبة البرامج العامة للواردات:

اتصفت الرقابة على الواردات في إطار ذلك التنظيم بالشكلية، حيث أنها لم تبالِ بالمصلحة الاقتصادية للواردات التي تقوم بها المؤسسات، بل كانت تسعى فقط لمراقبة مدى مطابقة العقود المبرمة مع القواعد التنظيمية المعمول بها.

[1]: عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص (265).

3- تقييم ممارسة الإحتكار في هذه المرحلة:

ثُبت على نظام الإحتكار التدريجي أو الإحتكار من دون إطار قانون العديد من جوانب القصور وأهمها:[1]

- غياب البرمجة الصارمة في مجال الواردات مما أدى إلى تذبذب تموين السوق الداخلية بما يلزمها من المنتجات.
- التحويل الخفي للأموال من وظيفة الإستيراد إلى وظائف إنتاجية.
- تدهور نوعية الخدمات المقدمة المرافقة للمشتريات وذلك لغياب المنافسة في مجال الإستيراد.
- عدم كفاءة شبكات التوزيع مما انعكس سلبا على المستويات النهائية للأسعار.

الفرع الثالث: مرحلة الإحتكار الإلزامي للتجارة الخارجية (1978-1989)

أولا: الحسم في قانون إطار لنظام الإحتكار

بعد أن ثُبتت أوجه القصور على النظام الإحتكاري للفترة من 1971 إلى 1978 إتضحت ضرورة القيام بإصلاحات على مستوى قطاع التجارة الخارجية، وتم بالفعل إصدار القانون رقم 02/78 المؤرخ في 1978/02/01 وانطلاقا من هذا التاريخ أصبحت التجارة الخارجية حكرا على الدولة [2]، والأهداف الرئيسية التي هدف إليها القانون رقم 02/78 هي:

- إدماج وظيفة الإحتكار ضمن المشروعية القانونية من خلال إعادة الإنسجام بين النصوص الأساسية للأمة والقوانين المستمدة منه، وهنا نكون قد تفادينا وضع إزدواجية الخطاب بين ما هو نظري وما هو ممارس فعلا.
- المساهمة في إزالة التناقضات الهيكلية للإحتكار والتي نتجت عن ممارسات المرحلة السابقة.

ثانيا: الإجراءات الجديدة لنظام الإحتكار وفقا للقانون 02/78

جاء القانون 02/78 بإجراءات جديدة منظمة للإحتكار وكان ذلك على المستويات التالية: [3]

1- وقف نشاط المستوردين الخواص:

حيث ينص القانون 02/78 في المادة رقم 18 على أن المؤسسات الخاصة التي يكون فيها نشاط التجارة الخارجية نشاطا تابعا عليها أن تعمل في آجال محددة على إعادة نصوصها التأسيسية من أجل حذف نشاط التجارة الخارجية من نشاطها الإجمالي إبتداءً من نشر هذا القانون.

[1]: عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص (269).
[2]: عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص.ص (97- 101).
[3]: عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص.ص (231- 234).

2- وقف جميع نشاطات الوساطة في مجال التجارة الخارجية:

شكلت الوساطة التجارية موضوع القسم الثاني من القانون 02/78، ويقصد بالوسيط كل شخص طبيعي أو معنوي من الخواص والذي يحاول أن يتوسط بمناسبة إبرام العقود التجارية بين الجزائر والمؤسسات الأجنبية، ويعمل الوسيط لصالح الطرف الأجنبي بمقابل نقدي أو امتياز طبيعي.

ثالثا: القانون رقم 29/88 وإعادة النظر في ممارسة الإحتكار

جاء القانون 29/88 ليعزز من الموقف الإحتكاري للدولة وإعطاء إنطلاقة جديدة للنظام التجاري الجزائري، وتنظيم ممارسة الإحتكار في إطار برنامج شامل للتجارة الخارجية مع منح إمتيازات لمؤسسات عمومية اقتصادية [1]. وكانت أهم أهداف العمل بهذا القانون هي تشجيع وترقية تكامل الإنتاج الوطني، العمل على تنويع مصادر تموين السوق الوطنية والتقليل من الواردات وتكاليفها، ترقية الصادرات والعمل على تعزيز التعاون الدولي الاقتصادي.

تمثل الإمتيازات التي تمنحها الدولة للمؤسسات الاقتصادية العمومية والهيئات والتجمعات ذات المصلحة المشتركة محور آليات ممارسة الإحتكار التي وضعها القانون 29/88، والتي يمكن تفصيلها حسب الآتي:[2]

1- آلية التخطيط في المبادلات الخارجية للسلع والخدمات:

حيث أنه طبقا لأحكام المرسوم رقم 167/88 المؤرخ في 1988/09/06 يتم تأدية الواردات والصادرات في إطار البرنامج العام للتجارة الخارجية ما عدا تلك المعفاة من إجراءات هذا الأخير.

2- آلية ممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية عن طريق الإمتياز:

نقصد بالإمتياز تلك الصلاحيات التي أصبحت تمنحها الدولة للمؤسسات والهيئات العمومية حسب نص المادة 33 من القانون 01/88 الصادر في 1988/01/12، والمواد من 38 إلى 40 من القانون رقم 04/88 الصادر في 1988/01/12، ومن شأن الإمتياز أن يحدد الطريقة التي على أساسها توضع وتسير ميزانيات الصادرات والواردات بالعملات الأجنبية في إطار البرنامج العام للتجارة الخارجية من خلال دفاتر الشروط والتوجيهات المركزية بخصوص الأسواق الأجنبية.

المطلب الثاني: إجراءات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين عدة أضرار أهمها انهيار أسعار النفط، تذبذب سعر صرف الدولار الأمريكي وتفاقم الدين الخارجي، مشكلة الجفاف وانخفاض الإنتاج الزراعي وأخيرا صعوبة الحصول على القروض من

[1]: شرفاوي عائشة، مرجع سابق، ص (58).

[2]: عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص.ص (310- 316).

الهيئات الدولية، وكان للأضرار السابقة الأثر الكافي على ميزان المدفوعات الجزائري وتقلص حجم الواردات، الأمر الذي دفع إلى اتخاذ إصلاحات لجعل منظومة التجارة الخارجية الجزائرية ملائمة لظروف الاقتصاد الدولي، وفي ما يلي سنتطرق إلى أهم المراحل والإجراءات التي تم اتخاذها في إطار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

الفرع الأول: مراحل تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

أولا: التكريس القانوني لتحرير التجارة الخارجية (1990– 1991)

يعتبر قانون النقد والقرض نقطة الإنطلاق في التكريس القانوني لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر، حيث يتيح هذا القانون لرؤوس الأموال الأجنبية إمكانية المساهمة في التنمية الوطنية، ويعيد الإعتبار لوظيفة وشبكة التوزيع وتجارة الجملة والوكلاء المعتمدين، حيث تم تأكيد هذه الإنشغالات في المادة 41 منه والتي تفيد بفتح مجال لتأسيس نظام الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة[1]، هذا وقد صدرت سلسلة من النصوص التنظيمية لوظيفة التجارة الخارجية أهمها:

- المنشور رقم 63 المؤرخ في 1990/08/20 والذي يحدد شروط إقامة الوكلاء المعتمدين وتجار الجملة.
- النظام الصادر عن بنك الجزائر تحت رقم 04/90 المؤرخ في 1990/09/08 والمتعلق بكيفية وشروط منح الاعتماد للوكلاء وتجار الجملة، والذي تم تعديله بالمرسوم 137/91 المؤرخ في 1991/02/13 الذي فتح باب الاستيراد والتصدير أمام كل متعامل طبيعي أو معنوي.
- المقررة رقم 96 المؤرخة في 1991/04/10 التي فرضت شروطا على المتعاملين الاقتصاديين أهمها الخضوع لدفاتر الشروط الصادرة عن وزارة الاقتصاد خاصة بالنسبة للسلع ذات الاستهلاك الواسع.

لُوحظ مع بداية عملية تحرير الإستيراد بعض الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني، حيث انخفضت العائدات من العملة الصعبة، وتفاقمت إشكالية الديون الخارجية تبعا لتدهور أسعار المحروقات.

ثانيا: العودة إلى مراقبة التجارة الخارجية (1992– 1994)

بسبب عملية التحرير غير المضبوطة في المرحلة السابقة، تميزت السوق الجزائرية بالفوضى وعدم الاستقرار، وأمام تلك الأوضاع قامت الحكومة باتخاذ إجراءات تصحيحية، حيث صدرت التعليمة الحكومية رقم 625 بتاريخ 1992/08/18 والتي تنص على إعادة صياغة ترتيبات التجارة الخارجية، وتم تأسيس اللجنة التي عرفت باسم (Ad-Hoc) المرؤوسة من طرف الوزير المنتدب للتجارة والمكلفة بمتابعة عمليات التجارة الخارجية، والدور الأساسي لتلك اللجنة هو ضبط الإجراءات الملائمة من أجل الإستعمال الأمثل للموارد المالية [2]، وما أُخذ عن تلك اللجنة أنها قامت بتوجيه نسبة كبيرة من الأموال المخصصة لعمليات

[1]: عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص.ص (215– 216).

[2]: بن موسى كمال، **المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد**، أطروحة دكتوراه، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص.ص (434– 435).

الاستيراد إلى القطاع العام بدل القطاع الخاص، و لم تُعَمِّر لجنة (Ad-Hoc) طويلا فقد تم حلها رسميا في 1994/04/12 لتخوض الجزائر مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية.

ثالثا: التحرير التام للتجارة الخارجية إنطلاقا من 1994

بعد موافقة الجزائر على برنامج الإصلاحات المقترح من طرف صندوق النقد الدولي في إطار بنود اتفاقية الاستعداد الائتماني (Stand-by) بات من الضروري التوجه نحو التحرير التام للتجارة الخارجية ووضع حد لتدخل الإدارة العمومية في التحكم فيها، وتعد التعليمة رقم 13/94 الصادرة بتاريخ 1994/04/12 والتي وضعت حدا لمهام لجنة (Ad-Hoc) كتأكيد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر، حيث تم منذ ذلك التاريخ التحرير النهائي للمبادلات التجارية الخارجية، وأصبح كل شخص مسجل في السجل التجاري سواء كان طبيعيا أم معنويا يمكنه ممارسة نشاط الإستيراد وفقا لما جاء في المرسوم 37/91 [1]، ومن خلال التعليمة رقم 20/94 المتعلقة بتمويل الواردات والتي صدرت أيضا في أفريل 1994 عن البنك المركزي الجزائري تمت إعادة الإعتبار للبنك في أداء مهمته كممول رئيسي للتجارة الخارجية، وتجسيد مبدأ حرية الحصول على العملة الأجنبية، وقد عمدت هذه التعليمة إلى وضع قواعد جديدة في إطار منح القروض المصرفية على أساس علاقة جديدة بين البنك والعميل وفق مبدأ القدرة على السداد.[2]

من أهم التدابير المرافقة للتوجه نحو تحرير التجارة الخارجية هي إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بصورة مطلقة بالعملة الصعبة، باستثناء السيارات الخاصة إلى غاية نهاية 1994، وتم أيضا تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة.

الفرع الثاني: إصلاحات ودعائم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

تطلب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر توفير دعائم من شأنها تعزيز ضوابط عملية التحرير وتجنب التناقضات والنقائص التي قد تجعل مجهودات التحرير من دون فعالية في الاقتصاد الوطني، والدعائم الأساسية التي تم اعتمادها في الجزائر هي الخوصصة، ترقية الاستثمار والشراكة.[3]

أولا: الخوصصة

إن التحول إلى اقتصاد السوق وتحرير وظيفة التجارة الخارجية يتطلب بالضرورة توفر قطاع خاص يعمل على تفعيل النشاط الاقتصادي الوطني، ولقد بادرت الجزائر بتطبيق توجهها نحو الخوصصة من خلال تعليمات وقوانين أهمها:

[1]: شرفاوي عائشة، مرجع سابق، ص (64).
[2]: عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص.ص (440- 441).
[3]: بن موسى كمال، مرجع سابق، ص.ص (437- 440).

1- التعليمة الأولى الصادرة في 1995/08/26 وهي أول تعليمة تناولت موضوع الخوصصة، والتي على إثرها تمت المصادقة على عدة نصوص على غرار التعليمة رقم 12/95، وتم من خلال تلك التعليمة إنشاء جهازين مكلفين بالخوصصة هما:

- المجلس الوطني لمساهمات الدولة والذي يضم 14 وزيرا تحت رئاسة رئيس الحكومة، ومهامه إعداد وإنجاز برامج الخوصصة.
- المجلس الوطني للخوصصة ومهمته تقييم قدرات المؤسسات الاقتصادية العمومية إعتمادا على تقارير الخبراء المستقلين.

2- التعليمة الثانية التي صدرت سنة 1997 والتي أحدث سلسلة من التغييرات أهمها:

- تشجيع العمال على شراء أسهم الشركات المفلسة.
- إمكانية تسديد المالكين الجدد لما عليهم من إلتزامات على مراحل قد تصل إلى عشر سنوات.
- حق المستفيدين في البيع أو القيام بأي تعديلات تخدم مصالحه.

وفي تقرير أصدره يوم 1998/05/08 وضح رئيس المجلس الوطني للخوصصة أن نجاح العملية لم يتعد نسبة 25 %، وبالإضافة إلى الآثار السلبية الجانبية التي أفرزتها الخوصصة مثل عمليات التسريح الواسع للعمال وما رافقه من بطالة نجد أن الخوصصة لم تعرف القاعدة السليمة لانطلاقها وذلك للأسباب التالية:

- الظروف الأمنية والبيروقراطية وكثرة الإجراءات الإدارية.
- غياب نظام معلومات محكم وعدم توفر سوق مالي كفء.
- عدم اقتناع الشريك الإجتماعي (النقابات) بجدوى الخوصصة.

ثانيا: ترقية الإستثمار

جاء المرسوم 12/93 الصادر في أكتوبر 1993 والذي تم تدعيمه بمرسوم أوت 2001 ليكرس فكرة تحرير وترقية الإستثمار في الجزائر، وأهم ما استحدثه هذا القانون ما يلي:

1- القضاء على مظاهر التمييز بين المستثمر المحلي والأجنبي وكذا بين المستثمر الخاص والعام.

2- تقليص الإجراءات الإدارية المعتادة.

3- الحد من تدخل الدولة في منح بعض الإمتيازات الضريبية الجمركية والمالية، والتي تدخل حاليا ضمن مهام الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار.

4- العمل على تحرير عمليات تحويل رؤوس الأموال المستثمرة.

ثالثا: الشراكة

يعتبر مشروع الشراكة الجزائرية الأوربية أهم اتفاقية بالنسبة لتوجهات الجزائر نحو الإنفتاح، وإذا تتبعنا مراحل المفاوضات مع الإتحاد الأوربي نجد أن لها انعكاسات مباشرة على عملية الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة (OMC) باعتبار الإتحاد الأوربي طرفا قويا في المنظمة. من أهم الأهداف التي كانت تسعى الجزائر لتحقيقها من إبرام اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي ما يلي:

1- إستقطاب وتحديث الإستثمار الأجنبي طبقا لأحكام قانون الإستثمار الجزائري.

2- فتح وتوسيع المجال أمام الإستثمار خارج المحروقات، ومحاولة عصرنة الاقتصاد الجزائري.

3- توفير المناخ الملائم ودعائم المنافسة لنشاط المؤسسات الإنتاجية من خلال تحرير الخدمات.

4- توفير سلع صناعية عالية الجودة وبتكلفة مناسبة.

ومن أهم المخاطر التي واجهت الجزائر غداة إبرام الإتفاقية ولا تزال قائمة هي أخطار متعلقة بنوعية وجودة المبادلات، وأخطار مرتبطة بالتنازل عن بعض المجالات الحيوية والعزوف إلى مجالات قد تكون ذات تنافسية ضعيفة.

الفرع الثالث: التعديل الهيكلي للتجارة الخارجية

إن إنتقال الجزائر من الرقابة ثم الإحتكار نحو تحرير التجارة الخارجية لم يكن في مستوى طموحات التنمية، حيث ركزت الجهود على نشاط الإستيراد دون التركيز بالشكل الكافي على نشاط التصدير، الأمر الذي جعل السوق الوطنية ملجأ للمنتجات الأجنبية، وهذا ما خلق ضرورة تعديل التجارة الخارجية بالشكل الذي يخدم ترقية الصادرات إنطلاقا من محاولة إيجاد أفضل السبل للإندماج في الأسواق الدولية والسعي وراء ترقية الصادرات خارج المحروقات، هذا المسعى الأخير حاولت الجزائر تحقيقه من خلال عاملين مهمين، الأول هو استحداث مؤسسات جديدة مسئولة عن ترقية الصادرات خارج المحروقات والثاني منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير.[1]

أولا: إستحداث مؤسسات جديدة من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

وتم في هذا الإطار إستحداث إطار مؤسساتي لترقية الصادرات يعمل على دعم وتعزيز دور قطاعات التصدير وتنويع الصادرات وكان ذلك على النحو التالي:

1- إعادة تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية.

2- إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية.

[1]: عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص.ص (250- 258).

3- تأسيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.

4- إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات.

5- إنشاء صندوق خاص بترقية الصادرات.

ثانيا: المعاملة التفضيلية لمؤسسات التصدير

كان وراء المعاملة التفضيلية لمؤسسات التصدير نوعان أساسيين من الدوافع:

1- دوافع ظرفية متعلقة بالوضع السيئ للاقتصاد الوطني الذي كان يعاني تلك الفترة من ندرة في العملة الصعبة، مما تتطلب ضرورة إيجاد موارد جديدة لتمويل العجز في الميزانية، ومن أهم البدائل التي كانت متوفرة آن ذاك هي حث ودعم المؤسسات الاقتصادية على التصدير.

2- دوافع هيكلية متعلقة بكون قضية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات هدفا إستراتيجيا لبرامج الحكومات المتعاقبة والتي سعت في مجملها إلى:

- إعطاء أولوية للصادرات على حساب الواردات،
- تحقيق التنافسية في الأسواق الدولية،
- محاولة وضع حد للتبعية للمحروقات،
- توجيه التعاون الاقتصادي الدولي نحو تصريف المنتوج الوطني.

لكن لم يتم تحقيق تلك الأهداف لأن ما فرضه الواقع الاقتصادي لم يكن ملائما لذلك، حيث أن التخلص من التبعية لقطاع المحروقات يكاد يكون أمرا مستحيلا بالإضافة إلى ضعف الإنتاج الوطني خاصة في الغذاء والتجهيز، والأهم من ذلك هو غياب قانون ينظم التجارة الخارجية تنظيما محكما بل نجد أن هذه الوظيفة تحكمها تدابير تشريعية وتنظيمية متفرقة بلغ عددها بين 1988 و 1993 فقط حوالي 156 قانونا ومرسوما.

كان برنامج التعديل الهيكلي في إطار التجارة الخارجية الجزائرية يهدف إلى جعل الاقتصاد أكثر انفتاحا، ويُمكن تلخيص أهم الإجراءات في هذا السياق كما يلي:[1]

- في إطار نظام الصرف تم سنة 1994 تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أفريل وسبتمبر بنسبة 50 %، ثم إنشاء نظام تعويم مُدار عن طريق حصص تثبيت بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبين سنتي 1994 و1996 تم إنشاء مكاتب ووضع سياسة للصرف من شأنها ضمان المنافسة الخارجية، ومُرافقتها بسياسة مالية ملائمة.

[1]: مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص.ص (130، 132).

- في إطار تحرير التجارة الخارجية تم سنة 1994 وضع قائمة للمنتجات التي يمنع استيرادها وتحرير 10 مواد أساسية يكون استيرادها بمعايير تقنية ومهنية، تم أيضا إلغاء كل منع للتصدير باستثناء المواد التي تكون لها قيم تاريخية أو أثرية، تحرير واردات العتاد المهني والصناعي المستعمل وإلغاء قائمة الواردات الممنوعة التي تم إنشاؤها في أفريل 1994.

- في نفس الإطار تم أيضا سنة 1995 إلغاء الحصة الدنيا الإجبارية للقروض الخارجية المتعاقد عليها عند استيراد سلع التجهيز، وتم في نفس السنة إلغاء الإجراءات المفروضة على مستوردي بعض المنتجات (أدوية، حليب، قمح ...) والقاضية بالالتزام بالمقاييس المهنية والتقنية.

- بين سنتي 1996 و1997 تم تخفيض المعدل الأقصى للحقوق الجمركية من 60 إلى 50 % سنة 1996 ومن 50 إلى 40 % سنة 1997.

المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية

نعتمد في تحليل تطور التجارة الخارجية على أهم المؤشرات المستخدمة في هذا الإطار وهي:

رصيد الميزان التجاري:

يعتبر الميزان التجاري كمحدد للتنافسية الاقتصادية للدولة، ويقاس بالعلاقة:

رصيد الميزان التجاري = قيمة الصادرات من السلع والخدمات – قيمة الواردات من السلع والخدمات

مؤشر القدرة على التصدير:

يعبر هذا المؤشر عن نصيب الصادرات من الناتج الوطني، كما يدل على وتيرة نمو الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، ويقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{مؤشر القدرة على التصدير} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

معدل التغطية:

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الدولة على تمويل وارداتها من السلع والخدمات من خلال الصادرات، كما يساعد على إجراء تحليل ديناميكي في هذا السياق، ويقاس معدل التغطية بالعلاقة:

$$\text{معدل التغطية} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{قيمة الواردات}} \times 100$$

معدل إختراق الواردات:

يعبر هذا المؤشر عن نصيب الواردات من إستهلاك السوق الداخلي، حيث يقاس هذا الأخير بالعلاقة التالية: إستهلاك السوق الداخلي = الإنتاج + الواردات – الصادرات [1]، وبالتالي يكون معدل إختراق الواردات معبرا عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل إختراق الواردات} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{إستهلاك السوق الداخلي}} \times 100$$

درجة الإنفتاح التجاري:

يشير هذا المؤشر إلى مدى إعتماد الناتج المحلي الإجمالي على المعاملات الخارجية، ويقاس بالعلاقة التالية:

$$\text{درجة الإنفتاح التجاري} = \frac{\frac{(\text{الصادرات} + \text{الواردات})}{2}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

الفرع الأول: تحليل تطور مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية قبل الشروع في تحريرها

يوضح الجدول رقم (03) وتيرة تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال عشرية الثمامينيات، وما يلاحظ في هذه الفترة هو الزيادة الطفيفة في الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ أعلى قيمة له سنة 1987 بما يقارب 66.7 مليار دولار أمريكي، وكانت أكبر قيمة لمؤشر القدرة على التصدير في سنتي 1980 و 1981 بما يقارب 34 % ثم عادت للتراجع تدريجيا، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقابل التراجع الطفيف في الصادرات والواردات كما يوضحه الشكل رقم (04)، تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن معدل إختراق الواردات تميز بخاصيتين هما الإرتفاع والتذبذب، وهذا أمر عادي بالنسبة للدول النامية وخاصة التي تعاني من التبعية للمواد الأولية وعدم تنوع صادراتها، ويدل إرتفاع المؤشر على أن حركة المتغيرات الخارجية أكبر من حركة المتغيرات الداخلية للاقتصاد.

كان رصيد الميزان التجاري في تلك الفترة موجبا باستثناء السنوات من 1984 إلى 1989 كما يوضحه الشكل رقم 04 أين تجاوزت الواردات قيمة الصادرات الجزائرية وذلك ما يترجم في معدل التغطية الذي لم يتجاوز نسبة 100 % في تلك السنوات.

[1]: عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق، ص (404).

جدول رقم (03): تطور مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 1980- 1989 بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المؤشرات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB	الصادرات		الواردات			الميزان التجاري	معدل التغطية (%)	درجة الإنفتاح (%)
		قيمة الصادرات	مؤشر القدرة على التصدير (%)	قيمة الواردات	معدل اختراق الواردات (%)	نسبة الواردات من PIB (%)			
1980	42345	14541	34,34	12847	31,60	30,34	1694	113,18	32,34
1981	44349	15339	34,59	13694	32,07	30,88	1645	112,01	32,73
1982	45207	13980	30,92	13109	29,57	29,00	871	106,64	29,96
1983	48801	13636	27,94	12592	26,37	25,80	1044	108,29	26,87
1984	53698	13806	25,71	14749	26,99	27,47	-943	93,61	26,59
1985	57938	13664	23,58	15494	25,92	26,74	-1830	88,19	25,16
1986	63696	8188	12,85	14760	21,00	23,17	-6572	55,48	18,01
1987	66742	9526	14,27	12289	17,68	18,41	-2763	77,52	16,34
1988	59089	9163	15,51	13356	21,11	22,60	-4193	68,61	19,06
1989	55631	10369	18,64	15863	25,95	28,51	-5493	65,37	23,58

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.[1]

كانت درجة الإنفتاح في بداية هذه الفترة بين 22 إلى 32 %، وكون الصادرات الجزائرية شديدة التبعية لقطاع المحروقات تم تسجيل تراجع في درجة الانفتاح في السنوات الأخيرة من عشرية الثمانينيات عندما انخفضت أسعار البترول إلى 13 دولار أمريكي.[2]

الشكل رقم (04): تطور الناتج المحلي الإجمالي وعناصر التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 1980 – 1989

الوحدة: مليون دولار أمريكي

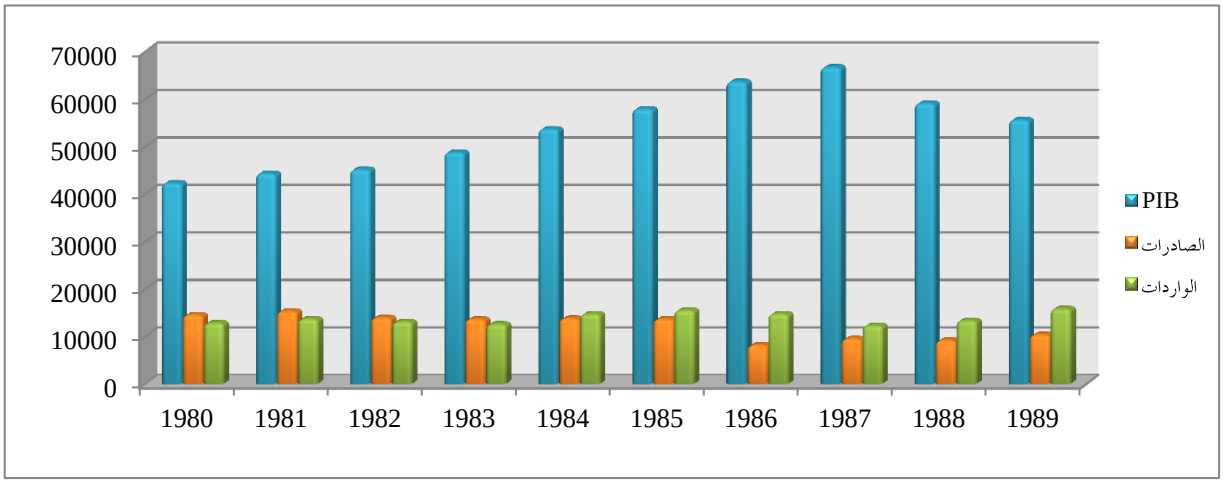

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات الجدول رقم (03).

[1]: متوفرة على الرابط: http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/all

[2] : FEMISE, **Profil Pays – Algérie**, Egypte, 2006, p (127).

الفرع الثاني: تحليل تطور مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية بعد تحريرها

أولا: تطور التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 1990 – 1999

جدول رقم (04): تطور مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 1990- 1999 بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المؤشرات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB	الصادرات		الواردات			الميزان التجاري	معدل التغطية (%)	درجة الإنفتاح (%)
		قيمة الصادرات	مؤشر القدرة على التصدير (%)	قيمة الواردات	معدل اختراق الواردات (%)	نسبة الواردات من PIB (%)			
1990	62045	14546	23,44	15472	24,57	24,57	-927	94,01	24,19
1991	45715	13311	29,12	10789	24,98	24,98	2523	123,38	26,36
1992	48003	12154	25,32	11458	24,22	24,22	696	106,08	24,59
1993	49946	10880	21,78	11557	22,83	22,83	-677	94,14	22,46
1994	42543	9585	22,53	11084	25,17	25,17	-1499	86,48	24,29
1995	41764	10940	26,19	12110	28,21	28,21	-1170	90,34	27,60
1996	46941	13970	29,76	11240	25,42	25,42	2730	124,29	26,85
1997	48178	14890	30,91	10280	23,60	23,60	4610	144,84	26,12
1998	48188	10880	22,58	10850	22,53	22,53	30	100,28	22,55
1999	48641	13040	26,81	11520	24,45	24,45	1520	113,19	25,25

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

يتضح من الجدول أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990 – 1999 قد بلغ أعلى قيمة له سنة 1990 ليعود إلى التراجع والتذبذب نتيجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي عرفتها تلك العشرية، وبلغ مؤشر القدرة على التصدير أكبر قيمة له في سنتي 1996 و1997 في حدود 30 % إلا أن القدرة على التصدير في الجزائر ترجع إلى منتجات أولية لقطاع المحروقات وبنسبة تشغيل بسيطة، حيث أن هذا القطاع لا تواكبه نشاطات تحويلية مرافقة مثل ما يحدث في الدول المتقدمة.

كان معدل إختراق الواردات مرتفعا نسبيا مقارنة مع الفترة السابقة مما يدل على استمرار زيادة حركة المتغيرات الخارجية للإقتصاد الوطني عن حركة المتغيرات الداخلية.

من الشكل رقم 05 يتضح أن رصيد الميزان التجاري كان موجبا طوال الفترة باستثناء سنوات 1990، 1993، 1994 و1995 أين تجاوزت الواردات الجزائرية قيمة الصادرات، وهذا ما يتضح أيضا من خلال معدل التغطية الذي لم يتجاوز نسبة 100 % خلال تلك السنوات.

ما يميز هذه الفترة عن سابقتها هو استقرار معدلات الإنفتاح التجاري عند مستويات كان متوسطها 25 %، حيث كان أدناها 22 % سنة 1993 وأعلاها 27 % سنة 1995، إلا أن درجة الإنفتاح المرتفعة تعود من جهة إلى تبعية صادرات الجزائر إلى قطاع المحروقات، ومن جهة أخرى كان لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي أثره على ارتفاع هذا المؤشر.

الشكل رقم (05): تطور الناتج المحلي الإجمالي وعناصر التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 1990 – 1999

الوحدة: مليون دولار أمريكي

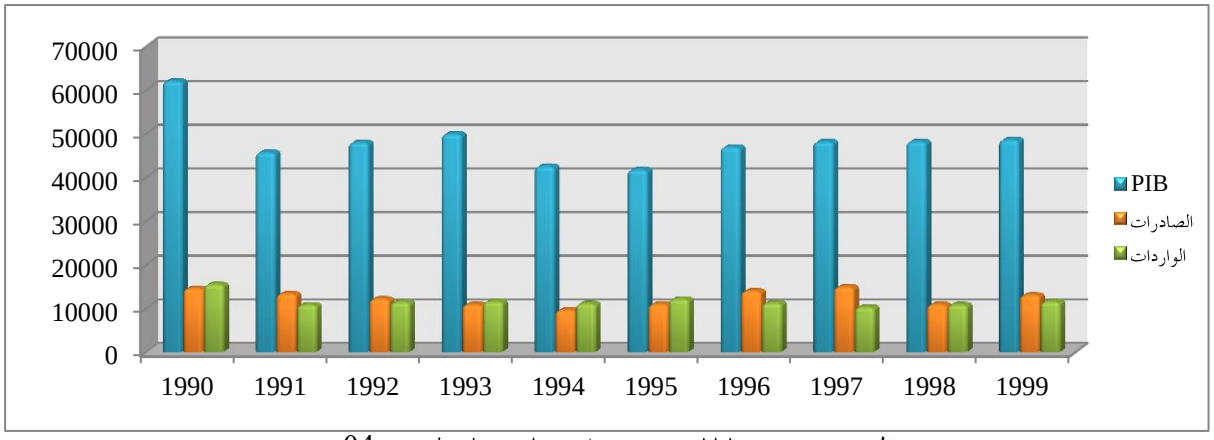

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات الجدول رقم (04).

ثانيا: تطور التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2000 – 2009

جدول رقم (05): تطور مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2000– 2009 بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المؤشرات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB	الصادرات		الواردات			الميزان التجاري	معدل التغطية (%)	درجة الإنفتاح (%)
		قيمة الصادرات	مؤشر القدرة على التصدير (%)	قيمة الواردات	معدل اختراق الواردات (%)	نسبة الواردات من PIB (%)			
2000	54790	22560	41,18	11700	26,63	21,35	10860	192,82	31,26
2001	55181	20002	36,25	11920	25,31	21,60	8082	167,80	28,92
2002	57053	20012	35,08	14491	28,12	25,40	5521	138,10	30,24
2003	68019	26028	38,27	16239	27,89	23,87	9789	160,28	31,07
2004	85014	34067	40,07	21808	29,97	25,65	12259	156,21	32,86
2005	102339	48761	47,65	24838	31,67	24,27	23923	196,32	35,96
2006	117169	56953	48,61	25211	29,51	21,52	31743	225,91	35,06
2007	135804	63297	46,61	31633	30,38	23,29	31665	200,10	34,95
2008	170989	79123	46,27	39171	29,89	22,91	39952	201,99	34,59
2009	140577	56798	40,40	50772	37,73	36,12	6026	111,87	38,26

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

يتضح من بيانات الجدول رقم 05 أن الناتج المحلي الإجمالي الجزائري قد استمر في الإرتفاع حتى يبلغ أعلى قيمة له سنة 2008 بقرابة 170 مليار دولار، ويعود ذلك إلى تحسن الظروف الاقتصادية والسياسية، ثم يعود للتزول سنة 2009 تأثرا

بتداعيات أزمة الرهن العقاري، وتبعا لارتفاع أسعار البترول فقد بلغ مؤشر القدرة على التصدير أعلى قيم له مقارنة مع الفترات السابقة (بين 35 و48 %).

يبين العمود السادس من الجدول أعلاه أن معدل إختراق الواردات قد استمر في الإرتفاع (بين 25 و37 %) وهي معدلات مرتفعة تؤكد على أن حركة المتغيرات الخارجية تفوق حركة المتغيرات الداخلية للإقتصاد الوطني حتى في هذه العشرية.

يتضح من الشكل رقم 06 أن رصيد الميزان التجاري كان موجبا طوال فترة التحليل، وذلك ما يفسره أيضا معدل التغطية الذي تجاوز طوال هذه الفترة معدل 138 % باستثناء سنة 2009 حيث سجلت أسعار البترول تراجعا كبيرا من مستويات 140 دولار إلى أقل من 50 دولار للبرميل.

تميزت هذه الفترة عن سابقاتها بمعدلات انفتاح مرتفعة نسبيا (بين 28 إلى 38 %)، وهو ما يُفسَّر بارتفاع عناصر التجارة الخارجية خاصة الصادرات التي قاربت نسبة 50 % إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بفعل ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي، دون أن تُغفل القيم المسجلة على مستوى الواردات ومعدل اختراقها الذي يفسر بأن السوق الجزائرية أصبحت ملجأً للمنتجات الأجنبية.

الشكل رقم (06): تطور الناتج المحلي الإجمالي وعناصر التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2000 – 2009

الوحدة: مليون دولار أمريكي

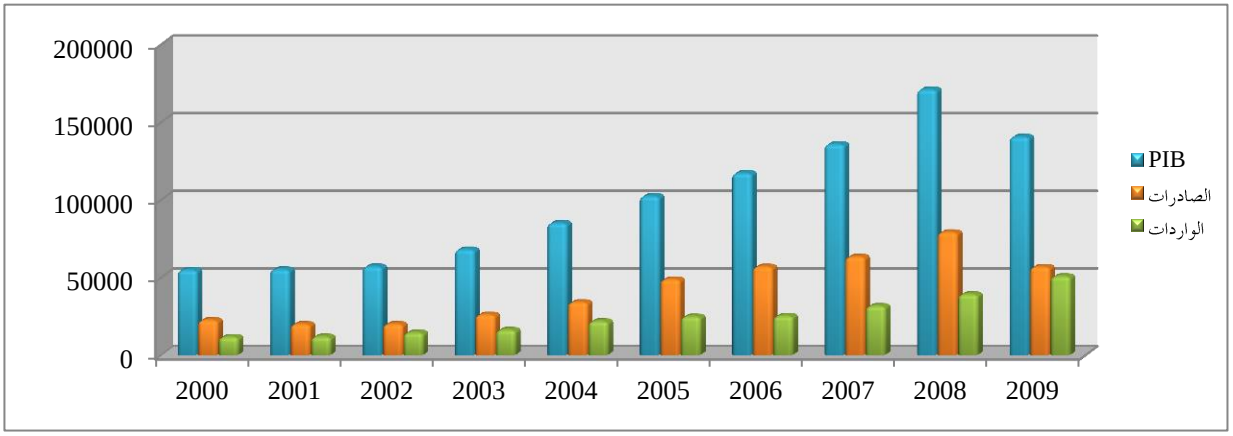

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات الجدول رقم (05).

الفرع الثالث: تطور التوزيع الجغرافي والقطاعي للتجارة الخارجية الجزائرية

أولا: تطور البنية الجغرافية للمبادلات التجارية الجزائرية

1- التوزيع الجغرافي للواردات السلعية:

تبعا لدرجة توافر البيانات الإحصائية حول أهم الموردين التجاريين للجزائر نجد أنه وعلى امتداد الفترة 1992- 2006 كانت الدول الأوربية تحتل الصدارة في حصتها من الواردات الجزائرية، ويتضح ذلك من خلال المتوسطات السنوية لحصص أهم الدول الموردة للجزائر لتلك الفترة، حيث كانت حصة فرنسا وحدها بمتوسط سنوي قدره 23.55 %، تليها الولايات المتحدة

الأمريكية بمتوسط سنوي في حدود 10 %، ثم تأتي كل من إيطاليا، إسبانيا وألمانيا بمتوسطات 9.65، 7.01 و6.81 % على التوالي، وكانت حصة باقي دول العالم 43.03 %. تدل هذه الأرقام التي تم تمثيلها في الشكل البياني أدناه على أن الواردات السلعية الجزائرية تفتقر إلى التنوع من ناحية التوزيع الجغرافي، حيث بقيت الجزائر تعتمد بدرجة كبيرة على الشريك التجاري التقليدي المتمثل في الدول الأوربية وخاصة فرنسا.

الشكل رقم (07): متوسط حصة أهم الموردين من الواردات الجزائرية بين 1992- 2006 بالنسب المئوية.

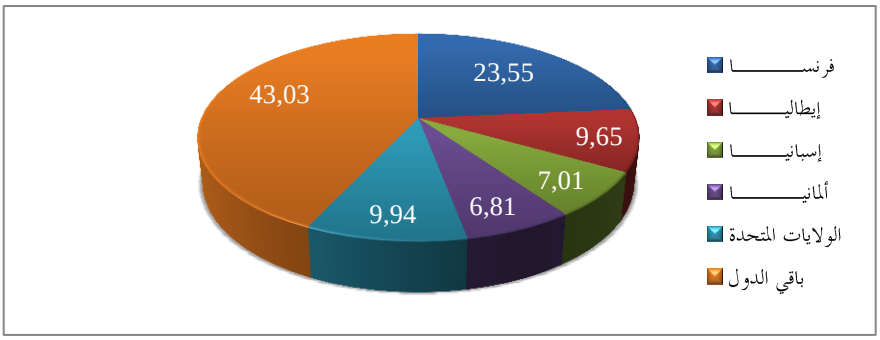

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

2- التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية

بحكم أن نسبة عالية من الصادرات الجزائرية كانت من المحروقات، مثلت الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية أيضا العميل الرئيسي المستقبِل للصادرات الجزائرية، حيث كانت إيطاليا في صدارة القائمة من خلال المتوسط السنوي الذي سجلته وارداتها من الجزائر بين 1992 و2006 والذي كان بمعدل 20.11 %، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل 17.38 % ثم تأتي كل من فرنسا، إسبانيا وهولندا بمعدلات 14.03، 9.75 و8.01 % على التوالي.

يبدو من هذا المنطلق أن الأسواق الجزائرية أيضا كانت تفتقر إلى التنوع وتركز على الشريك التقليدي الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن عدم تنوع الأسواق الجزائرية لم يكن بسبب العلاقات التقليدية مع تلك الدول وإنما كان لسبب رئيسي هو عدم تنوع الصادرات، وذلك على أساس توزيع البنية السلعية للصادرات والواردات الجزائرية الذي سيتم تناوله في عناصر لاحقة.

الشكل رقم (08): متوسط حصة أهم الدول المستوردة للصادرات الجزائرية بين 1992- 2006 بالنسب المئوية.

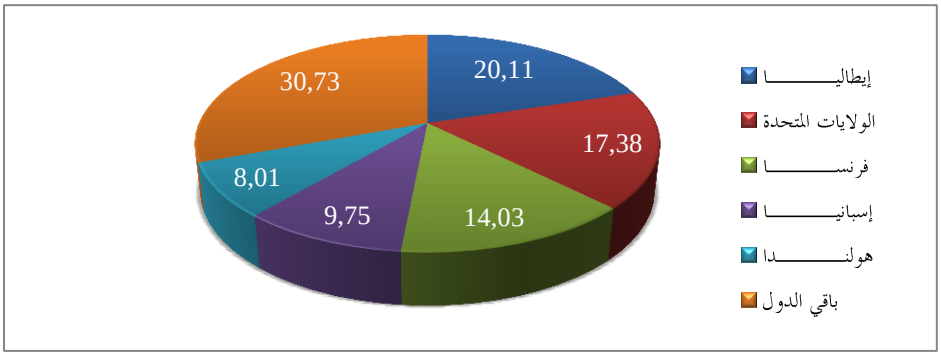

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

ثانيا: تطور البنية السلعية للمبادلات التجارية الجزائرية

1- تطور البنية السلعية للواردات الجزائرية

جدول رقم (06): تطور البنية السلعية للواردات الجزائرية بين 1996- 2006 بالنسبة المئوية من إجمالي الواردات.

السنوات / الأصناف	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المتوسط السنوي
مواد غذائية ومشروبات	26,33	23,83	24,19	22,23	21,37	19,39	18,66	16,28	16,12	28,22	21,66
مؤونات ولوازم صناعية	29,59	29,18	29,25	31,92	31,00	30,67	28,65	28,42	34,55	28,99	30,22
زيوت وشحوم	1,24	1,62	1,37	1,34	1,14	0,71	0,83	0,83	0,85	1,47	1,14
تجهيزات صناعية	23,17	25,00	23,76	25,31	25,86	28,12	28,41	26,78	25,52	23,77	25,57
تجهيزات النقل	11,18	11,19	13,11	10,73	11,87	11,90	14,11	18,34	14,08	10,22	12,67
سلع إستهلاكية	8,49	9,18	8,33	8,48	8,76	9,21	9,33	9,35	8,87	7,34	8,73
سلع أخرى	0,00	0,01	0,01	0,01	0,03	0,00	0,00	0,00	0,00	0,12	0,02
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

يتضح من تحليل بيانات الجدول أعلاه الذي يمثل تطور البنية السلعية للواردات الجزائرية أن الحصة الأكبر من هذه الأخيرة كانت تخص اللوازم الصناعية التي بلغ متوسطها السنوي بين 1997 و2006 معدل 30.22 % متبوعة بفئة التجهيزات الصناعية بنسبة 25.57 % ثم صنف المواد الغذائية التي كانت متذبذبة طوال الفترة بمتوسط سنوي قدره 21.66 %.

2- تطور البنية السلعية للصادرات الجزائرية

جدول رقم (07): تطور البنية السلعية للصادرات الجزائرية بين 1996- 2006 بالنسبة المئوية من إجمالي الواردات.

السنوات / الأصناف	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مواد غذائية ومشروبات	1,25	0,25	0,34	0,24	0,16	0,15	0,22	0,19	0,23	0,15	0,16
مؤونات ولوازم صناعية	5,97	3,19	3,12	2,58	2,31	2,99	3,26	2,31	1,76	1,69	1,83
زيوت وشحوم صناعية	92,08	96,33	96,22	96,52	97,27	96,53	96,05	97,27	97,81	98,06	97,91
تجهيزات صناعية	0,32	0,06	0,15	0,35	0,18	0,18	0,23	0,07	0,05	0,05	0,03
تجهيزات النقل	0,03	0,10	0,04	0,20	0,07	0,13	0,12	0,05	0,12	0,04	0,06
سلع إستهلاكية	0,35	0,07	0,13	0,11	0,01	0,02	0,12	0,12	0,03	0,02	0,02

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

أما عن بنية الصادرات الجزائرية حسب القطاعات التصديرية فإنها تدل هي الأخرى على أن سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر لم تُجْدِ نفعا في سبيل تنويع الصادرات وإنما رافقها تبعية شديدة لقطاع المحروقات، وذلك ما يتضح من الشكل أدناه.

الشكل رقم (09): تطور بنية الصادرات الجزائرية حسب القطاعات بين 1992- 2006 بالنسبة المئوية.

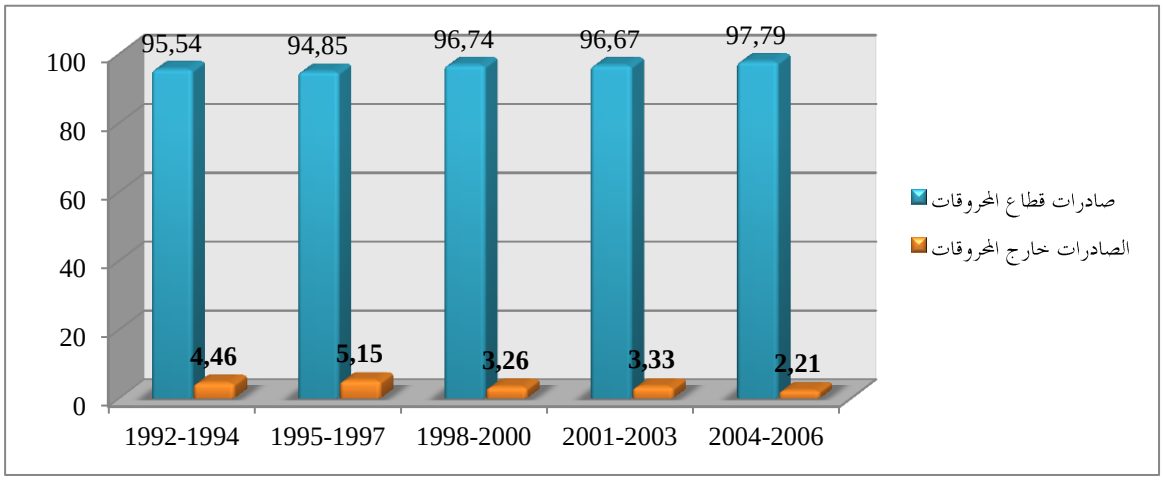

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

ما يمكن استنتاجه من الشكل أعلاه هو أن سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر قد رافقها تراجع هام في حصة القطاعات خارج المحروقات من الصادرات الجزائرية الإجمالية، ذلك كونها تراجعت من متوسط 4.46 % للثلاثية 1992 إلى 1994 لتبلغ حصتها 2.21 % للثلاثية 2004 إلى 2006.

المطلب الرابع: أهم الإلتزامات التجارية الدولية للجزائر في ظل الإنفتاح التجاري

تحت ضغط العولمة المالية والاقتصادية وزيادة الانفتاح على العالم الخارجي، بات من الضروري خوض غمار الشراكة والاتفاقيات في مجال التجارة والاستثمار، وفي ما يلي سنتطرق إلى أهم الإلتزامات التجارية الدولية الجزائرية التي منها ما هو ساري المفعول ومنها ما هو في طور الإنجاز.

الفرع الأول: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة

بدأت مفاوضات الجزائر مع منظمة التجارة العالمية رسميا في جوان 1987 بطلب العضوية في الجات وتأسيس فريق العمل المكلف بدراسة انضمام الجزائر، في حين لم يتم النظر في العضوية بشكل رسمي إلا سنة 1996 عندما قدمت الجزائر أول مذكرة لسياستها التجارية الأمر الذي مكن من مقابلة فريق العمل، ومنذ أفريل 1998 تم عقد سبعة مقابلات مع الفريق من دون التوصل إلى اتفاق صارم حول الانضمام [1]، وكانت أهم العوائق التي حالت دون انضمام الجزائر إلى المنظمة حتى الآن هي:[2]

- عدم وجود خطة واضحة للتفاوض.
- تضييق الخناق على المفاوض الجزائري وتقليص صلاحياته، بحيث يغلب الجانب السياسي في المفاوضات على الجانب الاقتصادي.
- المشاكل السياسية والاقتصادية التي عانت منها الجزائر في تسعينيات القرن الماضي.

بعد أن شرعت في سلسلة الإصلاحات وحررت التجارة الخارجية كمطلب أساسي وشرط أولي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، سعت الجزائر إلى تحقيق جملة من الأهداف من جراء انضمامها للمنظمة وأهمها إنعاش الاقتصاد الوطني، تحفيز وتشجيع الاستثمارات ومسايرة النظام التجاري الدولي ورفع تنافسية المؤسسات الوطنية.[3]

مقارنة مع ما كان سائدا قبل 1994 بخصوص نظام الحماية في الجزائر، والذي كان يتكون من أجهزة لمنع استيراد وتصدير بعض المنتجات، وتعريفات جمركية تصل إلى 60 %، فإن التحرير التجاري بعد 1994 والشروع في المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة أدى إلى التنازل عن جزء كبير من النظام القديم، ولم يبق إلا بعض الوسائل في إطار حماية الإنتاج الوطني، وهي سعر الصرف الذي يرفع في قيمة الواردات ويكسب بذلك تنافسية لصادراتنا، بالإضافة إلى تبني معايير الجودة. وفي ارتقاب انضمام الجزائر إلى المنظمة ينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن نظام حماية الإنتاج الوطني سيخضع لقواعد وإجراءات المنظمة.[4]

---

[1] : FEMISE**, Profil Pays – Algérie**, Op.Cit, p (127).

[2]: بن موسى كمال، مرجع سابق، ص (459).

[3]: ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية، الجزائر، 2003، ص.ص (134-136).

[4]: إلهام مشري، **الاقتصاد الجزائري، الرهانات وشروط انضمامه للمنظمة العالمية للتجارة**، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص.ص (29-30).

يدخل قرار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية في إطار الإصلاحات الاقتصادية النابعة من معالم اقتصاد السوق، من هذا المنطلق و على المدى الطويل قد تكون النتائج الإيجابية للانضمام أكثر من النتائج السلبية، لما يضمنه هذا التوجه من الفرص والمقومات التي من شأنها الإنتقال بالاقتصاد الجزائري إلى أحسن الأوضاع في حالة حسن استغلالها.[1]

الفرع الثاني: الجزائر والإتحاد الأوربي

لا تُعدّ الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوربي إنجازا جديدا وذلك لسببين رئيسيين، السبب الأول يفسر بأن دول الإتحاد الأوربي هي أهم الشركاء التجاريين الجزائريين حتى في فترة الاستعمار، والسبب الثاني يكمن في وجود اتفاق سابق بين الطرفين تمتد جذوره إلى 1976 والذي أطلق عليه آن ذاك اتفاق التعاون، وانتهى مفعول هذا الإتفاق ليتم استبداله بمصطلح الشراكة.[2]

تعتبر الجزائر ثالث دولة مغاربية قامت بتوقيع إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي بعد كل من تونس والمغرب، وذلك بالرغم من تميز العلاقات بين الجزائر والإتحاد الأوربي بخصوصيات اقتصادية وجيو- سياسية، وكان عقد الشراكة الممضي بين الجزائر والإتحاد الأوربي يسعى لتحقيق الأهداف التالية:[3]

- تقديم إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين.
- تنمية المبادلات لضمان توازن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين.
- تشجيع التكامل المغاربي.
- ترقية التعاون في المجالات المالية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.
- دعم الإصلاحات التي تؤدي إلى عصرنة وتحديث الاقتصاد.
- إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوربي على مدى 12 سنة من إمضاء الإتفاقية.

أما الأهداف الغير معلنة التي يسعى الاتحاد الأوربي لتحقيقها فهي:

- مواجهة المنافسة الأمريكية في المنطقة المتوسطية والجزائر.
- توسيع السوق الأوربية وتصريف منتجاتها إلى السوق المتوسطية الواسعة.
- ضمان تزويد أوربا بالنفط الجزائري، وبناء جدار لمنع الهجرة الغير شرعية.

تشير الأرقام إلى أن أوربا قد كسبت سوقا بقرابة 35 مليون مستهلك، و لم تتعد صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات نحوها سنة 2009 المليار دولار في الوقت الذي بلغت فيه وارداتها من أوربا حوالي 21 مليار دولار، كما أن زيادة اعتماد السوق الجزائرية على الواردات الأوربية قد أفقد الخزينة العمومية قرابة 2 مليار دولار بسبب تخفيض الرسوم الجمركية، وذلك

[1]: ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة – الأهداف والعراقيل**، مجلة الباحث – ورقلة، العدد 03، 2005، ص (76).
[2]: عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص.ص (271-273).
[3]: عبد الرشيد بن ديب، مرجع سابق ص (496).

في الوقت الذي تعاني فيه المنتجات الجزائرية من نظام المواصفات الصارم مما يصعب من تواجدها في السوق الأوربية، كما أن الإستثمارات الأوربية المباشرة في الجزائر لم تتجاوز 500 مليون أورو في الوقت الذي تستفيد فيه دول الجوار من استثمارات بقيمة 3 مليار أورو، كل هذه الأرقام تشير إلى أن مزايا الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي تسير في صالح هذا الأخير، ويمكن تفصيل جوانب القصور في الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوربي على النحو التالي:[1]

- استثناء الملف الزراعي من المفاوضات كون الزراعة الأوربية تستفيد من دعم الحكومات الأمر الذي يجعل منافستها أمرا صعبا.
- منح الطرف الأوربي الأولوية للجانب السياسي والأمني على حساب الجانب التنموي للمنطقة المتوسطية ككل.
- ضعف المساعدات المالية المقدمة للدول العربية عامة والجزائر خاصة.
- إقتصرت دعوى المشاركة في الاتفاقيات على الدول المطلة على المتوسط فقط وتم استثناء ليبيا وتقسيم المنطقة العربية إلى غربية وشرقية قصد تفكيك الشمل والقوة العربية.
- التعاون في إطار الإتفاقية لم يمس الجوانب الحيوية للنمو الاقتصادي مثل الصناعة، و لم يتم مناقشة هذا الموضوع إلا في 2011 [2]، حيث تم تحديد السلع المعنية والمستثناة من الإعفاءات الجمركية في المرسوم التنفيذي رقم 10 - 89 المؤرخ في 2010/03/10 والذي يحدد كيفيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر.[3]
- الجانب التقني والعلمي لم يُعطَ أهمية كبيرة حيث لا يمس إلا تكوين العمال، و لم يشمل ذلك نقل التكنولوجيا أو التحكم في الأساليب الإنتاجية الجديدة.

الفرع الثالث: الجزائر والمنطقة العربية للتبادل الحر

تعود فكرة إنشاء المنطقة إلى سنة 1997 قبل أن يتم الإعلان عنها رسميا سنة 2001 إثر انعقاد القمة العربية في الأردن، ليتم إعادة النظر فيها وإدخالها قيد التنفيذ بين الدول العربية التي أمضت على الإتفاقية سنة 2005. وتقوم منطقة التبادل الحر العربية على مبدأ تفكيك الرسوم الجمركية بحوالي 10 % إلى غاية التوصل إلى إلغائها نهائيا، وبعد التأجيل المتواصل لانضمامها أصبحت الجزائر عضوا رسميا في المنطقة ابتداء من 2002 [4]، وأصبحت منطقة التبادل الحر العربية بذلك تضم 18 عضوا هم الجزائر، المغرب، تونس، الإمارات العربية المتحدة، عمان، اليمن، البحرين، قطر، الأردن، فلسطين، العربية السعودية، العراق، الكويت، سوريا، ليبيا، لبنان، السودان ومصر.[5]

---

[1]: عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو– متوسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006، ص.ص (375- 377).

[2]: وزارة التجارة نقلا عن وكالة الأنباء الجزائرية، الموقع: www.mincommerce.gov.dz تاريخ التصفح: 2011/07/27.

[3]: الجريدة الرسمية رقم 17 المؤرخة في 14 مارس 2010.

[4] : FEMISE, **Profil Pays- Algérie**, Op.Cit, p (130).

[5] : Hadjam Zhor, **Adhésion De L'Algérie A La Zone Arabe De Libre- Echange, Quelle Opportunités ?,** El Watan Economie- Du 9 au 15 Février 2009, Dossier 03.

باعتبار أن انفتاح الجزائر على المنظومة التجارية العالمية بإمضائها عقد الشراكة مع الإتحاد الأوربي ومحاولة انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإن الإنضمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحر يعتبر أيضا من الخيارات الإستراتيجية التي تمثل أحد سبل التخلص من التبعية لقطاع المحروقات وتنويع النسيج الإنتاجي وفتح آفاق جديدة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما من شأن الاتفاقية أن تنوع مصادر التموين ومنافذ جديدة لاحتياجات ومنتجات السوق الجزائرية، حيث أن المستوى المتوسط للحماية الجمركية الذي تفرضه الجزائر على الدول العربية كان أعلى من ذلك الذي تفرضه على باقي المناطق في العالم، وكان المعدل المطبق على الدول العربية بين 16% إلى 20% في الوقت الذي لا يتجاوز فيه 13% على الواردات من الإتحاد الأوربي، والأمر نفسه بالنسبة للحماية التي تواجهها الجزائر من طرف الدول العربية.

يعد مستوى التحضير والإجراءات المرافقة للتنفيذ من المحاور الجوهرية لتحديد مدى الإستفادة من مثل هذه الإتفاقيات وانتهاز الفرص المتاحة، وذلك من منطلق أنه يصعب الحكم على مستوى نجاح الإتفاقيات التجارية بالنسبة لدولة ما من خلال مجرد نظرة أولية، حيث يرتبط مستوى التحضير بوضع مجال للتفاوض بخصوص برامج تخفيض الرسوم الجمركية، المنتجات التي سيتم استثناؤها من بنود الإتفاقية والآليات التي من شأنها تنظيم حل النزاعات وتحديد قواعد المنشأ، أما الإجراءات المرافقة فيمكن تقسيمها إلى إجراءات قبلية (ما قبل الإتفاقية) ويتعلق ذلك ببرامج تأهيل المؤسسات من أجل تجنب الآثار السلبية التي قد تمس فئات عديدة من المجتمع، وإجراءات بعدية (ما بعد الإتفاقية) تتعلق بمساعدة المؤسسات الوطنية وخاصة الضعيفة منها على غزو الأسواق. تدل تجارب الانفتاح في الدول النامية والانتقالية على أن نوعية المؤسسات المكلفة بتدابير تحرير التجارة الخارجية تلعب دورا محوريا، تلك المؤسسات لا تحدد فقط الجهات المسئولة عن وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية بل هي مكلفة أيضا بجميع الجوانب التي تلعب دورا في تحسين المناخ الإجتماعي الاقتصادي، كهيئات ترقية الصادرات، المؤسسات المالية والبنكية، مخابر مراقبة الجودة، وبالتالي فإن تحسين أداء كافة تلك الهيئات مطلب أولي لنجاح الانفتاح.[1]

[1] : Oulman Nassim, **Zone Arabe De Libre-échange, Mieux Intégrer Les Accords Commerciaux Dans Notre Stratégie De Développement**, El Watan Economie- Du 9 au 15 Février 2009, Dossier 05.

المبحث الثاني: سياسة تحرير التجارة الخارجية في تونس

يتناول هذا المبحث أهم المراحل التي مرت بها السياسة التجارية التونسية منذ إستقلالها، وذلك مرورا بالتدابير الاقتصادية التي سبقت تبني تحرير التجارة الخارجية ثم عرض أهم الإجراءات التي رافقت التحرير، كما يضم تحليلا لأهم مؤشرات التجارة الخارجية التونسية منذ 1980 حتى 2009، وأهم إلتزاماتها الدولية في ظل الانفتاح التجاري.

المطلب الأول: تطور سياسة التجارة الخارجية في تونس قبل تحريرها (1956 – 1986)

قامت تونس في الفترة الممتدة ما بين 1956 إلى 1986 بتبني إستراتيجية تنموية ذاتية مع إتباع سياسة صناعية معتمدة على إحلال الواردات، وكانت النتيجة الحتمية لتلك السياسة التوجيهية هي تحكم الدولة وسيطرتها التامة على الاقتصاد، وذلك ما رافقه رقابة محكمة على الأسعار والاستثمارات الخاصة، حيث مُنحت الصناعات المحلية حماية شديدة برسوم جمركية جد مرتفعة، وتم الإعتماد على القيود الكمية ورخص الاستيراد، وفي تلك الفترة كانت 93 % من الواردات خاضعة لامتيازات التراخيص وكان معدل الحماية الفعلي في حدود 124 % بالنسبة للمنتجات المصنعة.[1]

مرت سياسة التجارة الخارجية التونسية قبل الشروع في تحريرها بمرحلتين أساسيتين هما مرحلة تأميم الاقتصاد والتجارة الخارجية والتي امتدت من 1956 إلى غاية 1969، ثم مرحلة ترقية الصناعات التصديرية وسياسة إحلال الواردات من 1970 إلى 1985.

الفرع الأول: مرحلة تأميم الاقتصاد والتجارة الخارجية (1956– 1969)

أولا: تأميم الاقتصاد الوطني

إستقلت تونس سنة 1956 وكان اقتصادها غداة الإستقلال تابعا للسلطات الفرنسية، وأهم ما كان يميز الاقتصاد التونسي آن ذاك هو سيطرة الشركات الفرنسية الكبرى على القطاع الزراعي، قطاع المناجم والفوسفات، إنتاج الكهرباء والغاز، مواد البناء، الصناعات الكيميائية والثقيلة، وحتى قطاع البناء والأشغال العمومية والسكك الحديدية والنقل البري والبحري، وكان النظام البنكي مسيرا كليا من طرف فروع مؤسسات استعمارية. أمام هذا الوضع رأت السلطات التونسية أنه من الضروري الشروع في سلسلة من الإجراءات التي تخص إزالة سيطرة المستعمر الفرنسي على فروع الاقتصاد الوطني وكانت أهم الإجراءات المتبعة في الفترة الممتدة بين 1956– 1961 ما يلي:

- تأميم البنية التحتية (السكك الحديدية، الكهرباء والغاز)،
- حيازة نصف رأس مال شركات المناجم، الأمر الذي مكن من الرقابة على شركات القطاع،

[1] : Mahbouli Abderraouf, **L'adhésion De La Tunisie A L'OMC**, http://www.cedroma.usj.edu.lb/pdf/omc/Mahbouli.pdf, Date de navigation : 03/08/2011 01:00.

- تأسيس البنك المركزي التونسي واعتماد الدينار التونسي كعملة وطنية رسمية.

ثانيا: تأميم التجارة الخارجية وتجارة الجملة

أصبحت قطاعات الاقتصاد التونسي تحت التصرف بعد أن غادر عدد كبير من الشركات والمعمرين الأجانب البلاد التونسية، ورافق ذلك إجراءات تشجيعية للإستثمارات الخاصة، ولكن تأميم الاقتصاد التونسي في تلك الفترة لم يرافقه الكم اللازم من الدعم الحكومي اللازم لإحلال الإستثمارات الأجنبية التي تم ترحيلها، واستجابة لتلك الأوضاع رأت الحكومة التونسية ضرورة التحكم في نشاط التجارة الخارجية وتجارة الجملة، وتوجيه القطاع الخاص نحو الصناعة والسياحة، حيث أنه في سنة 1961 كان نشاط التجارة الخارجية متمركزا في يد قرابة مائتي تاجر، الأمر الذي أدى إلى حدوث تلاعبات في الأسعار النهائية التي يدفعها المستهلك التونسي، وهنا قامت الدولة بتأميم التجارة الخارجية وتجارة الجملة من خلال تأسيس ما عرف بالشركات الجهوية للتجارة (SRC) التي تعمل عل المستوى الجهوي، أما على المستوى الوطني فقد تم تأسيس دواوين وشركات وطنية للتحكم في القطاع وأهمها:[1]

- ديوان التجارة التونسية: الذي حل محل المستوردين الخواص، مهمته استيراد السلع ذات الإستهلاك الواسع.
- الديوان الوطني للنسيج: مهمته وضع مخططات إنتاجية وخطط الإستيراد وتحديد الأسعار.
- الديوان الوطني للحبوب: الذي كان على عاتقه إحتكار وظيفة تصدير واستيراد الحبوب.
- الشركة التونسية للنشر: كلفت باحتكار تجارة الكتب، المجلات والكتب المدرسية.

الفرع الثاني: مرحلة ترقية الصناعات التصديرية وسياسة إحلال الواردات (1970– 1985)

تميزت تلك الفترة بتكثيف الإستثمار العمومي في البنية التحتية وخلق صناعات جديدة لتثمين المواد الأولية المحلية، واستفادة الصناعات التي خصصت لإحلال الواردات من حماية جد معتبرة.

أولا: ترقية القطاع الخاص والصناعات التصديرية

رأت السلطات التونسية في تلك الفترة أنها مسؤولة على مهام ذات أولوية لا يمكن لأي جهة أن تقوم بها أو تحل محلها:

- المهمة الأولى تتعلق بخلق البنية التحتية التي تكفل نجاح جهود ترقية القطاع الخاص، مثل شبكات التزويد بالمياه والأشغال الكبرى التي تدعم الصناعة.

- المهمة الثانية تخص ممارسة السلطة العمومية من خلال إنجاز المخططات الاقتصادية، التسيير الجبائي، تسيير القروض، التجارة الخارجية والمفاضلة بين الأولويات.

[1] : Ben Romdhane Mahmoud, **Commerce Et Stratégie De Développement : Le Cas Tunisien**, Centre Africain De Politique Commerciale, Lien : www.uneca.org/atpc/Work%20in%20progress/53.pdf consulté le: 15/07/2011, 12:00.

تلك المهام كانت كافية لتحفيز الإطار الإداري والمؤسسات العمومية، لكن تبقى هناك مجالات تخوف من أخطار الوقوع في نفس أخطاء مرحلة الستينيات، والتصحيحات المقترحة بالنسبة لمرحلة السبعينيات تخص إعادة تقسيم الإستثمارات بنسبة 60 % للقطاع العام و40 % للقطاع الخاص عوض التقسيم الذي كان معمولا به في المرحلة السابقة والذي كان بنسبة 72 % و28 % على التوالي. في ما يخص التوجه بترقية الصناعات التصديرية فقد تم تأكيده أولا في التصريح الحكومي الصادر بتاريخ 1970/11/17 ثم على مستوى ميزانية الدولة لعام 1972 التي صُرح بها في 1971، وأخيرا بإصدار القانون المؤرخ في 1972/04/27 الذي منح مزايا خاصة للمؤسسات التصديرية.[1]

ثانيا: سياسة إحلال الواردات وحماية الصناعات المعنية

بالرغم من التوجه نحو الأسواق الخارجية ورفع التنافسية من خلال المعاملة التفضيلية للصناعات التصديرية إلا أن السلطات التونسية واصلت الممارسات الحمائية طوال هذه المرحلة، هذا وقد عرف النصف الأول من الثمانينيات تدهورا ملحوظا في الأوضاع الاقتصادية التونسية، حيث أن رفع الأجور، نمو دعم السلع ذات الإستهلاك الواسع والاستثمارات العمومية الضخمة ساهمت في العجز الكبير على مستوى المالية العامة والتوازنات الخارجية للبلاد، الأمر الذي دفع بالسلطات التونسية إلى الإعتماد على الرسوم الجمركية من أجل ضخ الأموال إلى الخزينة وكان ذلك من خلال العديد من الإصلاحات أهمها:[2]

- وضع معدل رسم جمركي بنسبة 6 % كأدنى مستوى على الواردات الاستهلاكية بما فيها السلع الوسيطة وسلع التجهيز سنة 1982.
- رفع معدل الرسوم حسب صنف المنتجات سنة 1982 و1983 ثم رفعه بنسبة 50 % في 1984.

ومن ثم فقد بلغ معدل الحماية الفعلي للسوق المحلية التونسية سنة 1986 مستوى 84 % كان أعلاها في القطاع الصناعي بنسبة 124 % في المتوسط. لكن بالرغم من الحماية المتزايدة المطبقة على مستوى الواردات إلا أن موارد الدولة أصبحت غير كافية، وكادت الإحتياطات من العملة الصعبة أن تصل إلى حد النفاذ، وفي جوان 1986 لم يكن هناك أمام السلطات التونسية حل سوى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل الوفاء بالتزاماتها المالية الدولية (الديون والواردات).

المطلب الثاني: تحرير التجارة الخارجية التونسية بعد 1985

يعتبر منتصف الثمانينيات نقطة التحول للاقتصاد والتجارة الخارجية التونسية، حيث تم إعتماد جملة من الإصلاحات الهيكلية التدريجية انطلاقا من 1986 والتي كان الهدف من ورائها إعادة توجيه دور الدولة وتحويل الاقتصاد الموجه وشديد الحماية إلى اقتصاد منفتح تحكمه قوى السوق.

[1] : Ben Ramdhane Mahmoud, Op.Cit, p (9).
[2] : Ibid. p (12).

الفرع الأول: محتوى برنامج التعديل الهيكلي (1986- 1995)

توجهت تونس إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بدافع مديونيتها المفرطة وعجزها المالي، وهنا تم إعتماد برنامج التعديل الهيكلي الذي اعتبر بمثابة إستراتيجية جديدة للنمو، وكان ذلك استجابة لما تم إقراره من اقتراحات في توافق واشنطن لإعادة صياغة معالم السياسة التجارية التونسية [1]، ويمكن تصنيف أهم الإصلاحات المتبعة آن ذاك على النحو التالي:[2]

أولا: ترقية القطاع الخاص والحد من الدور التقليدي للدولة

وذلك من خلال تحرير الإستثمار الخاص حسب القانون 93-120 الصادر بتاريخ 1993/12/27، والإنسحاب التدريجي للدولة والمؤسسات العمومية التي تعمل في القطاعات التنافسية في الاقتصاد، وذلك ما جاء في القانون رقم 89-9 الصادر بتاريخ 1989/02/01 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.

ثانيا: تحرير الأسعار

وذلك ما تم تجسيده من خلال المرسوم رقم 02 الصادر بتاريخ 1991/07/29 المتعلق بالأسعار والمنافسة، والذي تم تعديله بقانون 1995/04/24 الذي ينص على أن أسعار السلع والمنتجات والخدمات تحدد بحرية من خلال آليات المنافسة.

ثالثا: التحرير المالي وتحديث الأسواق المالية

وذلك من خلال إصلاحات 1988 التي مست السوق النقدي ثم إصلاحات 1989 التي خصصت للسوق المالي، وأخيرا تأسيس سوق الصرف سنة 1994.

رابعا: السياسة الصارمة للمالية العامة

من خلال تقليص الإعتماد على الدين العام، التحكم في عجز الموازنة وترشيد النفقات العمومية، بالإضافة إلى التحسين المستمر لنظام الإدخار والنظام الجبائي.

خامسا: تحرير التجارة الخارجية وترقية الصادرات

وذلك ما يبينه تخفيض قيمة الدينار التونسي سنة 1986 بنسبة 10 %، إلغاء تراخيص الإستيراد والرسوم على الصادرات، وإلغاء الحواجز الكمية التي تم تعويضها برسوم جمركية تم تخفيضها تدريجيا.

[1] : Ben Ramdhane Mahmoud, Op.Cit.
[2] : Mahbouli Abderraouf, Op.Cit.

الفرع الثاني: الإجراءات المرافقة لتحرير التجارة الخارجية في تونس

أولا: إجراءات تحرير المبادلات

شهدت هذه المرحلة إصلاحات تجارية سمحت بتخفيض معدل الحماية الإسمي الذي انخفض من 41% سنة 1986 إلى 29 % سنة 1988، كما أن معدل الحماية الفعلي قد اخفض في تلك الفترة من 70% إلى 42% ولكنه بقي مرتفعا بالنسبة للمنتجات الصناعية بقرابة 78%.

مكن تحرير التجارة الخارجية تونس من أن تصبح طرفا في مفاوضات الجات في 1990 ثم الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ابتداء من 1995، ومنذ 1996 شهدت البلاد إجراءات إنفتاحية للتجارة الخارجية وكان ذلك في إطار اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي، وكان منتظرا من الإتفاقية أن تساهم في تحرير المبادلات في المنتجات الصناعية سنة 2008 على أن تترك المنتجات الزراعية والخدمات إلى مفاوضات أخرى.[1]

ثانيا: ترقية الصادرات

إعتمدت السلطات التونسية على سلسلة من الإجراءات من أجل ترقية الصادرات، مثل الشروع في سياسات سعر الصرف، تحرير المبادلات خاصة تلك المتعلقة بعقود التوريد، التشجيعات الجبائية والمالية وتقديم المساعدات التقنية والتكوين الخاص بكل صناعة، هذا وقد عرفت وكالات ترقية الصادرات عدة دراسات واهتمامات من طرف منظمات دولية، وأهم النتائج التي خلصت إليها هي:[2]

- أن الأموال المخصصة لتلك الوكالات لا يستهان بها (في حدود 5 % من إجمالي الصادرات).
- سياسات ترقية الصادرات كانت توضع من طرف العديد من المصالح مما خلق مشاكل على مستوى التنسيق والإتصال في ما بينها.
- الإجراءات المتخذة على مستوى تلك الوكالات كانت في أغلبها من القطاع العمومي، كما أنها ركزت على جانب العرض أكثر من جانب الطلب.
- اقتصر تمويل الصادرات على قروض قصيرة الأجل.
- كانت النشاطات أكثر ميلا للأسواق الجديدة مما ألحق أضرارا بالنشاطات والأسواق التقليدية.

[1] : Ben Rejeb Mouna, **L'impact De L'ouverture Sur La Performance Des Entreprises – L'exemple Tunisien**, Thèse De Doctorat En Sciences Economiques, Université Paris Dauphine, 2009, P (35).
[2] : Francesco Abbate, **L'intégration De La Tunisie Dans L'économie Mondiale – Opportunités Et Défis**, Nations Unies, Genève, 2002, p (28). Lien : unctad.org/fr/docs/poedmm198.fr.pdf

الفرع الثالث: هياكل متابعة التجارة الخارجية التونسية

في إطار تفعيل مجهودات تحرير التجارة الخارجية تم تأسيس هياكل أُسند لها دور ترقية هذا القطاع تصديرا واستيرادا، وأهم تلك الهياكل هي:[1]

أولا: المجلس الأعلى للتصدير والإستثمار

تم تأسيسه بمقتضى الأمر رقم 612 الصادر بتاريخ 1997/04/07 المنقح والمتمم بالأمر رقم 2819 لسنة 2000 الصادر بتاريخ 2000/11/27، وأهم المهام المسندة للمجلس هي:

- ضبط الأهداف ورسم الإستراتيجيات في مجالي التصدير والإستثمار.
- تحديد التدابير اللازمة لبلوغ الأهداف المرسومة.
- تقييم ومتابعة النتائج المتحصل عليها من التصدير والإستثمار.
- وضع الاقتراحات والحلول المناسبة للعقبات التي يواجهها التصدير والإستثمار.

ثانيا: المجلس الوطني للتجارة الخارجية

تم تأسيس المجلس الوطني للتجارة الخارجية بمقتضى القانون رقم 41 المؤرخ في 1994/03/07، وأهم الوظائف المسندة إليه هي:

- الإدلاء بمقترحات تخص إستراتيجية النهوض بالصادرات وسياسة التجارة الخارجية.
- متابعة الصادرات والواردات واتخاذ تدابير لتحسين وضعية الميزان التجاري.
- متابعة التدابير التي تخص مقاومة سياسات الدعم والإغراق.
- وضع برامج للمعارض والتظاهرات الاقتصادية الوطنية والدولية.

وحتى يتسنى للمجلس الوطني للتجارة الخارجية أداء مهامه على أحسن وجه تم تأسيس أربع هيئات مساندة له، وذلك حسب ما ينص عليه الأمر رقم 226 المؤرخ في 1996/02/05 المنقح للأمر 1746 المؤرخ في 1994/08/29 المتعلق بضبط تركيبة وطرق تسيير المجلس الوطني للتجارة الخارجية، وتلك الهيئات هي:

- الهيئة الفنية لمتابعة الواردات.
- الهيئة الفنية للنهوض بالصادرات.
- الهيئة الفنية للمعارض والتظاهرات.

[1]: وزارة التجارة التونسية، **هياكل متابعة التجارة الخارجية**، الموقع: http://www.commerce.gov.tn/v-arabe/ce_instance.htm تاريخ التصفح: 2011/07/20 - 12:00.

المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشرات التجارة الخارجية التونسية

نتناول في ما يلي تطور مؤشرات التجارة الخارجية التونسية، وذلك مرورا بثلاث فترات، تمتد الفترة الأولى بين سنتي 1980 و1989 وهي الفترة التي سبقت التحرير الكلي للتجارة الخارجية، الفترة الثانية تمتد بين سنتي 1990 و1999 وهي الفترة الإصلاحات، والفترة الثالثة تمتد بين 2000 و2009 وهي التي شهدت انفتاحا كبيرا على العالم الخارجي.

الفرع الأول: تطور مؤشرات التجارة الخارجية التونسية للفترة (1980– 1989)

بعد خروجه من الأزمة الاقتصادية وإتباع سياسة تحرير التجارة الخارجية شهد الاقتصاد التونسي إزدهارا متواصلا في النصف الثاني من عقد الثمانينيات، وهذا ما يبينه الجدول رقم 08، حيث تواصل الناتج المحلي التونسي في الإرتفاع ليسجل أعلى قيمة له سنة 1989 بأكثر من 10 ملايير دولار أمريكي، وتبين معطيات الجدول أن أكبر قيمة لمؤشر القدرة على التصدير قد رافقت الإرتفاع في الناتج المحلي وسجلت أكبر قيمة لها في نفس السنة بمعدل 44.35 %.

تشير بيانات الجدول رقم 08 إلى أن معدل إختراق الواردات التونسية لهذه الفترة كان شديد الإرتفاع (ما بين 34 إلى 46 %)، ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة الواردات بالنسبة للصادرات.

كان رصيد الميزان التجاري التونسي سالبا طوال الفترة باستثناء سنة 1988، ولكن العجز لم يكن كبيرا كما يوضحه الشكل رقم 07 الذي يبن أن هناك تقاربا بين قيمة الواردات والصادرات، وهذا ما يتضح أيضا من معدل التغطية الذي سجل نسبا بين 74 إلى 100 %.

جدول رقم (08): تطور مؤشرات التجارة الخارجية التونسية للفترة 1980– 1989 بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المؤشرات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB	الصادرات		الواردات			الميزان التجاري	معدل التغطية (%)	درجة الإنفتاح (%)
		قيمة الصادرات	مؤشر القدرة على التصدير (%)	قيمة الواردات	معدل اختراق الواردات (%)	نسبة الواردات من PIB (%)			
1980	8743	3518	40,24	3987	43,28	45,60	-469	88,24	42,92
1981	8429	3487	41,37	4201	45,95	49,84	-714	83,01	45,61
1982	8134	3002	36,91	3859	42,92	47,44	-856	77,80	42,17
1983	8351	2870	34,36	3567	39,43	42,72	-698	80,44	38,54
1984	8255	2721	32,96	3659	39,80	44,33	-938	74,36	38,65
1985	8410	2700	32,10	3207	35,96	38,13	-507	84,19	35,12
1986	9018	2722	30,18	3364	34,82	37,30	-642	80,91	33,74
1987	9697	3377	34,83	3473	35,46	35,82	-96	97,24	35,32
1988	10096	4242	42,02	4206	41,81	41,66	36	100,86	41,84
1989	10102	4480	44,35	4815	46,13	47,66	-335	93,04	46,00

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

تُعتبر درجة الإنفتاح التجاري للاقتصاد التونسي جد مرتفعة، حيث سجلت نسبا بين 33 إلى 46 %، إلا أن تلك المعدلات تعتبر عادية بالنسبة لدولة صغيرة كتونس، لأن صغر حجم الدولة وقلة مواردها يقود لإعتمادها الكبير على المعاملات الخارجية لتغطية احتياجاتها.

الشكل رقم (10): تطور الناتج المحلي الإجمالي وعناصر التجارة الخارجية التونسية للفترة 1980 – 1989

الوحدة: مليون دولار أمريكي

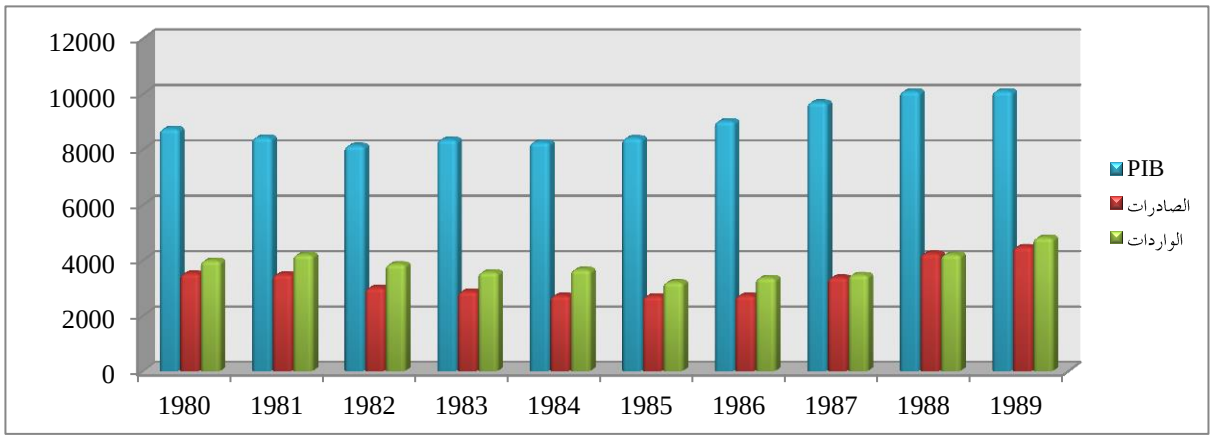

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات الجدول رقم (08).

الفرع الثاني: تطور مؤشرات التجارة الخارجية التونسية بعد تحريرها

أولا: تطور مؤشرات التجارة الخارجية التونسية للفترة (1990– 1999)

شهد الاقتصاد التونسي في فترة الإصلاحات إرتفاعا متواصلا للناتج المحلي الإجمالي رافقه نمو كبير في متغيرات التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا، وذلك ما تبينه معطيات الجدول رقم 09، حيث سجل معدل التغطية مستويات مرتفعة بين 37 إلى 44 %، ويمكن تفسير ذلك بنجاح سياسة ترقية الصادرات في تلك الفترة.

نفس الشيء بالنسبة للواردات التونسية التي سجلت ارتفاعا ملحوظا في هذه الفترة، الأمر الذي يوضحه معدل إختراق الواردات الذي سجل نسبا مرتفعة بين 40 إلى 47 %، ويبرر ذلك بالتحرير المتزايد للمبادلات التجارية التونسية تبعا للإصلاحات المعتمدة خلال هذه الفترة.

جدول رقم (09): تطور مؤشرات التجارة الخارجية التونسية للفترة 1990- 1999 بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المؤشرات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB	الصادرات		الواردات			الميزان التجاري	معدل التغطية (%)	درجة الإنفتاح (%)
		قيمة الصادرات	مؤشر القدرة على التصدير (%)	قيمة الواردات	معدل اختراق الواردات (%)	نسبة الواردات إلى PIB (%)			
1990	12291	5353	43,56	6220	47,27	50,60	-866	86,07	47,08
1991	13075	5278	40,37	5926	43,18	45,32	-648	89,07	42,84
1992	15497	6127	39,54	7201	43,45	46,47	-1074	85,09	43,00
1993	14609	5909	40,45	7007	44,61	47,97	-1099	84,32	44,21
1994	15632	7024	44,93	7484	46,50	47,87	-460	93,86	46,40
1995	18031	8097	44,90	8801	46,98	48,81	-704	92,00	46,86
1996	19587	8248	42,11	8542	42,97	43,61	-294	96,56	42,86
1997	20746	8115	39,11	8586	40,47	41,39	-471	94,51	40,25
1998	21803	8399	38,52	9040	40,28	41,46	-641	92,91	39,99
1999	22944	8714	37,98	9161	39,16	39,93	-447	95,12	38,95

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

يبين الشكل رقم 11 أن الواردات التونسية كانت تفوق صادراتها على مدى الفترة 1990- 1999، وهذا ما تؤكده بيانات الميزان التجاري في الجدول أعلاه والذي كان رصيده سالبا طوال الفترة مع معدل تغطية بين 78 إلى 79 %، وتبقى درجة الإنفتاح مرتفعة أكثر من الفترة السابقة، حيث سجلت نسبا بين 38 إلى 47 %.

الشكل رقم (11): تطور الناتج المحلي الإجمالي وعناصر التجارة الخارجية التونسية للفترة 1990 – 1999

الوحدة: مليون دولار أمريكي

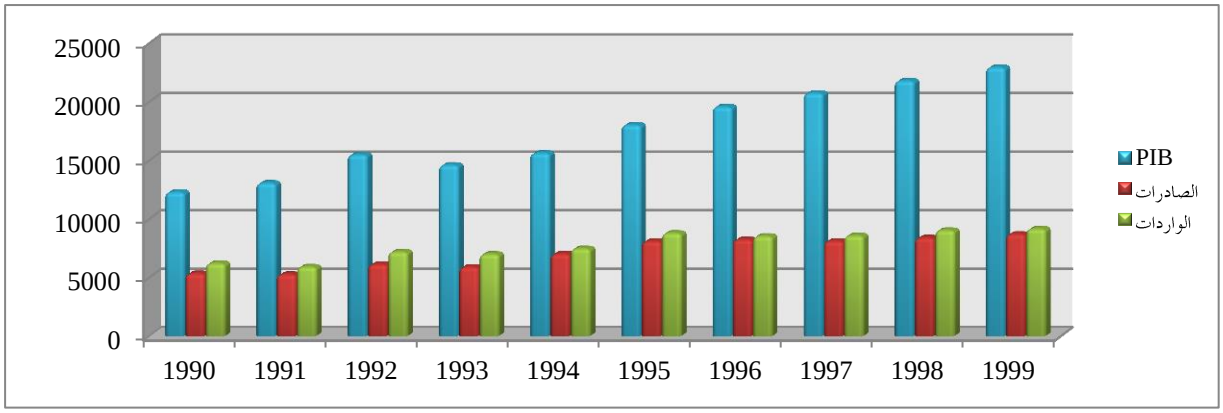

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات الجدول رقم (09).

ثانيا: تطور مؤشرات التجارة الخارجية التونسية للفترة (2000– 2009)

جدول رقم (10): تطور مؤشرات التجارة الخارجية التونسية للفترة 2000– 2009 بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المؤشرات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB	الصادرات		الواردات			الميزان التجاري	معدل التغطية (%)	درجة الإنفتاح (%)
		قيمة الصادرات	مؤشر القدرة على التصدير (%)	قيمة الواردات	معدل اختراق الواردات (%)	نسبة الواردات من PIB (%)			
2000	21473	8492	39,55	9214	41,51	42,91	-722	92,16	41,23
2001	22066	9448	42,82	10313	44,97	46,74	-865	91,62	44,78
2002	23142	9438	40,78	10311	42,94	44,56	-873	91,53	42,67
2003	27453	10839	39,48	11779	41,49	42,91	-940	92,02	41,20
2004	31183	13166	42,22	13947	43,63	44,73	-781	94,40	43,47
2005	32283	14505	44,93	14630	45,14	45,32	-125	99,15	45,13
2006	34377	15823	46,03	16471	47,03	47,91	-648	96,07	46,97
2007	38934	19883	51,07	20624	51,98	52,97	-741	96,41	52,02
2008	44880	24966	55,63	26329	56,94	58,67	-1363	94,82	57,15
2009	43522	19606	45,05	20872	46,60	47,96	-1265	93,94	46,50

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

واصل الناتج المحلي الإجمالي التونسي ارتفاعه على طول الفترة ولازم ذلك ارتفاع في الصادرات والواردات، ما عدا سنة 2009 أين انخفض الناتج المحلي وحجم التجارة الخارجية تأثرا بالأزمة العالمية.

شهدت هذه الفترة إرتفاعا في مؤشر القدرة على التصدير الذي سجل نسبا بين 39 إلى 55 %، مع العلم أن الصادرات التونسية تتميز بالتنوع الأمر الذي جعل الاقتصاد التونسي أكثر تنافسية على مستوى اقتصاديات شمال أفريقيا.

ما يميز هذه الفترة هو معدل إختراق الواردات الذي كان شديد الارتفاع (41 % إلى 56 %)، ويفسر ذلك بالارتفاع الكبير للواردات التونسية والتحرير المتزايد والإنفتاح على العالم الخارجي.

الشكل رقم (12): تطور الناتج المحلي الإجمالي وعناصر التجارة الخارجية التونسية للفترة 2000 – 2009

الوحدة: مليون دولار أمريكي

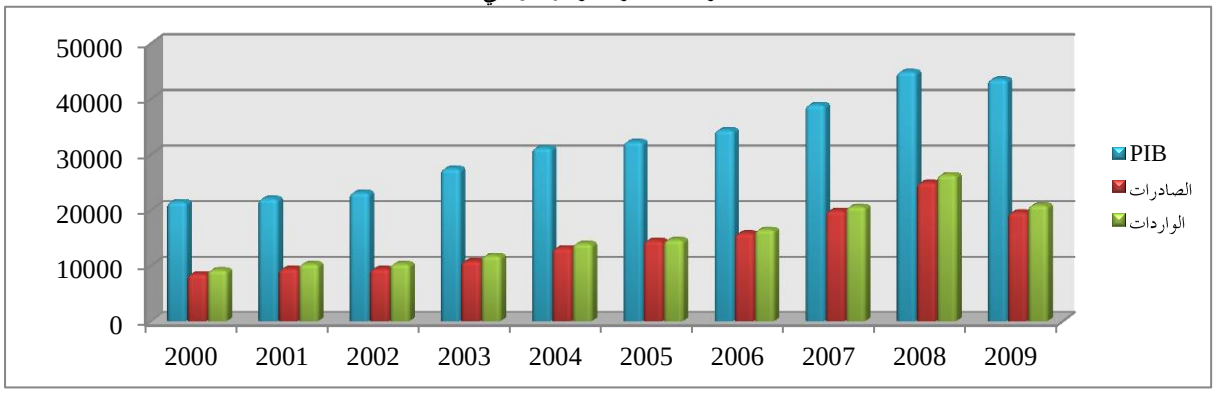

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات الجدول رقم (10).

يبين الشكل رقم 12 كيف أن الواردات التونسية قد فاقت صادراتها طوال هذه الفترة الأمر الذي جعل رصيد الميزان التجاري سالبا بمعدل تغطية أقل من 100 % (بين 91 إلى 99 %). هذا وقد سجل الإنفتاح التجاري التونسي في هذه الفترة أعلى نسب له، حيث تراوحت درجة الإنفتاح بين 41 إلى 57 %، وهذا يدل على زيادة إعتماد الاقتصاد التونسي على متغيرات التجارة الخارجية أكثر من أي وقت مضى.

الفرع الثالث: تطور التوزيع الجغرافي والقطاعي للمبادلات التجارية التونسية

أولا: تطور البنية الجغرافية للتجارة الخارجية التونسية

1- تطور البنية الجغرافية للواردات

يتضح من خلال التحليل الجغرافي للمبادلات التجارية التونسية أن الاقتصاد التونسي يعتمد بدرجة كبيرة على المصادر الأوربية التي مثلت طوال الفترة 1990- 2010 أكبر مورد له، حيث مثلت الواردات التونسية القادمة من أوربا ما نسبته 79.4 % كتوسط سنوي لعشرية التسعينيات، ثم انتقلت هذه النسبة إلى قرابة 74.69 % للفترة 2000- 2010، وذلك ما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل رقم (13): تطور البنية الجغرافية للواردات التونسية بين 1990- 2010 بالنسبة المئوية.

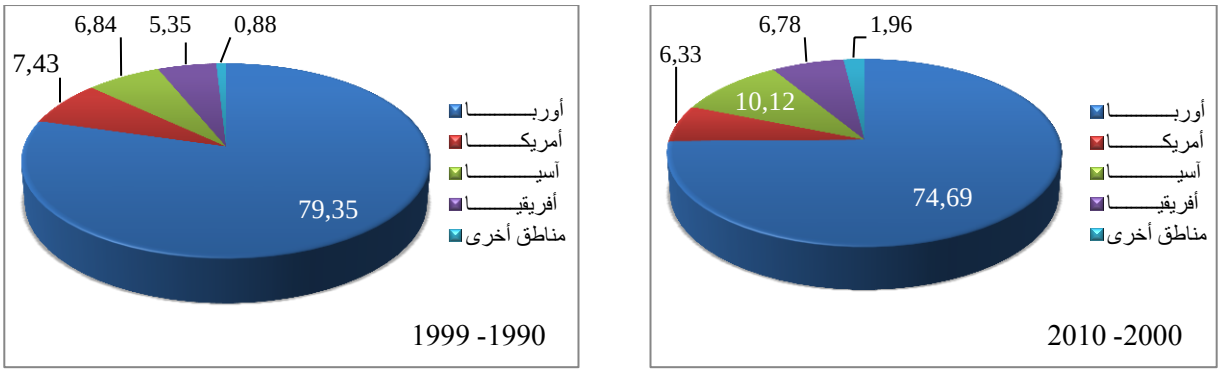

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات المعهد الوطني للإحصاء، تونس.[1]

يتضح من الشكل أعلاه أن الاقتصاد التونسي هو الآخر يتميز بتركيز وارداته على المتعامل التقليدي الأوربي الذي تحتل فيه فرنسا الصدارة من بين الموردين الأوربيين، ثم تليها كل من إيطاليا، ألمانيا، ثم بلجيكا وهولندا.

2- تطور البنية الجغرافية للصادرات

يدل تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات التونسية للفترة 1990- 2010 على أن الاقتصاد التونسي يعتمد بشكل كبير على الأسواق الأوربية حتى في مجال الصادرات، وذلك ما يبينه الشكل أدناه.

[1] : www.ins.nat.tn/ar/serie_annuelle.php?Code_indicateur=1804020

الشكل رقم (14): تطور التوزيع الجغرافي للصادرات التونسية بين 1990- 2010 بالنسبة المئوية.

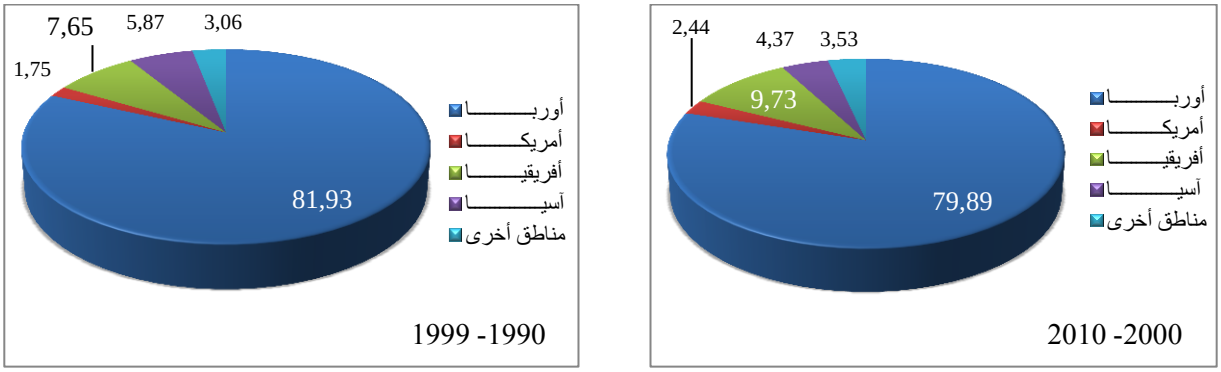

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات المعهد الوطني للإحصاء، تونس.[1]

كانت حصة السوق الأوربية من الصادرات التونسية في عشرية التسعينيات بمتوسط سنوي قدره 81.93 %، ثن انتقلت إلى متوسط سنوي قدره 79.89 % للفترة 2000- 2010، وكانت الصدارة في ذلك لفرنسا متبوعة بإيطاليا ثم ألمانيا والمملكة المتحدة، ثم إسبانيا، هولندا وبلجيكا.

ثانيا: تطور البنية السلعية للمبادلات التونسية

1- تطور البنية السلعية للواردات

تشير بنية الواردات السلعية التونسية حسب نوعية الاستعمال إلى أن النسبة الأكبر من الواردات كانت تخص المنتجات الوسيطة ومنتجات التجهيز، حيث سجلت هذه الفئة نسبا مرتفعة على مدى الفترة 1993- 2010، وكان المتوسط السنوي للواردات من السلع الوسيطة يمثل 42.4 % من إجمالي الواردات، في حين سجلت منتجات التجهيز متوسطا سنويا قدره 26.9 %، وفي ما يخص المنتجات الفلاحية والغذائية فقد سجلت نسبا ضئيلة من الواردات الإجمالية بمتوسط سنوي قدره 6.43 %، والأمر نفسه بالنسبة للمنتجات المعدنية والفسفاط التي سجلت نسبة 2.36 % في المتوسط.

جدول رقم (11): تطور البنية السلعية للواردات التونسية بين 1993- 2010 بالنسب المئوية.

السنوات / الأصناف	1993-1995	1996-1998	1999-2001	2002-2004	2005-2007	2008-2010	المتوسط السنوي
منتجات فلاحية وغذائية	7,79	7,09	5,47	6,17	6,03	6,04	6,43
منتجات طاقوية	7,46	6,60	8,78	9,87	13,17	13,08	9,83
منتجات معدنية وفسفاطية	2,42	2,27	1,86	2,07	2,20	3,36	2,36
منتجات وسيطة	42,43	46,02	42,33	43,73	41,56	38,62	42,4
منتجات التجهيز	26,66	25,50	28,97	25,97	26,04	28,31	26,9
منتجات إستهلاكية أخرى	13,25	12,52	12,59	12,19	11,01	10,58	12
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات المعهد الوطني للإحصاء، تونس.[1]

[1] : www.ins.nat.tn/ar/serie_annuelle.php?Code_indicateur=1804010

2- تطور البنية السلعية للصادرات

تشير بيانات الجدول أدناه إلى أن الصادرات التونسية قد عرفت تنوعا نسبيا على أساس تركيبتها السلعية حسب نوعية الإستعمال، حيث أن المنتجات الإستهلاكية المختلفة قد سجلت نسبا مهمة كان أقصاها 53.62 % كمتوسط للفترة 1996- 1998 وكان متوسطها السنوي على مدى الفترة 1993- 2010 في حدود 46.8 %، كما سجلت المنتجات الوسيطة مساهمة في حدود 18.2 % سنويا، وكانت حصة منتجات التجهيز عند مستوى 8.77 % سنويا، وهذه الأرقام تدل على التنوع الكبير الذي يتميز به الاقتصاد التونسي ككل.

جدول رقم (12): تطور البنية السلعية للصادرات التونسية بين 1993- 2010 بالنسب المئوية.

السنوات / الأصناف	1993-1995	1996-1998	1999-2001	2002-2004	2005-2007	2008-2010	المتوسط السنوي
منتجات فلاحية وغذائية	8,47	6,38	5,95	5,15	6,45	4,75	6,19
منتجات طاقوية	9,78	8,51	9,56	9,52	13,89	15,02	11
منتجات معدنية وفسفاطية	9,85	11,00	8,95	7,00	6,90	10,69	9,07
منتجات وسيطة	15,56	15,86	17,66	18,85	21,21	19,84	18,2
منتجات التجهيز	4,98	4,61	6,28	9,39	12,57	14,78	8,77
منتجات إستهلاكية أخرى	51,37	53,62	51,60	50,09	38,98	34,92	46,8

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات المعهد الوطني للإحصاء، تونس.[2]

هذا ويشير تحليل توزيع الصادرات التونسية حسب القطاعات الإنتاجية إلى صفة التنوع التي يتصف بها الاقتصاد التونسي، وذلك ما يتضح من الشكل أدناه.

الشكل رقم (15): تطور التوزيع القطاعي للصادرات التونسية بين 1993- 2010 بالنسبة المئوية.

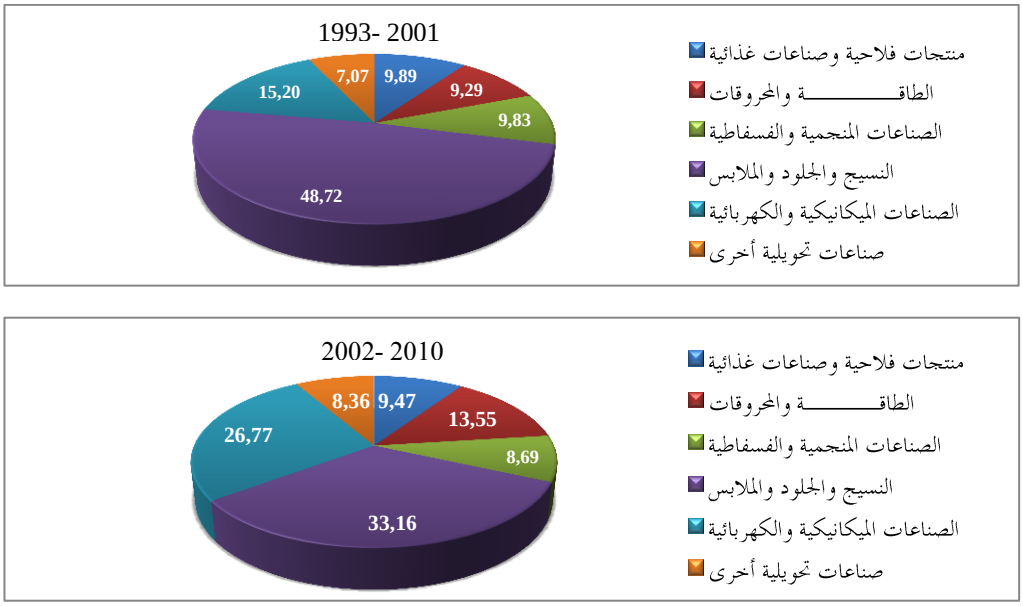

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات المعهد الوطني للإحصاء، تونس.

[1] : www.ins.nat.tn/ar/serie_annuelle.php?Code_indicateur=1802020
[2] : www.ins.nat.tn/ar/serie_annuelle.php?Code_indicateur=1802010

كانت حصة قطاع النسيج والجلود والملابس جد مرتفعة خلال الفترة 1993- 2001، حيث سجل متوسطا سنويا في حدود 48.72 % ليتراجع إلى معدل 33.16 % في الفترة الممتدة بين 2002 إلى 2010، أما القطاعات التي عرفت تقدما بين الفترتين فكانت قطاع المنتجات الفلاحية والصناعة الغذائية الذي انتقل من متوسط 15.20 % إلى متوسط 26.77 %، وقطاع الطاقة والمحروقات الذي عرف تقدما ضئيلا من 9.29 % بين 1993 و2001 ليسجل معدل 13.55 % في الفترة الثانية.

المطلب الرابع: أهم الإلتزامات التونسية الدولية في ظل الإنفتاح التجاري

تعتبر تونس دولة سباقة في مجال الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف مقارنة مع باقي اقتصاديات شمال إفريقيا، حيث قامت بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أمضت عقد الشراكة مع الإتحاد الأوربي، أمضت كذلك اتفاقية الشراكة في إطار التبادل الحر للإتحاد المغاربي والمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، وفي ما يلي سنتناول أهم تلك الإلتزامات بشيء من التفصيل.

الفرع الأول: تونس والمنظمة العالمية للتجارة

تعتبر تونس من الأعضاء المؤسسين للمنظمة العالمية للتجارة وذلك بعد أن أمضت اتفاق مراكش في 1994/04/15 الذي تم بموجبه إنشاء المنظمة، وتم اعتبار العضوية التونسية رسميا ابتداء من مارس 1995، ويدل إنضمام تونس إلى المنظمة العالمية للتجارة على ضرورة الاندماج في المنظومة التجارية العالمية والاستفادة من كل الفرص المتاحة، هذا وقد شاركت بفعالية في كل المؤتمرات الوزارية التي تم تنظيمها منذ انطلاقها وهي على الترتيب سنغافورة (1996)، جنيف (1998)، سياتل (1999)، الدوحة (2001)، كانكون (2003)، هونكونغ (2005) وجنيف في (2009)، وقد ترأست تونس كعضو في المنظمة مناصبا مهمة هي لجنة الميزانية والمالية والإدارة في 1997، هيئة فض النزاعات في 1998 ولجنة التجارة والتنمية خلال 2004.[1]

تقوم تونس بموائمة التشريعات المتعلقة بالسياسة التجارية مع مقتضيات الإتفاقيات منذ إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقد تبنت في هذا الإطار جملة من التشريعات هي:

- اعتماد قانون ضد الممارسات غير المنصفة عند التوريد مثل الإغراق والدعم.
- سن قانون حول الإجراءات الحمائية.
- موائمة التشريع مع الاتفاقيات المتعلقة بالملكية الفكرية.
- إنشاء هياكل مكلفة بحماية حقوق المؤلفين.

الفرع الثاني: الشراكة مع الإتحاد الأوربي

أبرمت تونس إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي في 1995/07/17 وكان الهدف من ذلك هو إرساء علاقة بين الطرفين تتسم بالشمولية والديمومة، حيث أن الإتفاق يغطي زيادة على الجوانب الاقتصادية والتجارية جوانب أخرى تخص التعاون السياسي والأمني والتعاون في المجالات الثقافية والاجتماعية.

[1]: وزارة الشؤون الخارجية التونسية، **تونس والمنظمة العالمية للتجارة**، الموقع: http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=176&L=1 تاريخ التصفح، 2011/08/08 14:00.

أبرز ما تضمنه عقد الشراكة هو إرساء منطقة للتبادل الحر تقتصر على المنتجات الصناعية في المرحلة الأولى، ومراعاة لخصوصيات الاقتصاد التونسي فقد عمِد الإتفاق إلى التفكيك التدريجي للتعريفات الجمركية المعمول بها على مستوى المنتجات الصناعية، مع تشكيل قائمة يتم استثناؤها من التفكيك الجمركي وتتضمن الزرابي والملابس المستعملة والمياه المعدنية والعجائن والياغورت، لكن الجدير بالذكر أن الصادرات التونسية نحو دول الإتحاد الأوربي تتمتع بالإعفاء التام من الرسوم الجمركية وكان ذلك منذ إتفاق التعاون لسنة 1976.[1]

بخصوص المنتجات الفلاحية يقضي اتفاق الشراكة لسنة 1995 والبروتوكول التكميلي لسنة 2000 بمواصلة التحرير التدريجي لمبادلات هذا القطاع، وكان ذلك من خلال تحديد حصص معفاة من التعريفات الجمركية، ولفترات تصدير لفائدة كل طرف، وأهم الحصص السنوية التي تم منحها لتونس كانت في ما يخص زيت الزيتون، الحوامض، معجون الطماطم والبطاطا، وبالنسبة للحصص التي منحتها تونس للمنتجات الأوربية فقد كانت تخص القمح الصلب، السكر والزيوت النباتية. وقد شرع الطرفان منذ سنة 2007 في سلسلة من المفاوضات قصد تحرير المزيد من المنتجات الفلاحية وحتى في مجال الخدمات.

الفرع الثالث: إتفاقية أغادير لإنشاء المنطقة العربية للتبادل الحر (L'Accord d'Agadir)

تم إمضاؤها في 2004/02/25 مع كل من مصر، الأردن والمغرب، والهدف منها كان إلغاء كافة التعريفات الجمركية والرسوم على إثر الإتفاقيات الثنائية، والهدف الرئيسي من الاتفاقية هو تدعيم جسر الشراكة مع الإتحاد الأوربي على أساس قواعد المنشأ والالتزام بتكثيف التعاون بخصوص الإجراءات الجمركية والمعايير التقنية، وتشمل الإتفاقية في محتواها كل من الصفقات العمومية، الخدمات المالية، الإجراءات والتنظيمات التجارية، الملكية الفكرية ومن المتوقع التأسيس لإجراءات فض النزاعات.[2]

[1]: وزارة التخطيط والتعاون الدولي التونسية، **اتفاق الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي**، الموقع: http://www.mdci.gov.tn/index.php?id=65&L=1 تاريخ التصفح: 2011/08/08 14:00.

[2] : Ben Ramdhane Mahmoud, Op.Cit.

المبحث الثالث: سياسة تحرير التجارة الخارجية في المغرب

في هذا المبحث سنتناول أهم المراحل التي مرت بها السياسة التجارية المغربية منذ الإستقلال، وذلك مرورا بواقع التجارة والاقتصاد المغربي في الفترة التي سبقت تبني تحرير التجارة الخارجية ثم عرض أهم الإجراءات التي رافقت التحرير، كما نقوم بتحليل تطور أهم مؤشرات التجارة الخارجية المغربية منذ 1980 حتى 2009، ثم نتطرق إلى أهم الإلتزامات الدولية المغربية في ظل الإنفتاح التجاري.

المطلب الأول: تنظيم التجارة الخارجية المغربية قبل تحريرها (1956 – 1983)

مرت التجارة الخارجية المغربية في الفترة الممتدة من الإستقلال إلى الشروع في تحريرها (1956-1983) بثلاث مراحل كبرى، المرحلة الأولى تمتد من 1956 إلى 1966 وتم فيها استرجاع السيادة والتخلص من التبعية التنظيمية للمستعمر الفرنسي، المرحلة الثانية تمتد بين سنتي 1967 و1977 وتم فيها التوجه الجزئي نحو تحرير المبادلات، الفترة الثالثة تمتد بين 1978 و1983 وهي فترة الأزمة المالية والتي تم فيها الرجوع إلى ممارسة الحماية على التجارة الخارجية، وفي ما يلي سنتناول تلك المراحل بشيء من التفصيل.

الفرع الأول: مرحلة استرجاع السيادة (1956– 1966)

حاول المغرب في تلك الفترة التخلص من التبعية والإرث الإستعماري من خلال تأسيس هياكل وطنية مستقلة في إدارتها، حيث تم في سنة 1957 وضع حد للنظام الجمركي الذي كان معمولا به في الحماية الفرنسية، وكان ذلك حسب الإجراءات التالية:[1]

- إصدار نظام خاص بالتعريفة الجمركية المغربية بموجب القانون الصادر بتاريخ 1957/05/24 الذي تميز في مجمله بالطابع الحمائي، حيث أنه ركز على تحقيق أكبر العوائد المالية لإيرادات الخزينة وحماية المنتوج الوطني.
- في سنة 1958 تم التوحيد النقدي بين الشمال والجنوب.
- تم إنشاء بنك المغرب وتفكيك الإرتباط بين الفرنك المغربي والفرنك الفرنسي في 1957/07/01.
- تم إقرار الدرهم المغربي كعملة وطنية في 1959/10/17.

شهدت تلك الفترة أيضا وضع أول مخطط رباعي (1960- 1964) الذي كانت أهدافه ترمي إلى تحقيق التحرر الإقتصادي وتأسيس منظومة اقتصادية متكاملة، إلا أن السياسة المتبعة في ذلك المخطط أثبتت عجزها وتمت مراجعتها وتبني سياسة أكثر ليبرالية هدفها الأساسي هو جذب رؤوس الأموال الأجنبية وضخها في الاقتصاد الوطني، حيث تم تعويض السياسة

[1] : www.dafatir.com/vb/showthread.php?t=236780 Date de navigation : 17/08/2011 00:00.

السابقة بسياسة إقتصادية حرة ذات طابع ليبرالي إستلهمت منذ 1964 توجيهات خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين، وتم بذلك التوجه نحو الإندماج التدريجي في المنظومة العالمية.[1]

الفرع الثاني: مرحلة ترقية الصادرات والاستثمارات الأجنبية (1967– 1977)

بعد أن تحسن احتياطي المغرب من العملة الصعبة تم العمل بتدابير ليبرالية كانت تهدف في مجملها إلى إنعاش الصادرات وجذب الإستثمارات الأجنبية، وكانت أهم الإجراءات التي تم العمل بها في تلك الفترة ما يلي:[2]

- إعتماد برنامج عام للواردات سنة 1967، والذي على أساسه تم تحديد ثلاث قوائم لأصناف الواردات، الأولى قائمة المواد التي يتم استيرادها بحرية تامة، الثانية مواد تتطلب إذنا مسبقا من الدولة من أجل استيرادها، والثالثة قائمة المواد التي تم منع استيرادها نهائيا.
- إصدار قانون التصدير لسنة 1973 الذي يتضمن إعفاءات ضريبية وتسهيلات جمركية للمنتجين والمصدرين.
- إنشاء المركز المغربي لإنعاش الصادرات سنة 1976 والذي أسندت له مهمة إعلام وتوجيه المصدرين المغاربة.
- إصدار مدونة الجمارك سنة 1977 والتي تحدد الأحكام العامة المنظمة لعمل مصالح الجمارك المغربية، وتنظيم إجراءات التصدير والإستيراد.

عرفت تلك الفترة ارتفاعا كبيرا في أسعار الفوسفات، الشيء الذي أدى إلى رصد ميزانية هامة للتجهيز والذي أعطى بالضرورة دفعة قوية في حجم الصادرات المغربية، وتم في تلك الفترة إعتماد المخطط الرباعي (1973– 1977) الذي عرف بمخطط الإقلاع مركزا على هدفين أساسيين هما:

- التكوين السريع للمدخرات الوطنية.
- تنمية القطاعات التصديرية.

ومن أجل تحقيق هذين الهدفين تم الإعتماد التدريجي على سياسة حرية التجارة الخارجية، إلا أن ذلك كان مصحوبا بنوع من احتكار الدولة من خلال مجموعة القوانين الإدارية، المالية والضريبية.

الفرع الثالث: الأزمة المالية والعودة إلى الحماية التجارية (1978– 1983)

كان للوضع المتأزم الذي عايشته الدول المتقدمة ابتداء من 1974 أثره الواضح على السياسة الاقتصادية المغربية، حيث أنه بالرغم من الإجراءات التي تم اتخاذها من أجل التغلب على الآثار السلبية للأزمة إلا أنها استفحلت مفرزة آثارا جانبية سلبية مثل تصاعد الدين الخارجي، ارتفاع مستويات البطالة والأسعار، وجاء المخطط الثلاثي (1978– 1980) كحل أولي للأزمة المالية

[1] : http://elmoumni.maktoobblog.com/77/تطورات-تحرير-التجارة-الخارجية-المغرب Date de navigation: 17/08/2011 00:00.
[2] : www.dafatir.com/vb/showthread.php?t=236780 Date de navigation : 17/08/2011 00:00.

في فترة تم اعتبارها مرحلة انتقالية تميزت بالتريث والتفكير في وضع أنسب الإجراءات التقويمية للتغلب على حالة عدم التوازن في الاقتصاد دون المساس بالأهداف الرئيسية للتنمية.[1]

عمل المغرب في تلك الفترة على التقليص الكبير في برنامجه التجهيزي، وبالتالي تم الإتجاه نحو سياسة حمائية على مستوى التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال والعملة الصعبة، وكانت أهم الإجراءات المرافقة لذلك التوجه ما يلي:[2]

- العمل على تخفيض الواردات من السلع ذات الإستهلاك الواسع.
- المنع التام لاستيراد السلع التي تم تصنيفها كسلع كمالية أو تلك التي يتم إنتاجها محليا.
- إنشاء كفالة للإستيراد تم تحديدها بنسبة 25 % من القيمة المستوردة، ويجب أن تبقى مودعة لمدة لا تقل عن 6 أشهر بحساب مفتوح لدى البنك المركزي.

لكن بالرغم من تلك الإجراءات التي جاءت كوسيلة للتحكم في تدفقات العملة الصعبة فإن عامل الجفاف وارتفاع أسعار النفط سنة 1979 وثقل عبء المديونية الخارجية أدى إلى فشل تلك الإجراءات و لم تؤت أكلها في التغلب حلى سلبيات الأزمة.

المطلب الثاني: إجراءات تحرير التجارة الخارجية المغربية بعد 1983

بقيت مساعي تحرير التجارة الخارجية المغربية طوال عقدي الستينيات والسبعينيات مجرد حبر على ورق، وكان ذلك تأثرا بالمناخ السياسي الذي كان سائدا آن ذاك وبالضعف الهيكلي للاقتصاد المغربي والمحدودية المادية والمالية لرأس المال، وبالتالي أثبتت تجارب الفترة الممتدة بين 1956 إلى 1980 عدم قدرة المغرب على مواجهة المنافسة الدولية الشديدة، لكن مع بداية الثمانينيات إنطلق المغرب في سيرورة لتحرير التجارة الخارجية من خلال تبني العديد من الإجراءات الهادفة لترقية الصادرات وتحرير الواردات.[3]

الفرع الأول: الإصلاحات التي مست التجارة الخارجية المغربية

بعد مرور الأزمة المالية والتخلي عن السياسة الحمائية بدأت سياسة المغرب التجارية تتجه نحو مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتم الأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات التي تنصُّ عليها برامج التعديل الهيكلي على مستوى التجارة الخارجية، مما ساهم في إدماج المغرب في الاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى، وكانت أهم الإجراءات المتبعة ما يلي:[4]

- إلغاء حظر الواردات.

---

[1] : http://elmoumni.maktoobblog.com/77/تطورات-تحرير-التجارة-الخارجية-المغرب consulté le: 17/08/2011 00:00.

[2] : www.dafatir.com/vb/showthread.php?t=236780 consulté le : 17/08/2011 00:00.

[3] : Ministère De L'Economie Et Des Finances, **La Politique Commerciale Extérieure Du Maroc**, Lien : http://www.finances.gov.ma/depf/publications/en_catalogue/etudes/2008/pol_exter.pdf Date de navigation : 15/08/2011 18:00.

[4] : www.dafatir.com/vb/showthread.php?t=236780 Date de navigation : 17/08/2011 00:00.

- إلغاء نظام الرخص الإجبارية عند الاستيراد.
- التخلي عن القيود الكمية والاحتفاظ بالرسوم الجمركية فقط والتي بدأت بدورها بالإنخفاض ابتداء من سنة 1984.
- اعتماد إصلاحات على مستوى القطاع الفلاحي، خاصة مع تأسيس اتفاقية التعاون مع المجموعة الأوربية.
- العمل على تبسيط إجراءات التجارة الخارجية ابتداء من سنة 1986، وذلك بناء على توصية من الوزير الأول، حيث تم إنشاء اللجنة الوطنية لتبسيط إجراءات التجارة الخارجية التي تتشكل من عدة مصالح ووزارات، وفي سنة 1993 قامت وزارة التجارة الخارجية بدراسة ممولة من طرف البنك الدولي هدفها تحليل مدى فعالية الإمكانات الموفرة لتطوير القطاع.

تتمحور السياسة التجارية المغربية في ظل الإنفتاح حول الأهداف التالية:

- دعم تحرير المبادلات التجارية الخارجية ودعم الصادرات.
- المساهمة في ترقية النظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف.
- تسهيل إندماج الاقتصاد المغربي في الاقتصاد العالمي.

عرفت التجارة الخارجية المغربية نتيجة لتلك الإجراءات تحريرا متزايدا حيث أنه في أقل من 15 سنة منذ 1985 إنتقل متوسط الرسوم الجمركية للعديد من المنتجات من نسبة تتجاوز 100 % إلى نسبة أقل من 30 %، ورافق ذلك تسهيلات على مستوى الواردات، ومع إمضاء الإتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف صرحت السلطات المغربية بأن التبادل الحر محور جوهري في التقدم الاقتصادي للدولة، ومرحلة الإنفتاح تعتبر ضرورة حتمية للإقتصاد المغربي.[1]

الفرع الثاني: الإطار التنظيمي والقانوني الجديد للتجارة الخارجية المغربية

إنسجاما مع التوجهات الجديدة التي انتهجها المغرب في إطار سياسة التحرير التجاري تم إحداث وزارة خاصة بوظيفة التجارة الخارجية والتي أُسندت لها الأدوار التالية:

- إعداد مشاريع القوانين التي تنظم التجارة الخارجية.
- التنسيق في ما بين الأدوار التي تلعبها باقي المؤسسات والوزارات في إطار التجارة الخارجية.
- ترقية ودعم دور القطاع الخاص والرفع من تنافسيته على المستوى الدولي.
- العمل جنبا إلى جنب مع وزارة الخارجية والتعاون في مجال الإعداد الجيد للإتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية الثنائية والمتعددة الأطراف.

[1] : Touhami Abdelkhalek, **Liberalisation Commerciale Et Pauvrete Au Maroc**, Lien : http://www.pep-net.org/fileadmin/medias/pdf/files_events/4th_colombo/touhami-pa.pdf consulté le : 15/08/2011 18:00.

في إطار تجسيد مساعي تحرير التجارة الخارجية تم إصدار القانون 93-98 الذي ينظم التجارة الخارجية والذي جاء مطبوعا بهاجس التحرير والإنفتاح على العالم الخارجي تصديرا واستيرادا سواء على مستوى الخدمات أو السلع، وبناء على القانون 93-98 تم إلغاء الحظر الكمي والاعتماد على الرسوم الجمركية فقط من أجل حماية المنتوج المحلي، وعلى أساس المرسوم التطبيقي لهذا القانون تم تأسيس المجلس الوطني للتجارة الخارجية الذي أسندت له مهمة إعطاء آراء استشارية بخصوص ترقية تنافسية المؤسسات المغربية، وإعداد تقارير سنوية حول المبادلات التجارية الخارجية.[1]

الفرع الثالث: هياكل متابعة التجارة الخارجية في المغرب

يعمل المغرب في ظل الانفتاح التجاري على ترقية قطاع التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا، ومن أجل ذلك تم تأسيس الهياكل التالية:

أولا: المركز المغربي لترقية الصادرات

تم تأسيسه بمقتضى القانون رقم 1-76-358 في 1976/12/17، وهو عبارة عن آلية لتنفيذ السياسة الحكومية في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التصدير، وتتمحور مهامه حول النقاط التالية:

- العمل على المشاركة المغربية القوية في المعارض الدولية خاصة في الأسواق ذات الأولوية.
- إطلاق حملات اتصالية قطاعية مستهدفة من أجل التموقع الأفضل للمنتجات المغربية.
- القيام بوظيفة الدعم التلقائي للمؤسسات التصديرية التي هي بصدد التصدير لأول مرة بهدف تسهيل السيرورة أمامها.

يهدف المركز إلى تحقيق أهداف إستراتيجية هي:[2]

- تعزيز مكانة المغرب في الأسواق الدولية.
- التنويع الجغرافي للمبادلات والبحث عن منافذ جديدة.
- الحفاظ على صورة جيدة للصناعة المغربية والتعريف أكثر بالاقتصاد المغربي دوليا.
- العمل كمركز إعلام ومتابعة للأسواق الخارجية.
- تطوير وتشجيع علاقات التعاون بين المتعاملين الاقتصاديين المغربيين ونظرائهم الأجانب.

[1] : www.dafatir.com/vb/showthread.php?t=236780 consulté le : 17/08/2011 00:00.
[2] : Centre Marocain de Promotions des Exportations, **qui sommes nous**, Lien : http://www.marocexport.ma/qui_sommes_nous/qui_sommes_nous.php consulté le : 19/08/2011 01:00.

ثانيا: الشركة المغربية لتأمين الصادرات

تم تأسيس الشركة بموجب القانون 01-73-366 بتاريخ 1974/04/23 المكمل بالقانون 01-92-282 الصادر بتاريخ 1992/12/29 والمعدل بالقانون 01-04-09 الصادر في 2004/04/21، وتعتبر الشركة المغربية لتأمين الصادرات طرفا رسميا في تأمين صفقات التصدير وهدفها التسيير المحكم لنظام التأمينات على الصادرات وتعرض بهذا الصدد نوعين من الخدمات هما التأمين والإقراض.

من أجل تغطية مخاطر التصدير تعتمد الشركة على:

- أموال خاصة تصل إلى 83 مليون درهم مغربي.
- إحتياطات تبلغ 63.5 مليون درهم موجهة لتغطية المخاطر الإستثنائية.
- أموال عمومية تصل إلى 254.5 مليون درهم موجهة لتغطية المخاطر الخاصة بالصفقات العمومية.

وفي مجال ترقية الصادرات تقوم الشركة بالأدوار التالية:[1]

- تأمين معاملات المصدرين ومشاطرتهم مخاطر التعاملات الفاشلة
- الدعم في إطار ضمانات البنوك وتسهيل إجراءات التمويل للمصدرين الذين يتم تأمينهم.

ثالثا: المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات

منظمة عمومية مكلفة بالرقابة على النوعية وتنسيق الصادرات الغذائية، كون هذا القطاع ينمو في بيئة دولية تتسم بمنافسة شديدة ومتطلبات تقنية وتجارية متزايدة التعقيد. تقتضي كل من الإستراتيجية الجديدة للتنمية الزراعية والنظام الدولي التجاري الجديد على المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات أن تؤدي مهامها بجودة عالية وصرامة ومصداقية، وأن تكون على مستوى تطلعات عملائها الذين يتشكلون من:

- الهياكل الرسمية للدول المستوردة والمتفاوضون من مؤسسات تعمل في مجال الصادرات الغذائية.
- المتعاملون الرسميون في مجال الصادرات الغذائية.
- وزارة الزراعة والصيد البحري المغربية.

تتمثل الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة في المحاور الرئيسية التالية:[2]

- تلبية احتياجات وتطلعات عملاءها.

[1] : La Société Marocaine d'Assurance à l'Exportation, **qui sommes nous**, Lien : http://www.smaex.com/Presentation.php consulté le : 19/08/2011 01:00.

[2] : Entreprise Autonome De Contrôle Et De Coordination Des Exportations, **politique qualité de l'EACCE**, Lien : http://web2.eacce.org.ma/Portals/0/DecisionComite/POLITIQUE_EACCE_PDF.pdf consulté le : 19/08/2011 01:00.

- تنمية وتثمين رأس مالها البشري.
- المساهمة في تحسين آداء وتنافسية القطاع التصديري الغذائي.
- السعي لكسب الإعتماد الدولي والتراخيص على المستوى الدولي.
- تأمين الحوكمة السليمة للمؤسسة.

رابعا: المجلس الوطني للتجارة الخارجية

تم تأسيسه سنة 1996، هدفه خلق روابط بين القطاع العام والخاص والتنسيق بينهما من أجل ترقية الصادرات المغربية، ويتألف من ممثلين من القطاعين العام والخاص الذين يقف على عاتقهم القيام بالمهام التالية:[1]

- تسهيل الإجراءات والتبادل الآلي للمعلومات، وإبداء الرأي بخصوص المفاوضات التجارية.
- تعزيز تنافسية القطاعات التصديرية من عملية الإنتاج إلى التصدير.

المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشرات التجارة الخارجية المغربية

في ما يلي نتناول تطور مؤشرات التجارة الخارجية المغربية مرورا بثلاث فترات، تمتد الفترة الأولى بين سنتي 1980 و1989 وهي الفترة التي عرفت بداية التوجه نحو تحرير للتجارة الخارجية، الفترة الثانية تمتد بين سنتي 1990 و1999 وهي الفترة الإصلاحات التي شهدت توجها كبيرا نحو التحرير التجاري، والفترة الثالثة تمتد بين 2000 و2009 والتي شهدت انفتاحا كبيرا على العالم الخارجي.

الفرع الأول: تطور مؤشرات التجارة الخارجية المغربية للفترة (1980– 1989)

شهدت تلك الفترة أزمة مالية عانى منها الاقتصاد المغربي حتى سنة 1983 وهذا ما تعبر عنه بيانات الجدول رقم 13 الذي يوضح كيف أن الناتج المحلي الإجمالي المغربي قد استمر في الإنخفاض إلى أن بلغ أدنى قيمة له سنة 1984 ليعود إلى الإرتفاع من جديد إلى أخر الفترة، كما أن مؤشر القدرة على التصدير يعتبر ضئيلا طوال الفترة (من 19 إلى 25 %)، أيضا الواردات تعتبر جد ضئيلة خلال تلك الفترة، ويمكن تفسير ذلك بالإجراءات المحكمة التي اتبعها المغرب على مستوى حركة المبادلات الخارجية لتفادي سلبيات الأزمة خلال النصف الأول من هذه العشرية.

عرفت هذه الفترة مستويات مرتفعة ولكنها مستقرة في ما يخص معدل اختراق الواردات، حيث كانت في مستويات ما بين 24 إلى 30 % ويدل ذلك على الإعتماد المتوسط للمغرب على الواردات في تموين احتياجات السوق الداخلية.

[1] : Conseil National Du Commerce Extérieur, Lien : http://www.cnce.org.ma/PageFR.aspx?r=84, consulté le : 23/08/2011 16:00.

جدول رقم (13): تطور مؤشرات التجارة الخارجية المغربية للفترة 1980- 1989 بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

الوحدة: مليون دولار

المؤشرات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB	الصادرات		الواردات			الميزان التجاري	معدل التغطية (%)	درجة الإنفتاح (%)
		قيمة الصادرات	مؤشر القدرة على التصدير (%)	قيمة الواردات	معدل اختراق الواردات (%)	نسبة الواردات من PIB (%)			
1980	18821	3273	17,39	5033	24,45	26,74	-1760	65,02	22,06
1981	15280	3082	20,17	5088	29,44	33,30	-2006	60,57	26,74
1982	15424	2969	19,25	4930	28,36	31,97	-1962	60,22	25,61
1983	13942	2966	21,27	4065	27,03	29,16	-1100	72,95	25,22
1984	12751	3038	23,82	4284	30,60	33,59	-1246	70,92	28,71
1985	12870	3262	25,35	4293	30,88	33,35	-1030	76,00	29,35
1986	16995	3740	22,01	4721	26,26	27,78	-981	79,22	24,89
1987	18746	4426	23,61	5067	26,13	27,03	-641	87,35	25,32
1988	22198	5756	25,93	5813	26,12	26,19	-57	99,02	26,06
1989	22847	5391	23,60	6252	26,37	27,37	-861	86,23	25,48

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

يبين الشكل رقم 16 كيف أن مستوى الواردات المغربية كان طوال الفترة أعلى من مستوى الصادرات خاصة في السنوات الخمس الأولى أين تم تسجيل أدنى المستويات في معدل التغطية (بين 60 إلى 70 %).

استقرت درجة الإنفتاح التجاري للمغرب طوال الفترة عند مستويات ضئيلة بين 22 إلى 29 %، ويدل ذلك على أن اعتماد الناتج المحلي المغربي على متغيرات التجارة الخارجية جد ضعيف، ويعود ذلك إلى السياسة الحمائية التي كانت مُعتمدة خاصة في السنوات الأولى.

الشكل رقم (16): تطور الناتج المحلي الإجمالي وعناصر التجارة الخارجية المغربية للفترة 1980 – 1989

الوحدة: مليون دولار أمريكي

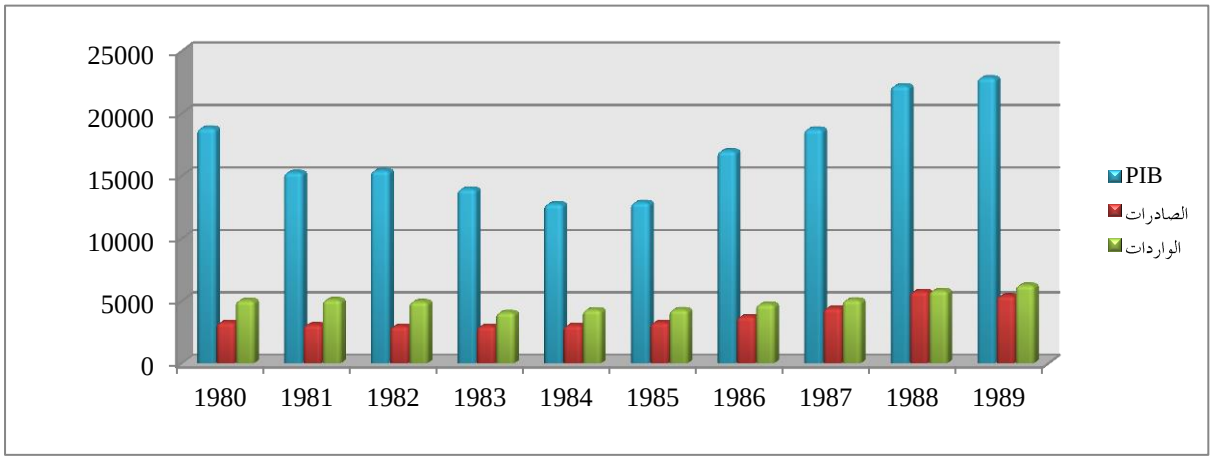

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات الجدول رقم (13).

الفرع الثاني: تطور مؤشرات التجارة الخارجية المغربية بعد تحريرها

أولا: تطور مؤشرات التجارة الخارجية المغربية للفترة (1990– 1999)

في فترة الإصلاحات واصل الناتج المحلي الإجمالي المغربي ارتفاعه إلى أن بلغ أقصاه سنة 1998 محققا أكثر من 40 مليار دولار أمريكي، ورافق ذلك ارتفاع في الصادرات المغربية خاصة في السنوات الأخيرة من هذه الفترة، حيث سجلت أقصى قيمة لها سنة 1999 بأكثر من 10 مليار دولار، وكان أعلى مستوى لمؤشر القدرة على التصدير سنة 1997 بمعدل 28.46 %.

جدول رقم (14): تطور مؤشرات التجارة الخارجية المغربية للفترة 1990– 1999 بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

الوحدة: مليون دولار

المؤشرات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB	الصادرات		الواردات			الميزان التجاري	معدل التغطية (%)	درجة الإنفتاح (%)
		قيمة الصادرات	مؤشر القدرة على التصدير (%)	قيمة الواردات	معدل اختراق الواردات (%)	نسبة الواردات من PIB (%)			
1990	25821	6830	26,45	8227	30,23	31,86	-1397	83,02	29,16
1991	27837	6712	24,11	7947	27,33	28,55	-1235	84,46	26,33
1992	28451	7134	25,08	8959	29,59	31,49	-1825	79,63	28,28
1993	26801	6986	26,07	8527	30,09	31,82	-1541	81,93	28,94
1994	30351	7555	24,89	9332	29,05	30,75	-1777	80,96	27,82
1995	32986	9045	27,42	11223	31,92	34,02	-2179	80,59	30,72
1996	36639	9629	26,28	11060	29,05	30,19	-1431	87,06	28,23
1997	33415	9510	28,46	10770	31,06	32,23	-1259	88,31	30,35
1998	40022	9770	24,41	11248	27,10	28,11	-1478	86,86	26,26
1999	39734	10459	26,32	11777	28,69	29,64	-1318	88,81	27,98

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

خلال هذه الفترة بقي معدل إختراق الواردات مستقرا تقريبا عند مستويات الفترة السابقة (من 27 إلى 31 %)، ويدل ذلك على أن نصيب الواردات من السوق الداخلية المغربية بقي على حاله.

الشكل رقم (17): تطور الناتج المحلي الإجمالي وعناصر التجارة الخارجية المغربية للفترة 1990 – 1999

الوحدة: مليون دولار أمريكي

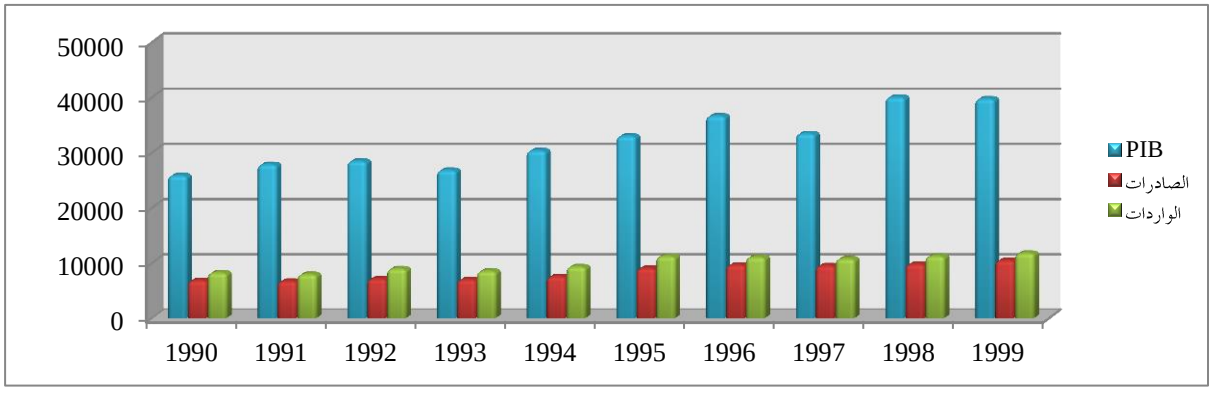

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات الجدول رقم (14).

يتضح من الشكل رقم 17 أن الواردات المغربية تفوق مستوى الصادرات طوال هذه الفترة أيضا، الأمر الذي يوضحه الرصيد السالب الذي سجله الميزان التجاري المغربي على مدى سنوات التسعينيات، ولكن يدل معدل التغطية أن وضعية الميزان التجاري في تحسن، حيث أنه يعتبر مرتفعا مقارنة مع الفترة السابقة مسجلا معدلات في ما بين 79 % كأدنى قيمة إلى 88 % في أعلى قيمة له.

بالرغم من أن درجة الإنفتاح التجاري للاقتصاد المغربي مرتفعة نسبيا مقارنة مع الفترة السابقة إلا أنها تبقى مستقرة عند مستويات منخفضة (بين 26 إلى 30 %) ويعود ذلك إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات تفوق معدلات نمو متغيرات التجارة الخارجية المغربية.

ثانيا: تطور مؤشرات التجارة الخارجية المغربية للفترة (2000– 2009)

جدول رقم (15): تطور مؤشرات التجارة الخارجية المغربية للفترة 2000– 2009 بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

الوحدة: مليون دولار

المؤشرات / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي PIB	الصادرات		الواردات			الميزان التجاري	معدل التغطية (%)	درجة الإنفتاح (%)
		قيمة الصادرات	مؤشر القدرة على التصدير (%)	قيمة الواردات	معدل اختراق الواردات (%)	نسبة الواردات من PIB (%)			
2000	37021	10359	27,98	12347	31,65	33,35	-1988	83,90	30,67
2001	37725	11095	29,41	12050	31,15	31,94	-955	92,08	30,68
2002	40416	12186	30,15	13038	31,59	32,26	-852	93,46	31,21
2003	49823	14282	28,66	15691	30,63	31,49	-1409	91,02	30,08
2004	56948	16726	29,37	19547	32,70	34,32	-2821	85,57	31,85
2005	59524	19234	32,31	22569	35,90	37,92	-3334	85,23	35,11
2006	65637	22449	34,20	26044	37,62	39,68	-3595	86,20	36,94
2007	75226	26892	35,75	33750	41,12	44,86	-6857	79,68	40,31
2008	88883	33312	37,48	45214	44,86	50,87	-11902	73,68	44,17
2009	90908	26094	28,70	36084	35,76	39,69	-9989	72,32	34,20

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

ما يميز هذه الفترة هو الإرتفاع الملحوظ والكبير في الناتج المحلي الإجمالي المغربي الذي إنطلق من مستوى 37 مليار دولار سنة 2000 ليبلغ أكثر من 90 مليار دولار أمريكي سنة 2009، وذلك ما رافقه نمو ملحوظ في حجم الصادرات التي سجلت أعلى قيمة لها سنة 2008 بأكثر من 33 مليار دولار لتعود إلى الإنخفاض إلى قرابة 26 مليار دولار تأثرا بتداعيات الأزمة العالمية، وتدل بيانات الجدول رقم 15 على الإرتفاع المسجل على مستوى مؤشر القدرة على التصدير مقارنة مع الفترات السابقة.

تميزت هذه الفترة أيضا بمستويات مرتفعة في ما يخص معدل إختراق الواردات الذي سجل نسبا بين 30 إلى 44 % وهي مستويات جد مرتفعة بالنسبة إلى ما تم تسجيله في الفترات السابقة، ويدل ذلك على أن الواردات المغربية حصلت على نصيب عال من استهلاك السوق المحلية.

الشكل رقم (18): تطور الناتج المحلي الإجمالي وعناصر التجارة الخارجية المغربية للفترة 2000 – 2009

الوحدة: مليون دولار أمريكي

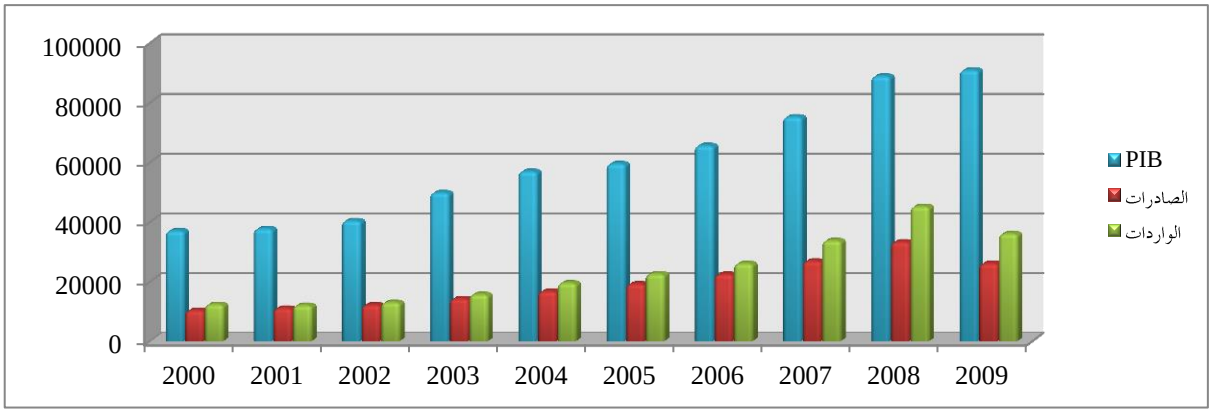

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات الجدول رقم (15).

يبين الشكل رقم 18 أن الواردات المغربية تبقى أعلى من الصادرات طوال هذه الفترة أيضا، وكان العجز في الميزان التجاري في أعلى مستوياته في سنتي 2008 و2009 أين تم تسجيل أدنى معدل تغطية بقيمة 73 و72 % على التوالي.

سجلت هذه الفترة درجة انفتاح عالية نسبيا مقارنة مع الفترتين السابقتين، حيث بلغت في أدناها نسبة 30 % سنة 2003 وسجلت أعلى نسبة لها في 2008 بقيمة 44 %، وهذا يدل على زيادة التوجه نحو الإنفتاح التجاري على العالم الخارجي في العشرية الأخيرة.

الفرع الثالث: تطور التوزيع الجغرافي والقطاعي للتجارة الخارجية المغربية

أولا: تطور البنية الجغرافية للمبادلات التجارية المغربية

1- التوزيع الجغرافي للواردات:

كانت دول الإتحاد الأوربي على مدى الفترة 1990-2010 المورد الرئيسي للمغرب، حيث مثلت في عشرية التسعينيات ما مجموعه 61.58 % من إجمالي الواردات ثم متوسطا قدره 54.62 % للفترة 2000-2010، وكانت فرنسا المورِّد الرئيسي للمغرب بمعدل 25.40 و18.54 % للفترتين على التوالي متبوعة بإسبانيا ثم إيطاليا، كما بلغت حصة الولايات المتحدة الأمريكية نسبة مهمة كانت بمعدل 6.43 % في التسعينيات وفي حدود 5 % في الفترة 2000-2010، وذلك ما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل رقم (19): تطور التوزيع الجغرافي للواردات المغربية بين 1990- 2010 بالنسب المئوية.

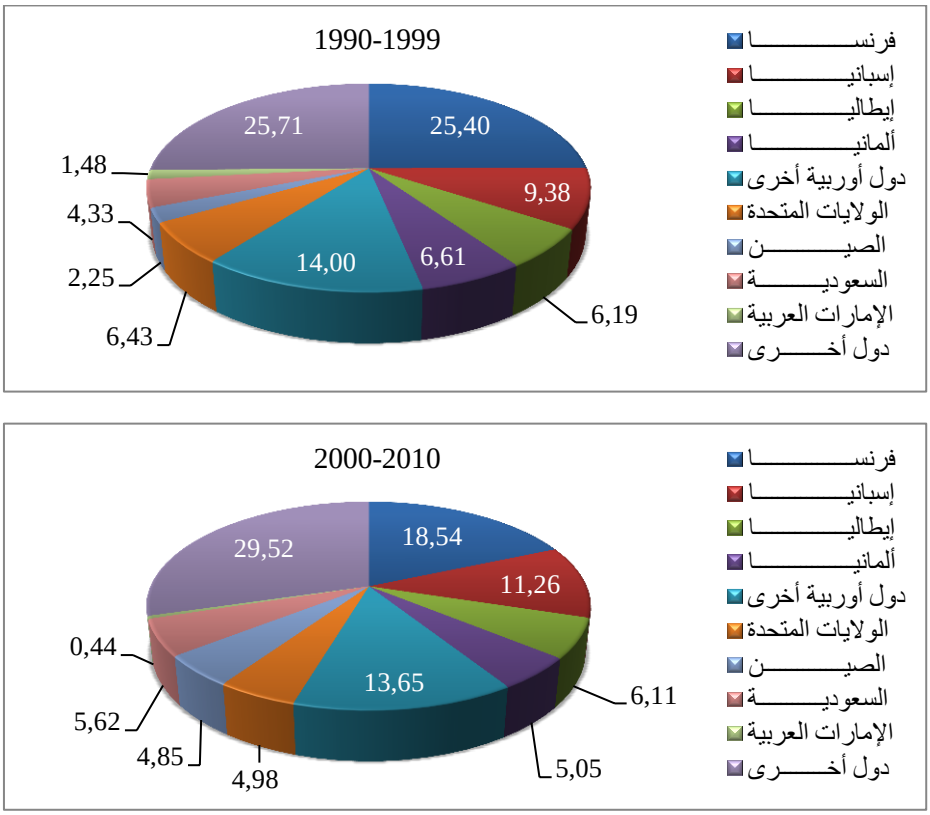

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات وزارة الاقتصاد والمالية المغربية.[1]

2- التوزيع الجغرافي للصادرات:

عرفت الصادرات المغربية هي الأخرى تمركزا كبيرا في الأسواق الأوربية التي كانت حصتها الإجمالية على امتداد الفترة 1990- 2010 في حدود 72.87 %، وتبقى فرنسا في هذا الإطار المتعامل الرئيسي الأول للمغرب، حيث أنه في عشرية التسعينيات سجلت الصادرات المغربية نحو فرنسا متوسطا سنويا في حدود 34.80 % ثم معدل 29.26 % في الفترة 2000- 2010 متبوعة بإسبانيا التي انتقلت حصتها من 9.57 % في التسعينيات إلى 17.72 % في الفترة 2000- 2010، كما عرفت الصادرات المغربية نحو الولايات المتحدة الأمريكية نموا معتبرا، حيث انتقلت من معدل 3.68 % إلى 7.16 % للفترة 2000- 2010 وذلك ما يبينه الشكل أدناه.

[1] : Direction des Etudes et des Prévisions Financières, **Tableau De Bord Des Indicateurs Macro-économiques**, Mai 2011, p (26). Lien : http://www.finances.gov.ma/depf/depf.htm

الشكل رقم (20): تطور التوزيع الجغرافي للواردات المغربية بين 1990- 2010 بالنسب المئوية.

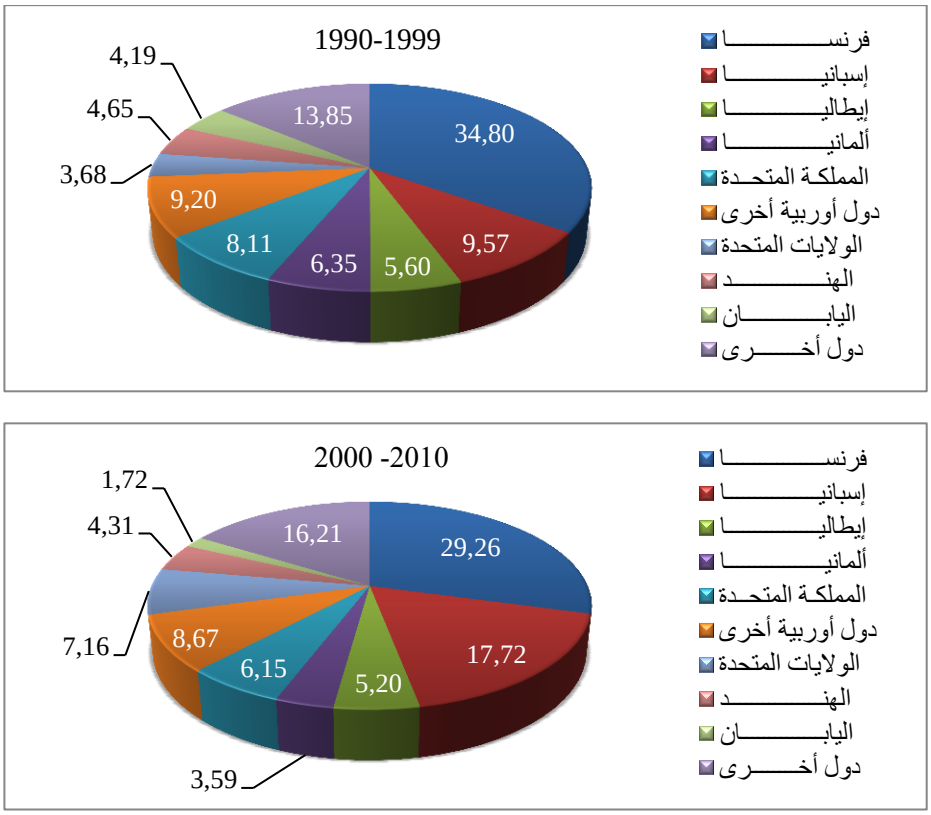

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات وزارة الاقتصاد والمالية المغربية.[1]

ثانيا: تطور البنية السلعية للمبادلات التجارية المغربية

1- تطور البنية السلعية للواردات:

جدول رقم (16): تطور البنية السلعية للواردات المغربية بين 1990- 2010 بالنسب المئوية.

السنوات / الأصناف	1990-1992	1993-1995	1996-1998	1999-2001	2002-2004	2005-2007	2008-2010	المتوسط السنوي
منتجات غذائية	8,93	12,17	12,10	11,60	9,53	8,67	9,60	10,37
منتجات طاقوية	14,30	12,63	11,93	15,87	15,90	21,13	21,90	16,24
مواد خام	10,77	9,77	8,73	6,63	7,07	6,20	6,23	7,91
منتجات وسيطة	23,60	23,20	23,13	20,53	22,57	22,87	20,67	22,37
منتجات التجهيز	25,10	23,90	21,83	21,80	21,40	21,53	23,23	22,68
منتجات إستهلاكية	17,30	18,30	22,30	23,47	23,33	19,53	18,40	20,38
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات وزارة الاقتصاد والمالية المغربية.

[1] : Direction des Etudes et des Prévisions Financières, Op.cit, p (27).

يتضح من الجدول أعلاه أن فاتورة منتجات التجهيز مثلت النسبة الأعلى من الواردات المغربية، حيث سجلت متوسطا سنويا قدره 22.68 % من إجمالي الواردات على مدى الفترة 1990- 2010، وكانت في أعلى مستوياتها في الثلاثية 1990- 1992 بمعدل 25.10 %. في المرتبة الثانية جاءت المنتجات الوسيطة بمعدل سنوي في حدود 22.37 % ثم المنتجات الإستهلاكية بمتوسط سنوي قدره 20.38 %، وسجلت الواردات من المنتجات الطاقوية نسبا مهمة بمتوسط سنوي قدره 16.24 % بارتفاع ملحوظ من نسبة 11.93 % للثلاثية 1996- 1998 إلى قرابة 22 % للثلاثية 2008- 2010.

2- تطور البنية السلعية للصادرات:

بالنسبة للبنية السلعية للصادرات المغربية يُمكن مُلاحظة المساهمة الكبيرة للمنتجات الاستهلاكية التي سجلت متوسطا سنويا قدره 35.19 % من إجمالي الصادرات على امتداد الفترة 1990- 2010، والجدير بالذكر أن المنتجات النسيجية والملابس التامة الصنع كان لها الوزن الكبير من صادرات المنتجات الإستهلاكية حيث سجلت في الفترة 2003- 2010 أعلى نسبة بقرابة 22.7 % من إجمالي الصادرات.

جدول رقم (17): تطور البنية السلعية للصادرات المغربية بين 1990- 2010 بالنسب المئوية.

السنوات / الأصناف	1990-1992	1993-1995	1996-1998	1999-2001	2002-2004	2005-2007	2008-2010	المتوسط السنوي
منتجات غذائية	21,87	20,67	20,83	20,73	19,83	19,23	18,80	20,28
منتجات طاقوية	2,57	1,67	1,30	3,53	1,97	2,17	1,87	2,15
مواد خام	12,73	10,10	10,97	9,67	8,93	10,50	12,00	10,70
منتجات وسيطة	22,53	21,60	21,23	20,53	24,13	27,23	28,27	23,65
منتجات التجهيز	4,03	6,23	6,80	6,97	7,27	10,13	13,83	7,89
منتجات إستهلاكية	36,30	39,77	38,83	38,50	37,57	30,57	24,77	35,19
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات وزارة الاقتصاد والمالية المغربية.[1]

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن المنتجات الوسيطة كانت في المرتبة الثانية مسجلة 23.65 % من إجمالي الصادرات المغربية، ثم تأتي المنتجات الغذائية في المرتبة الثالثة بمتوسط قدره 20.28 % على امتداد الفترة 1990- 2010، وكانت تركيبة صادرات المنتجات الغذائية في الفترة 2003- 2010 بمتوسط 19.02 % تتكون فرعيا من 8.9 % للمنتجات البحرية، 1.5 % خضر طازجة ومجمدة، الطماطم بنسبة 1.4 %، 2.4 % للحمضيات و1 % من الخضر المحفوظة، وفي

[1] : Direction des Etudes et des Prévisions Financières, Op.cit., p (24).

نفس الفترة مثلت منتجات التجهيز الصناعية نسبة 11.4 % من إجمالي الصادرات المغربية. من هذا المنطلق إتصفت الصادرات المغربية بالتنوع والقدرة النسبية على المنافسة في الأسواق الدولية خاصة الأوربية.

الشكل رقم (21): تطور بنية الصادرات المغربية حسب القطاعات بين 2006- 2009 بالنسب المئوية.

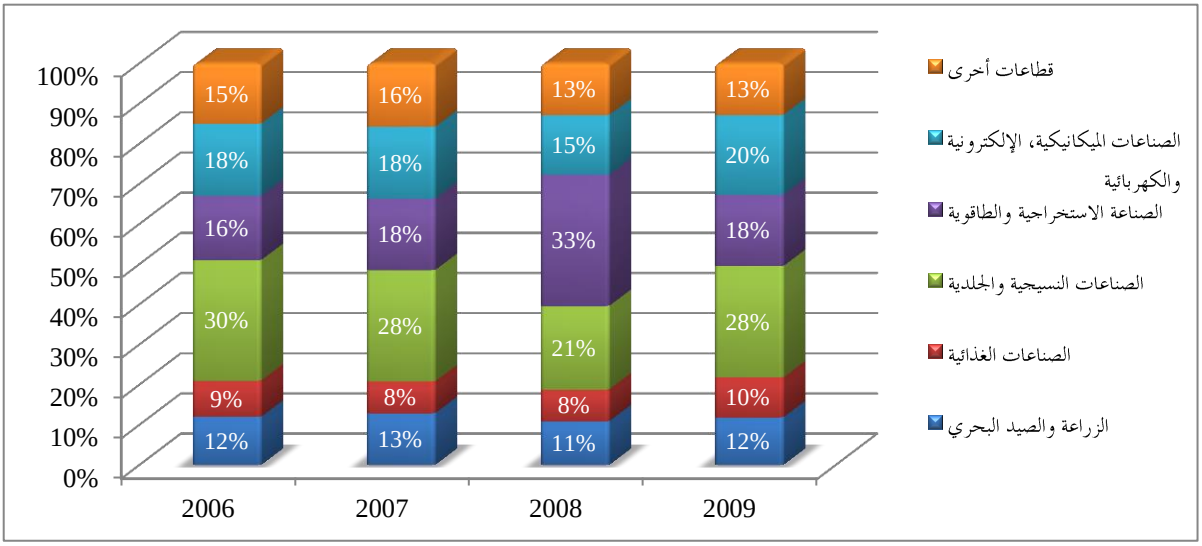

Source : Ministère Du Commerce Extérieur, **Macro Trade-Info**, étude n° 1, février 2010.[1]

يتضح تنوع وتنافسية الاقتصاد المغربي أيضا من خلال تحليل توزيع الصادرات المغربية حسب القطاعات الرئيسية، حيث يبين الشكل أعلاه كيف أن الصادرات المغربية على امتداد الفترة 2006- 2009 كانت موزعة بين القطاعات الكبرى بتقارب نسبي، وكانت القطاعات الثلاث ذات المساهمة المرتفعة نسبيا هي الصناعات النسيجية والجلدية، الصناعة الإستخراجية والطاقوية، الصناعات الميكانيكية، الإلكترونية والكهربائية بمتوسطات سنوية قدرها 27 %، 21 % و18 % على التوالي.

[1] : http://www.maroc-trade.gov.ma/veilleanalyse/maroctradeinfo/Pages/default.aspx

المطلب الرابع: أهم الإلتزامات المغربية الدولية في ظل الإنفتاح التجاري

كان المغرب من الدول النامية السباقة في ترجمة سياسة تحرير التجارة الخارجية إلى اتفاقيات دولية وإقليمية ثنائية ومتعددة الأطراف، ومن أبرز الإلتزامات الدولية التي خاضها المغرب في إطار الإنفتاح التجاري هي الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، عقد الشراكة مع الإتحاد الأوربي، منطقة التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية والمنطقة العربية للتبادل الحر.

الفرع الأول: المغرب والمنظمة العالمية للتجارة

في عام 1987 قام المغرب بالتوقيع على الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفات، مكملا ذلك بالتوقيع على العقد النهائي للمؤتمر الوزاري المنعقد في مراكش عام 1994، وبذلك اكتسب عضويته في المنظمة العالمية للتجارة التي باشرت منذ ذلك الوقت فحص سياسته التجارية باستمرار، وتقدم إلتزامات الدول الأعضاء المتعاقدة في المنظمة العالمية للتجارة فرصا أمام تنويع الصادرات المغربية سواء على مستوى الأسواق أو على مستوى المنتجات، حيث أنه من خلال الدراسات التي قامت بها السلطات يتضح أن المغرب يمكنه أن يستفيد من القطاع الزراعي الذي يتمتع فيه بميزة نسبية خاصة على مستوى الخضر والفواكه، ويتميز هذا القطاع بتخفيضات مهمة للرسوم الجمركية من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 21.9 %، كندا بنسبة 42 %، اليابان 29 % وهنغاريا بنسبة 36 %، إلا أن تلك التخفيضات الممنوحة تأتي في إطار مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، بمعنى أنه يُمكن منحها لأي دولة عضو في المنظمة وبالتالي لا يُنتظر من تلك التخفيضات أن تُحسِّن تنافسية الاقتصاد المغربي مقارنة مع منافسيه، بالإضافة إلى أن تلك العروض لا تمس إلا قرابة 22 % من إجمالي الصادرات الزراعية ، أما باقي الصادرات فتعاني من الحواجز المُعتمدة في إطار السياسات الزراعية المشتركة لدول الإتحاد الأوربي المتعامل الرئيسي للمغرب في هذا المجال.[1]

في مجال المنتجات المصنعة تشير التخفيضات الممنوحة للمغرب من طرف الإتحاد الأوربي، الولايات المتحدة الأمريكية، الدول الاسكندينافية، اليابان ودول وسط وشرق أوربا إلى الأرقام التالية:

- من 30 إلى 50 % بالنسبة للأغذية المحفوظة.
- 50 % للمواد الكيماوية بما فيها الحمض الفسفوري.
- تخفيضات مهمة إلى حد الإلغاء النهائي بالنسبة للفلين وعجين الورق.

والحالة الإستثنائية في هذا الإطار هي المزايا التي يتمتع بها المغرب في سوق الإتحاد الأوربي، وهي فرصة يتوجب على المؤسسات المغربية إنتهازها شريطة أن تتمتع هذه الأخيرة بمستوى التأهيل المطلوب لتكون ذات تنافسية عالية في مثل تلك الأسواق، الأمر الذي يفرض محدودية التوسع في المنتجات المصنعة.

[1] : Mohamed Saïd Saadi, **Le Maroc à l'OMC : une adhésion à risques,** Lien : http://www.cedroma.usj.edu.lb/pdf/omc/Saadi.pdf, consulté le 05/09/2011 13:00.

الفرع الثاني: إتفاقية الشراكة بين المغرب والإتحاد الأوربي

تم إمضاء إتفاقية الشراكة المغربية الأوربية في 1996/02/29 ودخلت حيز التنفيذ في 2000/03/01، وشملت الإتفاقية ثمانية محاور أساسية هي الحوار السياسي، إنشاء منطقة للتبادل الحر، حقوق التأسيس والخدمات، إجراءات الدفع والمنافسة، التعاون الإقتصادي، التعاون الإجتماعي، التعاون الثقافي وأخيرا التعاون المالي.

بالنسبة للطرف المغربي إشتمل عقد الشراكة مع الإتحاد الأوربي على بعض الجوانب الإيجابية وأهمها:[1]

- أن الإتفاق إحتوى على تذكير بالإعتماد المتبادل بين المغرب والدول الأوربية الأعضاء.
- نص الإتفاق على إرادة الطرفين في إقامة علاقات دائمة ترتكز على مبادئ المعاملة بالمثل، التضامن، الشراكة والتنمية المشتركة.
- دعم الحوار السياسي والأمني، واعتماد مبدأ الدورية في إجتماعات التشاور.
- تنص المادة 06 من الإتفاق على حرية انتقال السلع وإنشاء منطقة للتبادل الحر خلال فترة أقصاها 12 سنة ابتداء من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ، لكن تم التمييز في إطار منطقة التبادل الحر بين المنتجات الصناعية والمنتجات الفلاحية، حيث كان من المنتظر أن يتم إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات المغربية من السلع الصناعية ذات المنشأ الأوربي بمجرد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ، وذلك بصفة تدريجية ومنظمة بقوائم سلعية حسب ما جاءت به المادة 09 من الإتفاقية، أما بخصوص المنتجات الفلاحية فقد تم الإتفاق على التحرير التدريجي لها في فترات لاحقة حسب ما نصت عليه المادة 16 من الإتفاقية.
- يمنع الإتفاق الطرفين من اللجوء إلى اعتماد الحواجز الغير تعريفية والقيود الكمية على الواردات، وهذا ما تنص عليه المادة 23 من الإتفاق المبرم والتي تمنع وضع أي عراقيل من شأنها تعطيل إنشاء إتحاد جمركي أو منطقة للتبادل الحر.
- تسمح المادة 24 من الإتفاق باتخاذ إجراءات حمائية لمقاومة سياسة الإغراق.

بالرغم من الجوانب الإيجابية التي يستفيد منها المغرب في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوربي، إلا أن بنود الإتفاقية لا تخل من الجوانب السلبية، وأبرز جوانب القصور التي أُخذت في هذا الإطار ما يلي:

- لا تزال المنتجات الفلاحية تخضع لنظام الحصص، ويبقى ولوج هذه المنتجات إلى السوق الأوربية مرتبطا بالتحرير التدريجي، وحتى المنتجات الصناعية ذات المكون الفلاحي في جزء منها فقد تم تحرير مكونها الصناعي فقط ويبقى المكون الفلاحي خاضعا للقيود الجمركية.

[1]: عمورة جمال، مرجع سابق، ص (220).

- تحرير قطاع النسيج والملابس الذي يمثل قطاعا حيويا للمغرب مرهون بالتحرير التدريجي أو المنصوص عليه في اتفاقية الشراكة.

الفرع الثالث: إتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية

تم إمضاء هذه الإتفاقية بتاريخ 2004/06/15 لتدخل حيز التنفيذ إبتداء من 2006/01/01، وتشتمل هذه الإتفاقية في قالبها التجاري والإقتصادي على تجارة البضائع متمثلة في المنتوجات الزراعية والصيدية، المنتوجات النسيجية، وتجارة الخدمات خاصة المالية والإتصالات وكذلك الصفقات العمومية، كما تهتم بنواحي حماية الملكية الفكرية، البيئة وحقوق العمل.[1]

في الثلاثي الأول من سنة 2009 وصل حجم التجارة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية إلى قرابة 1,166 مليار دولار أمريكي، وحتى نهاية شهر سبتمبر من نفس السنة بلغت الصادرات المغربية نحو الولايات المتحدة الأمريكية 349 مليون دولار أمريكي مسجلة انخفاضا بنسبة 48 % مقارنة مع نفس الفترة لسنة 2008 أين بلغت الصادرات المغربية 677 مليون دولار أمريكي، وكانت الصادرات الأساسية المغربية تضم الكبريت، الملح، المنتجات المنجمية، الآلات الكهربائية والتجهيزات الصوتية والتلفزيونات، وكل تلك المنتجات عرفت تراجعا في الصادرات بين 2008 و2009، أما المنتجات التي عرفت إرتفاعا ملحوظا فكانت على مستوى الفواكه المحفوظة والجافة، الحمضيات، الغراء والراتنج. أما في ما يخص الصادرات الأمريكية نحو المغرب فقد بلغت 817 مليون دولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2009 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 85 % مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2008، وتتمثل الصادرات الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية نحو المغرب في الطائرات ومعداتها وقطع الغيار، البترول والوقود، الشحوم الحيوانية، الزيوت النباتية، الحبوب، الحليب ومشتقاته.[2]

الفرع الرابع: إتفاقية أغادير والمنطقة العربية للتبادل الحر

يعتبر المغرب طرفا مؤسِسًا لإتفاقية أغادير التي كانت نقطة بداية تأسيس المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، حيث قام بإمضائها في 2004/02/25 مع كل من تونس، مصر والأردن، هذه الدول الثلاث هي أكبر المنافسين للمغرب في إطار الإتفاقية، ذلك في الوقت الذي تمثل فيه إتفاقية تبادل حر مع الجزائر أمرا مربحا للمغرب، وقد سبق إمضاء المغرب على بنود الإتفاقية فترة تحضير ومشاورات عميقة خاصة مع أعوان القطاع الخاص، وذلك من أجل ضمان أحسن توفيق بين حيثيات إتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر وباقي الإتفاقيات التجارية خارج المنطقة.[3]

[1] : Direction Générale De La Douane, **ACCORD DE LIBRE ÉCHANGE MAROC – USA**, lien : http://www.douane.gov.ma/Accords/Detail_Accord.asp?Num=37 consulté le : 15/08/2011 22:00.
[2] : Aperçu global sur le commerce Maroc-USA, lien : http://www.moroccousafta.com/fr/tradedata.htm consulté le 02/10/2011.
[3] : Morad El Khezzari, **Zone arabe de libre-échange : Enfin opérationnelle !**, L'Economiste Édition N° 1942 du 20/01/2005, lien : http://www.leconomiste.com/article/zone-arabe-de-libre-echange-enfin-operationnelle consulté le: 04/09/2011, 13:00.

يبدو إنضمام المغرب إلى المنطقة العربية للتبادل الحر من وجهة نظر تقنية واعدا، لكن ضمن بنود الإتفاقية كان على المغرب أن تحدد القوائم الإيجابية أي قوائم السلع التي من المفيد تحريرها بدلا من تحديد القوائم السلعية التي يجب تفادي تحريرها، وهذا المنهج يمكن أن يكون عائقا أمام التحرير الأمثل للمبادلات التجارية. تسير المغرب في إطار هذه الإتفاقية جنبا إلى جنب مع إتفاقية التبادل الحر الأورو- متوسطية، وهنا ينبغي التوفيق بين مساعي الإستفادة من مكاسب التجارة الدولية من جهة واعتماد معايير وأنماط متجانسة في إطار المعاملات التجارية من جهة أخرى.[1]

[1] : FEMISE, **Profil Pays – Maroc**, Juillet 2004, p (52).

المبحث الرابع: مقارنة بين سياسات تحرير التجارة الخارجية في الدول المغاربية

سنقوم في إطار المقارنة بين سياسات تحرير التجارة الخارجية للجزائر، تونس والمغرب باستخلاص أوجه الشبه وأوجه الإختلاف على أساس إجراءات التحرير، ثم استخلاص التشابه والإختلاف على أساس تطور المؤشرات، ونختم بمقارنة الإلتزامات التجارية الدولية للدول المغاربية التي تعتبر كترجمة فعلية لتبني سياسات تحرير التجارة الخارجية.

المطلب الأول: المقارنة على أساس إجراءات تحرير التجارة الخارجية

الفرع الأول: أوجه الشبه

تتمثل أوجه الشبه في ما بين إجراءات تحرير التجارة الخارجية للدول الثلاث في النقاط التالية:

1- كان تبني سياسات تحرير التجارة الخارجية في الدول الثلاث بدافع أساسي هو عدم تحكمها في التوازنات الاقتصادية الكبرى ومعاناتها من أزمة المديونية الأمر الذي دفع بها للخضوع لتوصيات المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

2- حدث هناك تقارب بين سياسات الدول الثلاث على أساس الإصلاحات الفرعية المرافقة لتبني تحرير التجارة الخارجية، مثل ترقية القطاع الخاص وتعزيز الاستثمار والشراكة.

3- سياسات تحرير التجارة الخارجية للدول الثلاث كانت متبوعة بإجراءات للتخلي عن الأدوات الكمية لتقييد المبادلات التجارية، وتخفيض الرسوم الجمركية التي كان معمولا بها في فترات سابقة، بالإضافة إلى التقليص التدريجي والنسبي لدور الدولة في قطاع التجارة الخارجية.

4- رافق سياسة تحرير التجارة الخارجية في الدول الثلاث تأسيس هيئات وآليات مهمتها متابعة وترقية القطاع وتعزيز الإصلاحات في هذا المجال.

الفرع الثاني: أوجه الإختلاف

1- من ناحية الفترات الزمنية التي تم فيها تبني سياسات تحرير التجارة الخارجية نجد أن المغرب كان السباق في ذلك، متبوعا بتونس، ثم الجزائر في المرتبة الأخيرة.

2- إضافة إلى كون الجزائر آخر من تبنى تحرير التجارة الخارجية فقد إنفردت بصفة التردد والتأني في تطبيق إجراءات التحرير وكان ذلك في الفترة ما بين 1990 إلى 1994 أين تم الرجوع إلى تطبيق الرقابة على القطاع سنة 1992.

3- وإضافة إلى كونه السباق في تبني تحرير التجارة الخارجية فقد إنفرد المغرب بصفته الاقتصاد الوحيد الذي كان يتبع المنهج الليبرالي بُعيْدَ إستقلاله بالرغم من عدم التجسيد الفعلي لذلك في إطار التجارة الخارجية قبل الثمانينيات، كما ينفرد المغرب بتأسيسه لوزارة مستقلة بذاتها مهمتها متابعة إجراءات القطاع وتعزيز إصلاحاته.

4- كان الاقتصاد التونسي ينفرد بإجراءات مرافقة لتحرير التجارة الخارجية مثل التحرير المالي وتحديث الأسواق المالية.

المطلب الثاني: المقارنة على أساس تطور مؤشرات التجارة الخارجية

الفرع الأول: أوجه الشبه

كانت أهم نقاط التقارب في هذا الإطار ما يلي:

1- على أساس معدل الانفتاح التجاري كانت الدول الثلاث تتقارب من حيث التذبذب الذي تم تسجيله خاصة في التسعينيات، ثم الميل إلى الارتفاع ابتداء من نهاية تلك الفترة، وتقارب كل من تونس والمغرب على وجه الخصوص بتراجع قيمة هذا المؤشر سنة 2009 تأثرا بأزمة الرهن العقاري عندما تراجعت متغيرات التجارة الخارجية فيها. كما كان هناك تقارب ملحوظ يخص المستويات التي تم تسجيلها لمعدل الانفتاح التجاري في الجزائر والمغرب من 1990 إلى غاية 2006.

2- على أساس معدل اختراق الواردات الذي يدل على نصيب الواردات من استهلاك السوق الداخلي فقد تقاربت الدول الثلاث من ناحية التذبذب المسجل لهذا المؤشر وميله نحو الارتفاع ابتداء من 2003 خاصة بالنسبة لتونس والمغرب.

3- أما على أساس رصيد الميزان التجاري فقد اقتصر التقارب على تونس والمغرب فقط من خلال القيم السالبة التي عرفها هذا المؤشر على مدى الفترة 1990- 2009، بالإضافة إلى التقارب الواضح على أساس التذبذب المسجل طوال الفترة.

4- تقاربت الدول الثلاث في مدى اعتمادها على السوق الأوربية سواء من حيث البنية الجغرافية للواردات أو التوزيع الجغرافي للصادرات، وبالتخصيص السوق الفرنسية التي مثلت المصدر الأساسي والوجهة الرئيسية لواردات وصادرات الدول المغاربية الثلاث على اختلاف النسب والأرقام من دولة لأخرى.

5- من ناحية البنية السلعية للمبادلات التجارية الخارجية كان التقارب يخص كُلاًّ من تونس والمغرب، وكان ذلك من خلال التنوع الذي عرفته صادرات البلدين، كما يمكن ملاحظة الأهمية النسبية لقطاع الصناعة الغذائية والنسيجية فيهما.

الفرع الثاني: أوجه الإختلاف

1- في إطار معدل الانفتاح التجاري كان الإختلاف الرئيسي يخص درجة الإنفتاح الكبيرة التي إنفرد بها الاقتصاد التونسي، هذا وقد اتصف الاقتصاد الجزائري على خلاف الدول الأخرى بكون الانفتاح الذي سجله يعود بالدرجة الأولى إلى العائدات المرتفعة من النفط.

2- بخصوص معدل إختراق الواردات كان الإختلاف الأساسي يخص الاقتصاد التونسي الذي سجل معدلات جد مرتفعة مقارنة مع باقي الدول محل الدراسة، حيث بلغ هذا المؤشر في تونس سنة 2008 قيمة 56.94 % وذلك يدل على أن الاستهلاك الداخلي التونسي يعتمد بشدة على الواردات.

3- على أساس رصيد الميزان التجاري إنفرد الاقتصاد الجزائري بالتذبذب الشديد مقارنة مع كل من الاقتصاد تونسي والمغربي، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تبعية الاقتصاد الجزائري الشديدة لقطاع المحروقات وبالتالي إلى تقلبات أسعاره على المستوى الدولي.

4- انفرد الاقتصاد الجزائري بحكم ضعف تنوع صادراته بالنسب المرتفعة من الصادرات نحو الولايات المتحدة الأمريكية التي مثلت 17.38 % بين 1992 و2006، وبحكم التنوع في الصادرات والتقارب الجغرافي وفعالية الاتفاقيات التجارية مع أوربا عرف كل من الاقتصاد التونسي والاقتصاد المغربي تفوقا نسبيا على أساس الصادرات نحو السوق الأوربية، وعلى أساس الواردات انفرد الاقتصاد التونسي بالمعدلات المرتفعة في اعتماده المكثف على الواردات الأوربية.

5- في إطار البنية السلعية للمبادلات التجارية يمكن ملاحظة إنفراد الاقتصاد الجزائري باعتماده المفرط على قطاع المحروقات الذي سجل نسبا عالية من الصادرات على امتداد فترة التحليل، وعلى مستوى الواردات إنفرد الاقتصاد الجزائري بارتفاع فاتورة الأغذية مقارنة مع الاقتصاد التونسي والاقتصاد المغربي الذيْن قد عرفا ارتفاعا نسبيا في فاتورة الطاقة والمحروقات وتنوعا ملحوظا في بنية الصادرات سلعيا وقطاعيا.

المطلب الثالث: المقارنة على أساس الإلتزامات التجارية الدولية

الفرع الأول: أوجه الشبه

1- تقاربت الدول الثلاث من ناحية اعتمادها على الشريك التقليدي الرئيسي وهو الاتحاد الأوربي، حيث تسابقت في عقود الشراكة مع هذا الطرف، كما تقاربت في هذا إطار من خلال بنود الاتفاقية التي أهملت نسبيا القطاع الزراعي وركزت بشدة على الجوانب الأمنية والسياسية.

2- ناحية الشبه الثانية تخص تونس والمغرب في إطار انضمامهما إلى المنظمة العالمية للتجارة بصفتهما عنصرين مؤسسين لها، وكذلك الشروع المبكر في إمضاء عقد الشراكة في إطار المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر والاستفادة من مزاياها.

الفرع الثاني: أوجه الإختلاف

1- نقطة الإختلاف الأولى تخص إنفراد المغرب بعقده اتفاقية الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار تعزيز تحرير تجارته الخارجية.

2- استفاد كل من الاقتصاد التونسي والمغربي على خلاف الاقتصاد الجزائري نسبيا من عقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي، سواء على مستوى الامتيازات في المبادلات أو على مستوى المساعدات المالية الممنوحة، في حين أصبحت الجزائر مجرد سوق للمنتجات الأوربية، ويعود ذلك إلى تباين مستويات تأهيل كل اقتصاد.

خلاصـــة الفصـــل:

رأينا في هذا الفصل أن الدول محل الدراسة بقيت بعد استقلالها مباشرة ولفترة من الزمن تابعة للتشريعات الفرنسية في مجال المعاملات التجارية، حيث أن الجزائر إلتزمت بمواصلة العمل بالتنظيمات الفرنسية التي كانت سائدة في فترة الإستعمار ما لم تكن منافية للسيادة الوطنية، وكانت تونس غداة استقلالها ذات اقتصاد تابع للشركات الفرنسية الكبرى في شتى مجالاته، وعاش المغرب للفترة الممتدة بين 1956 و1966 وهو تابع في اقتصاده لتشريعات فترة الحماية الفرنسية. وبعد استرجاع السيادة والتخلص من الإرث الاستعماري سرعان ما تحولت الدول الثلاث نحو مناهج مغايرة لتسيير قطاع التجارة الخارجية، فتبنت الجزائر تقييد القطاع وغلبت سيطرة الدولة عليه لفترة طويلة مقارنة مع تونس والمغرب، ثم تم التوجه إلى تبني تحرير التجارة الخارجية تحت ضغط أزمة المديونية وإتباع وصفات صندوق النقد الدولي وبرامج التعديل الهيكلي. أما تونس فقد بادرت بتحرير تجارتها الخارجية في وقت مبكر نسبيا منذ 1970 بعد أن مر اقتصادها بمرحلة التأميم التجاري والإقتصادي. وبخصوص المغرب فقد تبنى سياسات تحرير التجارة الخارجية سنة 1984 بالرغم من المحاولات المتتالية السابقة لتجسيد دعائم النظام الليبرالي.

ثم تطرقنا في هذا الفصل إلى تحليل مؤشرات التجارة الخارجية التي كشفت عن نتائج مجهودات تحرير التجارة الخارجية في الدول محل الدراسة، حيث ثبت في الدول الثلاث أن مجهودات تحرير التجارة الخارجية والإجراءات المرافقة لها قد اتضحت على مستوى درجة الإنفتاح التجاري وحجم المبادلات التي واصلت الإرتفاع لتبلغ مستويات لم تبلغها في فترات الحماية والرقابة على هذا القطاع.

وعند تعرضنا للإلتزامات التجارية الدولية التي خاضتها الدول محل الدراسة استجابة منها لمتطلبات النظام التجاري الدولي المتعدد الأطراف وجدنا أن الجزائر قد خاضت غمار الشراكة ولكن بشكل متأخر مقارنة مع تونس والمغرب، حيث يعتبر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة حلما صعب المنال في ظل الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري، كما أن الجزائر كانت آخر دولة مغاربية أمضت عقد الشراكة مع الإتحاد الأوربي والأمر نفسه بالنسبة للمنطقة العربية للتبادل الحر. بالمقابل إندمج كل من تونس والمغرب بسرعة أكبر في النظام التجاري الدولي بانضمامهما إلى المنظمة العالمية للتجارة، والحرص على الإستفادة من بنود عقد الشراكة مع الإتحاد الأوربي، والمسارعة في إمضاء إتفاقية المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، هذا وينفرد المغرب بحالة خاصة وهي إتفاقية التبادل الحر مع أعظم قوة اقتصادية في العالم من أجل تعزيز وترسيخ دعائم النظام التجاري المتعدد الأطراف والإستفادة من مكاسبه.

الفصل الثالث:

النمو الاقتصادي وتأثره بالسياسات التجارية في الجزائر، تونس والمغرب

النمو الاقتصادي المستدام في الدول المغاربية

تقييم آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو المستدام في الدول المغاربية

مقارنة بين آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو المستدام في الدول المغاربية

تمهيـــد:

بعد أن تطرقنا في فصل أول إلى دراسة تحليلية للعلاقة الكامنة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي المستدام في جوانبه الثلاث الاقتصادية، الإجتماعية والبيئية، وبعد أن تطرقنا في فصل ثان إلى تحليل ومقارنة السياسات التجارية للدول المغاربية محل الدراسة قبل، أثناء وبعد تحريرها بشيء من التفصيل، سنقوم في هذا الفصل بمقارنة آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر، تونس والمغرب، تلك الاقتصادات التي تشابهت إلى حد كبير على أساس الظروف التي تم فيها تبني الإصلاحات الاقتصادية، وبالتبعية الإصلاحات على مستوى السياسات التجارية. حيث أنه وبالرغم من برامج الإصلاحات التي جاءت كأنسب الوصفات التي ينصح بها خبراء المؤسسات المالية والنقدية الدولية من أجل تفعيل الاستراتيجيات التنموية في البلدان النامية، إلا أن تلك الإصلاحات لم تؤت أكلها في كل الحالات كونها تركز على البعد الخارجي العام للمنظومة الاقتصادية والتجارية الدولية مهملة تركيبة كل كيان والظروف الاجتماعية والثقافية المكونة له.

إن مقارنة آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو المستدام في الدول المغاربية محل الدراسة يتطلب في مراحل أولى الوقوف على الأداء الاقتصادي لكل بلد، ثم تحليل ومقارنة مؤشرات النمو الاقتصادي من أجل استخلاص تأثره بتبني تحرير التجارة الخارجية، وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث أقسام رئيسية، في مبحث أول تناولنا دراسة تحليلية ومقارِنة لوتيرة النمو الاقتصادي بين الدول الثلاث، وفي مبحث ثان تناولنا تحليلا لآثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو المستدام في جوانبه الثلاث اعتمادا على سلسلة من المؤشرات، ثم في مبحث ثالث وأخير تناولنا مقارنة مفصلة بين الدول محل الدراسة في إطار نواحي تأثير السياسات التجارية على مسار النمو الاقتصادي فيها.

المبحث الأول: النمو الإقتصادي المستدام في الدول المغاربية

نتناول في هذا المبحث تحليلا للنمو الاقتصادي في الدول المغاربية محل الدراسة على امتداد الفترة 1990- 2009، وذلك مرورا بتحليل الأداء الاقتصادي الكلي، ثم تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي، وأخيرا تحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي حسب مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية وتطورها على امتداد فترة الدراسة.

المطلب الأول: تحليل النمو الإقتصادي في الجزائر

نتناول في ما يأتي تحليلا النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال تحليل أولي للأداء الاقتصادي العام، ثم تحليل المؤشرات الكبرى للنمو الاقتصادي وبنية الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الأول: تحليل أداء الاقتصاد الجزائري

بقي الاقتصاد الجزائري بالرغم من سلسلة الإصلاحات ومحاولات الانفتاح الاقتصادي خاضعا لتقلبات السوق العالمية سواء تعلق الأمر بالموارد أو التموينات، ولا يزال مستوى النمو المحقق غير كاف ومرتكز أساسا على المحروقات، وبالرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها برامج الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التوازنات المالية والنقدية إلا أن الأوضاع تختلف بالنسبة لسوق العمل، القدرة الشرائية المتناقصة ومستوى المعيشة المتدهور، وهذا ما لم يسمح بتحقيق نمو اقتصادي مستدام بل طرح إشكالية محدودية مخططات الاستقرار التي تنادي بها المؤسسات المالية والنقدية الدولية.[1]

إعتمادا على برامج الإنعاش الاقتصادي، كان الاقتصاد الجزائري يسعى لتحقيق الأهداف التالية:[2]

1- تقليل التبعية للريع البترولي.

2- ترقية القطاع الخاص واعتماده كمدخل لخلق مناصب الشغل.

3- استقرار سعر الصرف وتحسين شروط التبادل الدولي.

4- استرجاع ثقة الشعب من أجل تفعيل السياسة الاقتصادية.

لكن بالرغم من سلسلة الأهداف التي سعى الاقتصاد الجزائري لتحقيقها إلا أنه يبقى يتسم بالخصائص التالية:[3]

1- نمو اقتصادي مُتباطئ، غير مستقر، ومن نوعية رديئة شديد التبعية لقطاع المحروقات.

2- التخصص الدولي المركز مما يفرض التبعية للخارج في مجالات عدة.

3- جمود الإستثمارات الاقتصادية وتقادم النسيج الصناعي.

4- نمو اقتصادي مولد للفقر في المداخيل وتمركزها في يد الأقلية.

---

[1]: حاكمي بوحفص، **الاقتصاد الجزائري: الإصلاح، النمو والإنعاش**، الرابط: http://islamfin.go-forum.net/t1066-topic تاريخ التصفح: 2012/01/02.

[2] : FEMISE, **Profil Pays – Algérie**, Op.Cit, p (06).

[3] : Abdellatif Benachenhou, **Pour Une Meilleure Croissance**, Alpha Design, Algérie, 2008, pp. (17-31).

هذا و لم يتم الشروع في تطبيق الإستراتيجية الصناعية الجديدة التي تم الإعلان عنها في نهاية 2006 ثم مناقشتها سنة 2007، تلك الإستراتيجية التي كانت ترمي إلى تموقع الاقتصاد الجزائري في ثلاث قطاعات ذات إمكانيات نمو مرتفعة هي:[1]

1- الصناعات التحويلية للمواد الأولية مثل الصناعة البيترو- كيماوية، الأسمدة، الحديد والصلب، ومعدات البناء.

2- الأنشطة والصناعات التي يمكن أن تتكامل تكاملا أماميا مع النشاطات الحالية مثل الصناعة الغذائية، الصناعة الصيدلانية والصناعات الكهربائية.

3- وأخيرا النشاطات التي لم يتم تطويرها حتى الآن في الجزائر مقارنة مع الدول المجاورة مثل الطاقة المتجددة، السيارات وتكنولوجيات الإعلام والإتصال.

تتمثل أبرز أعراض العلة الهولندية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري في ضعف التنوع القطاعي للاقتصاد، تخلف القطاع الزراعي، الاعتقاد العنيد المتواصل بأن نجاح السياسة الاقتصادية رهين حجم القطاع العمومي، الحجم الكبير للأموال العامة التي يتم ضخها في الاقتصاد وأخيرا عدم الاستقرار المزمن الذي يعاني منه المنهج الاقتصادي أمام ضرورة الانفتاح الاقتصادي.[2]

الفرع الثاني: تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر بين 1990 و2009

من أجل تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر إرتأينا أن تمتد فترة التحليل من سنة 1990 وإلى غاية 2009 وذلك بغية مواكبة فترة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات تحرير التجارة الخارجية، ويتم التحليل بالإعتماد على فترتين تمتد الأولى من 1990 إلى غاية 1999 والفترة الثانية تمتد بين سنتي 2000 و2009، وتم الإعتماد على مؤشرات أساسية في التحليل هي الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج باعتباره من أكثر المعايير استخداما ثم معدل نمو كل منهما من أجل تحليل أكثر ديناميكية.

أولا: تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي بين 1990- 1999

تشير معطيات الجدول رقم 18 والتي تعبر عن تطور مؤشرات النمو الاقتصادي الجزائري للفترة ما بين 1990-1999 إلى أنه في فترة التسعينيات عرف الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا متواصلا إنطلاقا من مستوى 62 مليار دولار سنة 1990 لينخفض إلى حدود 41 مليار دولار في 1995 ثم يعود إلى الاستقرار في حدود 48 مليار دولار أمريكي من 1997 إلى غاية 1999، ورافق تذبذب الناتج الإجمالي أيضا تذبذب على مستوى نصيب الفرد الجزائري من الناتج الذي انتقل من مستوى 2452 دولار أمريكي ليصل إلى مستوى 1476 دولار كأقل مستوى في تلك الفترة ثم يعود إلى الاستقرار عند مستويات

[1] : ANIMA investment network, **La carte des investissements en Méditerranée, guide sectoriel des politiques publiques pour l'investissement**, Etude numéro 07, l'Union européenne, Janvier 2010, p (21).
[2] : Abdellatif Benachenhou**, La Fabrication de L'Algérie**, Alpha Design, Algérie, 2009, p (305).

1600 دولار أمريكي في نهاية العشرية. ويعود التذبذب والتراجع الحاصل على مستوى كل من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد الجزائري من الناتج في هذه المرحلة إلى تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في الجزائر وبالتالي تدهور الأوضاع الاقتصادية.

الجدول رقم (18): تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-1999)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)	62045	45715	48003	49946	42543	41764	46941	48178	48188	48641
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	2452	1763	1807	1838	1533	1476	1631	1648	1624	1616
النمو الاقتصادي (%)	0,80	-1,20	1,80	-2,10	-0,90	3,80	4,10	1,10	5,10	3,20
نمو الناتج المحلي للفرد (%)	-1,71	-3,61	-0,60	-4,30	-2,98	1,82	2,31	-0,48	3,57	1,74

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

نفس التعليق يمكن إضفاؤه على كل من معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات نمو نصيب الفرد الجزائري من الناتج التي عرف كل منها تذبذبا متواصلا وسجلت مستويات جد منخفضة، وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى الظروف السياسية والأمنية التي عاشتها الجزائر في عشرية التسعينيات والتي كان لها الأثر الواضح على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي بين 2000- 2009

شرعت الجزائر في بداية هذه العشرية في تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) الذي يمتد من سنة 2000 حتى نهاية عام 2004، وخصص لهذا البرنامج مبلغ إجمالي في حدود 7 مليار دولار أمريكي، ثم تم الشروع في تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) الذي امتد من 2005 إلى غاية 2009 بغلاف مالي قدره 154 مليار دولار والذي كان الهدف الرئيسي منه هو تأسيس قاعدة من البنى التحتية من شأنها الإنتقال بقاطرة الاقتصاد الجزائري إلى أحسن الأوضاع تزامنا ومواكبة لمتطلبات الانفتاح على النظام الاقتصادي العالمي.

تميزت هذه الفترة عن سابقتها بالارتفاع المستمر في قيمة الناتج المحلي الإجمالي كما يوضحه السطر الثاني من الجدول رقم 19، وذلك ما رافقه أيضا زيادة مهمة في مستويات نصيب الفرد من الناتج، هذا بالنسبة للقيم المطلقة، أما بالنسبة لمعدلات النمو فقد عرفت هي الأخرى تطورا ملحوظا إنطلاقا من مستويات دنيا لسنتي 2000 و2001 لينتقل إلى مستويات مرتفعة مسجلا أعلى قيمة له سنة 2003 بمعدل 6.9 % ليعود إلى الإنخفاض إلى مستويات متدنية في نهاية العشرية (بين 2 إلى 3 %) وذلك بفعل الأزمة المالية العالمية التي رافقها انخفاض شديد في أسعار البترول التي سجلت خلال الثلاثي الأول من عام 2009 متوسطا قدره 43 دولار للبرميل.[1]

[1]: عماري عمار، **الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس- سطيف، ص (453).

الجدول رقم (19): تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2009)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)	54790	55181	57053	68019	85014	102339	117169	135804	170989	140577
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	1794	1781	1815	2131	2624	3112	3509	4005	4967	4022
النمو الاقتصادي (%)	2,20	2,60	4,70	6,90	5,20	5,10	2,00	3,00	2,40	2,10
نمو الناتج المحلي للفرد (%)	0,74	1,12	3,17	5,32	3,63	3,53	0,46	1,44	0,85	0,57

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

تعتبر كل من إيرادات الدولة، النمو الاقتصادي والقدرة على الادخار في الجزائر متغيرات شديدة الإرتباط بقطاع المحروقات وتتغير بتغيره، وهذا الإرتباط لا يمكن تجنبه بسبب وزن المحروقات في الاقتصاد الجزائري وهذا ما سيتم توضيحه في عناصر لاحقة، وبسبب الانقطاع والتذبذب الحاصل على مستوى إنتاج هذا القطاع والذي يرتبط بدوره بالوحدات الإنتاجية المستحدثة وإمكانيات النقل سواء بالنسبة للبترول أو الغاز الطبيعي، القطاع الصناعي من جهته لا يساهم مساهمة فعالة في دفع النمو الاقتصادي بالرغم من الإمكانات المخصصة له والتي تتجسد في إطار عمليات الخوصصة والإصلاحات الضخمة في سبيل حوكمة هذا القطاع، المشكل الأساسي الذي يبقى قائما يتعلق بالنمو خارج قطاع المحروقات الذي يبقى متباطئا لسبب رئيسي هو عدم تنوع الاقتصاد الجزائري، وذلك في الوقت الذي يرتبط فيه مصير المستثمرين ومناصب العمل الجديدة بهذا التنوع وليس بنمو قطاع المحروقات.[1]

الفرع الثالث: تحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

نقوم في ما يلي بتحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي الجزائري من خلال تحليل مساهمة كل قطاع في القيمة المضافة الإجمالية ومعدل النمو الاقتصادي، وقمنا بتقسيم فترة التحليل إلى مرحلتين أساسيتين تمتد الأولى من 1990 إلى 1999 والثانية من 2000 إلى 2009 من أجل الحصول على نظرة ديناميكية شاملة لتطور بنية الاقتصاد الجزائري.

أولا: بنية الناتج المحلي الإجمالي الجزائري للفترة (1990- 1999)

يوضح الشكل رقم (22) أن القيمة المضافة الكلية في الجزائر قد عرفت تذبذبا متواصلا طوال عشرية التسعينيات، إنطلاقا من مستوى 56.7 مليار دولار سنة 1990 لتنخفض إلى قرابة 38 مليار دولار سنة 1995 ثم 44.2 مليار دولار أمريكي في نهاية العشرية. هذا ويتضح من الشكل أعلاه أن قطاع الصناعة الذي يشمل بدوره كل من الصناعات الإستخراجية والطاقوية، والصناعات التحويلية والبناء قد ترأس الصدارة من حيث المساهمة في تشكيل القيمة المضافة الكلية في عشرية التسعينيات، حيث كان متوسط حصة هذا القطاع في حدود 22 مليار دولار ثم يأتي قطاع الخدمات بمتوسط سنوي قدره 17 مليار دولار، وأخيرا قطاع الزراعة بمتوسط 5 مليار دولار فقط.

[1] : Abdellatif Benachenhou, **Pour Une Meilleure Croissance,** Op.Cit, p (19)

الشكل رقم (22): توزيع بنية القيمة المضافة الإجمالية في الجزائر حسب القطاعات للفترة 1990- 1999

الوحدة: مليون دولار أمريكي

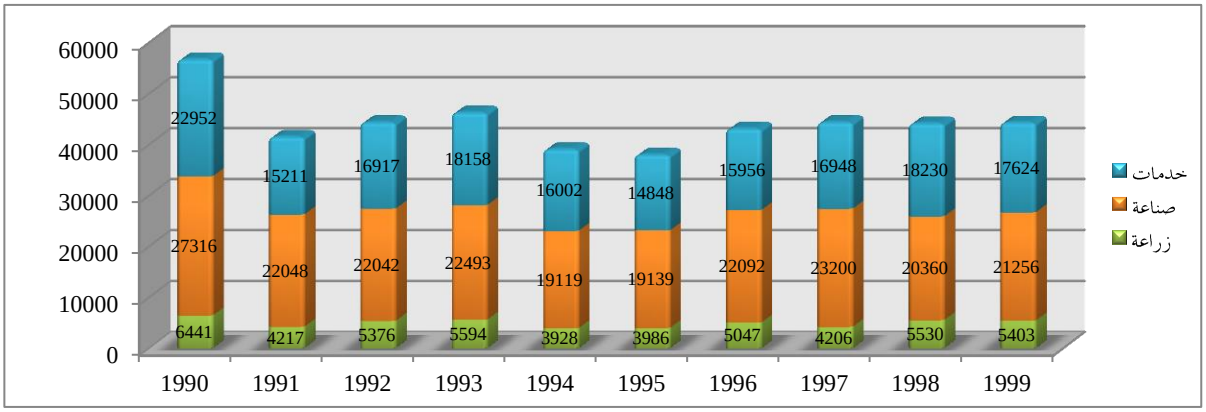

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

في ما يخص مساهمة القطاعات الاقتصادية الثلاث في الناتج المحلي الإجمالي، فيتضح من الشكل رقم (23) أن قطاع الصناعة يترأس أيضا باقي القطاعات من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لعشرية التسعينيات، حيث سجل هذا القطاع متوسطا سنويا بمعدل 49.67 % من الناتج المحلي الإجمالي مسجلا أعلى نسبة له سنة 1991 بمعدل 53.16 %، في حين سجل كل من قطاع الزراعة والخدمات مساهمة سنوية بمعدل 11.23 % و 39 % على التوالي.

الشكل رقم (23): توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الجزائري للفترة 1990- 1999 بالنسبة المئوية.

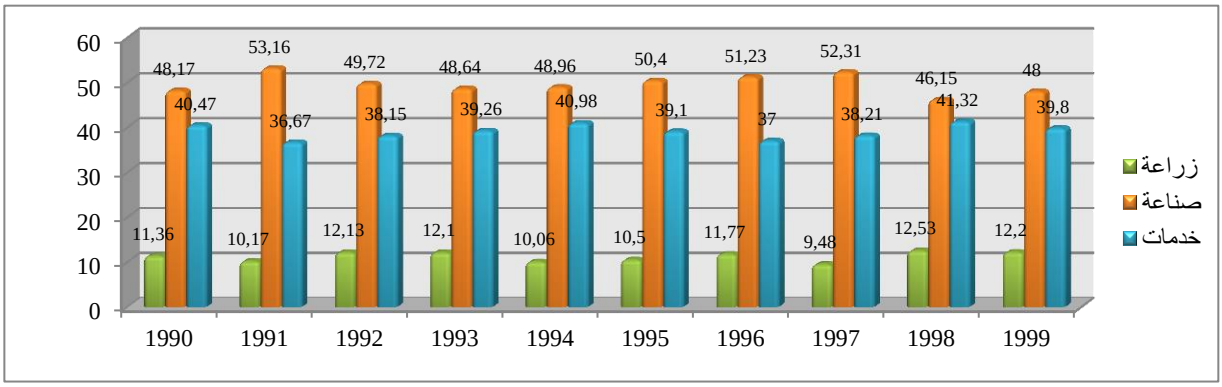

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

في الفترة 1990 – 1999 مثلت الصناعات الاستخراجية والطاقوية في المتوسط نسبة 60 % من القطاع الصناعي ككل، وبالتالي فقد مثل متوسطها السنوي نسبة 29 % من القيمة المضافة الإجمالية، لهذا يمكن وصف الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة بالتبعية الشديدة للصناعات الاستخراجية والريع البترولي.

ثانيا: بنية الناتج المحلي الإجمالي الجزائري للفترة (2000– 2009)

سجلت القيمة المضافة الكلية في الفترة 2000- 2009 تطورا ملحوظا، حيث انتقلت من مستوى 51.8 مليار دولار أمريكي سنة 2000 لتبلغ قرابة 161 مليار دولار عام 2008 ثم تراجعت سنة 2009 إلى مستوى 120 مليار دولار أمريكي

بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار البترول كون الاقتصاد الجزائري شديد التبعية لقطاع المحروقات، والشكل رقم (24) يوضح وتيرة تطور القيمة المضافة الإجمالية ومساهمة كل قطاع في تشكيلها.

الشكل رقم (24): توزيع بنية القيمة المضافة الإجمالية في الجزائر حسب القطاعات للفترة 2000- 2009

الوحدة: مليون دولار أمريكي

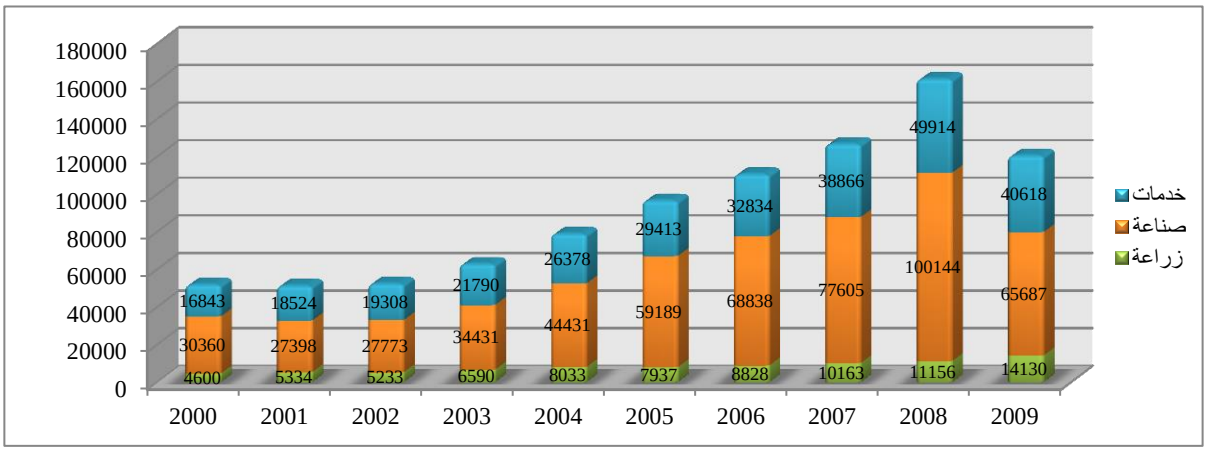

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

يتضح من الشكل أعلاه أن القطاع الصناعي بفروعه لا يزال يحتل الصدارة من حيث المساهمة في القيمة المضافة الكلية للاقتصاد الجزائري، حيث سجل متوسطا سنويا في حدود 53.5 مليار دولار محققا أعلى قيمة له سنة 2008 في حدود 100 مليار دولار أمريكي، في حين سجل كل من قطاع الخدمات والزراعة متوسطا سنويا في حدود 29.4 و8.2 مليار دولار أمريكي على التوالي.

من الشكل رقم (25) يبدو واضحا أن القطاع الصناعي لا يزال يهيمن على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال النسب المرتفعة التي سجلها خلال هذه العشرية، حيث حقق أعلى نسبة له سنة 2006 بمقدار 62.3 % من الناتج، وكان متوسط مساهمته في حدود 57.78 %، في حين سجل كل من قطاع الخدمات والزراعة متوسطا سنويا بنسبة 32.92 % و 9.28 % على التوالي.

الشكل رقم (25): توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الجزائري للفترة 2000- 2009 بالنسبة المئوية.

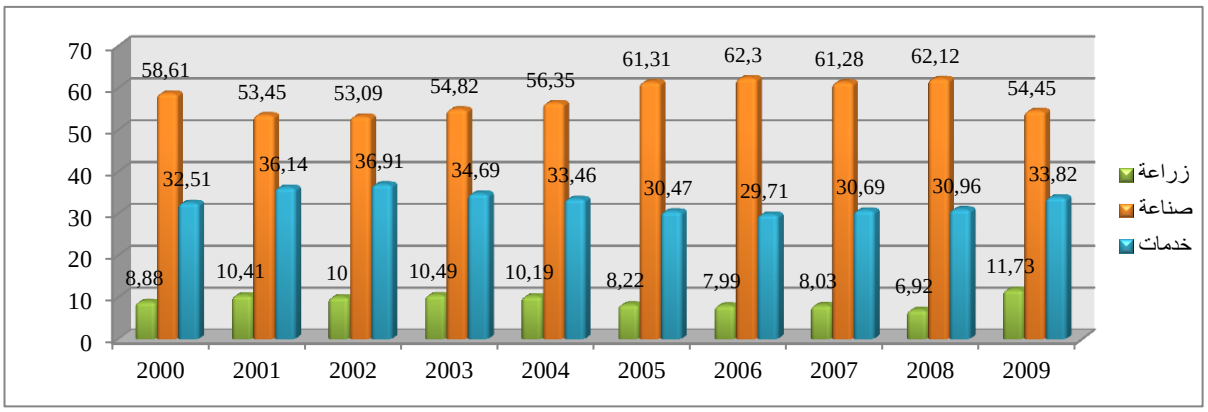

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

في هذه الفترة سجلت الصناعة الاستخراجية والطاقوية نسبا جد مرتفعة سواء من ناحية حصتها من القطاع الصناعي أو حصتها من القيمة المضافة الكلية، حيث بلغ المتوسط السنوي لنصيب الصناعات الاستخراجية من القطاع الصناعي ككل قرابة 76 % وهي نسبة جد مرتفعة مقارنة مع العشرية السابقة، أما مساهمتها في القيمة المضافة الكلية فقد سجلت متوسطا سنويا في حدود 44 % وهي الأخرى نسبة جد مرتفعة، في حين تراجعت مساهمة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة الإجمالية من مستوى 9 % لعشرية التسعينيات لتسجل متوسطا سنويا في حدود 5 % خلال الفترة 2000- 2009، و لم تتجاوز مساهمتها في القطاع الصناعي ككل نسبة 12 %، والنسب المرتفعة التي سجلها قطاع الصناعات الاستخراجية والطاقوية في هذه العشرية جعلت الاقتصاد الجزائري رهين نمو هذا القطاع ورهين تقلبات أسعار منتجاته في الأسواق الدولية.

المطلب الثاني: تحليل النمو الإقتصادي في تونس

الفرع الأول: تحليل أداء الاقتصاد التونسي

بعد الصعوبات التي مر بها الاقتصاد التونسي وسلسلة الإصلاحات التي شهدها في نهاية عقد، تميز الاقتصاد التونسي بعد 1990 بمعدلات نمو اقتصادي قوية بلغت متوسط 5 %، وذلك بالرغم من الندرة الموارد الطبيعية والعمل في ظل بيئة اقتصادية عالمية شديدة التنافسية.[1]

بالإستفادة من تقاربها الجغرافي والثقافي من أوربا، عززت تونس من علاقاتها مع الإتحاد الأوربي الذي يبقى المتعامل والزبون الصناعي الأول لها باستقباله 80 % من صادراتها، ومنذ 1996 سجلت الصادرات التونسية نحو دول الإتحاد الأوربي نموا بمتوسط 10 % سنويا وكان ذلك نتيجة المجهودات الجبارة التي بذلتها تونس من أجل تحسين التعليم والتكوين وتحديث البنية التحتية وشبكة النقل وتطوير دعائم الإنتاج لتستجيب للمعايير الدولية وتشجع المبادلات الخارجية.

تبنت الحكومة التونسية إستراتيجية صناعية جديدة تمتد إلى آفاق 2016 ترمي إلى خلق مكانة متميزة للاقتصاد التونسي بين الاقتصادات المنافسة خاصة الآسيوية وذلك بالاعتماد على ثلاث محاور أساسية:[2]

1- توسيع تشكيلة القطاعات الصناعية الحالية مثل النسيج والملابس، الأحذية والجلود، الصناعات الغذائية والكيماوية ومعدات البناء.

2- تنويع النسيج الصناعي التونسي من خلال خلق قطاعات جديدة مثل الصناعات الإلكترونية، الميكانيكية والصيدلانية وتكنولوجيات الإعلام والإتصال.

3- التحضير الجيد لتشكيلة مستقبلية من القطاعات والمؤسسات التي من شأنها تجديد وتحديث النسيج الصناعي والاقتصادي التونسي من خلال تكامل فروع القطاعات الصناعية.

تطلب نجاح هذه الإستراتيجية تأسيس مجموعات كبرى من المؤسسات المحركة، ومن أجل تفعيل دورها تم خلق أقطاب تنافسية في أربعة قطاعات محورية هي: قطاع النسيج والملابس، الصناعة الإلكترونية والميكانيكية، الصناعات الغذائية، وأخيرا قطاع تكنولوجيا الإعلام والإتصال، وإلى غاية 2016 من شأن تلك الأقطاب أن تستقبل 1000 مؤسسة و40000 منصب عمل، مثال آخر يدل على نجاح الإستراتيجية هو التمكن من خلق نشاط لصناعة الطيران يضم مجموعة من المقاولات والمتعاملين تحت نظام « AIRBUS ». ويعتبر الاقتصاد التونسي ذو تنافسية عالية كونه مبنيا على المعرفة، الإبتكار، البحث والتطوير،

[1] : FEMISE, **Profil Pays – Tunisie**, Egypte, p (10).
[2] : ANIMA investment network, Op.Cit, p.p (166-168).

حيث أنه في إطار الإستراتيجية الصناعية الجديدة تم إطلاق البرنامج الوطني لترقية الإبتكار وتكنولوجيات الإعلام والإتصال، يرمي هذا البرنامج إلى نشر التكنولوجيات الحديثة في كل ميادين الحياة الاقتصادية.

وقد انعكست سياسات الإصلاح التي عرفها الاقتصاد التونسي بالشكل الإيجابي على النمو الاقتصادي خاصة من خلال العشرية 2000-2009 التي اتصفت بالانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحكم في التوازنات الاقتصادية والاجتماعية اعتمادا على المعادلة "السيطرة السياسية المطلقة + النمو الاقتصادي المتواصل = الاستقرار الاقتصادي".[1]

الفرع الثاني: تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في تونس بين 1990- 2009

أولا: تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي بين 1990- 1999

إن فترة التسعينيات هي الفترة التي تلت مباشرة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها تونس إنطلاقا من سنة 1986 بدافع المديونية التي دفعت بها للجوء لتوصيات المؤسسات المالية والنقدية الدولية، تلك الإصلاحات التي شملت ترقية القطاع الخاص، تحرير الأسعار وتحديث الأسواق المالية، تحرير التجارة الخارجية وترقية الصادرات، وكنتيجة لها شهد الناتج المحلي الإجمالي التونسي إرتفاعا مستمرا طوال عشرية التسعينيات مسجلا أعلى قيمة له سنة 1999 بقرابة 23 مليار دولار، وذلك ما رافقه إرتفاع متواصل بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الذي سجل أعلى قيمة له سنة 1999 أيضا بقيمة 2426 دولار أمريكي للفرد وذلك ما توضحه بيانات الجدول رقم 20، حيث تعتبر المستويات التي حققها الإقتصاد بخصوص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي جد مقبولة، وذلك تبعا لكون الاقتصاد التونسي يتصف بالتنوع والعمل في ظروف أمنية وسياسية مستقرة.

الجدول رقم (20): تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في تونس للفترة (1990- 1999).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)	12291	13075	15497	14609	15632	18031	19587	20746	21803	22944
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	1507	1572	1825	1687	1773	2013	2155	2251	2336	2426
النمو الاقتصادي (%)	7,95	3,90	7,81	2,19	3,18	2,35	7,15	5,44	4,97	6,02
نمو الناتج المحلي للفرد (%)	5,36	1,86	5,63	0,21	1,33	0,73	5,59	4,00	3,63	4,64

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

بالرغم من معدلات النمو الاقتصادي التي كانت متذبذبة في هذه الفترة إلا أنها كانت في مستويات مقبولة، حيث سجل النمو الاقتصادي أدنى قيم له بمعدل 2.19 % و 2.35 % لسنتي 1993 و1995 على التوالي فيما شهد أعلى معدل له في

[1]: حاكمي بوحفص، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال أفريقيا**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، العدد السابع، 2009، ص (16).

سنتي 1992 و1996 بنسبة 7.81 % و 7.15 % على التوالي، وبخصوص نمو نصيب الفرد من الناتج فقد إتصف هو الآخر بنوع من التذبذب ومع ذلك فقد سجل مستويات جد مقبولة بمعدل 5.63 % و 5.59 % لسنتي 1992 و1996 على التوالي.

تعود النتائج التي أحرزها الاقتصاد في هذه الفترة إلى نجاح البرنامج الإصلاحي الذي تبنته الحكومة التونسية والذي عمل على تحسين مناخ الاستثمار من خلال سلسلة الإصلاحات التجارية الإدارية والتنظيمية، الإصلاحات المصرفية وإصلاح قطاع التأمينات، وتحرير الخدمات القاعدية مثل النقل والإتصالات وهذا ما ساعد على الرفع من جاذبية الاقتصاد التونسي للمستثمرين الأجانب ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

ثانيا: تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي التونسي بين 2000– 2009

تشير معطيات الجدول رقم (21) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي التونسي في هذه الفترة قد واصل ارتفاعه من دون تراجع باستثناء الإنخفاض الطفيف الذي سجله سنة 2009 (من 44 إلى 43 مليار دولار) بفعل الأزمة المالية العالمية التي كان لها تداعيات على النشاط الاقتصاد العالمي ككل خاصة وأن تونس تعتبر من الدول التي تعتمد بدرجة كبيرة على متغيرات التجارة الخارجية، ورافق ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إرتفاعا مهما على مستوى نصيب الفرد التونسي من الناتج، حيث سجل أعلى قيمة له في سنة 2008 عند مستوى 4345 دولار أمريكي وذلك ما يبينه السطر الثالث من الجدول أدناه.

الجدول رقم (21): تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في تونس للفترة (2000-2009)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)	21473	22066	23142	27453	31183	32283	34377	38934	44880	43522
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	2245	2281	2366	2790	3140	3219	3394	3808	4345	4169
النمو الاقتصادي (%)	4,30	4,85	1,70	5,47	5,96	4,00	5,65	6,26	4,52	3,10
نمو الناتج المحلي للفرد (%)	3,13	3,66	0,57	4,85	4,97	3,00	4,62	5,25	3,47	2,00

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

بخصوص معدلات النمو في هذه الفترة فقد عرفت مستويات مهمة ولكن بصفة متذبذبة مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2007 بنسبة 6.26 % فيما عرفت أدنى قيمة لها سنة 2002 بمعدل 1.70 %، نفس التعليق يمكن إضفاؤه على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي عرف هو الآخر مستويات مهمة ولكن بشكل متذبذب مسجلا أعلى قيمة له سنة 2007 بنسبة 5.25 % فيما سجل أدنى قيمة له سنة 2002 عند مستوى 0.57 %.

يكمن السبب في النجاحات التي أحرزها الاقتصاد التونسي خاصة خلال هذه العشرية (2000-2009) في زيادة قدرته على المنافسة في الأسواق الدولية من خلال سلسلة القروض التي استفاد منها في إطار السياسات التنموية المبرمة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وأبرز دليل عن تحسن القدرات التنافسية للاقتصاد التونسي هو نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج التي تعتبر المحرك الأساسي لاستثمار مهما كان مصدره أو نوعه، حيث انتقلت الإنتاجية من المعدلات السالبة لسنوات الثمانينيات إلى معدل 1.24 % في التسعينيات ثم متوسط 1.40 % في الفترة الممتدة بين 2000 و2006، كما تضاعفت قيمة الصادرات التونسية بين عامي 1996 و2007 وزادت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من معدل 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي بين 2006 و2008 إلى معدل 2.6 % بين 2002 و2005 إلى معدل 5 % بين سنتي 2006 و2008، واحتلت تونس بذلك المرتبة الأولى في التنافسية بين الدول الإفريقية كما يوضحه تقرير التنافسية العالمية الصادر عن منتدى دافوس 2009.[1]

الفرع الثالث: تحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي في تونس بين 1990 – 2009

أولا: بنية الناتج المحلي الإجمالي التونسي للفترة (1990– 1999)

يتضح من الشكل رقم (26) أن القيمة المضافة الكلية للاقتصاد التونسي قد عرفت إرتفاعا مستمرا خلال الفترة 1990-1999، حيث انتقلت من مستوى 10.8 مليار دولار أمريكي لتصل إلى حدود 20.3 مليار دولار في نهاية العشرية.

كما يتضح من الشكل أدناه أن قطاع الخدمات كان أكبر القطاعات مساهمة في القيمة المضافة الكلية للاقتصاد التونسي في عشرية التسعينيات، حيث سجل هذا القطاع أعلى مستوى له سنة 1999 بقرابة 11.9 مليار دولار أمريكي مسجلا متوسطا سنويا في حدود 8 مليار دولار، في حين كانت المساهمة الضعيفة للزراعة بمتوسط سنوي قدره 2.2 مليار دولار، وكانت المساهمة المتوسطة للصناعة بمتوسط سنوي قدره 4.8 مليار دولار.

الشكل رقم (26): توزيع بنية القيمة المضافة الإجمالية في تونس حسب القطاعات للفترة 1990- 1999

الوحدة: مليون دولار أمريكي

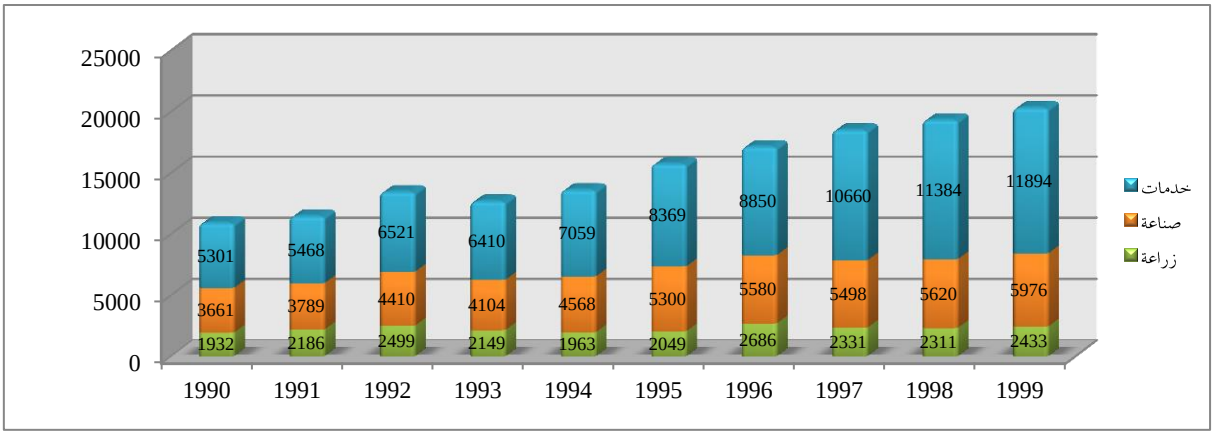

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

[1]: البنك الدولي، **تونس في طليعة الاقتصادات التنافسية في أفريقيا**، الرابط:
http://web.worldbank.org/wbsite/external/extarabichome/extarabiccountries

يتضح من الشكل رقم (27) أن مساهمة كل من الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي التونسي للفترة 1990-1999 قد سجلت تراجعا ملحوظا وتركت المجال أمام قطاع الخدمات، الذي عرفت مساهمته في الناتج المحلي التونسي ارتفاعا متواصلا طوال العشرية، حيث انتقل من معدل 48 % سنة 1990 ليبلغ حدود 58 % في نهاية تلك الفترة، وذلك يدل على تنوع الاقتصاد التونسي واعتماده على القطاعات الخالقة للقيمة المضافة منذ التسعينيات.

الشكل رقم (27): توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي التونسي للفترة 1990- 1999 بالنسبة المئوية.

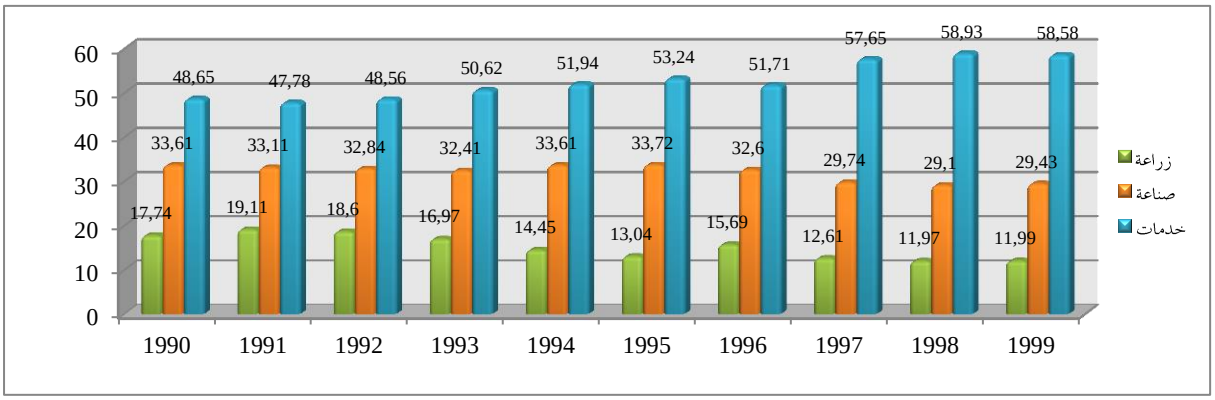

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

ثانيا: بنية الناتج المحلي الإجمالي التونسي للفترة (2000- 2009)

يُبين الشكل رقم (28) أن القيمة المضافة الكلية للاقتصاد التونسي في الفترة 2000- 2009 واصلت ارتفاعها من دون تراجع، حيث انتقلت من 18.9 مليار دولار أمريكي سنة 2000 لتبلغ حدود 41 مليار دولار سنة 2008 مع تسجيل انخفاض طفيف سنة 2009 مسجلة 39.7 مليار دولار وذلك تأثرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية.

الشكل رقم (28): توزيع بنية القيمة المضافة الإجمالية في تونس حسب القطاعات للفترة 2000- 2009
الوحدة: مليون دولار أمريكي

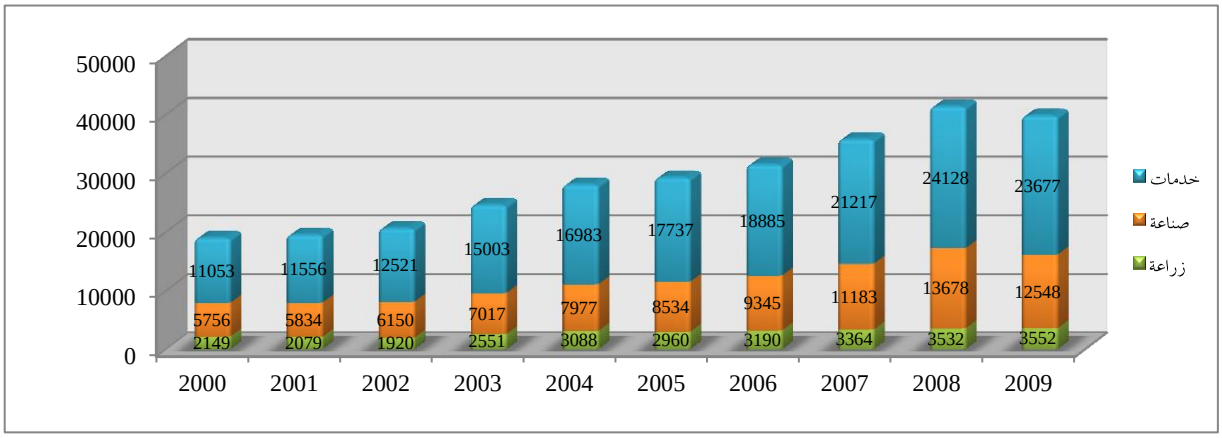

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

في هذه الفترة كانت الصدارة أيضا للقطاع الخدمي الذي ارتفعت مساهمته من دون تراجع مسجلا أعلى قيمة له سنة 2008 بأكثر من 24 مليار دولار، وكان المتوسط السنوي لمساهمة الخدمات في القيمة المضافة الكلية أكثر من 17 مليار دولار أمريكي. هذا في الوقت الذي سجل فيه القطاع الصناعي تطورا ملحوظا محققا أعلى قيمة له سنة 2008 هو الآخر بقيمة 13.6 مليار دولار وبمساهمة سنوية في المتوسط بقيمة 8.8 مليار دولار، أما القطاع الزراعي فتبقى حصته ضئيلة مقارنة مع باقي القطاعات، حيث سجل أعلى قيمة له سنة 2009 بقرابة 3 مليار دولار وبمساهمة سنوية بمتوسط 2.8 مليار دولار أمريكي.

في ما يخص مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي التونسي للفترة 2000-2009، يبين الشكل رقم (29) أن قطاع الخدمات يبقى أكثر القطاعات مساهمة في الناتج، حيث حقق زيادة مهمة مسجلا أعلى نسبة له سنة 2003 في حدود 61 %، وكانت المساهمة السنوية للخدمات في الناتج المحلي التونسي بمتوسط 59.8 % وهو معدل مرتفع مقارنة مع متوسط فترة التسعينيات الذي كان في حدود 52 %، وتبقى مساهمة القطاع الصناعي متوسطة، حيث انتقلت من متوسط 32 % لفترة التسعينيات إلى معدل 30 % في هذه الفترة، في حين تراجعت المساهمة الضئيلة للقطاع الزراعي التي انتقلت من متوسط 15.2 % لسنوات التسعينيات إلى متوسط 10 % لهذه الفترة.

الشكل رقم (29): توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي التونسي للفترة 2000- 2009 بالنسبة المئوية.

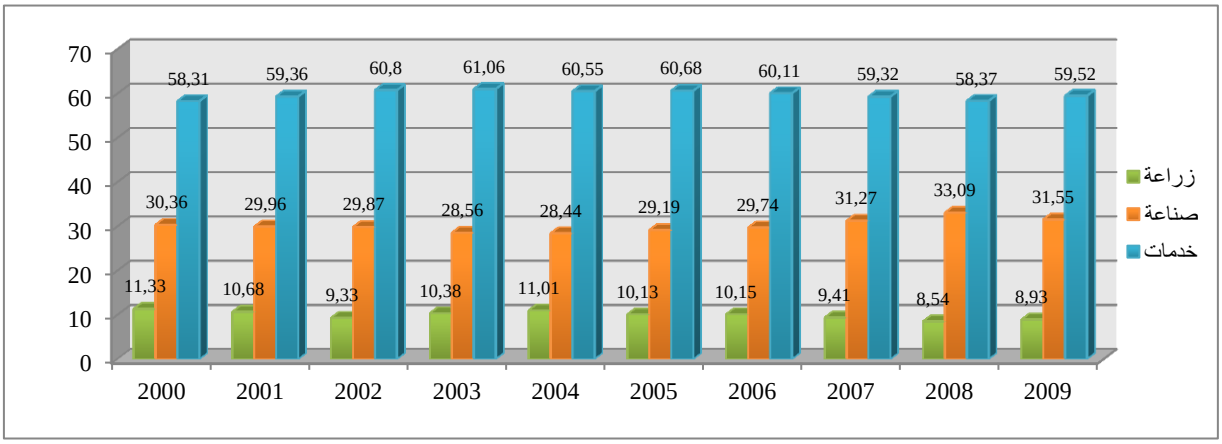

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

المطلب الثالث: تحليل النمو الإقتصادي المغربي

نتناول في ما يأتي تحليل أداء النمو الاقتصادي في المغرب إعتمادا على تحليل شامل لأداء الاقتصاد المغربي لمدة عشرة سنوات (2000 - 2009)، ثم تحليل المؤشرات الكبرى للنمو الاقتصادي وبنية الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الأول: تحليل أداء الاقتصاد المغربي

إتصف الاقتصاد المغربي طوال عشريتي الثمانينيات والتسعينيات بالتبعية للقطاع الزراعي، وبحكم الجفاف الذي شهدته تلك العشريتين تراجع النمو الاقتصادي إلى مستويات ضئيلة، لكن منذ سنة 1996 إسترجع الاقتصاد المغربي عافيته من خلال المساهمة الفعالة لقطاع الرعي وصيد البحري ومساهمة القطاعات ذات الحركية والقيمة المضافة المرتفعة مثل قطاع الإتصالات والسياحة في تعزيز النمو الاقتصادي خارج قطاع الزراعة، و لم يتراجع النمو الاقتصادي المغربي بالرغم من ثلاث سنوات متتالية من الجفاف (1999، 2000 و2001)، ومن أجل تنويع الآلة الإنتاجية المغربية تم الإهتمام بالقطاعات الخالقة للقيمة المضافة وهي: السياحة، الصناعات الإلكترونية والكهربائية، الصيد البحري، الصناعات التقليدية، الإسكان والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال.[1]

إن تغيير مسار الاقتصاد المغربي من اقتصاد مبني على الزراعة ومرهون بتقلبات الطقس والمناخ إلى اقتصاد منوع معتمد على القطاعات الحديثة الخالقة للقيمة المضافة ليس بالأمر الهين و لم يكن ذلك ناتجا عن إجراءات عشوائية، بل كان نتيجة سياسة اقتصادية تم إعدادها بإحكام بناء على أهداف وأولويات، حيث كانت الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية المغربية ما يلي:

1- تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام خالق للثروة والعمل المنتج يمكن المغرب من رفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يفرضها النظام الاقتصادي العالمي، وهذا النمو لا يمكن تحقيقه إلا في إطار ظروف اقتصادية كلية مستقرة.

2- التكفل بالاستقرار والتناغم والعدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل لثمار النمو وتعميم التعليم والتميكن من التجهيزات والخدمات القاعدية.

وَضّحَ التّصريح الذي أقرَّت به الحكومة المغربية أمام البرلمان معالم الإستراتيجية الاقتصادية الشاملة والتي تمثلت في ما يلي:

1- التحكم في توازن واستقرار الإطار الكلي الاقتصادي والإجتماعي اللازم من أجل توضيح الرؤية في المدى المتوسط والطويل للمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين.

2- تأسيس مصداقية الدولة وجاذبيتها للإستثمارات الأجنبية.

3- عصرنة وتنويع الآلة الإنتاجية وتحسين كفاءتها وتنافسيتها الدولية.

[1] : Adnani Driss, **Analyse De La Croissance Economique Sectorielle Du Maroc**, lien : http://adnanidriss.centerblog.net/661929-Analyse-de-la-croissance-economique-sectorielle consulté le: 15/11/2011 11:00.

4- تأسيس معالم المؤسسات القادرة على رفع تحديات الانفتاح على الأسواق والمنافسة الدولية.

بناء على معالم الإستراتيجية الاقتصادية الشاملة، تبنى المغرب بين سنتي 2000 و2004 مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي بُني على ثلاث محاور رئيسية أولها التعمق في تطبيق الديمقراطية وتكريس دولة القانون وتحسين الحياة المدنية، ثانيها تأهيل الاقتصاد المغربي على مستوى النسيج الإنتاجي والموارد البشرية، وأخيرا تأسيس مجتمع متماسك بتخفيض الفروقات بين الطبقات والمناطق الجغرافية [1]، وبين سنتي 2005 و2009 شرعت السلطات المغربية في برنامج استثماري واسع شمل البنية التحتية، التجهيزات الإجتماعية والمناطق الصناعية، وبلغت بذلك المخصصات المالية قرابة 3.4 مليار أورو مسجلةً معدل 5.2 % من الناتج المحلي الإجمالي، ونتج عن ذلك تحديث البنية التحتية للنقل من الطرق، الموانئ والمطارات.[2]

الفرع الثاني: تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في المغرب بين 2000-2009

أولا: تحليل تطور المؤشرات النمو الاقتصادي بين 1990-1999

غداة التزام المغرب بالأهداف الإنمائية للألفية سنة 1990 كانت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية جد متردية، حيث أن عشرية التسعينيات بالنسبة للمغرب كانت المرحلة التي تلت مباشرة فترة أزمة المديونية التي عرفها في عقد الثمانينيات، ومنذ سنة 1990 عرف الاقتصاد المغربي سلسلة من الإصلاحات الضخمة فوُصِفت تلك المرحلة بمرحلة الموازنات والبحوث العملية المكثفة للخروج من الأزمة وذلك ما رافقه تسارع التحرير والانفتاح الاقتصادي وإصلاحات القطاع المالي وتأهيل الإطار القانوني للمؤسسات.[3]

تشير معطيات الجدول رقم (22) والذي يخص تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في المغرب للفترة 1990 – 1999 إلى أن الناتج المحلي الإجمالي المغربي قد عرف تزايدا مستمرا طوال العشرية باستثناء التذبذبات الحاصلة، حيث عرف أقصى قيمة له سنة 1998 بقرابة 40 مليار دولار أمريكي، ورافق ذلك تزايد مستمر أيضا على مستوى نصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي أين بلغ أقصى قيمة له عام 1998 بقيمة 1411 دولار أمريكي.

[1] : Ibidem.
[2] : ANIMA investment network, Op.Cit, p 129.
[3] : Royaume du Maroc, **OMD, rapport national 2009**, Maroc, 2010, p (05).

الجدول رقم (22): تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في المغرب للفترة (1990-1999)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)	25821	27837	28451	26801	30351	32986	36639	33415	40022	39734
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	1033	1093	1098	1017	1134	1213	1328	1194	1411	1382
النمو الاقتصادي (%)	4,03	6,90	-4,03	-1,01	10,36	-6,58	12,22	-2,23	7,66	0,53
نمو الناتج المحلي للفرد (%)	2,05	4,95	-5,69	-2,65	8,61	-8,00	10,58	-3,60	6,20	-0,78

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

أما بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي التي تم تسجيلها في هذه الفترة فقد شهدت تذبذبا كبيرا كما يبينه السطر الرابع من الجدول رقم 15، حيث سجلت سنوات 1991، 1994، 1996، 1998 نمو اقتصاديا قويا كان أقصاها 12.22 % سنة 1996 بينما عرفت سنوات 1992، 1993، 1995، 1997 معدلات جد منخفضة كان أدناها 6.58 % - سنة 1995.

نفس التعليق يمكن إضفاؤه على نمو نصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي الذي عرف هو الآخر تذبذبا كبيرا طوال سنوات عشرية التسعينيات حيث أنه سجل أكبر قيمة له سنة 1996 بمعدل 10.58 % فيما سجل أدنى مستوى له سنة 1995 بمعدل 8.00 % -.

يعود السبب الرئيسي للتذبذب الحاصل على مستوى النمو الاقتصادي ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الاقتصاد المغربي في عشرية التسعينيات كان ضعيف التنوع وشديد الإرتباط بالقطاع الزراعي الذي يرتبط بدوره بطبيعة الطقس ومنسوب تساقط الأمطار ووفرة الثروة المائية، ومع أزمة الجفاف التي عاشها الاقتصاد المغربي في عشريتي الثمانينيات والتسعينيات أثر ذلك سلبا على النمو الاقتصادي وجعله يأخذ خاصية التذبذب والإنخفاض.

ثانيا: تحليل تطور المؤشرات النمو الاقتصادي المغربي بين 2000-2009

تشير معطيات الجدول رقم (23) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي المغربي قد سجل تزايدا مستمرا طوال الفترة 2000-2009 إنتقالا من قرابة 37 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 90 مليار دولار أمريكي سنة 2009 دون أن يسجل أي تراجع، ورافق ذلك تزايد ملحوظ على مستوى نصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي الإجمالي من مستوى 1272 دولار سنة 2000 إلى 2828 دولار أمريكي سنة 2009 دون أن يسجل أي تراجع هو الآخر.

الجدول رقم (23): تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في المغرب للفترة (2000- 2009)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)	37021	37725	40416	49823	56948	59524	65637	75226	88883	90908
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	1272	1280	1356	1652	1867	1931	2106	2389	2793	2828
النمو الاقتصادي (%)	1,59	7,55	3,32	6,32	4,80	2,98	7,76	2,71	5,59	4,76
نمو الناتج المحلي للفرد (%)	0,32	6,25	2,10	5,11	3,64	1,86	6,62	1,64	4,50	3,68

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

في ما يخص معدلات النمو التي سجلها الاقتصاد المغربي في هذه الفترة فقد عرفت هي الأخرى مستويات مهمة كما يوضحه السطر الرابع من الجدول أعلاه، حيث وصل معدل النمو الاقتصادي إلى أقصى قيمة له سنة 2006 بمعدل 7.76 % وكانت أدنى قيمة سنة 2000 عند مستوى 1.59 %، وعلى مستوى نمو نصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي يوضح السطر الخامس من الجدول أعلاه أن نمو نصيب الفرد قد عرف مستويات مهمة كان أعلاها 6.62 % سنة 2006 وأدنى قيمة له كانت سنة 2000 بمعدل 0.32 %.

يعود التحسن الذي عرفته مؤشرات النمو للاقتصاد المغربي إلى سلسلة الإصلاحات الهيكلية التي التزم بها منذ عقد التسعينيات، حيث أن المغرب قد سجل معدل نمو سنوي متوسط في حدود 5.08 % بين 2001 إلى 2009، كما يعود الفضل في النتائج المحرزة إلى تحسن أداء الاقتصاد المغربي خارج القطاع الزراعي والإنجازات التي أفرزتها الإصلاحات الهيكلية على بنية الناتج المحلي المغربي، وذلك ما سنتطرق له بشيء من التفصيل في العناصر اللاحقة.

الفرع الثالث: تحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي المغربي

أولا: بنية الناتج المحلي الإجمالي المغربي للفترة (1990– 1999)

يتضح من الشكل رقم (30) أن القيمة المضافة الكلية للاقتصاد المغربي في الفترة 1990- 1999 قد عرفت تزايدا ولكن بشكل متذبذب، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى التذبذب الحاصل على مستوى القطاع الزراعي، وفي هذه الفترة سجل الاقتصاد المغربي أعلى قيمة مضافة سنة 1996 بقيمة 36 مليار دولار.

الشكل رقم (30): توزيع بنية القيمة المضافة الإجمالية في المغرب حسب القطاعات للفترة 1990- 1999

الوحدة: مليون دولار أمريكي

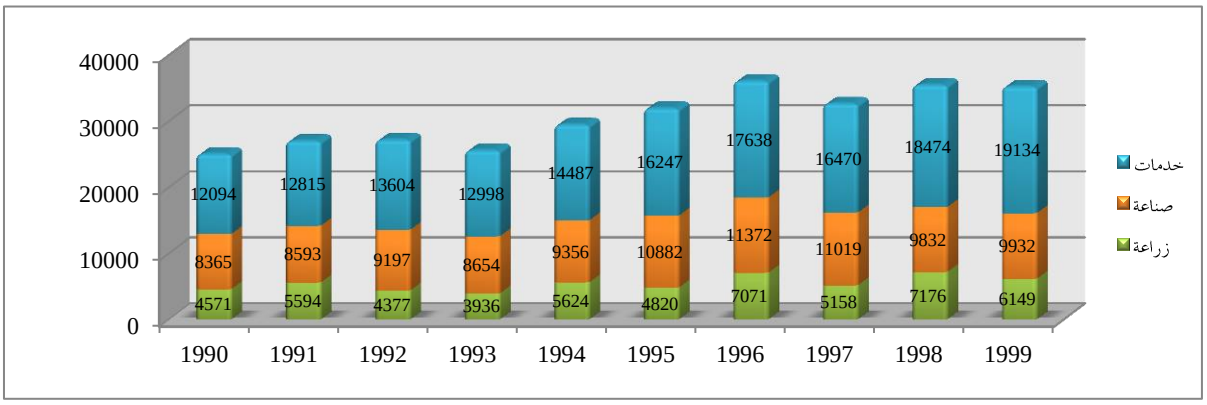

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

في فترة التسعينيات كانت الصدارة على مستوى القيمة المضافة الكلية للقطاع الخدمي الذي سجل أعلى قيمة له سنة 1999 بأكثر من 19 مليار دولار أمريكي، وكان المتوسط السنوي للخدمات في حدود 15.4 مليار دولار، في حين كان متوسط مساهمة القطاع الصناعي بما يضمه من فروع في حدود 9.7 مليار دولار، أما حصة القطاع الزراعي فكانت بمتوسط سنوي قدره 5.4 مليار دولار أمريكي.

في ما يخص مساهمة قطاعات الاقتصاد المغربي في الناتج المحلي الإجمالي لفترة التسعينيات فقد كانت الصدارة للقطاع الخدمي الذي سجل أعلى نسبة له سنة 1999 بمعدل 54.34 % وكان المتوسط السنوي لمساهمته في الناتج في حدود 50.32 %، بينما سجل القطاع الصناعي بكل فروعه أعلى قيمة له سنة 1995 (34.06 %)، وكان متوسط مساهمته السنوي في حدود 32 %، أما القطاع الزراعي الذي كانت مساهمة شديدة التذبذب فقد كان متوسط مساهمته في تلك الفترة 17.77 %.

الشكل رقم (31): توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي المغربي للفترة 1990- 1999 بالنسبة المئوية.

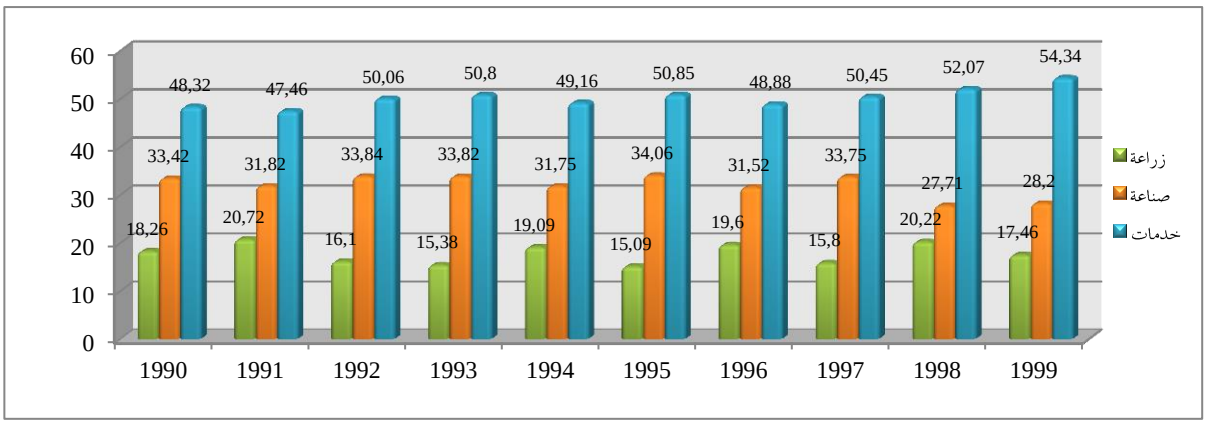

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

ثانيا: بنية الناتج المحلي الإجمالي المغربي للفترة (2000– 2009)

يبين الشكل رقم (32) كيف أن القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد المغربي قد عرفت تزايدا مستمرا من دون تراجع، انطلاقا من 32.9 مليار دولار سنة 2000 لتبلغ أعلى قيمة لها سنة 2009 بأكثر من 81 مليار دولار أمريكي.

في هذه العشرية كانت الصدارة أيضا للقطاع الخدمي الذي عرف هو الآخر نموا مهما، حيث انتقلت القيمة المضافة لهذا القطاع من 18.4 مليار دولار سنة 2000 لتبلغ 44.6 مليار دولار سنة 2009، مسجلا بذلك متوسطا سنويا بقيمة 30.1 مليار دولار، هذا في الوقت الذي عرف فيه القطاع الصناعي أيضا تطورا ملحوظا، حيث بلغ أقصى قيمة مضافة سنة 2008 عند مستوى 24.2 مليار دولار، وكانت حصته السنوية المتوسطة في حدود 15.2 مليار دولار، الزراعة من ناحيتها عرفت هي الأخرى زيادات مهمة في القيمة المضافة إلى أن بلغت أقصى قيمة لها سنة 2009 مسجلة 13.2 مليار دولار وبمتوسط سنوي في حدود 8.4 مليار دولار أمريكي.

الشكل رقم (32): توزيع بنية القيمة المضافة الإجمالية في المغرب حسب القطاعات للفترة 2000– 2009

الوحدة: مليون دولار أمريكي

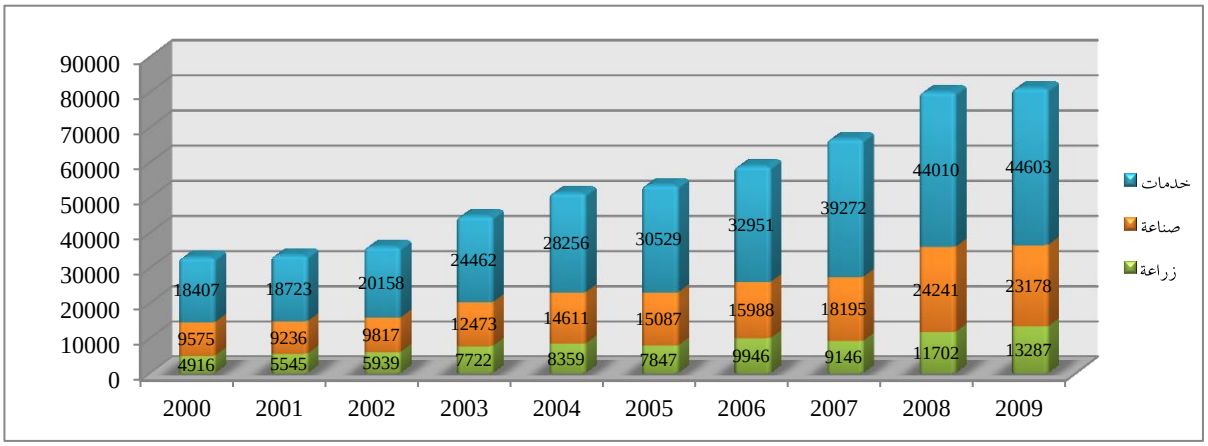

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

تميزت هذه الفترة بالمساهمة الكبيرة للقطاع الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث سجل هذا القطاع مستويات مهمة كان أعلاها 58.98 % سنة 2007 وبمساهمة سنوية متوسطة في حدود 56 %، في حين كانت المساهمة السنوية المتوسطة للصناعة في حدود 28.2 %، ومن جهتها سجلت الزراعة مساهمة بمعدل سنوي متوسط قدره 15.8 %.

الشكل رقم (33): توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي المغربي للفترة 2000– 2009 بالنسبة المئوية.

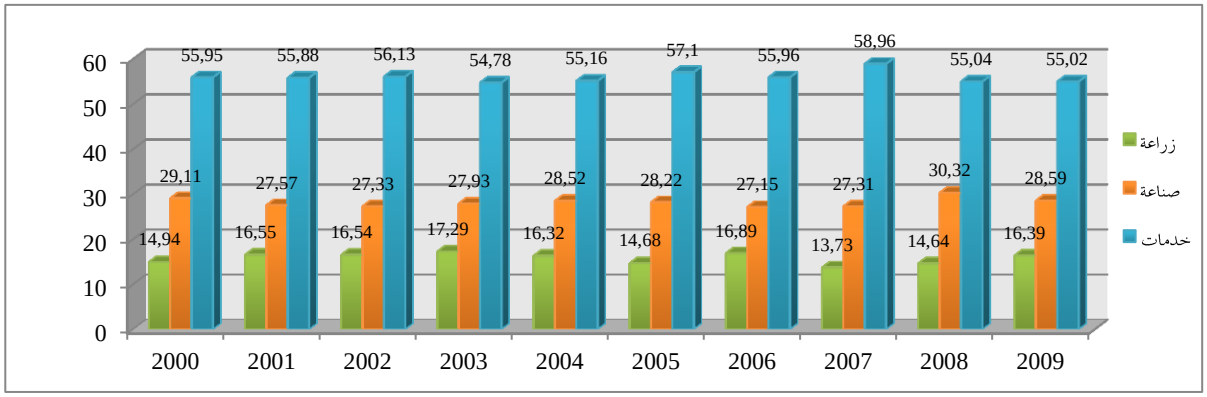

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

المطلب الرابع: مقارنة بين أداء الدول المغاربية في إطار النمو الاقتصادي المستدام

في ما يلي سنقوم بإجراء مقارنة بين الدول المغاربية محل الدراسة على أساس أدائها الاقتصادي وذلك من خلال مقارنة تطور مؤشرات النمو الاقتصادي التي تعتبر كنتيجة لجهود السياسات الاقتصادية للدول الثلاث، ومن ثم نجري مقارنة على أساس بنية الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات الاقتصادية الكبرى فيه.

الفرع الأول: المقارنة على أساس تطور مؤشرات النمو الاقتصادي

المؤشرات التي يتم التركيز عليها في إطار المقارنة بين أداء الاقتصاديات المغاربية هي الناتج المحلي للفرد، الناتج الفردي حسب تعادل القوة الشرائية ومعدلات النمو الاقتصادي، وذلك كون تلك المؤشرات هي الأكثر مساهمة في استنتاج نواحي التشابه ونواحي الإختلاف بين الدول الثلاث.

أولا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يتضح من الشكل رقم (34) في قسمه العلوي أنه في الفترة 1990- 1999 كانت الجزائر تحتل المرتبة الأولى لمستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي لامتداد سنتين فقط (1990، 1991) ثم أحرزت تونس في ما بعد المرتبة الأولى على أساس هذا المؤشر، وبقي المغرب في المرتبة الأخيرة طوال العشرية، وبالنسبة للاتجاه العام لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد اتجه هذا الأخير نحو التذبذب والإنخفاض في كل من الجزائر والمغرب، في حين كان إتجاهه العام في تونس نحو الإرتفاع نسبيا.

الشكل رقم (34): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية بين 1990- 2009 (بالدولار الأمريكي)

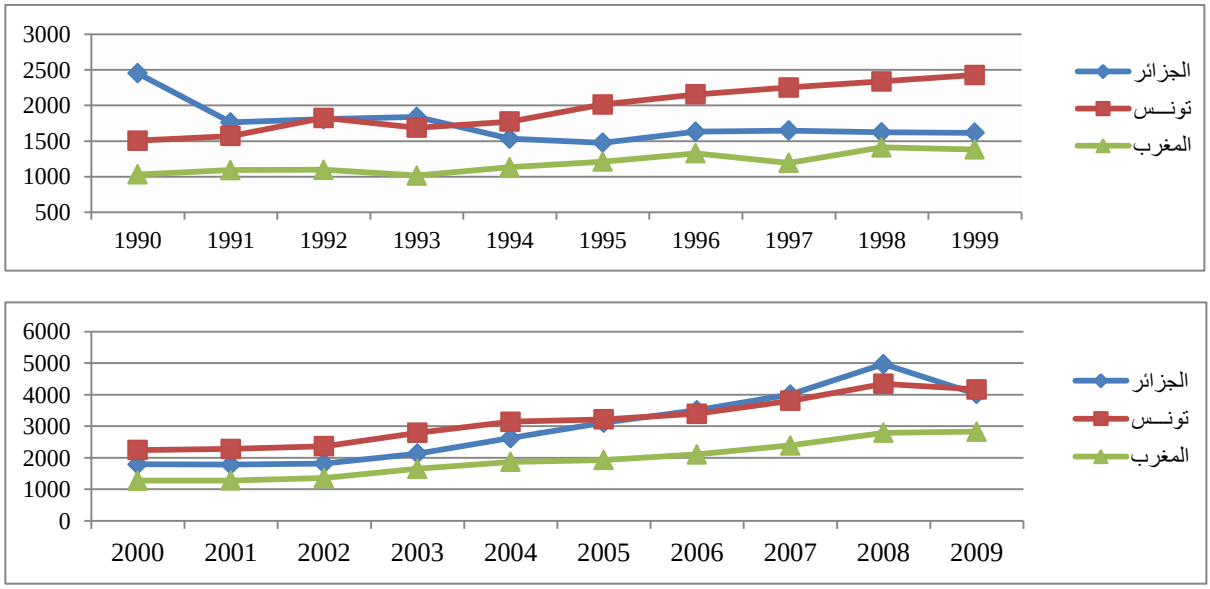

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

أما القسم السفلي من الشكل رقم (34) فيبين أن الاتجاه العام لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2000-2009 قد عرف توجها نحو الإرتفاع في الدول الثلاث، حيث تصدرت تونس المرتبة الأولى بين 2000 و2005 ليحدث تطابق نسبي بين الجزائر وتونس بين 2005 و2007، ثم تعود تونس لتحتل الصدارة من جديد بمستوى 4169 دولار أمريكي للفرد في 2009 مقارنة بمستوى 4022 دولار للجزائر في نفس السنة، أما المغرب فقد بقي في المرتبة الأخيرة طوال هذه العشرية مع تقلص مستوى التذبذب على مستوى هذا المؤشر.

ثانيا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القدرة الشرائية

في الفترة 1990- 1999 كانت الجزائر تحتل المرتبة الأولى على أساس مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفق تعادل القوة الشرائية مسجلة أعلى مستوى في سنة 1999 بقيمة 5237 دولار للفرد بغض النظر عن التذبذب الحاصل بين 1992 إلى 1995، ثم تأتي تونس في المرتبة الثانية بتزايد مستمر من دون تراجع مسجلة أعلى قيمة لهذا المؤشر سنة 1999 عند مستوى 5113 دولار، وكان المغرب في المرتبة الثالثة طوال العشرية بمستويات متذبذبة لهذا المؤشر.

الشكل رقم (35): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية (تعادل القدرة الشرائية)

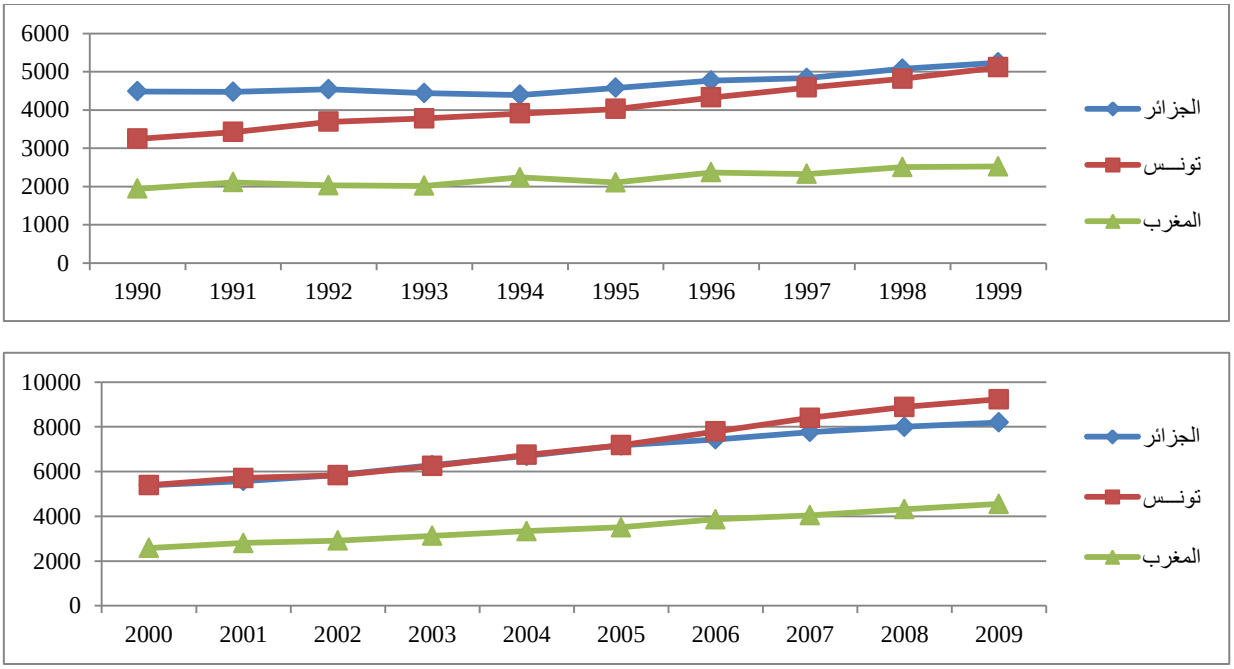

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

يتضح من الشكل رقم (35) في شقه السفلي حدوث تطابق نسبي بين مستويات الناتج المحلي للفرد حسب تعادل القوة الشرائية بين سنوات 2000 و2005 عند مستويات بين 5387 و7182 دولار للفرد، لتحتل تونس المرتبة الأولى انطلاقا من سنة 2006 لتحقق أعلى مستوى سنة 2009 بأكثر من 9200 دولار للفرد، ويبقى المغرب دائما في المرتبة الأخيرة حتى في هذه العشرية. لكن ما ميز هذه الفترة هو غياب التذبذب في مستويات هذا المؤشر وميله تماما نحو الإرتفاع في الدول الثلاث.

ثالثا: المقارنة على أساس معدلات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية

في الفترة 1990- 1999 كانت تونس تتصدر معدلات النمو الاقتصادي من بين الدول الثلاث مسجلة معدلات ما بين 2 إلى 7 %، وكانت أكثر الدول المغاربية استقرارا على أساس هذا المؤشر، في الوقت الذي كانت فيه معدلات النمو في كل من الجزائر والمغرب تتصف بالإنخفاض والتذبذب الشديد.

الشكل رقم (36): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية بين 1990- 2009 (%)

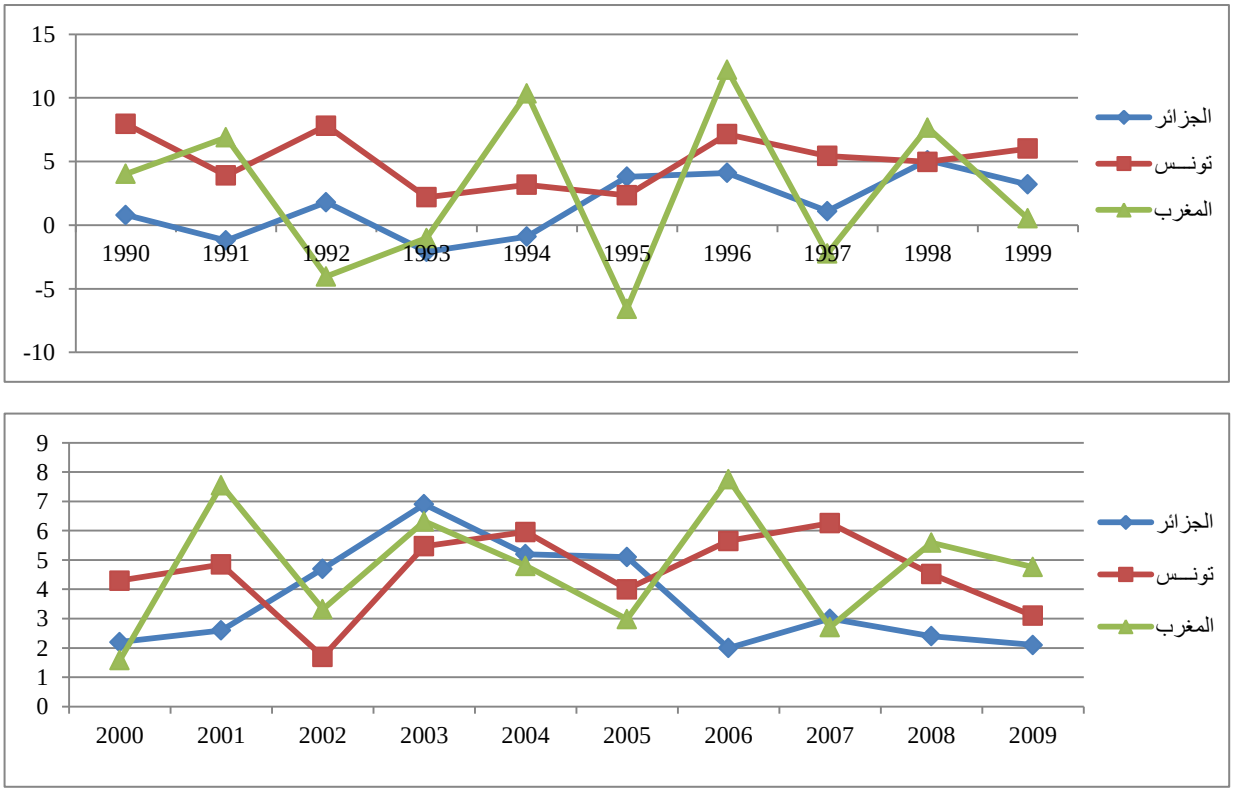

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

أما في الفترة 2000- 2009 فقد عرفت معدلات النمو في الدول الثلاث تذبذبا شديدا خاصة بالنسبة للمغرب، وعرفت معدلات النمو في كل من الجزائر وتونس ميلا إلى الإنخفاض في نهاية العشرية.

الفرع الثاني: المقارنة على أساس مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

في هذا الإطار سنقوم بالاعتماد على المتوسط السنوي لمساهمة القطاعات الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من أجل استخلاص أهم الفروقات بين طبيعة اقتصاديات الدول المغاربية.

حيث يتضح من الشكل رقم (37) أن الجزائر كانت شديدة الاعتماد على القطاع الصناعي الذي يضم كل من الصناعات الاستخراجية، الطاقوية والتحويلية، حيث كانت مساهمة هذا القطاع في الفترة 1990- 1999 بمتوسط سنوي قدره 49.67 % من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع نسبة 32.01 % و32 % لتونس والمغرب على التوالي، بينما قطاع الخدمات الذي

يضم كل من السياحة والفنادق، النقل، التجارة والتأمينات وغير ذلك من عناصر القطاع الخدمي، كانت نسبته من الناتج الجزائري 39.09 % أضعف نسبة مقارنة مع تونس والمغرب في الفترة 1990- 1999 بمعدلات 52.76 % و50.23 % على التوالي. وكان المغرب في الفترة 1990- 1999 أكثر الدول اعتمادا على القطاع الزراعي بمتوسط سنوي قدره 17.77 % مقارنة مع 11.23 % و15.21 % لكل من الجزائر وتونس على التوالي.

أبرز ما يوضحه الشكل (37) أن اعتماد الجزائر على القطاع الصناعي قد ازداد في الفترة 2000- 2009 ليبلغ متوسط 57.76 % من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك مقارنة مع تراجع هذه النسبة في كل من تونس والمغرب إلى مستويات 30.2 % و28.21 %، أيضا ما يتضح من الشكل أعلاه هو تراجع نسبة القطاع الخدمي من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري في هذا الفترة ليبلغ متوسطا سنويا قدره 32.93 % مقارنة مع الإرتفاع الملحوظ لهذه النسبة في كل من تونس والمغرب إلى متوسط سنوي قدره 59.81 % و56 % على التوالي. يمكن تفسير الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على القطاع الصناعي بالتبعية لقطاع المحروقات، حيث كانت نسبة الصناعة الاستخراجية والطاقوية إلى القطاع الصناعي ككل في عشرية التسعينيات في حدود 60 % تليها نسبة 76 % من إجمالي القطاع كمتوسط للفترة 2000- 2009، وهذا أيضا ما يدل على قلة تنوع الاقتصاد الجزائري مما جعله رهين تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الشكل رقم (37): متوسط مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية بين 1990- 2009 (%)

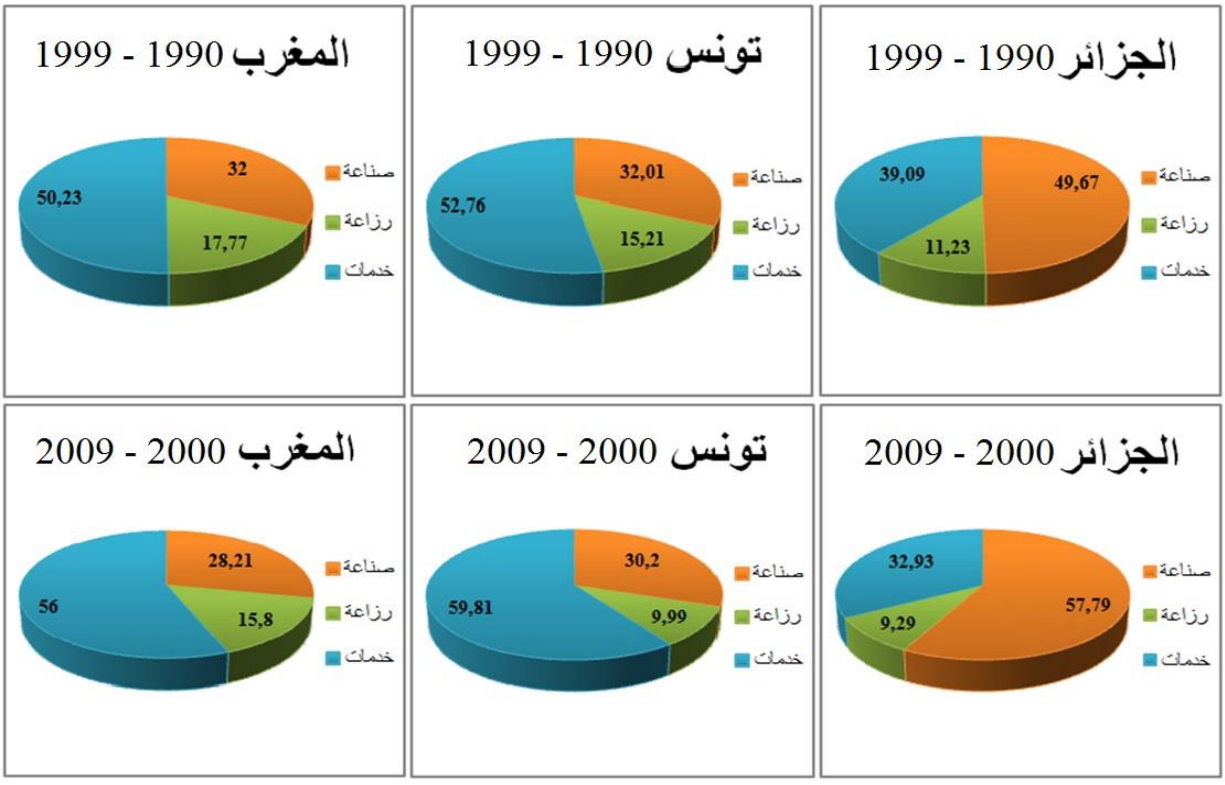

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

الاقتصاد المغربي أيضا ليس في معزل عن الانتقادات كونه في حالة يمكن وصفها بالمتردية، وذلك بالرغم من أن بنية الناتج المحلي المغربي قريبة من بنية الاقتصاديات المتقدمة، والإشكال يكمن في أن الاستثمارات الأجنبية الهائلة الواردة للمغرب كانت

متمركزة في العقارات والقطاعات الغير تصديرية، كما أن الخدمات السياحية لم تكن مثمرة والصناعات المغربية بسيطة غير تنافسية على المستوى الدولي، الأمر الذي يقتضي على الاقتصاد المغربي أن يكثف من تنوعه وزيادة ملاءته المالية [1]. أما الاقتصاد التونسي فله مزايا خاصة، فهو يتميز بتنوع النشاط الصناعي الذي يدعم النمو الاقتصادي، كما أن القطاع السياحي بمداخيله الهائلة يعتبر قطاعا استراتيجيا حيث أن تأهيل القطاع الفندقي كان من أولويات السلطات التونسية، أيضا كان كل من جذب الاستثمارات الأجنبية وبرامج الخوصصة في قلب سياسة الإصلاح وإعادة هيكلة الاقتصاد التونسي وذلك ما ساعد على تفعيلها بالرغم من القيود التي واجهتها مثل عجز الميزان التجاري الذي يقتضي على الاقتصاد التونسي السعي الدائم للرفع من حجم الصادرات.

الفرع الثالث: نتائج المقارنة

من خلال المؤشرات التي تم الاعتماد عليها يمكن استخلاص مقارنة شاملة بين أداء الدول المغاربية على مستوى النمو الاقتصادي وذلك على النحو التالي:

أولا: أوجه الشبه

تتمثل نواحي التقارب الرئيسية بين الدول المغاربية محل الدراسة في ما يلي:

- على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تقاربت الدول الثلاث نسبيا من حيث التوجه العام الذي كان نحو الإرتفاع، وأيضا التقارب في مستويات هذا المؤشر بين الجزائر وتونس.
- على مستوى نصيب الفرد من الناتج وفق تعادل القوة الشرائية كان التقارب في ما بين الدول المغاربية وخاصة في ما بين الجزائر وتونس سواء من ناحية الاتجاه العام أو المستويات المحققة.
- على مستوى معدلات النمو كان التقارب الملحوظ بين الدول الثلاث وعلى طول فترة الدراسة يخص التذبذب الكبير والإتجاه نحو الإنخفاض تأثرا بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية.
- على مستوى بنية الناتج المحلي الإجمالي كان التقارب الوحيد بين الدول الثلاث يكمن في اعتمادها المتواضع على القطاع الزراعي.

ثانيا: أوجه الإختلاف

تتمثل نواحي الإختلاف بين الدول الثلاث في ما يلي:

[1] : Abdellatif Benachenhou, **Pour Une Meilleure Croissance,** Op.Cit, p (286).

- على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تمثل الإختلاف بين الدول الثلاث في الاستقرار النسبي لهذا المؤشر في الاقتصاد التونسي مقارنة مع التذبذب الحاصل في الجزائر والمغرب.

- على مستوى نصيب الفرد من الناتج وفق تعادل القوة الشرائية ارتبط الإختلاف بين الدول الثلاث بميل نصيب الفرد المغربي للتذبذب الشديد خاصة في الفترة 1990- 1999 مقارنة بالاستقرار النسبي لهذا المؤشر في كل من الجزائر وتونس.

- على مستوى معدلات النمو كان الإختلاف الوحيد يخص المستويات التي تم تحقيقها في كل اقتصاد لأن التذبذب الشديد لا يُمَكِّن من الحكم على الفروق المسجلة على مستوى هذا المؤشر.

- على مستوى بنية الناتج المحلي الإجمالي كان الإختلاف الأساسي يخص ميل الاقتصاد الجزائري للاعتماد المكثف على القطاع الصناعي بما فيه المحروقات، بينما كان كل من الاقتصاد التونسي والمغربي يميلان للاعتماد على القطاع الخدمي.

المبحث الثاني: تقييم آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو المستدام في الدول المغاربية

نتناول في هذا المبحث تقييما لأهم آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية التي تبنتها الدول المغاربية الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) على مسار النمو الاقتصادي المستدام، وذلك من خلال تقسيم تلك الآثار إلى ثلاث جوانب رئيسية هي الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي والجانب البيئي لكل بلد.

المطلب الأول: تقييم آثار سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو المستدام في الجزائر

الفرع الأول: الآثار على الجانب الاقتصادي للنمو المستدام

في إطار دراسة آثار سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام في جانبه الاقتصادي يمكن الاعتماد على الآثار الجزئية التي تضم معدلات النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مستويات التضخم، تطور بنية الناتج المحلي الإجمالي، تطور مستويات الدين الخارجي وتطور نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي.

أولا: الآثار على معدلات النمو ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

من خلال التمثيل البياني لكل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل الانفتاح التجاري للجزائر للفترة الممتدة بين 1990 إلى 2009 في شكل منحنى بياني، يتضح أن كلا المتغيرين قد اتصفا بالتذبذب الشديد، وبالرغم من أن معدل الانفتاح التجاري كان يميل إلى الارتفاع بين 2001 و2007 بفعل الارتفاع الملحوظ في متغيرات التجارة الخارجية إلا أن معدلات النمو لنفس الفترة قد عرفت تذبذبا متواصلا وميلا نحو الانخفاض، وذلك ما يبينه الشكل رقم (38).

الشكل رقم (38): تطور معدل النمو ودرجة الانفتاح التجاري في الجزائر بين 1990- 2009 (%)

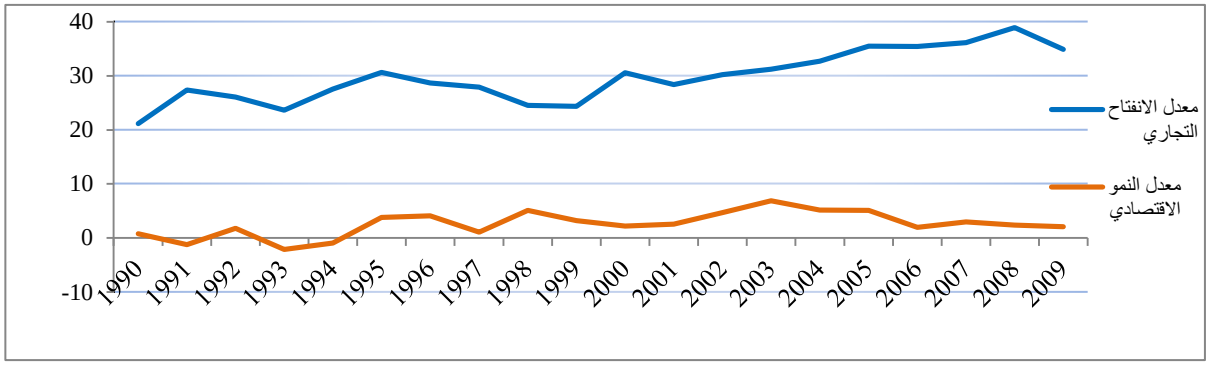

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجداول (04، 05، 18، 19).

بخصوص آثار سياسة تحرير التجارة الخارجية على نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي، وانطلاقا من تحليل المعطيات المستخدمة في تحليل كل من تطور مؤشرات التجارة الخارجية وتطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر على امتداد الفترة 1990 إلى غاية 2009، نجد أن تلك الآثار كانت غير واضحة في عشرية التسعينيات، ويرجع ذلك للتذبذب الكبير الحاصل سواء على مستوى متغيرات التجارة الخارجية أو على مستوى نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي بسبب الأوضاع

الاقتصادية والسياسية التي عرفتها تلك الفترة. أما في الفترة الممتدة بين سنة 2000 إلى غاية 2009 يتضح أن كلا من معدل الانفتاح التجاري ونصيب الفرد الجزائري من الناتج قد عرفا تطورا سريعا وميلا كبيرا نحو الارتفاع، حيث انتقل معدل الانفتاح التجاري من مستوى 28.4 % سنة 2001 ليصل إلى مستوى 38.9 و34.87 % لسنتي 2008 و2009 على التوالي، وذلك ما رافقه انتقال نصيب الفرد من مستوى 1781 دولار سنة 2001 ليبلغ مستوى 4967 و4022 دولار أمريكي لسنتي 2008 و2009 على التوالي.

يعود عدم وضوح آثار سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي ونصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي إلى التذبذب الشديد الناتج عن ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، حيث سجلت صادرات هذا القطاع معدلات خيالية كانت بين 1992 و2006 بمتوسط سنوي يفوق 95 % من إجمالي الصادرات الجزائرية.

ثانيا: الآثار على بنية الناتج المحلي الإجمالي

إن تحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي من خلال المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية الثلاث في القيمة المضافة الكلية ونسبة كل منها إلى الناتج الإجمالي يسمح بإدراك الميول والأهمية المعطاة لكل قطاع، وهذا ما يُمَكّن بدوره أصحاب القرار من توجيه الخطط والسياسات والبرامج لتنمية القطاعات ذات الميزة النسبية الحالية والقدرات التصديرية المستقبلية.

اعتمادا على الشكل رقم (37) الذي يوضح تطور بنية الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية، يتضح أن أهم قطاع خالق للقيمة المضافة بالنسبة للاقتصاد الجزائري هو القطاع الصناعي الذي تمثل فيه الصناعات الاستخراجية والطاقوية أكبر نسبة على مدى الفترتين 1990- 1999 و2000- 2009، وذلك ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري مع زيادة الانفتاح التجاري منذ 1994 قد زاد اعتماده على القطاع الصناعي، الأمر الذي أقحمه في تبعية شديدة لقطاع المحروقات، وذلك بدوره خلق نوعين من التبعية، الأولى تبعية للأسعار الدولية للنفط التي تؤدي إلى تذبذب الإيراد، والثانية تبعية للمنتجات الأجنبية التي ليس بمقدور الاقتصاد الجزائري إنتاجها.

ثالثا: نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

تظهر أهمية هذا المؤشر خاصة في حالة العجز، حيث أن عجز رصيد الميزان التجاري من شأنه أن يدفع بالاقتصاد إلى الاستدانة بالأخص إذا تجاوزت نسبة عجز الرصيد مستوى 5 %.

يتضح من الشكل رقم (39) أن نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري كانت في عشرية التسعينيات تميل إلى الانخفاض والتذبذب، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 1997 (9.57 %)، وكانت أدنى مستوياتها في سنتي 1994 و1995 بمعدلي -3.52 % و -2.80 % على التوالي، أما الفترة الثانية من التحليل (2000- 2009) فقد

عرفت نسبا جد مرتفعة لهذا المؤشر، حيث كانت في متوسط 18.90 % بين 2000 و2008، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تحسن أسعار البترول على المستوى العالمي، أما سنة 2009 فقد سجلت نسبة منخفضة في حدود 4.29 %.

الشكل رقم (39): تطور نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بين 1990- 2009

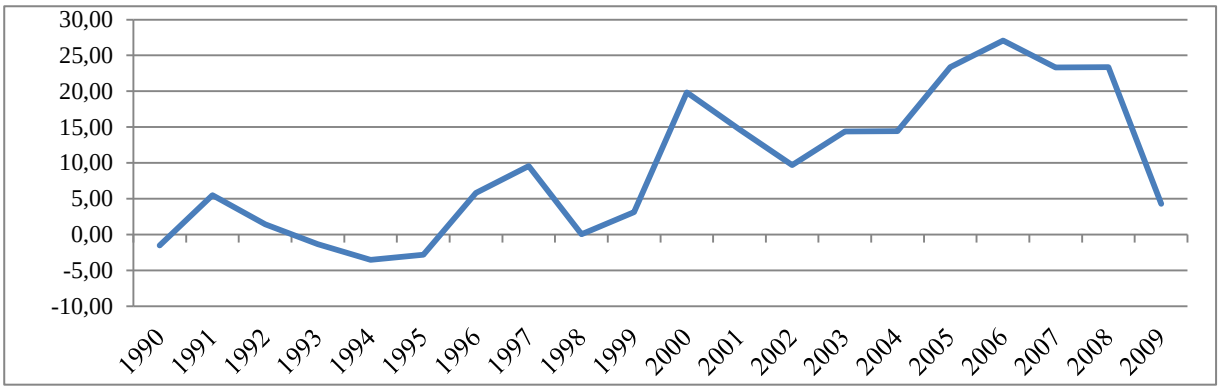

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على الجداول (04، 05).

رابعا: الآثار على معدلات التضخم

يتضح من الشكل رقم (40) أن معدلات التضخم حسب معدل التغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر كانت شديدة الارتفاع والتذبذب بين 1990 و 1996 بمتوسط سنوي قدره 24 %، لكن ابتداء من سنة 1997 سجل هذا المؤشر نوعا من الانخفاض والاستقرار إلى غاية 2005 لتعود إلى الارتفاع النسبي مسجلة معدل 5.73 % سنة 2009. بناء على ذلك يمكن تقسيم فترة التحليل إلى مرحلتين، الأولى فترة الشروع في الإصلاحات والتحرير الجزئي للتجارة الخارجية التي رافقها تذبذب وارتفاع في معدلات التضخم، والفترة الثانية هي فترة الإصلاحات المتسارعة التي عرفت إنخفاضا واستقرارا نسبيا على مستوى هذا المؤشر.

الشكل رقم (40): تطور معدل التغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر بين 1990- 2009 (%)

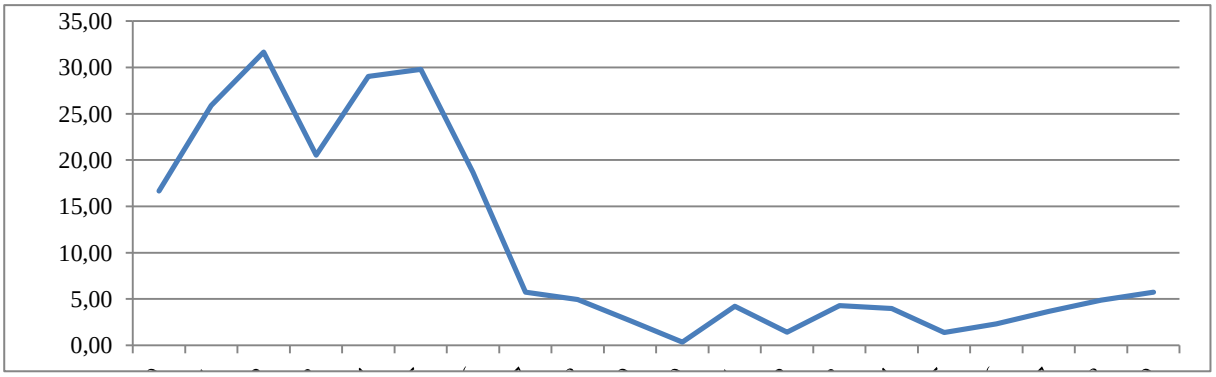

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

هذا ويمكن تفسير ميل معدل التضخم إلى الارتفاع النسبي في نهاية العشرية الثانية بارتفاع الطلب المحلي في الجزائر وما رافقه من ارتفاع في مستوى أسعار المواد الغذائية، أيضا يرجع ذلك إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي تبعا لارتفاع عوائد النفط.

خامسا: الآثار على الدين الخارجي

في هذا الإطار سنعتمد على نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي التي توضح عبء المديونية الخارجية في اقتصاد الدولة المقترضة، والتي تشير إلى قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء هذا الدين، ومدى استمراره على الالتزام بذلك.

عرف الاقتصاد الجزائري بعد خروجه من أزمة البترول (1986) وضعية مالية متدهورة، وأمام الصعوبات المتنامية في إطار الاستفادة من تمويل أسواق المال الدولية تم اللجوء إلى القروض التجارية قصيرة الأجل، الأمر الذي نتج عنه حالة عسر مالي كون معدلات خدمات الدين بلغت 82 % من إجمالي الصادرات سنة 1993، من ثم سعت الجزائر لإعادة جدولة الديون الخارجية من خلال برنامج تم العمل به لأربعة سنوات مع صندوق النقد الدولي، وإجمالي الديون التي تم إعادة جدولتها فعلا بلغ 14.6 مليار دولار، أي قرابة 50 % من مخزون الدين الخارجي الذي بلغ سنة 1994 أكثر من 28 مليار دولار أمريكي.[1]

يتضح من الشكل رقم (41) أن نسبة الدين الخارجي الجزائري إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت في انخفاض متواصل على امتداد الفترة، وكان ذلك تبعا للتحسن المستمر في متغيرات التجارة الخارجية، خاصة الصادرات التي انتعشت مع ارتفاع أسعار البترول، حيث سجل هذا المؤشر متوسطا سنويا قدره 63.73 % في الفترة 1990- 1999 وهي نسبة جد مرتفعة مقارنة مع المتوسط الذي تم تسجيله في الفترة 2000- 2009 بمقدار 22.38 %، خاصة وأن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي الجزائري لم تتجاوز نسبة 4.8 % منذ 2006.

الشكل رقم (41): تطور نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بين 1990- 2009

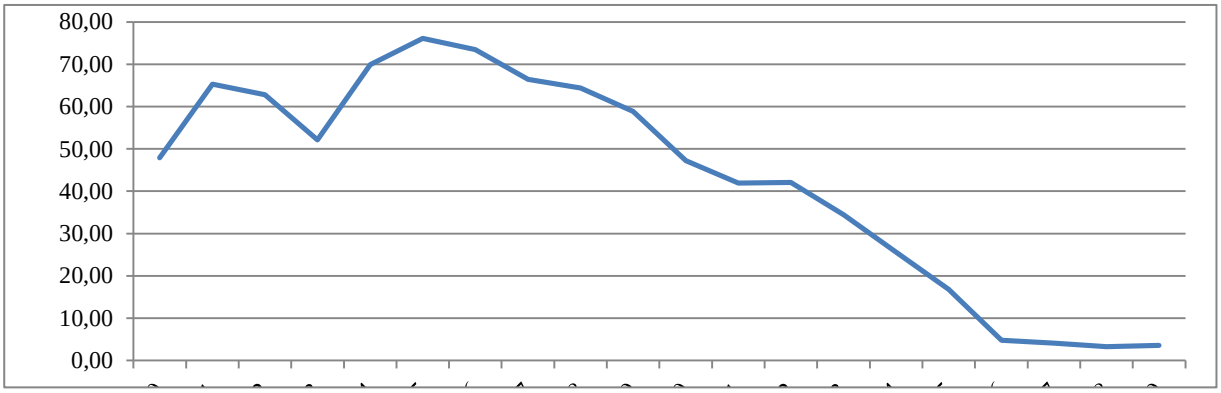

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات البنك المركزي الجزائري.

[1] : FEMISE, **Profil Pays – Algérie**, Op.Cit, p (30).

الفرع الثاني: الآثار على الجانب الاجتماعي للنمو المستدام

سنحاول في ما يلي تحليل آثار سياسة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية على الجانب الإجتماعي للنمو المستدام، وفي هذا الإطار سنقوم بدراسة تطور المؤشرات التي لها علاقة مباشرة بتطور متغيرات التجارة الخارجية وهي سوق العمل والبطالة، ثم نعرج إلى مؤشرات التنمية البشرية للوقوف على نتائج تحليل المعايير النقدية وغير النقدية الدالة على الأوضاع الإجتماعية في الجزائر في شكلها العام.

أولا: الآثار على سوق العمل

رافق النمو السكاني الذي عرفته الجزائر تغيرا جذريا في طبيعة وبنية اليد العاملة نتيجة ارتفاع مستويات التعليم خاصة للإناث، وكل تلك التحولات الديموغرافية والثقافية كان لها الأثر الكافي في تطور سوق العمل، لكنها لوحدها ليست كفيلة بتفسير التذبذبات في حجم وميل البطالة، حيث أن عدم مرونة المؤسسات لم يسمح للاقتصاد الجزائري باستيعاب الصدمات في مجال التشغيل [1]، ويمكن تحليل سوق العمل في الجزائر وتأثره بسياسة تحرير التجارة الخارجية على النحو التالي:

1- جانب الطلب:

يمثل جانب الطلب في إطار تحليل سوق العمل مجموعة طالبي العمل من السكان لدولة ما، وأهم العوامل التي نأخذها بعين الإعتبار عند تحليل الطلب على العمل هي النمو السكاني وكفاءة قوة العمل.

الجدول رقم (24): تطور النمو السكاني في الجزائر بين 2000-2009.

السنوات		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي السكان بالملايين		30,51	30,95	31,41	31,89	32,37	32,85	33,35	33,86	34,37	34,90
توزيع السكان حسب فئات الأعمار (%)	0- 14 سنة	34,23	33,19	32,23	31,33	30,50	29,74	29,04	28,40	27,85	27,39
	15- 65 سنة	61,64	62,59	63,47	64,30	65,06	65,78	66,46	67,07	67,61	68,04
	65 سنة فما فوق	4,13	4,22	4,30	4,37	4,43	4,48	4,51	4,53	4,54	4,56
المجموع (%)		100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصادر: - معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2011.[2]

- قاعدة بيانات البنك الدولي، 2012.

[1] : FEMISE, **Profil Pays – Algérie**, Op.Cit, p (02).

[2] : متوفرة على الرابط: http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_referer=&sCS_ChosenLang=en

يوضح السطر الثاني من الجدول أعلاه كيف أن الحجم الإجمالي لسكان الجزائر قد تطور بشكل ملحوظ بين 2000 و2009، حيث انتقل من 30.5 مليون ساكن لسنة 2000 ليبلغ قرابة 35 مليون سنة 2009، أما عن توزيع تعداد السكان حسب الفئات العمرية فتشير البيانات إلى أن الجزائر تتمتع بقوة عمل هائلة، حيث حازت الفئة العمرية لما بين 15 إلى 65 سنة على أعلى نسبة طوال العشرية لتبلغ نسبة 68.04 % سنة 2009.

2- جانب العرض:

وهو الجانب الأهم في إطار تحليل آثار سياسة تحرير التجارة الخارجية على الجانب الإجتماعي للنمو المستدام، كون الإصلاحات الاقتصادية التي تضم تحرير التجارة الخارجية من خلال تأسيسها لقواعد اقتصاد السوق وسعيها لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى لن تمس مباشرة كمية أو نوعية الطلب على العمل، في حين قد يكون لها الأثر المباشر على قدرة القطاعات والأعوان الاقتصادية على خلق وعرض فرص التشغيل.

اتصفت عشرية التسعينيات التي شهدت الإصلاحات الاقتصادية وبرنامج التعديل الهيكلي بالتحولات الكبيرة على مستوى التشغيل سواء بالنسبة للقطاع العام أو الخاص، حيث عرف الأول تسرُّبات كبيرة متأثرا بنتائج التعديلات والخوصصة وغلق المؤسسات العمومية، أما القطاع الخاص فقد فرض نفسه من خلال عرضه المهم للوظائف نتيجة تطوره السريع [1]، ومن خلال التحليل القطاعي لسوق العمل في الجزائر نجد أن مساهمة الصناعة قد تراجعت منذ 1979، وبدرجة أقل تراجع قطاع البناء والتعمير، حيث أن الصناعة التي كانت قطاعا محركا في سنوات السبعينيات قد فقدت دورها في خلق مناصب الشغل، وبعد تسجيله لمعدل نمو سنوي في حدود 11 % سنويا، ومساهمة بقرابة 20 % في التشغيل الكلي خارج قطاع الزراعة، عرف قطاع الصناعة تراجعا في التشغيل بوتيرة سنوية متوسطة في حدود 0.6 % حتى سنة 2002. هذا وقد عرف التشغيل على مستوى القطاع الزراعي تراجعا بين سنوات 1966 و1977 بحجم إجمالي قدره 170 ألف منصب، ومساهمة الزراعة في التشغيل الكلي التي كانت بنسبة 50 % في 1966 لم تتعد نسبة 18 % في 1987 بسبب الهجرة الريفية الكبيرة في تلك الفترة، ثم عاد هذا القطاع ليساهم بقوة في خلق مناصب الشغل في عشرية التسعينيات والعشرية الموالية لها، وكان ذلك نتيجة الشروع في البرنامج الوطني للتنمية الزراعية (PNDA) بخلق أزيد من 250 ألف منصب بين 2000 و2002. رافق الإصلاحات الاقتصادية نموا في التشغيل على مستوى القطاع الإداري، حيث كانت مساهمة هذا القطاع في التشغيل مستقرة بين سنوات 1967 إلى 1986 ليحدث نمو في مساهمة هذا القطاع بين سنوات 1987 إلى 2002 نتيجة تطوير الهياكل الإدارية والاجتماعية وتحسن أوضاع قطاع التربية والصحة العمومية.[2]

[1] : Organisation Internationale du Travail, **Marche Du Travail Et Emploi En Algérie**, Alger, 2003, p (26). Lien : http://www.ilo.org/public/french/region/afpro/algiers/download/marche_travail.pdf

[2] : FEMISE, **Profil Pays – Algérie**, Op.Cit, p (06).

جدول رقم (25): هيكل العمالة الجزائرية حسب القطاعات بين 2003- 2010 بالنسبة المئوية.

السنوات	2003	2004	2006	2007	2008	2009	2010	نسبة التغير بين 2003-2010 (%)
الزراعة	21.13	20,74	18,1	13,6	13,7	13.1	11.7	- 44.62
الصناعة	12.03	13,60	14,2	12,0	12,5	12.6	13.7	+ 13.88
البناء والأشغال العمومية	11.97	12,41	14,2	17,7	17,2	18.1	19.4	+ 62.07
التجارة والخدمات	54.87	53,25	53,4	56,7	56,6	56.1	55.2	+ 00.60

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات. [1]

من خلال تحليل التوزيع القطاعي للعمالة الجزائرية بين 2003- 2010 نجد أن قطاع التجارة، الخدمات والإدارة العامة يحتل الصدارة في التشغيل الكلي، حيث كانت مساهمته تتجاوز نسبة 53 % طوال الفترة، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية الذي انتقل من المرتبة الأخيرة لسنة 2003 بنسبة 11.97 % إلى المرتبة الثانية عام 2010 بنسبة 19.4 %، ومن جهته بقي قطاع الصناعة يتصف بالمساهمة المستقرة والضعيفة بين 12 إلى 14 %، وكان قطاع الزراعة قد تراجع من نسبة 21.13 % سنة 2003 ليسجل أضعف مساهمة سنة 2010 بقرابة 12 %. في ما يخص تطور بنية العمالة الجزائرية حسب المستوى التعليمي يتضح من الشكل رقم (42) أن أغلبية اليد العمالة الجزائرية بين 2003 إلى 2007 كانت بمستوى تعليم متوسط، ثم تأتي الفئة العُمّالية ذات المستوى الثانوي والابتدائي بنفس النسبة تقريبا، وكانت العمالة ذات مستوى التعليم العالي بنسب ضئيلة طوال الفترة ولكنها سجلت تقدما في السنوات الأخيرة (2006، 2007).

الشكل رقم (42): تطور بنية القوة العاملة الجزائرية حسب المستوى التعليمي بين 2003- 2007.

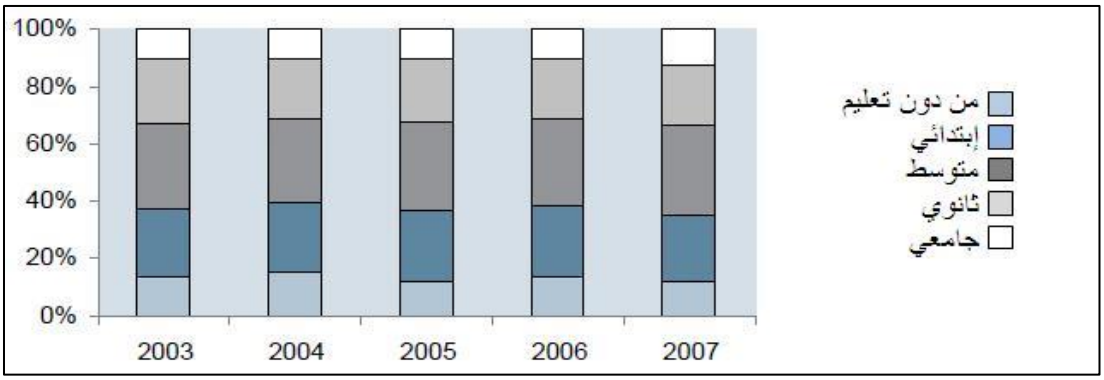

Source : Mohammed Saïb Musette, **Algérie : Migration, Marché du travail et développement**, CREAD, Alger, 2008.[2]

[1] : http://www.ons.dz
[2] : http://www.ilo.org/public/french/bureau/inst/download/algeria.pdf, consulté le: 04/02/2012.

ثانيا: آثار سياسة تحرير التجارة الخارجية على مستوى التشغيل والبطالة في الجزائر

من خلال التدابير التي تبنتها الجزائر في سبيل تحرير التجارة الخارجية كان الهدف الرئيسي هو جعل الاقتصاد الجزائري منفتحا قليل الحماية الجمركية، والحد من عجز الميزان التجاري، وقد ترتب عن الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري في شكلها الكلي العديد من الآثار على مستوى التشغيل، ونميز هنا بين نوعين من الآثار لكل منهما سيناريو خاص به.

السيناريو الأول يقوم على أن تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة يؤدي إلى التحكم في تكاليف إنتاج السلع النهائية وأسعارها مما يرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات المنتجة، وذلك ما يؤدي بدوره إلى زيادة طلب المؤسسات من اليد العاملة والتحكم في مستوى البطالة، أما السيناريو الثاني فيخص تخفيض الرسوم على السلع النهائية الاستهلاكية الذي يؤثر سلبا على الصناعات الناشئة، التي ستلجأ للتخلي عن حجم معين من العمالة وبالتالي عدم التحكم في مستوى البطالة.

إن آثار سياسة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية على حجم الصادرات يرتبط بثلاث عوامل أساسية، العامل الأول يخص مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات الجزائرية، العامل الثاني مرتبط بمرونة الجهاز الإنتاجي المحلي، والعامل الثالث يتمثل في درجة الحماية التي تفرضها الدول المستوردة للصادرات الجزائرية، وما وقع فعلا هو أن سياسة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية جعل الاقتصاد الجزائري ملجأً للسلع الأجنبية بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي.[1]

الشكل رقم (43): تطور معدلات البطالة في الجزائر بين 1990- 2009

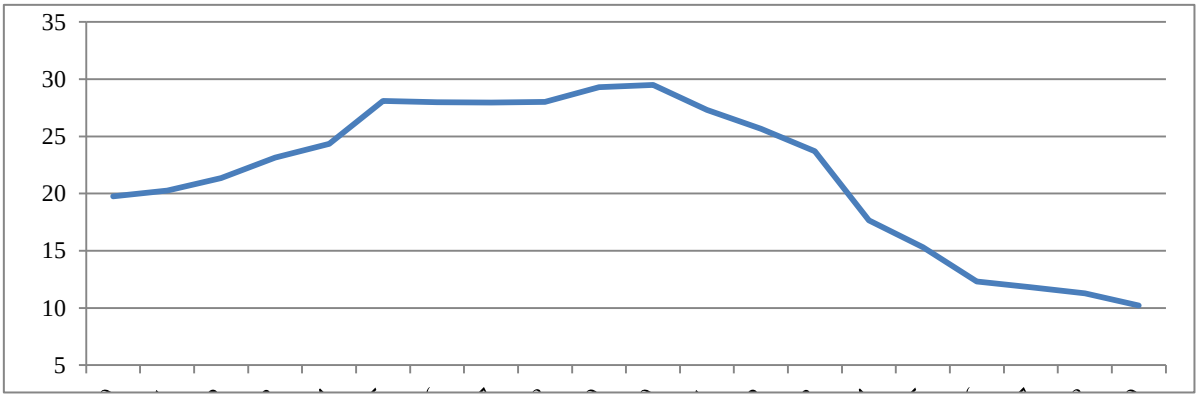

Source : International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, September 2011.[2]

يتضح من الشكل أسفله كيف أن معدلات البطالة في الجزائر في فترة الإصلاحات كانت شديدة الإرتفاع مسجلة متوسطا سنويا قدره 25 % بين 1990- 1999، ثم عرفت انخفاضا ملحوظا إنطلاقا من سنة 2001 لتسجل أدنى مستوى لها سنة 2009 بمعدل 10.21 %.

[1]: مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار حامد للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2009، ص (227).

[2] : Disponible sur : http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2011/02/weodata/index.aspx

تبقى بطالة الشباب الشغل الشاغل للسلطات الجزائرية كونها لا تزال في مستويات جد مرتفعة، وفي إطار البرنامج الخماسي 2010- 2014 فإن الهدف في هذا الإطار هو توفير 3 ملايين منصب عمل، 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وتشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي، هذا وقد تم تخصيص مبلغ 42.6 مليار دينار لخلق ما يزيد عن 60 ألف منصب عمل في إطار قانون المالية 2010، هذا مع العلم أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انتقل من 13189 مؤسسة عام 2008 ليبلغ 28836 عام 2009.[1]

ثالثا: مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر

حسب التقرير السنوي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية فإن الجزائر ترتب في المرتبة 96 عالميا على أساس دليل التنمية البشرية لسنة 2011، وكانت قيمة دليل التنمية البشرية 0.698 بمستوى تنمية بشرية متوسطة، وكانت اتجاهات دليل التنمية البشرية في الجزائر بين 1980- 2011 على النحو التالي:

جدول رقم (26): إتجاهات دليل التنمية البشرية في الجزائر بين 1980- 2011

السنوات	دليل التنمية البشرية							التغير في الترتيب		المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية (%)		
	1980	1990	2000	2005	2009	2010	2011	2006-2011	2010-2011	1980-2011	1990-2011	2000-2011
القيمة	0.454	0.551	0.642	0.667	0.691	0.696	0.698	2	0	1.40	1.13	1.03

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات تقرير التنمية البشرية 2011، ص (136).[2]

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن دليل التنمية البشرية في الجزائر قد عرف نموا سريعا بين 1980- 2011، حيث أعلنت منظمة الأمم المتحدة يوم الخميس الرابع من نوفمبر لسنة 2010 أن الجزائر قد حققت تقدما كبيرا في مجال التنمية البشرية، بل وقد حازت على المرتبة التاسعة عالميا من حيث سرعة التقدم في هذا المجال على أساس المؤشر المفصل للفترة 1970- 2010، في حين احتلت المرتبة الخامسة عالميا ضمن الدول التي حققت أسرع تقدم من حيث المؤشر الغير نقدي للتنمية البشرية.[3]

الفرع الثالث: آثار سياسة تحرير التجارة الخارجية على الوضع البيئي في الجزائر

تشير البصمة الإيكولوجية التي وردت في العمود الأول من الجدول أسفله حسب تقرير التنمية البشرية 2011 إلى المساحة المُنْتِجة بيولوجيا من الأرض والبحر والتي يحتاج إليها البلد لإنتاج الموارد التي يستهلكها وتصريف النفايات التي يخلفها، حيث بلغ

[1] : http://www.ilo.org/public/french/region/afpro/algiers/country/algerie/index.htm consulté le: 22/01/2012.

[2]: متوفرة على الرابط: hdr.undp.org/en/media/HDR_2011_AR_Complete.pdf

[3]: نصيرة قوريش، **التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010- 2014**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد السادس، 2011، ص (36).

نصيب الفرد الجزائري سنة 2007 من تلك المساحة 1.6 هكتار في الوقت الذي بلغ فيه هذا المؤشر نسبا عالية في دول متقدمة مثل 7 هكتارات للفرد في كندا، 10.7 في الإمارات العربية المتحدة عل سبيل المثال.

جدول رقم (27): تطور مؤشرات الاستدامة البيئية في الجزائر

المؤشرات	المقاييس المركبة للاستدامة		الحصة من مجموع إمدادات الطاقة		إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون		التلوث		التنوع البيولوجي ونضوب الموارد الطبيعية		
	البصمة الإيكولوجية (نصيب الفرد من الهكتارات)	دليل الأداء البيئي 0-100	الوقود الأحفوري (%)	موارد متجددة (%)	نصيب الفرد بالطن	المتوسط السنوي للنمو (%)	إنبعاثات الغازات الدفيئة بالطن	التلوث الحضري (ميكروغرام للمتر المكعب)	نضوب الموارد الطبيعية بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي	نسبة مساحة الغابات من المساحة الكلية	التغير في مساحة الغابات (%)
السنة	2007	2010	2007	2007	2008	1970- 2008	2005	2008	2009	2008	1990- 2008
القيمة	1.6	67.4	99.8	0.2	3.2	2.9	1.8	69	16.9	0.6	9.4 -

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات تقرير التنمية البشرية 2001، ص (151).

كما تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن 99.8 % من الطاقة المستهلكة في الجزائر سنة 2007 كانت من الوقود الأحفوري و لم تمثل المصادر المتجددة سوى 0.2 % من إجمالي إستهلاك الطاقة، كما أن مؤشرات إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتلوث تعتبر مرتفعة نسبيا عند مقارنتها بباقي الدول المتقاربة في الترتيب مع الجزائر، هذا وتشير المؤشرات الجزئية للتنوع البيولوجي ونضوب الموارد الطبيعية إلى أن الوضع البيئي في الجزائر يميل نحو التدهور، ذلك كون المساحة الكلية للغابات من المساحة الإجمالية لم تمثل سوى 0.6 %، وكان معدل التغير في مساحة الغابات بين 1990- 2008 سالبا بقيمة – 9.4 %.

يسير الأداء البيئي في الجزائر نحو التدهور باستمرار، ويتضح ذلك من عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على التصدي للتحديات الطاقوية والتغيرات المناخية التي خلقت بدورها تحديا يخص ضرورة التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة وتحديا يخص التحكم في مقدار الاستهلاك الطاقوي على المستوى الوطني الذي ينمو بمعدل سنوي قدره 4 % حسب ما أدلت به الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استهلاك الطاقة (APRUE)، ومما زاد من حدة الوضع هو أن الجزائر من كبار المنتجين والمصدرين للمحروقات على المستوى العالمي. هناك تناقض حاصل على مستوى إشكالية الطاقة في الجزائر، مصدره أن الاقتصاد الجزائري يسعى جاهدا للتقليل من الآثار السلبية لقطاع المحروقات واستهلاك الطاقة، وفي نفس الوقت يُلاحظ أن هذا القطاع يُنتج أضرارا جانبية متزايدة. كانت الإنجازات الإيجابية المحرزة في هذا الإطار كما يلي:[1]

- تحديد ومتابعة تنفيذ إجراءات معالجة الغازات الدفيئة والإنبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون على امتداد السلسلة الإنتاجية للمحروقات.

[1] : Mustapha Mekideche, **L'économie Algérienne A La Croisée Des Chemins**, Edition Dahlab, Alger, 2008, p.p (274 - 275).

- الإصرار على توسيع نطاق تلك الإجراءات على المستوى الدولي بعقود الشراكة مع القطاعات الخاصة والهيئات الدولية المعنية.

أما جوانب القصور التي تم تسجيلها في هذا الإطار هي:

- أنّ نموذج إستهلاك الطاقة في الجزائر يُعتبر نموذجا تبذيريا.
- أنّ الميول الثقافية والإجتماعية تَعتبر مخزون الموارد الطاقوية في الجزائر مُعمرًا.
- أنّ ترقية مشاريع الطاقة المتجددة غير كافية.

المطلب الثاني: تقييم آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو المستدام في تونس

الفرع الأول: على المستوى الاقتصادي

أولا: الآثار على معدلات النمو ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

من خلال التمثيل البياني لكل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل الانفتاح التجاري التونسي للفترة الممتدة بين 1990 إلى 2009، يتضح أن كلا المتغيرين قد عرفا نوعا من الاستقرار، حيث أن معدل الانفتاح التجاري كان مستقرا على امتداد الفترة بين مستويات 40 إلى 50 % باستثناء الانفتاح الشديد الذي تم تسجيله سنة 2008 (57 %)، وذلك ما رافقه استقرار نسبي لمعدل النمو الاقتصادي الذي سجل متوسطا سنويا قدره 5.09 % في العشرية الأولى، ثم متوسطا قدره 4.58 % للفترة 2000- 2009.

الشكل رقم (44): تطور معدل النمو ودرجة الانفتاح التجاري في تونس بين 1990- 2009 (%)

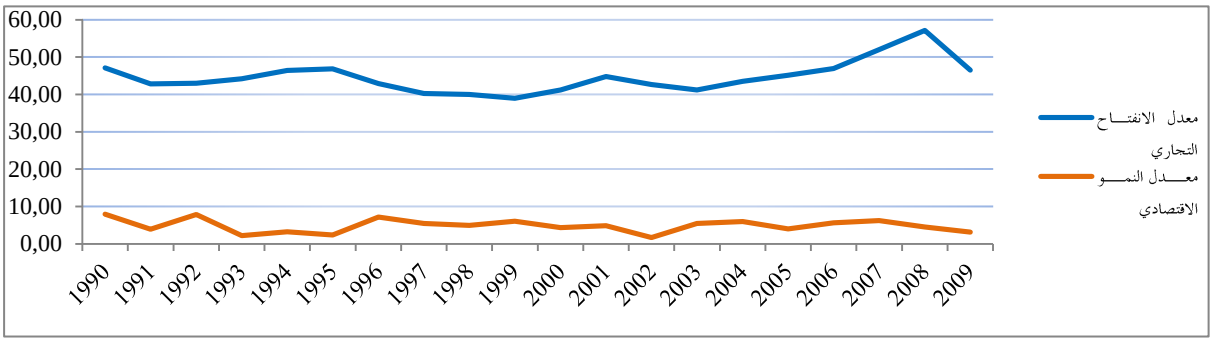

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجداول (09، 10، 20، 21).

في إطار تحليل آثار تبني تحرير التجارة الخارجية على نصيب الفرد التونسي من الناتج المحلي الإجمالي، يتضح على امتداد الفترة 1990- 2009 أن نصيب الفرد التونسي قد تأثر بالإيجاب مسجلا ارتفاعا متواصلا، حيث سجل في العشرية الأولى متوسطا سنويا قدره 1954 دولار أمريكي للفرد، مرتفعا إلى متوسط سنوي قدره 3175 دولار في العشرية 2000- 2009، وذلك ما يدل على التحسن المهم على أساس هذا المؤشر مع تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية في تونس.

ثانيا: الآثار على بنية الناتج المحلي الإجمالي

اعتمادا على الشكل رقم (37) الذي يوضح تطور بنية الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية، يتضح أن أهم قطاع خالق للقيمة المضافة بالنسبة للاقتصاد التونسي هو القطاع الخدمي الذي سجل مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للعشرية الأولى بمتوسط سنوي قدره 52.76 % ثم نسبة 59.81 % في العشرية الثانية، ويعود هذا الارتفاع المهم في مساهمة القطاع الخدمي في الناتج الإجمالي التونسي إلى إعطاء أهمية بالغة لهذا القطاع باعتباره خالقا للقيمة المضافة، وكان ذلك من خلال التوجه والتركيز الكبير على القطاع السياحي، الفندقي، الاتصالات والتأمينات باعتبار تلك القطاعات ركيزة الاقتصاديات المتقدمة التي تميل على التنوع الاقتصادي.

ثالثا: نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في تونس

كان رصيد الميزان التجاري التونسي طوال الفترة 1990- 2009 سالبا، ويتضح من الشكل رقم (45) أن نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي التونسي كانت شديدة التذبذب والإنخفاض خاصة في عشرية التسعينيات، أين سجلت أدنى قيمة لها سنة 1993 بمعدل – 7.52 % وبمتوسط سنوي قدره – 4.2 %، ويلاحظ أن هذا المؤشر سجل نوعا من التحسن في الفترة الثانية (2000- 2009) مسجلا متوسطا سنويا قدره – 2.71 %.

الشكل رقم (45): تطور نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي في تونس بين 1990- 2009

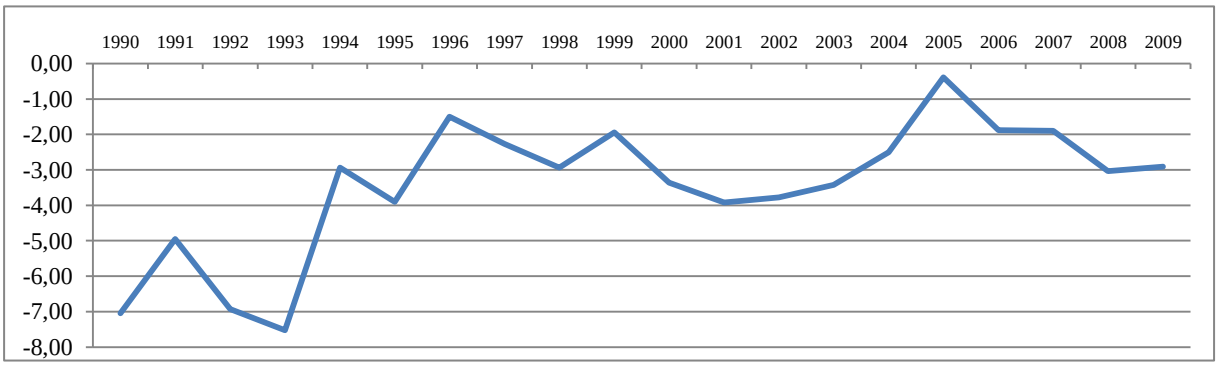

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على الجداول (09، 10).

رابعا: الآثار على معدلات التضخم

يوضح الشكل رقم (46) أن معدلات التضخم في تونس اتصفت هي الأخرى بالتذبذب والارتفاع بين 1990- 1998 مسجلة متوسطا سنويا لتلك الفترة في حدود 5.11 % لتميل إلى الإنخفاض ولكن بتذبذب نسبي، حيث سجلت متوسط 3.19 % بين 1999 إلى غاية 2009، ويعود عدم الاستقرار في معدلات التضخم التونسية وتذبذبها النسبي إلى ارتفاع فاتورة الواردات الطاقوية.

الشكل رقم (46): تطور معدل التغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك في تونس بين 1990- 2009 (%)

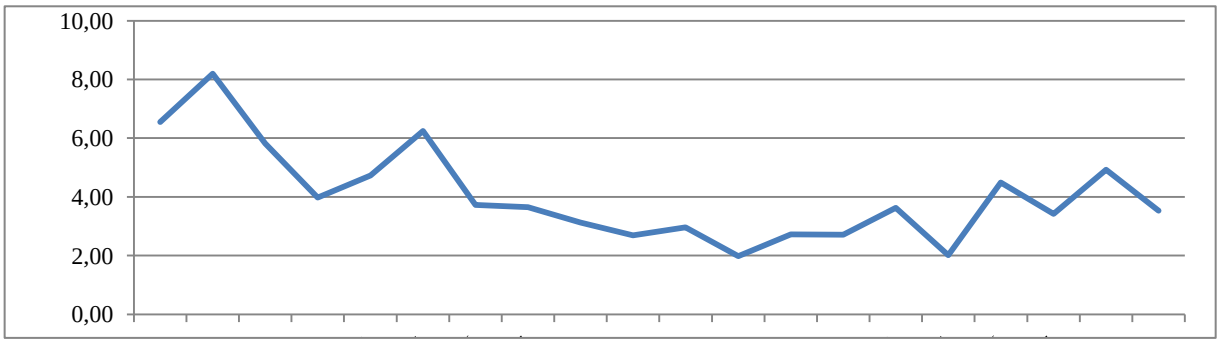

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

خامسا: الآثار على الدين الخارجي

يتضح من الشكل رقم (47) أن نسبة الدين الخارجي التونسي إلى الناتج المحلي الإجمالي بقيت مستقرة في مستويات مرتفعة طوال الفترة 1997- 2009، حيث سجلت معدلا سنويا قدره 45.28 % وهي نسبة جد مرتفعة تدل على الإعتماد الكبير على مصادر التمويل الخارجية الأمر الذي قد يقود إلى حالات من العسر المالي، إلا أن هذا المؤشر قد سجل تراجعا في نهاية فترة التحليل خاصة ابتداء من 2006 ليتم تسجيل نسبة 37.40 % سنة 2009.

الشكل رقم (47): تطور نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في تونس بين 1997- 2009

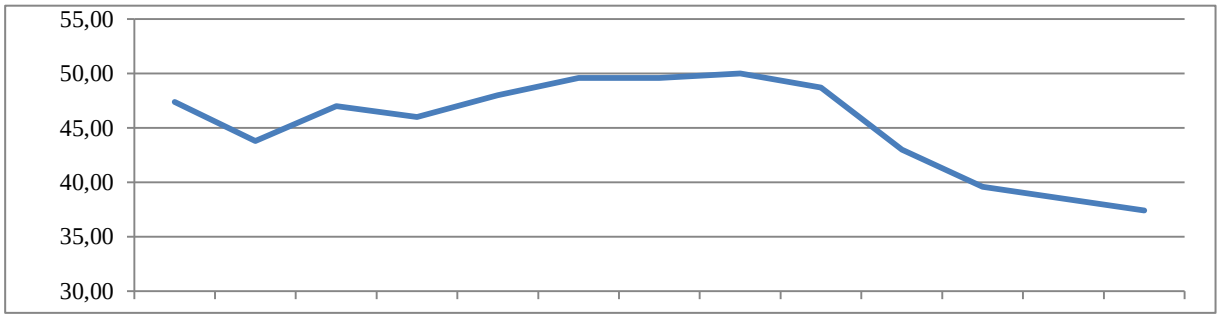

المصدر: إحصائيات البنك المركزي التونسي.[1]

الفرع الثاني: الآثار على الجانب الاجتماعي

أولا: الآثار على سوق العمل

1- جانب الطلب:

عرف جانب الطلب في سوق العمل التونسي استقرارا على مستوى تطور العدد الإجمالي للسكان، كون هذا الأخير قد انتقل من مستوى 9.45 مليون نسمة سنة 2000 ليبلغ 10.27 مليون نسمة سنة 2009. وتشير بيانات الجدول رقم (28) إلى أن سوق العمل التونسي أيضا يتمتع بقوة عمل هائلة، كون الفئة ما بين 15 إلى 65 سنة تمثل النسبة الأكبر من إجمالي سكان تونس، وبلغت سنة 2009 معدل 69.32 %.

[1] : http://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/francais/indicateurs/dette.jsp#devise.

الجدول رقم (28): تطور النمو السكاني في تونس بين 2000-2009.

السنوات		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي السكان بالملايين		9,45	9,54	9,62	9,71	9,79	9,88	9,97	10,07	10,17	10,27
توزيع السكان حسب فئات الأعمار (%)	0- 14 سنة	30,00	29,10	28,18	27,29	26,47	25,73	25,10	24,56	24,11	23,75
	15- 65 سنة	63,63	64,42	65,21	65,99	66,72	67,39	67,99	68,52	68,96	69,32
	65 سنة فما فوق	6,37	6,48	6,60	6,72	6,81	6,88	6,91	6,92	6,93	6,93
المجموع (%)		100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصادر: - معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2011.

- قاعدة بيانات البنك الدولي، 2012.

2- جانب العرض:

على امتداد الفترة 1994 - 1999 تم في تونس خلق 63 ألف منصب عمل سنويا، وهو متوسط مرتفع مقارنة مع ما تم تسجيله بين 1984- 1989 أين تم خلق حوالي 53 ألف منصب كمعدل سنوي، ثم تجاوز هذا الرقم 70 ألف منصب سنويا بين 1999- 2001. كانت أهم القطاعات التشغيلية في النصف الثاني من التسعينيات هي الزراعة، البناء والأشغال العمومية، قطاع الإدارة العامة والخدمات هذا الأخير الذي حاز على 70 % من إجمالي المناصب. ويشير التحليل القطاعي للقوة العاملة التونسية إلى أن قطاع الخدمات كان متفوقا منذ 1994، في الوقت الذي يمكن فيه تفسير العمالة في القطاع الزراعي بتكثيف الإستثمارات الخاصة والعمومية، من ناحيته كان قطاع البناء والأشغال العمومية من القطاعات ذات حجم العمالة الكبير، ويُفسر ذلك بتسارع الاستثمارات في هذا القطاع، وكثف قطاع الإدارة العمومية من التشغيل مسجلا معدل نمو للعمالة بقرابة 7 % سنويا في الفترة 1997- 2000، واستوعب قرابة 15 % من العمالة في 2001.[1]

تشير بيانات الجدول رقم (29) إلى أن قطاع الخدمات والإدارة لا يزال يحتل الصدارة في التشغيل، حيث بقيت مساهمته مستقرة عند مستويات 49 % طوال الفترة 2005- 2010، ويليه القطاع الصناعي، ثم القطاع الزراعي بمساهمة سنوية متوسطة في حدود 18.4 %.

[1] : FEMISE, **Profil Pays – Tunisie**, Egypte, p (21).

جدول رقم (29): هيكل العمالة التونسية حسب القطاعات بين 2005- 2010 بالنسبة المئوية.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	نسبة التغير بين 2005-2010 (%)
الزراعة والصيد البحري	18.7	19.3	18.5	17.9	18.3	17.7	- 5.34
الصناعة، البناء، الطاقة والمناجم	32.3	32.1	32.5	33.1	31.9	33.0	+ 2.16
التجارة والخدمات	49.0	48.6	49.0	49.0	49.8	49.3	+ 0.61

Source : Institut National de la Statistique (INS), Tunisie.

تدل بيانات الجدول أسفله على أن سوق العمل التونسي أصبح يعتمد تدريجيا على العمالة ذات الكفاءة العالية، حيث تراجعت نسبة اليد العاملة التي هي من دون تعليم من نسبة 16.2 % لسنة 2000 لتبلغ نسبة 11.7 % فقط سنة 2007، وعلى النقيض من ذلك نجد أن نسبة القوة العاملة ذات المستوى الجامعي قد انتقلت من 9.5 % سنة 2000 لتبلغ 15 % من العمالة سنة 2007، وهذا يدل على استجابة الاقتصاد التونسي لمتطلبات الانفتاح على المنافسة الدولية.

الجدول رقم (30): بنية اليد العاملة التونسية حسب المستوى التعليمي بين 2000-2007.

السنوات	2000	2004	2007	التغير بين 2000- 2007
من دون تعليم (%)	16.2	14.4	11.7	- 27.77 %
مستوى ابتدائي (%)	41.4	38.4	36.6	- 11.59 %
مستوى ثانوي (%)	32.9	35.1	36.7	+ 11.55 %
تعليم عالي (%)	9.5	12.1	15.0	+ 57.89 %
المجموع (%)	100	100	100	/

Source : FEMISE, **Impact De Libéralisation Commerciale Sur Le Marche Du Travail**, **Etude comparative Maroc Tunisie**, Maroc, 2010, p (84).[1]

ثانيا: الآثار على مستوى التشغيل والبطالة

توجهت سياسة الحكومة التونسية منذ 1990 إلى إحداث مستوى عال من المرونة في سوق العمل، وظهرت تلك التوجهات جنبا إلى جنب مع التوجه المتزايد نحو تحرير التجارة الخارجية، حيث عمل الاقتصاد التونسي على ضوء توصيات البنك الدولي على تأسيس سوق عمل مرن يستجيب للإصلاحات الاقتصادية والمؤسساتية لتعزيز التشغيل في مرحلة الإنفتاح التجاري.[2]

[1] : www.femise.org/PDF/ci2006/FEM31-21R.pdf

[2] : Zouhair Mrabet, **L'impact De L'ouverture Commerciale Sur Le Marche Du Travail Des Pays En Voie De Développement : Le Cas De La Tunisie**, Thèse de doctorat en sciences économiques, Université Paris – EST, 2010, p (134).

يتضح من الشكل رقم (48) أن معدلات البطالة في تونس كانت بين 1990- 1999 مستقرة عند مستويات 16 % مسجلة متوسطا سنويا في حدود 16.13 %، لتنخفض في العشرية الموالية التي عرفت انفتاحا تجاريا مكثفا وتسجل متوسطا سنويا قدره 13.84 %.

الشكل رقم (48): تطور معدلات البطالة في تونس بين 1990- 2009

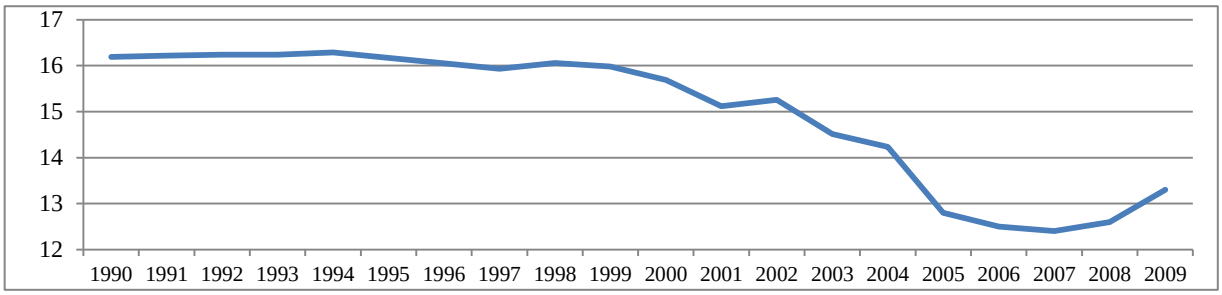

Source : International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, September 2011.

نتج عن إتباع سياسة تحرير التجارة الخارجية في تونس أن اتجه سوق العمل نحو استغلال عنصر العمل المؤهل خاصة على مستوى الصناعات التحويلية، كما أصبح سوق العمل التونسي يتصف بمعدل بطالة مستقر عند حدود 15 %، ذلك ما يمكن تفسيره بفجوة حاصلة بين العرض والطلب لكن الظاهرة التي يشهدها الاقتصاد التونسي هي ارتفاع معدل البطالة في الفئة ذات التعليم العالي الذي بلغ 11 %، هذه النسبة الأقل من المستوى العام للبطالة التونسية من شأنها أن تفوق المعدل العام في السنوات المقبلة، إلا أن هذا الوضع يمكن تجنبه من خلال النمو السريع لعروض العمل الخاصة بهذه الفئة.[1]

ثالثا: مؤشرات التنمية البشرية في تونس

حسب تقرير التنمية البشرية 2011، احتلت تونس المرتبة 94 عالميا على أساس دليل التنمية البشرية الذي كانت قيمته 0.698 بمستوى تنمية بشرية مرتفعة، وكانت اتجاهات دليل التنمية البشرية في تونس بين 1980- 2011 على النحو التالي:

جدول رقم (31): إتجاهات دليل التنمية البشرية في تونس بين 1980- 2011

السنوات	دليل التنمية البشرية							التغير في الترتيب		المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية (%)		
	1980	1990	2000	2005	2009	2010	2011	2006-2011	2010-2011	1980-2011	1990-2011	2000-2011
القيمة	0.450	0.542	0.630	0.667	0.692	0.698	0.698	3	1-	1.43	1.21	0.94

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات تقرير التنمية البشرية، 2011، ص (136).

هذا وقد ركز التقرير على ضرورة الشروع في إصلاحات سياسية ومؤسساتية تسمح باسترجاع الديمقراطية التي تعتبر الركيزة الأساسية للتنمية البشرية، كون حركات التغيير الشعبية التي شهدتها تونس بينت حسب التقرير ضرورة تعزيز تنمية شاملة

[1] : Zouhair Mrabet, Op.cit, P (217).

وحماية اجتماعية مكثفة من أجل تقليص اللامساواة الإجتماعية، والتحكم في معدلات البطالة خاصة في فئة الشباب وحاملي الشهادات.[1]

الفرع الثالث: الآثار على الوضع البيئي

حسب مؤشر البصمة الإيكولوجية، بلغ نصيب الفرد التونسي سنة 2007 من المساحة المنتجة بيولوجيا مستوى 1.9 هكتار، وهي نسبة تبقى ضئيلة أيضا بالنسبة لتونس خاصة إذا ما قورنت بالبصمة الإيكولوجية للدول المتقدمة أو دول تقاربها في الترتيب العالمي.

يتضح من بيانات الجدول أسفله أن 86.3 % من الطاقة المستهلكة في تونس سنة 2007 كانت من الوقود الأحفوري، في حين بلغت المصادر المتجددة نسبة 13.7 % من إجمالي إستهلاك الطاقة وهي نسبة تتقارب مع تلك التي يتم تسجيلها في الدول المتقدمة مثل كندا التي سجلت نسبة 17 % والدانمرك بنسبة 18.9 %. كانت مؤشرات إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتلوث في تونس هي الأخرى مرتفعة نسبيا عند مقارنتها بباقي الدول المتقاربة معها في الترتيب، وتشير المؤشرات الجزئية للتنوع البيولوجي ونضوب الموارد الطبيعية إلى أن الوضع البيئي في تونس يميل نسبيا إلى التحسن، ذلك كون المساحة الكلية للغابات من المساحة الإجمالية مثلت سنة 2008 نسبة 6.3 %، وكان معدل التغير في مساحة الغابات بين 1990- 2008 موجبا بقيمة 51.4 % وهي نسبة تدل على الاهتمام المتنامي بالحفاظ على التنوع البيولوجي في تونس.

جدول رقم (32): تطور مؤشرات الاستدامة البيئية في تونس.

المؤشرات	المقاييس المركبة للاستدامة		الحصة من مجموع إمدادات الطاقة		إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون		التلوث		التنوع البيولوجي ونضوب الموارد الطبيعية		
	البصمة الإيكولوجية (نصيب الفرد من الهكتارات)	دليل الأداء البيئي 0-100	الوقود الأحفوري (%)	موارد متجددة (%)	نصيب الفرد بالطن	المتوسط السنوي للنمو (%)	إنبعاثات الغازات الدفيئة بالطن	التلوث الحضري (ميكروغرام للمتر المكعب)	نضوب الموارد الطبيعية بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي	نسبة مساحة الغابات من المساحة الكلية	التغير في مساحة الغابات (%)
السنة	2007	2010	2007	2007	2008	1970- 2008	2005	2008	2009	2008	1990- 2008
القيمة	1.9	60.6	86.3	13.7	2.5	3.2	1	26	4.6	6.3	51.4

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات تقرير التنمية البشرية 2001، ص (151).

[1] : Hafawa Rebhi**, Rapport de développement humain, La Tunisie est classée 94 ème,** L'économiste Maghrébin, lien : http://www.leconomistemaghrebin.com/article,la-tunisie-est-classee-94eme,531,1.htm. consulté le : 24/01/2012.

المطلب الثالث: تقييم آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو المستدام في المغرب

الفرع الأول: على المستوى الاقتصادي

أولا: الآثار على معدلات النمو ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

من خلال التمثيل البياني لكل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل الانفتاح التجاري المغربي للفترة الممتدة بين 1990 إلى 2009، يتضح أن معدل الانفتاح التجاري كان مستقرا في العشرية الأولى مسجلا متوسطا بنسبة 27.98 %، لينطلق في الارتفاع في العشرية 2000- 2009 إلى متوسط سنوي قدره 34.20 %، وكانت معدلات النمو الاقتصادي المرافقة لعشرية من الاستقرار على مستوى الانفتاح التجاري شديدة التذبذب، مسجلة في المتوسط نسبة 2.78 %، أما العشرية الثانية التي سجلت ارتفاعا ملحوظا في معدل الانفتاح التجاري فقد عرفت متوسطا سنويا لمعدل النمو بمقدار 4.73 %، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن معدلات النمو الاقتصادي قد تحسنت في الفترة التي عرفت تبني تحرير التجارة الخارجية في المغرب.

الشكل رقم (49): تطور معدل النمو ودرجة الانفتاح التجاري في المغرب بين 1990- 2009 (%)

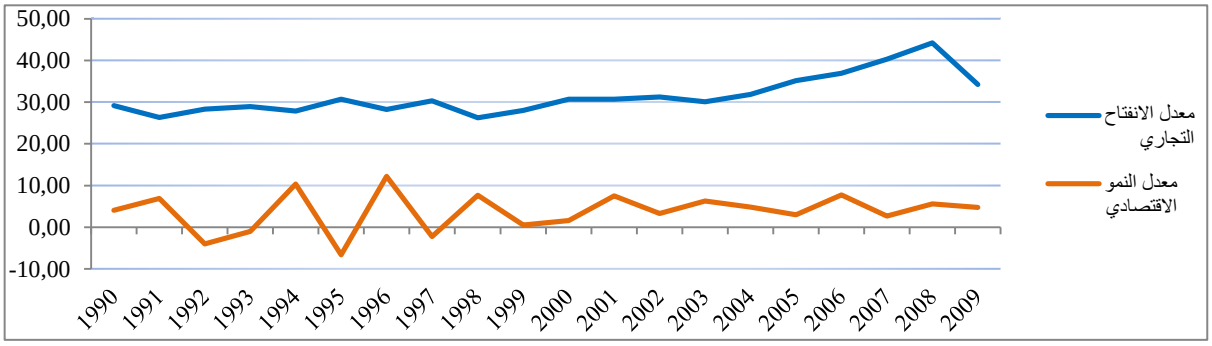

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجداول (14، 15، 22، 23).

بالنسبة لنصيب الفرد المغربي من الناتج المحلي الإجمالي فقد اتصف في فترة التسعينيات بالتذبذب والانخفاض مسجلا متوسطا سنويا قدره 1190 دولار أمريكي، أما في الفترة التي اتصفت بالانفتاح التجاري الكبير فقد اتصف نصيب الفرد بالميل نحو الاستقرار والارتفاع إلى متوسط سنوي كان في حدود 1974 دولار أمريكي للفرد مسجلا أعلى مستوى له سنة 2009 بمقدار 2828 دولار أمريكي.

ثانيا: الآثار على بنية الناتج المحلي الإجمالي

اعتمادا على الشكل رقم (37) الذي يوضح تطور بنية الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية، يتضح أن بنية الناتج المحلي الإجمالي المغربي قد توجهت أكثر نحو التركيز على القطاع الخدمي الذي كانت مساهمته في حدود 50.23 % كمتوسط لعشرية التسعينيات ثم ارتفعت إلى نسبة 56 % في العشرية الموالية، في حين تراجع قطاع الصناعة من نسبة 32 % إلى قرابة 28.21 % بين الفترتين.

ثالثا: نسبة رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في المغرب

عرف الاقتصاد المغربي طوال الفترة 1990-2009 رصيدا سالبا للميزان التجاري، وما يتضح من الشكل رقم (50) هو أن عشرية التسعينيات قد عرفت استقرارا نسبيا لنسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي المغربي، حيث كانت في متوسط – 4.92 %، بينما شهدت الفترة 2000- 2009 ميل هذا المؤشر إلى الانخفاض خاصة في السنوات الأخيرة انطلاقا من سنة 2003 ليسجل متوسطا سنويا قدره – 6.24 %، وكانت اقل نسبة لهذا المؤشر في سنة 2008 أين تم تسجيل أكبر عجز في الميزان التجاري بقرابة 12 مليار دولار.

الشكل رقم (50): تطور نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب بين 1990- 2009

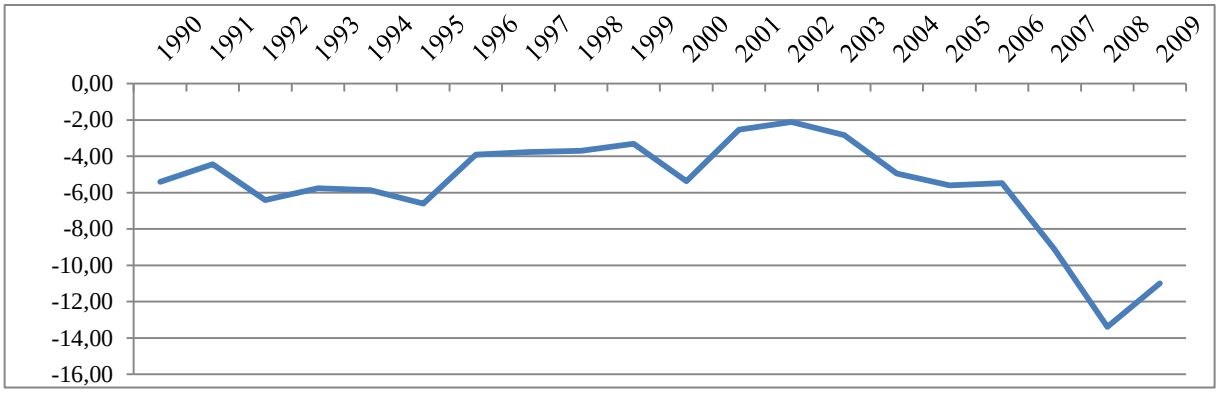

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على الجداول (14، 15).

رابعا: الآثار على معدلات التضخم

يبين الشكل رقم (51) كيف أن معدلات التضخم في المغرب وفق التغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك قد كانت شديدة التذبذب طوال فترة التحليل، رغم ميلها للانخفاض ابتداء من 1996 مقارنة مع السنوات السابقة، حيث تم تسجيل متوسط سنوي قدره 6.16 % بين 1990 و1995، ثم متوسط في حدود 1.89 % بين 1996 و2009.

الشكل رقم (51): تطور معدل التغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك في المغرب بين 1990- 2009 (%)

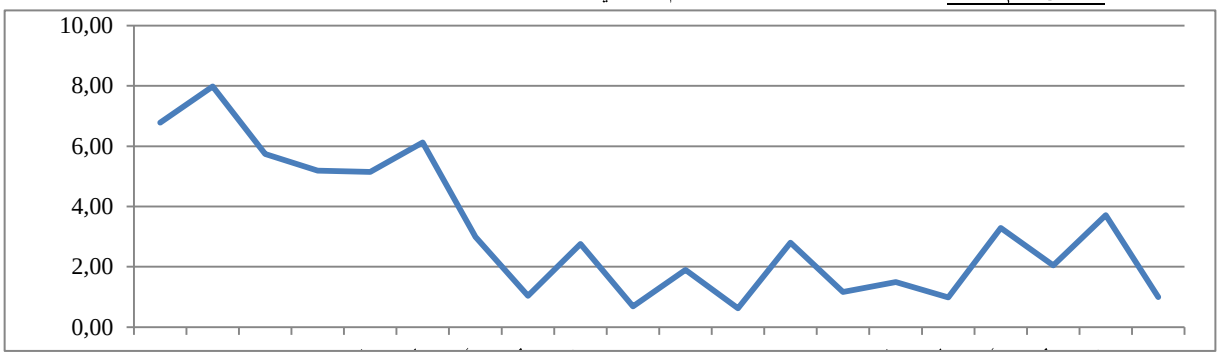

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي، 2011.

خامسا: الآثار على الدين الخارجي

مر الاقتصاد المغربي بين 1978 و1983 بأزمة مديونية خلقت وضعا متأزما، بلغت فيه الديون الخارجية المغربية مستويات مرتفعة، وبعد سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها انطلاقا من سنة 1986 تراجعت مستويات الدين الخارجي المغربي، وذلك كما يتضح من الشكل رقم (52) الذي يبين كيف أن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت في تراجع مستمر بين 2000 و2009، حيث سجلت في هذه العشرية أعلى مستوى لها سنة 2000 بنسبة 51.59 % لتسجل نسبا منخفضة خاصة في نهاية العشرية أين بلغت 23.34 % عام 2009.

الشكل رقم (52): تطور نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في المغرب بين 1990- 2009

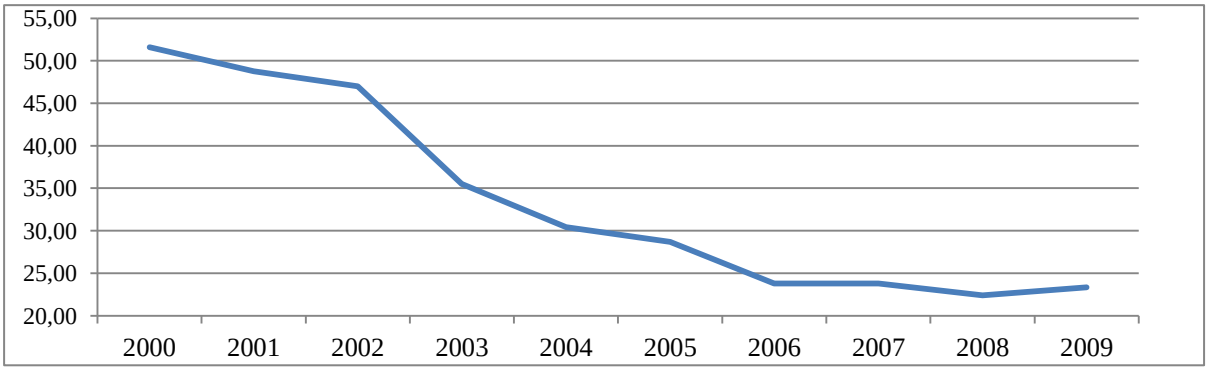

Source: CIA World Factbook, **Maroc Dette extérieure**, Mars 2011. [1]

الفرع الثاني: الآثار على الجانب الاجتماعي

أولا: الآثار على سوق العمل في المغرب

1- جانب الطلب:

عرف العدد الإجمالي لسكان المغرب استقرارا على طول الفترة 2000- 2009، حيث انتقل من مستوى 28.83 مليون نسمة سنة 2000 ليبلغ قرابة 32 مليون نسمة سنة 2009. وتشير بيانات الجدول أسفله إلى أن سوق العمل المغربي يتمتع هو الآخر بقوة عمل هائلة، كون الفئة ما بين 15 إلى 65 سنة تمثل النسبة الأكبر من إجمالي سكان المغرب، وبلغت سنة 2009 معدل 66.16 %.

[1] : http://www.indexmundi.com/fr/maroc/dette_exterieure.html

الجدول رقم (33): تطور النمو السكاني في المغرب بين 2000-2009.

السنوات		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي السكان بالملايين		28,83	29,17	29,50	29,82	30,15	30,49	30,85	31,22	31,61	31,99
توزيع السكان حسب فئات الأعمار (%)	0- 14 سنة	33,56	32,84	32,15	31,49	30,87	30,30	29,76	29,27	28,82	28,40
	15- 65 سنة	61,74	62,36	62,92	63,45	63,95	64,44	64,91	65,36	65,78	66,16
	65 سنة فما فوق	4,70	4,81	4,93	5,06	5,17	5,26	5,33	5,37	5,40	5,44
المجموع (%)		100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصادر: - معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2011.

- قاعدة بيانات البنك الدولي، 2012.

2- جانب العرض:

بلغ التعداد الإجمالي للعمالة المغربية سنة 2002 قرابة 10.7 مليون فرد، بينما كان سنة 1982 في حدود 6 مليون فرد، وكانت وتيرة نمو العمالة المغربية بمعدل 2.9 % سنويا على امتداد الفترة 1982- 2002، وفي مثل هذه الظروف اتصف العرض في سوق العمل المغربي بالنمو بوتيرة متسارعة مقارنة مع النمو السكاني. التطور الذي يعبر عن الضغط الكبير الذي تمارسه اليد العاملة على سوق العمل المغربي يتضح أيضا من خلال مؤشر معدل النشاط، حيث يتمثل هذا الأخير نسبة القوة العاملة إلى إجمالي السكان، وانتقل هذا المؤشر من 29.4 % سنة 1982 إلى 36.1 % سنة 2002.[1]

الجدول رقم (34): تطور توزيع العمالة المغربية حسب القطاعات بين 2000-2008.

السنوات		العمالة الإجمالية		نسبة التغير (%)
		2000	2008	
التوزيع حسب القطاعات (%)	الزراعة	45.1	40.9	9.31 -
	الصناعة	13.4	12.8	4.47 -
	البناء والأشغال العمومية	6.2	8.9	43.54 +
	التجارة	12.6	12.5	0.7 -
	النقل والاتصالات	3.3	4.4	33.33 +
	الإدارة العامة والخدمات	19.4	20.5	5.67 +

Source : Femise, **Impact De Libéralisation Commerciale Sur Le Marché Du Travail**, Op.cit, p (36).

[1] : FEMISE, **Profil Pays – Maroc**, Op.Cit, p (18).

إعتمادا على تطور التوزيع القطاعي للعمالة المغربية بين 2000 و2008 يتضح أن العمالة المغربية تتمركز بكثرة في القطاع الزراعي بغض النظر عن تراجع نسبتها من 45.1 % لسنة 2000 لتبلغ نسبة 40.9 % عام 2008، وكان أبرز القطاعات التي سجلت ارتفاعا مهما من ناحية المساهمة في التشغيل قطاع البناء والأشغال العمومية الذي انتقل بين 2000 و2008 من 6.2 % إلى 8.9 % أي بتغير قدره + 43 %، يليه قطاع النقل والاتصالات الذي سجل تغيرا موجبا بقيمة 33 %، بينما سجل قطاع الصناعة تراجعا طفيفا مسجلا تغيرا سلبيا بقيمة – 4.47 %.

يفيد تحليل الجانب النوعي لسوق العمل المغربي بأن هذا الأخير يميل للاعتماد على اليد العاملة ذات التعليم الابتدائي والمتوسط خاصة على مستوى المدن (من 45.4 % سنة 2000 إلى 46.7 % سنة 2008)، أيضا زيادة الاعتماد على العمالة ذات التعليم العالي بين 2000 و2008، إلا أن حصة هذه الأخيرة تعتبر ضئيلة نسبيا (16.2 % سنة 2008).

الجدول رقم (35): تطور توزيع اليد العاملة المغربية حسب المستوى التعليمي بين 2000-2008.

السنوات		العمالة في المدن		العمالة الإجمالية	
		2000	2008	2000	2008
التوزيع حسب المستوى التعليمي (%)	من دون تعليم	23.9	18.9	37.1	44.7
	مستوى ابتدائي ومتوسط	45.4	46.7	40.5	35.8
	تعليم ثانوي	15.2	16.2	9.3	8.2
	تعليم عالي	11.1	14.2	7.4	5.6
	أخرى	4.4	4.0	5.7	5.7

Source : FEMISE, **Impact De Libéralisation Commerciale Sur Le Marché Du Travail**, Op.cit, p (36).

تبقى حصة اليد العاملة عديمة التعليم مرتفعة في سوق العمل المغربي، حيث انتقلت نسبتها في المدن من 23.9 % سنة 2000 إلى 18.9 % لسنة 2008، وعلى المستوى الإجمالي كانت نسبها جد مرتفعة مُسجلة معدل 37.1 % لسنة 2000 ثم معدل 44.7 % سنة 2008، وذلك مقارنة مع حصة اليد العاملة ذات التعليم الثانوي والعالي التي كانت نسبتها سنة 2008 في المدن 30.4 % وسجلت نسبة 13.8 % في إجمالي القوة العاملة المغربية لنفس السنة.

ثانيا: الآثار على مستوى التشغيل والبطالة

يتضح من الشكل رقم (53) أن معدلات البطالة في المغرب كانت تميل إلى الإنخفاض بصفة مستمرة، حيث انتقلت من معدل متوسط بقرابة 15 % لعشرية التسعينيات لتبلغ متوسطا سنويا قدره 10.55 % لفترة 2000- 2009، وكان معدل البطالة أقل من 10 % ابتداءً من 2006.

الشكل رقم (53): تطور معدلات البطالة في المغرب بين 1996- 2009 بالنسبة المئوية.

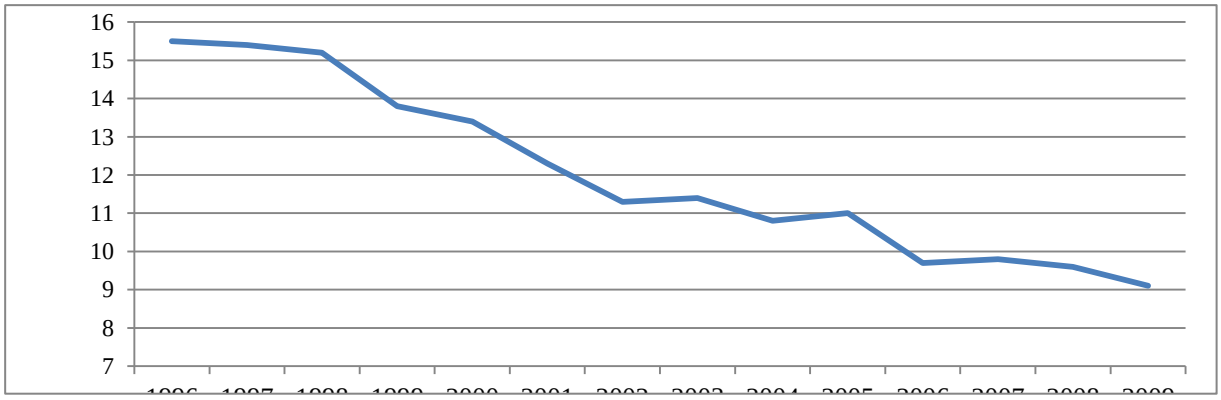

Source : International Monetary Fund, World Economic Outlook Database, September 2011.

يبقى إحداث مناصب الشغل على رأس أولويات الحكومة المغربية التي تلتزم بإضفاء ديناميكية على هذه الأولوية من خلال السياسة النشطة للتشغيل التي ترافقها مجموعة من تدابير الهادفة لإنعاش سوق العمل والتخفيف من تأثره بالأزمات الخارجية، حيث تم التمكن من التحكم في معدل البطالة ليضل تحت سقف 10 % سنة 2009، وذلك يرجع أساسا إلى تراجع معدل البطالة في المدن من 14.7 % سنة 2008 إلى 13.8 لسنة 2009 واستقراره في الوسط القروي عند معدل 4 %، لكن الجدير بالذكر هو أن ثلثي العاطلين عن العمل هم من حملة الشهادات، حيث بلغ معدل البطالة في هذه الفئة قرابة 17.2 % وبالأخص في الوسط الحضري بمعدل 18.6 %، بينما يندمج النشطون من دون شهادات بسرعة في سوق العمل وبمعدل بطالة لا يتجاوز 4.4 %.[1]

ثالثا: مؤشرات التنمية البشرية في المغرب

حسب تقرير التنمية البشرية 2011 حصل المغرب على المرتبة 130 عالميا منضما إلى قائمة الدول ذات دليل تنمية بشرية متوسط بقيمة 0.582، وكانت اتجاهات دليل التنمية البشرية في المغرب بين 1980- 2011 حسب التقرير على النحو التالي:

جدول رقم (36): إتجاهات دليل التنمية البشرية في المغرب بين 1980- 2011

السنوات	دليل التنمية البشرية							التغير في الترتيب		المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية (%)		
	1980	1990	2000	2005	2009	2010	2011	2006-2011	2010-2011	1980-2011	1990-2011	2000-2011
القيمة	0.354	0.435	0.507	0.552	0.575	0.579	0.582	0	0	1.52	1.39	1.26

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات تقرير التنمية البشرية 2011، ص (137).

[1]: وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، **التقرير الاقتصادي والمالي**، 2010، ص (75). متوفرة على الرابط:
http://www.finances.gov.ma/arabe/Rapports/rapports_etudes.htm

المرتبة 130 التي حصلها المغرب سنة 2011 جاءت بعد أن كان ترتيبه سنة 2010 في المرتبة 114 دوليا، وذلك ما جعله من ضمن 47 دولة ذات تنمية بشرية متوسطة، لكن يقترب دليل التنمية البشرية للمغرب من ذلك الذي تم تسجيله في الدول ذات التصنيف الضعيف، إذ لا يفصل بين المغرب ودول مثل الصومال وأفغانستان وبنغلادش سوى 11 رتبة، بل أن الأهم من ذلك يتضح من خلال التفصيل في المؤشرات التي قدمها تقرير التنمية البشرية حول المغرب، حيث يتضح أن 10.6 % من المغاربة يعيشون في فقر متعدد الأبعاد والمهددون بخطر الفقر تبلغ نسبتهم 12.3 %، في حين يعيش 3.3 % من سكان المغرب في فقر مدقع، كما يشير الجدول رقم 7 من التقرير إلى أن قرابة 39.1 % من السكان يعيشون في وسط متدهور، أما الأمية فقد بلغت نسبة 43.9 % من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق، وكل هذه الأرقام تدل على ضرورة أخذ نواحي التنمية البشرية بمحمل جد من طرف السلطات المغربية.

الفرع الثالث: الآثار على الوضع البيئي

يتضح من الجدول الإحصائي السادس من تقرير التنمية البشرية 2011 أن مؤشر البصمة الإيكولوجية في المغرب قد بلغ سنة 2007 مستوى 1.2 هكتار، وهي نسبة جد ضئيلة، كما يتضح من بيانات الجدول أسفله أن 93.6 % من الطاقة المستهلكة في المغرب سنة 2007 كانت من الوقود الأحفوري في حين لم تمثل المصادر المتجددة سوى نسبة 3.9 % من إجمالي إستهلاك الطاقة، وكانت مؤشرات إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون والتلوث في المغرب مرتفعة نسبيا خاصة في ما يخص التلوث الحضري الذي سجل سنة 2008 قيمة 27 ميكروغرام للمتر المكعب، وتشير المؤشرات الجزئية للتنوع البيولوجي ونضوب الموارد الطبيعية إلى أن الوضع البيئي في المغرب يميل نسبيا إلى التحسن، ذلك كون المساحة الكلية للغابات من المساحة الإجمالية مثلت سنة 2008 نسبة 11.5 %، وكان معدل التغير في مساحة الغابات بين 1990- 2008 موجبا ولكن بقيمة 1.2 % وهو معدل ضعيف نسبيا.

جدول رقم (37): تطور مؤشرات الاستدامة البيئية في المغرب

المؤشرات	المقاييس المركبة للاستدامة		الحصة من مجموع إمدادات الطاقة		إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون		التلوث		التنوع البيولوجي ونضوب الموارد الطبيعية		
	البصمة الإيكولوجية (نصيب الفرد من الهكتارات)	دليل الأداء البيئي 0-100	الوقود الأحفوري (%)	موارد متجددة (%)	نصيب الفرد بالطن	المتوسط السنوي للنمو (%)	إنبعاثات الغازات الدفيئة بالطن	التلوث الحضري (ميكروغرام للمتر المكعب)	نضوب الموارد الطبيعية بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي	نسبة مساحة الغابات من المساحة الكلية	التغير في مساحة الغابات (%)
السنة	2007	2010	2007	2007	2008	1970- 2008	2005	2008	2009	2008	1990- 2008
القيمة	1.2	65.6	93.6	3.9	1.5	3.1	0.5	27	1.4	11.5	1.2

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2001، ص (152).

المبحث الثالث: مقارنة بين آثار السياسات التجارية على النمو المستدام في الدول المغاربية

نتناول في ما يلي مقارنة شاملة لآثار سياسات تحرير التجارة الخارجية للدول المغاربية على النمو الاقتصادي المستدام، وذلك من خلال استخراج أوجه الشبه والاختلاف على المستويات الثلاث الاقتصادية، الإجتماعية والبيئية.

المطلب الأول: المقارنة على مستوى الجانب الاقتصادي للنمو المستدام

على الصعيد الاقتصادي سنقوم بمقارنة آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على الجوانب الاقتصادية للنمو المستدام والتي تم تناولها في المبحث السابق بشكل من التفصيل، وذلك من خلال استخراج نقاط التشابه ونقاط الاختلاف كالتالي:

الفرع الأول: نقاط التشابه

أولا: التشابه على مستوى معدلات النمو ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

من خلال مقارنة آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على معدلات النمو الاقتصادي للدول المغاربية الثلاث يمكن استخلاص أوجه الشبه التالية:

1- التشابه الرئيسي في هذا السياق يخص صفة عدم الاستقرار التي عرفتها الدول الثلاث، سواء بالنسبة للانفتاح التجاري كمؤشر أولي لسياسة تحرير التجارة الخارجية، أو بالنسبة لمعدلات النمو التي تم تسجيلها في فترة الإصلاحات وبعدها.

2- التشابه الثاني كان على أساس عدم الاستقرار الذي لم يسمح بالتأكد من طبيعة العلاقة القائمة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي من ناحية، ومن ناحية أخرى التذبذب الذي عرفه كلا المتغيرين لا يسمح بدوره بمعرفة طبيعة آثار تحرير التجارة الخارجية على معدلات النمو الاقتصادي خاصة بالنسبة للجزائر والمغرب.

هذا في ما يخص التشابه في إطار تأثر معدلات النمو، أما عن التشابه الملحوظ على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الثلاث فيكمن في النقاط التالية:

1- إتّصف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الثلاث بالتذبذب عند انطلاق المراحل الأولى من الإصلاحات التي شملت تحرير التجارة الخارجية، وذلك ما لم يسمح بالتأكد من طبيعة الآثار والعلاقة بين المتغيرين.

2- في العشرية الثانية من التحليل والتي امتدت من 2000 إلى 2009 كان أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على نصيب الفرد من الناتج المحلي واضحا في الدول الثلاث، حيث عرف هذا الأخير نوعا من التحسن والارتفاع على اختلاف مستوياته من دولة لأخرى.

ثانيا: التشابه على مستوى بنية الناتج المحلي الإجمالي

كان وجه الشبه الرئيسي في إطار آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على تطور بنية الناتج المحلي الإجمالي للدول محل الدراسة يتجلى في التغير الملحوظ على مستوى الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية، فبالنسبة للجزائر كانت نتيجة تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية أن تم التوجه أكثر من ذي قبل للتركيز على القطاع الصناعي الذي تمثل فيه الصناعات الاستخراجية نسبة مهمة، أيضا في كل من تونس والمغرب كان كنتيجة أولية لتبني تحرير التجارة الخارجية أن تم التوجه للتركيز على القطاع الخدمي بغض النظر عن تفاوت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي بين البلدين.

ثالثا: التشابه على مستوى نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي

كانت أوجه الشبه الرئيسية بين الدول الثلاث في إطار آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي تتمثل في ما يلي:

1- عدم استقرار هذه النسبة، وذلك كون الاقتصاديات الثلاث تتصف بنوع من التبعية في معاملاتها الخارجية على اختلاف مستوياتها.

2- وجه التشابه الثاني خاص بكل من تونس والمغرب، كون رصيد الميزان التجاري لكلا البلدين كان سالبا، وذلك على إختلاف مدى تأثر الناتج المحلي لكل بلد.

رابعا: التشابه على مستوى معدلات التضخم

كانت أوجه التشابه في إطار آثار سياسات تحرير التجارة على معدلات التضخم في الدول المغاربية على النحو التالي:

1- في عشرية التسعينيات التي عرفت إصلاحات اقتصادية مكثفة، كان معدل التغير السنوي لأسعار المستهلك في الدول الثلاث شديد التذبذب والارتفاع، وذلك بغض النظر عن مستوياته.

2- ابتداءً من نهاية التسعينيات سرعان ما تحول معدل التغير السنوي لأسعار المستهلك ليميل نحو الإنخفاض في الدول الثلاث، حيث أنه لم يتجاوز حدود 5 % في كل منها.

خامسا: التشابه على مستوى الآثار على الدين الخارجي

إعتمادا على نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول المغاربية يتضح أن وجه الشبه الرئيسي بينها يكمن في كون هذا المؤشر قد انطلق من مستويات جد متذبذبة ومرتفعة شهدتها عشرية التسعينيات، ليميل إلى الإنخفاض انطلاقا من سنة 2000 خاصة بالنسبة للجزائر والمغرب.

الفرع الثاني: نقاط الإختلاف

أولا: الإختلافات على مستوى معدلات النمو ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

على مستوى آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على معدلات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية، كان الاختلاف الجوهري يكمن في محتوى ومجال سياسة التحرير التجاري، وبالتالي طبيعة ودرجة تأثر معدل النمو الاقتصادي لكل دولة، حيث أنه في الجزائر يرجع الانفتاح التجاري بصفة كبيرة إلى عائدات المحروقات، في الوقت الذي شكلت فيه هذه الأخيرة نسبة مهمة من بنية الناتج المحلي الإجمالي، وعليه فإن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تعاني من تبعية مزدوجة لقطاع المحروقات إنتاجا وتصديرا، وفي الوقت الذي بلغت فيه نسبة صادرات الصناعات التحويلية من إجمالي الصادرات الصناعية الجزائرية 1 %، كانت تلك النسبة في كل من تونس والمغرب 86 % و67 % على التوالي [1]، حيث أن سياسات تحرير التجارة الخارجية في كلتا الدولتين لم تؤدي إلى فرض التبعية لقطاع دون آخر.

بالنسبة للإختلاف الحاصل في آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد كان ذلك بصفة أساسية في إطار المستويات التي تم تحقيقها في الدول الثلاث.

ثانيا: الإختلافات على مستوى بنية الناتج المحلي الإجمالي

إن الإختلاف الأساسي في آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على تطور بنية الناتج المحلي الإجمالي تتمثل في أن الاقتصاد الجزائري بعد شروعه في تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية، تم تحوله للتركيز على القطاع الصناعي الذي تمثل فيه الصناعات الاستخراجية والطاقوية النسبة الأكبر، وهذا ما فرض عليه تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، بينما في كل من تونس والمغرب حدث تحول في بنية الناتج المحلي الإجمالي إثر تبني سياسات تحرير التجارة الخارجية، ولكن كان ذلك تحولا نحو القطاع الخدمي الخالق للقيمة المضافة خاصة في تونس.

ثالثا: الإختلافات على مستوى نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي

في ما يخص تأثر نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي بسياسات تحرير التجارة الخارجية، كان وجه الإختلاف الأساسي بين الدول المغاربية يرجع إلى كون الجزائر قد إستفادت من الأسعار المرتفعة للبترول، واتضح ذلك من رصيد الميزان التجاري الذي كان موجبا منذ 1996 وحتى القيم السلبية التي سجلها لم تكن ذات أهمية نسبية، في حين عانى كل من الاقتصاد التونسي والمغربي من رصيد سالب للميزان التجاري، وكان الاقتصاد المغربي أكثر تضررا في السنوات الأخيرة من الفترة 2000- 2009.

[1]: حياري زهية، شاوي شافية، **القدرة التنافسية للصناعة التحويلية: دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة باجي مختار عنابة، 2009.

رابعا: الإختلافات على مستوى معدلات التضخم

يكمن الإختلاف الأساسي بين الدول المغاربية على مستوى آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على معدلات التضخم في انفراد الاقتصاد الجزائري بمعدلات مرتفعة لتغير مستوى أسعار المستهلك ما بين 1990 إلى 1996 ليعود إلى التقارب مع المستويات التي تم تسجيلها في كل من تونس والمغرب.

خامسا: الإختلافات على مستوى تأثر الدين الخارجي

كانت نقطة الإختلاف الأساسية في هذا الإطار تخص انفراد الاقتصاد الجزائري بتغلبه على مشكل الديون الخارجية بصفة نسبية مقارنة الاقتصاد التونسي والاقتصاد المغربي، حيث بلغت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر أدنى المستويات في نهاية الفترة 2000-2009، ويعود الفضل في ذلك إلى التحسن المستمر لأسعار البترول وارتفاع عائداته.

المطلب الثاني: المقارنة على مستوى الجانب الإجتماعي للنمو المستدام

على الصعيد الإجتماعي أيضا سنقوم بمقارنة آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على الجوانب الإجتماعية للنمو المستدام التي تم تناولها في المبحث السابق بشكل مفصل، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: نقاط التشابه

أولا: التشابه في إطار آثار سياسة تحرير التجارة الخارجية على سوق العمل

في إطار المقارنة بين الدول الثلاث على أساس آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على سوق العمل سنركز على جانب العرض كونه الجانب المتأثر بمثل تلك الإصلاحات، وكانت أوجه الشبه الرئيسية بين الدول المغاربية تتمثل في ما يلي:

1- في ما يخص توزيع العمالة حسب القطاعات نلاحظ تقارب الدول الثلاث على أساس استقرار مساهمة قطاع الإدارة العامة، التجارة والخدمات على اختلاف مستوياتها، أيضا نلاحظ تراجع مساهمة قطاع الزراعة بغض النظر عن درجته من دولة لأخرى.

2- على وجه الخصوص تشابهت كل من الجزائر والمغرب في إطار تراجع مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل على اختلاف درجة التراجع.

3- في ما يخص بنية القوة العاملة، تشابهت الدول الثلاث في المساهمة المرتفعة نسبيا للعمالة ذات المستويات التعليمية دون الجامعية على اختلاف النسب من دولة لأخرى.

4- تقاربت كل من الجزائر وتونس على وجه الخصوص من ناحية الارتفاع النسبي في درجة الاعتماد على العمالة ذات التعليم العالي، والتراجع النسبي في الاعتماد على العمالة ذات التعليم الابتدائي وعديمة التعليم.

ثانيا: التشابه على مستوى مستويات البطالة والتشغيل

كان وجه الشبه الرئيسي في إطار آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على مستويات البطالة في كل من الجزائر، تونس والمغرب يخص ميل معدلات هذا المؤشر إلى التراجع خاصة في العشرية الأخيرة من التحليل (2000- 2009) وذلك على اختلاف المستويات التي تم تسجيلها في كل دولة. كما تشابهت الدول الثلاث في إطار معدلات البطالة المرتفعة في فئة الشباب وخاصة حَمَلة الشهادات.

ثالثا: التشابه على مستوى مؤشرات التنمية البشرية

في إطار مؤشرات التنمية البشرية كان التشابه المسجل يخص بالدرجة الأولى كل من الجزائر وتونس، وكان ذلك من خلال قيم دليل التنمية البشرية التي تم تسجيلها منذ 1980، وكذا درجة التقدم في الترتيب خاصة بين 2006 و2010.

الفرع الثاني: نقاط الإختلاف

أولا: الإختلاف على مستوى سوق العمل

كانت الإختلافات الرئيسية في إطار آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على سوق العمل في الدول المغاربية تكمن في النقاط التالية:

1- نتج عن سياسة تحرير التجارة الخارجية في المغرب أن حدث الاعتماد المكثف على القطاع الزراعي في التشغيل، حيث كانت مساهمة هذا القطاع سنة 2008 في حدود 40 %، بينما كانت مساهمة الزراعة في كل من الجزائر وتونس ضئيلة وتميل للإنخفاض.

2- في المغرب أيضا كانت مساهمة القطاع الخدمي والإداري في التشغيل طفيفة من 35 % سنة 2000 إلى 37 % سنة 2008 في حين كانت مساهمة هذا القطاع ذات أهمية بالغة في كل من الجزائر وتونس.

3- عرف سوق العمل في كل من الجزائر وتونس تراجعا في الاعتماد على العمالة عديمة التعليم، وذلك عكس ما حدث في المغرب أين زاد الاعتماد على هذه الفئة من العمالة من 37 % سنة 2000 إلى أزيد من 44 % سنة 2007.

4- إنفردت الجزائر وتونس أيضا بزيادة الاعتماد على العمالة المؤهلة ذات مستوى التعليم العالي والثانوي، بينما شهدت هذه الفئة تراجعا ملحوظا في المغرب.

ثانيا: الإختلاف على مستوى مستويات البطالة والتشغيل

كان الإختلاف الأساسي في هذا السياق يكمن في إنفراد الجزائر بالمستويات المرتفعة للبطالة التي عرفتها عشرية التسعينيات بمتوسط سنوي قدره 25 %، في حين سجلت كل من تونس والمغرب في نفس الفترة معدلات في حدود 15 إلى 16 %.

ثالثا: الإختلاف على مستوى مؤشرات التنمية البشرية

في هذا السياق انفرد المغرب بالمستوى المتدني نسبيا لدليل التنمية البشرية بعد أن ترتب في المركز 130 ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة واقترب بذلك من الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة باعتبار الفاصل بينه وبينها لا يتجاوز 12 مرتبة.

المطلب الثالث: المقارنة على مستوى الجانب البيئي للنمو المستدام

الفرع الأول: نقاط التشابه

في إطار آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على الوضع البيئي، كانت نقاط التشابه بين الدول الثلاث كما يلي:

1- كان هناك تقارب على أساس مؤشر البصمة الإيكولوجية ودليل الأداء البيئي للدول الثلاث، وذلك من خلال القيم التي تم تسجيلها حسب تقرير التنمية البشرية 2011.

2- تقاربت الدول الثلاث في إطار مؤشر الحصة من مجموع إمدادات الطاقة وذلك على أساس غلبة الوقود الأحفوري على المصادر المتجددة على اختلاف القيم والنسب من دولة لأخرى.

3- التقارب الثالث كان على أساس الإنبعاثات من ثاني أكسيد الكربون خاصة بالنسبة للجزائر وتونس في إطار نصيب الفرد من تلك الإنبعاثات بالطن، والتقارب في إطار المتوسط السنوي لنمو الإنبعاثات بين 1970- 2008 كان يعم الدول الثلاث.

4- بالنسبة لمؤشر التلوث فقد كان التقارب يخص فقط تونس والمغرب من خلال المستويات التي تم تسجيلها بالنسبة للإنبعاثات من الغازات الدفيئة أو التلوث الحضري.

5- في إطار التنوع البيولوجي ونضوب الموارد الطبيعية حدث تقارب فقط بين كل من تونس والمغرب، وذلك ما تشير له بيانات الجدول السادس من تقرير التنمية البشرية 2011.

الفرع الثاني: نقاط الإختلاف

كانت أهم نقاط الإختلاف في ما يخص آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على الوضع البيئي للدول الثلاث ما يلي:

1- إنفراد كل من الجزائر والمغرب بالإعتماد المكثف على الوقود الأحفوري، حيث كانت نسب حصة إمدادات الطاقة من هذه المصادر سنة 2007 عند حدود 99.8 % و93.6 % لكل من الجزائر والمغرب على التوالي، في حين كانت نسبة 13.7 % من إمدادات الطاقة في تونس لنفس السنة من مصادر متجددة.

2- إنفراد الجزائر في إطار التلوث أين تم تسجيل مستويات كبيرة مقارنة مع كل من تونس والمغرب خاصة بالنسبة للتلوث الحضري أين تم تسجيل معدل 69 ميكروغرام للمتر المكعب في الجزائر مقارنة مع 26 و27 ميكروغرام لتونس والمغرب على التوالي سنة 2008.

3- إنفراد الجزائر أيضا بالنسبة الكبيرة التي تم تسجيلها في إطار مؤشر نضوب الموارد الطبيعية بالنسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي الذي كان عند مستوى 16.9 % سنة 2009 مقارنة بمستوى 4.6 % و1.4 % لكل من تونس والمغرب في نفس السنة.

4- كما أن الجزائر قد إنفردت بتدهور مساحة الغابات ونسبتها من المساحة الإجمالية مقارنة مع تونس والمغرب، حيث أنه تم تسجيل تراجع في المساحة الكلية للغابات بنسبة 9.4 % من 1990 إلى غاية 2008، وكانت نسبة الغابات من المساحة الكلية ضئيلة سنة 2008 عند نسبة 0.6 %.

خلاصـــة الفصـــل:

في هذا الفصل رأينا كيف أن الأداء الاقتصادي الكلي يختلف من دولة إلى أخرى، ويعود السبب في ذلك إلى الأهمية النسبية التي يوليها كل اقتصاد إلى قطاع بعين ذاته بحكم المزايا التي يتمتع بها وبالتالي درجة التبعية لتقلبات الظروف الاقتصادية الدولية، كما يعود السبب في فروق الأداء الاقتصادي إلى المنهج المتبع في تنفيذ البرامج التنموية، لكن حدث وأن تقاربت الدول الثلاث على أساس المؤشرات الكبرى للنمو في شكلها الكمي أو من ناحية وتيرتها وميل تطورها على امتداد فترة الدراسة.

ما يتضح أيضا من حيثيات هذا الفصل هو الأثر الواضح لسياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام في الدول الثلاث، وذلك على اختلاف طبيعة تلك الآثار ودرجتها من اقتصاد لآخر، وبالتبعية حدث وأن تقاربت الدول محل الدراسة على أساس بعض المؤشرات الجزئية مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وميل أسواق العمل للاعتماد أكثر على العمالة ذات الكفاءة العالية، وبحكم ارتباطه الشديد بقطاع المحروقات فقد عرف الاقتصاد الجزائري أداءً بيئيًّا متواضعا مقارنة بباقي دول المنطقة، في حين كانت مؤشرات التنمية البشرية في المغرب تدل على الأوضاع المتردية التي يعيش فيها أغلبية السكان، وكان الاقتصاد التونسي صاحب الأداء الأمثل في المنطقة سواءً على أساس تركيبة سياسته التجارية أو على أساس الأداء الاقتصادي الكلي، حيث تمكن من خلال سياسة الحرية التجارية من قيادة المؤشرات الاقتصادية والإجتماعية والبيئية إلى أوضاع مرموقة نسبيا يمكن مقارنتها حتى بمثيلاتها في الدول المتقدمة، لكن ذلك لا ينفي الأثر السلبي على بعض المؤشرات مثل وضعية الدين الخارجي، رصيد الميزان التجاري والبطالة الشديدة في الفئة الشباب وحاملي الشهادات.

إن التقارب الحاصل بين الدول الثلاث يستدعي أن تُؤْخذ سُبُل الإندماج والتكامل المغاربي بِمَحْمل جِد، لأن ذلك من شأنه أن يُقلص الأضرار المحتملة من جرَّاءِ تمركز المعاملات مع الشريك التقليدي الأوربي من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التكامل الاقتصادي المغاربي من شأنه أن يوسع فرص الاستثمار والشراكة كمحرك رئيسي للنمو ومطلب أساسي لاستدامته في عصر التكتلات والإنفتاح.

الخاتمـــــــــة:

حاولنا في هذه الدراسة إجراء مقارنة بين ثلاث دول بارزة من دول المغرب العربي على أساس آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على استدامة نموها الاقتصادي، لكن قبل أن نشرع في المقارنة كان لزاما علينا أن نتطرق ولو بشكل مبسط إلى بعض الجوانب النظرية للإلمام بالموضوع وتأكيد جدوى الدراسة، حيث تطرقنا في مرحلة أولى إلى الأدبيات المفسرة للتجارة الخارجية وسياسات تحريرها، ثم تطرقنا إلى حيثيات وركائز النمو الاقتصادي المستدام وتأثر جوانبه بتبني التحرير التجاري، وفي مرحلة لاحقة وجدنا أنه من اللائق أن نتعمق بشيء من التحليل في السياسات التجارية للدول محل الدراسة قبل وبعد تحريرها من خلال عرض أهم المحطات التي مرت بها في كل بلد، ومن خلال تحليل تطور مؤشرات التجارة الخارجية تمكنا من إستخلاص جوانب التقارب وجوانب الإختلاف بين كل من الجزائر، تونس والمغرب في هذا الإطار، ثم في مرحلة أخيرة قمنا بتحليل الأداء والنمو الاقتصاديين للدول الثلاث مما مكننا من إجراء مقارنة أولية في هذا السياق، وبعد قيامنا بتحليل آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على الجوانب الرئيسية للنمو الاقتصادي المستدام في الدول الثلاث أصبح من الممكن إجراء المقارنة واستخلاص أهم جونب التقارب والإختلاف في ما بينها.

إجابةً على الفرضيات التي قمنا بصياغتها في مقدمة البحث كانت أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- معطيات الدراسة في شقيها النظري والتطبيقي تقتضي نفي محتوى الفرضية الأولى التي مفادها أن تحرير التجارة الخارجية يعود بالمزايا على جميع الأطراف، ذلك كون مثل تلك التوجهات الاقتصادية الحاسمة كان له آثارا متعددة الأبعاد لم تكن إيجابية في مجملها و لم تكن بالتبعية في خدمة كل الأطراف.
- أيضا تقودنا حيثيات الدراسة إلى نفي الفرضية الثانية التي تعتبر أن النمو الاقتصادي المستدام يقتصر على إحراز معدلات نمو مرتفعة حتى على المدى الطويل، حيث تم توضيح كيف أن استدامة النمو تتعدى هذه الفكرة إلى السعي لخلق التناغم بين النواحي الاقتصادية، الإجتماعية والبيئية على حد سواء.
- الفرضية الثالثة التي تقتضي أن تحرير التجارة الخارجية يدعم استدامة النمو الاقتصادي في الدول المغاربية محل الدراسة تم إثبات صحتها ولكن على مستوى الاقتصاد التونسي فقط الذي يتمتع بالتنوع والتنافسية الكبيرين، الأمر الذي جعله يستفيد من مقتضيات النظام التجاري المتعدد الأطراف ويطوعها في خدمة متطلبات استدامة النمو الاقتصادي بالرغم من العوائق التي تقف أمامه، في حين أن استدامة النمو الاقتصادي في كل من الجزائر والمغرب يصعب تحليل تأثرها بالسياسة التجارية المنتهجة.
- في إطار السياسات التجارية، كانت الجزائر ذات أداء متراجع مقارنة مع تونس والمغرب، حيث اتصف توجهها نحو تحرير القطاع بالتأني والتردد وعدم الوضوح، وذلك ما كشفت عنه المؤشرات المعتمدة التي تدل على عدم تنوع الاقتصاد الجزائري وضعف تنافسيته دوليا، ذلك ما يقودنا إلى استنتاج الغياب التام لإستراتجية واضحة المعالم وبعيدة المدى تخص التوجهات الكبرى للتجارة الخارجية الجزائرية.

الإقتراحـــــات:

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال إجراء هذه الدراسة يمكن أن نورد جملة من التوصيات التي إرتأينا أن تكون موجهة في مجملها لتفعيل السياسات التجارية حتى تكون في مستوى تطلعات استدامة النمو الاقتصادي في الدول المغاربية:

- كمطلب أساسي نرى ضرورة صياغة استراتجيات واضحة الأهداف وحُسن تنفيذها من اجل توجيه السياسات التجارية لخدمة استدامة النمو الاقتصادي للدول الثلاث، والشرط الأساسي لنجاح تلك الاستراتجيات هو تركيزها في بداية الأمر على المقاربة الداخلية، ثم التركيز على المقاربة الخارجية في مراحل لاحقة من أجل الإستفادة من مكاسب النظام التجاري المتعدد الأطراف.
- من منظور شامل للدول الثلاث نقترح أن يتم أخذ فكرة التكامل الاقتصادي والتجاري المغاربي بمحمل جد، كون مثل هذا التوجه من شأنه تفعيل وتعزيز الجهود في إطار الاستجابة لمقتضيات المنظومة التجارية الدولية، كما ننصح بالعمل على جعل المناخ السياسي والإجتماعي أكثر استقرارا من أجل ترقية جاذبية المنطقة.
- أيضا من هذا المنظور نرى أن تعزيز، تنمية وترقية البنية التحتية ورأس المال الإجتماعي مطلب أساسي من شأنه أن يرتقي بالمناخ الاقتصادي، السياسي والاجتماعي لمستوى تطلعات تحرير قطاع التجارة الخارجية والإستفادة من مكاسبه.
- على وجه خاص ومن منظور أُحادي نقترح أن يتم توجيه الاقتصاد الجزائري نحو القطاعات الخالقة للقيمة خارج المحروقات، وذلك لا يتم إلا بتكثيف الجهود في إطار الاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفة.
- من منظور أُحادي وبالنسبة للاقتصاد التونسي نقترح أن يتم تنويع الشركاء التجاريين، واستدراك الظروف السياسية والإجتماعية من خلال تأسيس دعائم الديمقراطية والحكم الراشد.
- بخصوص الاقتصاد المغربي نرى أن أخذ الجوانب الإجتماعية والسياسية للتنمية بجدية أكثر من شأنه تفعيل الجهود في سبيل الإندماج في المنظومة الاقتصادية العالمية والإستفادة من مكاسبها.

وفي الأخير يمكن اقتراح بعض المواضيع التي يمكن أن تتفرع من حيثيات هذه الدراسة لتشكل مواضيع بحث مستقبلية وهي:

- دور التكامل الاقتصادي والتجاري في رفع تنافسية الدول المغاربية.
- الاستثمار في رأس المال الفكري كمدخل لتعزيز التنافسية الدولية.
- آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على كفاءة سوق العمل.
- دور تحرير المبادلات في السلع البيئية في تفعيل جهود التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- **الكتـــــب:**

1- إلهام مشري، **الاقتصاد الجزائري، الرهانات وشروط انضمامه للمنظمة العالمية للتجارة**، دار الهدى، الجزائر، **2009.**

2- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2008.

3- جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، ط**1**، عمان، **2006**.

4- حسن عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية (اجتماعيا، ثقافيا، سياسيا، إداريا وبشريا)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

5- خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية "النظرية وتطبيقاتها"**، عالم الكتاب الحديث، ط1، الأردن، 2010.

6- خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006.

7- خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية – التنمية المستدامة)**، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، الإسكندرية، 2009.

8- السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2009.

9- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

10- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستديمة – فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007.

11- عجة الجيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر،2007.

12- علي العطار، **التنمية الاقتصادية والبشرية**، دار العلوم العربية، ط1، بيروت، 2005.

13- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، الأردن، 2010.

14- محمد السانوسي محمد شحاته، **التجارة الدولية**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2006.

15- محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 2010.

16- محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010.

17- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

18- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007.

19- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل – التجربة الجزائرية**، دار حامد للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2009.

20- مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2008.

21- موردخاي كريانين، **الاقتصاد الدولي – مدخل للسياسات**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007.

22- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية، الجزائر، 2003.

23- نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008.

24- هويشار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006.

- **المـــــذكرات:**

1- بن موسى كمال، **المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد**، أطروحة دكتوراه، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

2- رشاش عباسية، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير، فرع المالية والتجارة الدولية، جامعة الجيلالي اليابس-سيدي بلعباس، 2007.

3- شرفاوي عائشة، **تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية – حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، فرع تسيير، جامعة الجزائر، 2001.

4- صوايلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، 2006.

5- عبد الرشيد بن ديب، **تنظيم وتطور التجارة الخارجية – حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

6- عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو- متوسطية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.

- **الملتقـــيات:**

1- خياري زهية، شاوي شافية، **القدرة التنافسية للصناعة التحويلية: دراسة حالة الجزائر**، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة باجي مختار عنابة، 2007.

2- عماري عمار، **الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض مؤشرات الاقتصاد الجزائري**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس- سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

- **التقارير:**

1- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، **تقرير التنمية البشرية**، 2011.

2- وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، **التقرير الاقتصادي والمالي**، 2010.

- **المجـــــلات:**

1- حاكمي بوحفص، **الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال أفريقيا**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، العدد السابع، 2009.

2- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة – الأهداف والعراقيل**، مجلة الباحث – جامعة ورقلة، العدد الثالث، 2005.

3- نصيرة قوريش، **التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010- 2014**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد السادس، 2011.

- **المواقع الإلكترونيـــة:**

1- البنك الدولي، **تونس في طليعة الاقتصادات التنافسية في أفريقيا**، متوفرة على الرابط:
web.worldbank.org/wbsite/external/extarabichome/extarabiccountries

2- تطورات تحرير التجارة الخارجية المغربية، متوفرة على الرابط:
http://elmoumni.maktoobblog.com/77/

3- حاكمي بوحفص، **الاقتصاد الجزائري: الإصلاح، النمو والإنعاش**، متوفرة على الرابط: http://islamfin.go-forum.net/t1066-topic

4- قاعدة بيانات البنك الدولي: متوفرة على الرابط:
http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/all

5- وزارة التجارة التونسية، **هياكل متابعة التجارة الخارجية**، متوفرة على الرابط:
http://www.commerce.gov.tn/v-arabe/ce_instance.htm

6- وزارة التجارة الجزائرية: www.mincommerce.gov.dz

7- وزارة التخطيط والتعاون الدولي التونسية، **اتفاق الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي**، متوفرة على الرابط:
http://www.mdci.gov.tn/index.php?id=65&L=1

8- وزارة الشؤون الخارجية التونسية، **تونس والمنظمة العالمية للتجارة**، متوفرة على الرابط:
http://www.diplomatie.gov.tn/index.php?id=176&L=1

المراجع باللغات الأجنبية:

- **Ouvrages :**

1- Abdellatif Benachenhou, **La Fabrication de L'Algérie**, Alpha Design, Algérie, 2009.

2- Abdellatif Benachenhou, **Pour Une Meilleure Croissance**, Alpha Design, Algérie, 2008.

3- Beat Burgenmeier P**olitique Economique Du Développement Durable**, Group De Boeck, 1er édition, Bruxelles, 2008.

4- Bernard Guillochon, Annie Kawechi, **Economie internationale « commerce et macroéconomie »**, 4em édition, DUNOD, Paris, 2003.

5- Catherine Aubertin, Franck- Dominique Vivien, **Le Développement Durable – enjeux politiques, économiques et sociaux**, La documentation française, Paris, 2006.

6- Emmanuel Nyahoho, Pierre-Paul Proulx, **Le commerce international**, 3e édition, presses de l'université de Québec, Québec, 2006.

7- Gabrielle Wacherman, **Le Développement Durable**, Ellips Edition, Paris, 2008.

8- Jean Didier et autres, **Economie contemporaine « analyse et diagnostique »**, De Boeck, Bruxelles, 2008.

9- Josef E.Stiglitz et autres, **principes d'économie moderne**, 3e édition, De Boeck, Bruxelle, 2007.

10- Julien Rebillard, **La Croissance Verte**, Alban Edition, Paris, 2008.

11- Mathilde Lemoine et autres, **Les Grandes Questions D'economie Et Finance Internationales**, Edition De Boeck, Bruxelles, 2007.

12- Michel Bialés et autres, **L'essentiel sur l'économie**, 4e édition, BERTI, Alger, 2007.

13- Mustapha Mekideche, **L'économie Algérienne A La Croisée Des Chemins**, Edition Dahlab, Alger, 2008.

- **Rapports et revues :**

1- ANIMA investment network, **La carte des investissements en Méditerranée, guide sectoriel des politiques publiques pour l'investissement**, Etude numéro 07, l'Union européenne, Janvier 2010.

2- Direction des Etudes et des Prévisions Financières, **Tableau De Bord Des Indicateurs Macro-économiques**, Maroc, 2011.

3- FEMISE, **Impact De Libéralisation Commerciale Sur Le Marche Du Travail**, **Etude comparative Maroc - Tunisie**, Maroc, 2010.

4- FEMISE, **Profil Pays – Algérie**, Egypte, 2006.

5- FEMISE, **Profil Pays – Maroc**, 2004.

6- FEMISE, **Profil Pays – Tunisie**, Egypte, 2006.

7- Francesco Abbate, **L'intégration De La Tunisie Dans L'économie Mondiale : Opportunités Et Défis**, Nations Unies, Genève, 2002.

8- H. Yanikkaya, **Trade Openness And Economic Growth**, Journal of Development Economics, n° 72, 2003.

9- Hadjam Zhor, **Adhésion De L'Algérie A La Zone Arabe De Libre- Echange, Quelle Opportunités ?,** El Watan Economie- Du 9 au 15 Février 2009, Dossier 03.

10- Ministère De L'Economie Et Des Finances, **La Politique Commerciale Extérieure Du Maroc**, Maroc, 2009.

11- Mohammed Saïb Musette, **Algérie : Migration, Marché du travail et développement**, CREAD, 2009.

12- OMC et PNUE, **Rapport sur le Commerce et Changement Climatique**, Suisse, 2009.

13- Organisation Internationale du Travail, **Marche Du Travail Et Emploi En Algérie**, Alger, 2003

14- Oulman Nassim, **Zone Arabe De Libre-échange, Mieux Intégrer Les Accords Commerciaux Dans Notre Stratégie De Développement**, El Watan Economie- Du 9 au 15 Février 2009, Dossier 05.

15- Royaume du Maroc, **OMD, rapport national 2009**, Maroc, 2010.

- **Thèses :**

1- Ben Rejeb Mouna, **L'impact De L'ouverture Sur La Performance Des Entreprises – L'exemple Tunisien**, Thèse De Doctorat En Sciences Economiques, Université Paris Dauphine, 2009.

2- Gilbert Niyongabo, **Politiques D'ouverture Commerciale Et Développement Economique**, Thèse Doctorat en Sciences Economiques, Université d'Auvergne, Clermont-Ferrand I, 2007.

3- Natalie Zugravu-Solita, **Croissance, Commerce, IDE Et Leur Impact Sur L'environnement (Cas De L'Europe Centrale Et De La Communauté Des Etats Indépendants)**, thèse Doctorat en sciences économiques, université Paris I, 2009.

4- Zouhair Mrabet, **L'impact De L'ouverture Commerciale Sur Le Marche Du Travail Des Pays En Voie De Développement : Le Cas De La Tunisie**, Thèse de doctorat en sciences économiques, Université Paris – EST, 2010.

- **Sites Internet :**

1- Adnani Driss, **Analyse De La Croissance Economique Sectorielle Du Maroc**, lien : http://adnanidriss.centerblog.net/661929-Analyse-de-la-croissance-economique-sectorielle

2- Agence canadienne de développement international, **Favoriser une croissance économique durable** lien : http://www.acdi-cida.gc.ca/acdi-cida/ACDI-CIDA.nsf/fra/NAD-927114950-LKP

3- Aperçu global sur le commerce Maroc-USA, lien : http://www.moroccousafta.com/fr/tradedata.htm

4- Ben Ramadhan Mahmoud, **Commerce Et Stratégie De Développement : Le Cas Tunisien**, Centre Africain De Politique Commerciale, Lien : www.uneca.org/atpc/Work%20in%20progress/53.pdf

5- Centre Marocain de Promotions des Exportations, **qui sommes-nous**, Lien : http://www.marocexport.ma/qui_sommes_nous/qui_sommes_nous.php

6- Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement (CNUCED), lien : www.unctad.org

7- Conseil National Du Commerce Extérieur Marocaine, Lien : http://www.cnce.org.ma/PageFR.aspx?r=84

8- Direction Générale De La Douane Marocaine, **ACCORD DE LIBRE ÉCHANGE MAROC – USA**, lien : http://www.douane.gov.ma/Accords/Detail_Accord.asp?Num=37

9- Entreprise Autonome De Contrôle Et De Coordination Des Exportations, **politique qualité de l'EACCE**, Lien : http://web2.eacce.org.ma/Portals/0/DecisionComite/POLITIQUE_EACCE_PDF.pdf

10- Fonds Monétaire International, lien : www.imf.org

11- Groupe Banque mondiale, lien : www.banquemondiale.org/

12- Hafawa Rebhi**, Rapport de développement humain, La Tunisie est classée 94^{em},** L'économiste Maghrébin, lien : http://www.leconomistemaghrebin.com/article,la-tunisie-est-classee-94eme,531,1.htm

13- Haut commissariat au plan du Maroc, lien : www.hcp.ma/

14- Institut national de la statistique, Tunisie, lien : www.ins.nat.tn

15- Jean Matouk, **Les axes d'une croissance durable**, lien: http://www.wmaker.net/grandparis/clubdsk/Tribunes-Les-axes-d-une-croissance-durable-par-Jean-Matouk_a63.html

16- La Société Marocaine d'Assurance à l'Exportation, **qui sommes-nous**, Lien : http://www.smaex.com/Presentation.php

17- Mahbouli Abderraouf, **L'adhésion De La Tunisie A L'OMC**, http://www.cedroma.usj.edu.lb/pdf/omc/Mahbouli.pdf

18- Ministère Du Commerce Extérieur, **Macro Trade-Info**, étude n° 1, février 2010, Lien : http://www.maroc-trade.gov.ma/veilleanalyse/maroctradeinfo/Pages/default.aspx

19- Mohamed Saïd Saadi, **Le Maroc à l'OMC : une adhésion à risques,** Lien : http://www.cedroma.usj.edu.lb/pdf/omc/Saadi.pdf

20- Morad El Khezzari, **Zone arabe de libre-échange : Enfin opérationnelle !**, L'Economiste, Édition N° 1942 du 20/01/2005, lien : http://www.leconomiste.com/article/zone-arabe-de-libre-echange-enfin-operationnelle

21- Office National des Statistiques, Algérie, lien : www.ons.dz
22- Organisation internationale du Travail, lien : www.ilo.org
23- Organisation mondiale du commerce, lien : www.wto.org

24- Touhami Abdelkhalek, **Libéralisation Commerciale Et Pauvreté Au Maroc**, Lien : http://www.pep-net.org/fileadmin/medias/pdf/files_events/4th_colombo/touhami-pa.pdf

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
	الفصـــــــل الأول	
01	مثال توضيحي لتكاليف الإنتاج للوحدة الواحدة من القمح والسيارات في دولتين	08
02	نمو التجارة الدولية والناتج العالمي (PIB) بين 1950 - 2009 بالنسبة المئوية	44
	الفصـــــــل الثاني	
03	تطور مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 1980- 1989 بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي	72
04	تطور مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 1990- 1999 بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي	73
05	تطور مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2000- 2009 بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي	74
06	تطور البنية السلعية للواردات الجزائرية بين 1996- 2006 بالنسبة المئوية من إجمالي الواردات	77
07	تطور البنية السلعية للصادرات الجزائرية بين 1996- 2006 بالنسبة المئوية من إجمالي الواردات	77
08	تطور مؤشرات التجارة الخارجية التونسية للفترة 1980- 1989 بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي	89
09	تطور مؤشرات التجارة الخارجية التونسية للفترة 1990- 1999 بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي	91
10	تطور مؤشرات التجارة الخارجية التونسية للفترة 2000- 2009 بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي	92
11	تطور البنية السلعية للواردات التونسية بين 1993- 2010 بالنسب المئوية	94
12	تطور البنية السلعية للصادرات التونسية بين 1993- 2010 بالنسب المئوية	95
13	تطور مؤشرات التجارة الخارجية المغربية للفترة 1980- 1989 بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي	106
14	تطور مؤشرات التجارة الخارجية المغربية للفترة 1990- 1999 بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي	107
15	تطور مؤشرات التجارة الخارجية المغربية للفترة 2000- 2009 بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي	108
16	تطور البنية السلعية للواردات المغربية بين 1990- 2010 بالنسب المئوية	111
17	تطور البنية السلعية للصادرات المغربية بين 1990- 2010 بالنسب المئوية	112
	الفصـــــــل الثالث	
18	تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-1999)	126
19	تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2009)	127
20	تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في تونس للفترة (1990-1999)	132
21	تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في تونس للفترة (2000-2009)	133
22	تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في المغرب للفترة (1990-1999)	139

23	تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في المغرب للفترة (2000-2009)	140
24	تطور النمو السكاني في الجزائر بين 2000-2009	153
25	هيكل العمالة الجزائرية حسب القطاعات بين 2003- 2010 بالنسبة المئوية	155
26	إتجاهات دليل التنمية البشرية في الجزائر بين 1980- 2011	157
27	تطور مؤشرات الاستدامة البيئية في الجزائر	158
28	تطور النمو السكاني في تونس بين 2000-2009	163
29	هيكل العمالة التونسية حسب القطاعات بين 2005- 2010 بالنسبة المئوية	164
30	بنية اليد العاملة التونسية حسب المستوى التعليمي بين 2000-2007	164
31	إتجاهات دليل التنمية البشرية في تونس بين 1980- 2011	165
32	تطور مؤشرات الاستدامة البيئية في تونس	166
33	تطور النمو السكاني في المغرب بين 2000-2009	170
34	تطور توزيع العمالة المغربية حسب القطاعات بين 2000-2008	170
35	تطور توزيع اليد العاملة المغربية حسب المستوى التعليمي بين 2000-2008	171
36	إتجاهات دليل التنمية البشرية في المغرب بين 1980- 2011	172
37	تطور مؤشرات الاستدامة البيئية في المغرب	173

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
	الفصـــــــل الأول	
01	تداخل أبعاد التنمية المستدامة	39
02	نمو التجارة الدولية والناتج الداخلي الخام العالمي (PIB) بين 1950 - 2009	44
03	آثار الانفتاح التجاري على البيئة	54
	الفصـــــــل الثاني	
04	تطور الناتج المحلي الإجمالي وعناصر التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 1980 – 1989	72
05	تطور الناتج المحلي الإجمالي وعناصر التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 1990 – 1999	74
06	تطور الناتج المحلي الإجمالي وعناصر التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2000 – 2009	75
07	متوسط حصة أهم الموردين من الواردات الجزائرية بين 1992- 2006 بالنسب المئوية	76
08	متوسط حصة أهم الدول المستوردة للصادرات الجزائرية بين 1992- 2006 بالنسب المئوية	76
09	تطور بنية الصادرات الجزائرية حسب القطاعات بين 1992- 2006 بالنسبة المئوية	78
10	تطور الناتج المحلي الإجمالي وعناصر التجارة الخارجية التونسية للفترة 1980 – 1989	90
11	تطور الناتج المحلي الإجمالي وعناصر التجارة الخارجية التونسية للفترة 1990 – 1999	91
12	تطور الناتج المحلي الإجمالي وعناصر التجارة الخارجية التونسية للفترة 2000 – 2009	92
13	تطور البنية الجغرافية للواردات التونسية بين 1990- 2010 بالنسبة المئوية	93
14	تطور التوزيع الجغرافي للصادرات التونسية بين 1990- 2010 بالنسبة المئوية	94
15	تطور التوزيع القطاعي للصادرات التونسية بين 1993- 2010 بالنسبة المئوية	95
16	تطور الناتج المحلي الإجمالي وعناصر التجارة الخارجية المغربية للفترة 1980 – 1989	106
17	تطور الناتج المحلي الإجمالي وعناصر التجارة الخارجية المغربية للفترة 1990 – 1999	107
18	تطور الناتج المحلي الإجمالي وعناصر التجارة الخارجية المغربية للفترة 2000 – 2009	109
19	تطور التوزيع الجغرافي للواردات المغربية بين 1990- 2010 بالنسب المئوية	110
20	تطور التوزيع الجغرافي للصادرات المغربية بين 1990- 2010 بالنسب المئوية	111
21	تطور بنية الصادرات المغربية حسب القطاعات بين 2006- 2009 بالنسب المئوية	113
	الفصـــــــل الثالث	
22	توزيع بنية القيمة المضافة الإجمالية في الجزائر حسب القطاعات للفترة 1990- 1999	128

23	توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الجزائري للفترة 1990- 1999	128
24	توزيع بنية القيمة المضافة الإجمالية في الجزائر حسب القطاعات للفترة 2000- 2009	129
25	توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الجزائري للفترة 2000- 2009	129
26	توزيع بنية القيمة المضافة الإجمالية في تونس حسب القطاعات للفترة 1990- 1999	134
27	توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي التونسي للفترة 1990- 1999	135
28	توزيع بنية القيمة المضافة الإجمالية في تونس حسب القطاعات للفترة 2000- 2009	135
29	توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي التونسي للفترة 2000- 2009	136
30	توزيع بنية القيمة المضافة الإجمالية في المغرب حسب القطاعات للفترة 1990- 1999	141
31	توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي المغربي للفترة 1990- 1999	141
32	توزيع بنية القيمة المضافة الإجمالية في المغرب حسب القطاعات للفترة 2000- 2009	142
33	توزيع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي المغربي للفترة 2000- 2009	142
34	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية بين 1990- 2009 (بالدولار الأمريكي)	143
35	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية (تعادل القدرة الشرائية)	144
36	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الدول المغاربية بين 1990- 2009 (%)	145
37	متوسط مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي في الدول المغاربية بين 1990- 2009 (%)	146
38	تطور معدل النمو ودرجة الانفتاح التجاري في الجزائر بين 1990- 2009	149
39	تطور نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بين 1990- 2009	151
40	تطور معدل التغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر بين 1990- 2009 (%)	151
41	تطور نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بين 1990- 2009	152
42	تطور بنية القوة العاملة الجزائرية حسب المستوى التعليمي بين 2003- 2007	155
43	تطور معدلات البطالة في الجزائر بين 1990- 2009	156
44	تطور معدل النمو ودرجة الانفتاح التجاري في تونس بين 1990- 2009	160
45	تطور نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي في تونس بين 1990- 2009	161
46	تطور معدل التغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك في تونس بين 1990- 2009 (%)	161
47	تطور نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في تونس بين 1997- 2009	162
48	تطور معدلات البطالة في تونس بين 1990- 2009	165
49	تطور معدل النمو ودرجة الانفتاح التجاري في المغرب بين 1990- 2009	167
50	تطور نسبة رصيد الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب بين 1990- 2009	168

51	تطور معدل التغير السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك في المغرب بين 1990- 2009 (%)	168
52	تطور نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في المغرب بين 1990- 2009	169
53	تطور معدلات البطالة في المغرب بين 1996- 2009 بالنسبة المئوية	172

الفهرس العام

الفهرس العام:

العنوان	الصفحة
مقدمة عامة	أ ... ز
الفصل الأول: التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي المستدام	01
تمهيـــــــــــد	01
المبحث الأول: التجارة الخارجية، مفهومها، سياساتها وتنظيمها	02
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	02
المطلب الثاني: نظريات التجارة الدولية	06
المطلب الثالث: السياسات التجارية الدولية	16
المطلب الرابع: تنظيم التجارة الدولية	21
المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي المستدام.....	26
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.....	26
المطلب الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي.....	33
المطلب الثالث: مفاهيم في التنمية المستدامة.....	37
المطلب الرابع: النمو الاقتصادي المستدام.....	40
المبحث الثالث: تحليل آثار تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام	44
المطلب الأول: آثار تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.....	44
المطلب الثاني: آثار تحرير التجارة الخارجية على اللامساواة في التوزيع	47
المطلب الثالث: آثار تحرير التجارة الخارجية على البيئة.....	52
خلاصـــــــة الفصـــل	57
الفصل الثاني: سياسات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، تونس والمغرب	58
تمهيـــــــــــد.....	58
المبحث الأول: سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	59
المطلب الأول: تطور السياسة التجارية الخارجية في الجزائر قبل الشروع في تحريرها	59
المطلب الثاني: إجراءات تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	64
المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية.....	70

المطلب الرابع: أهم الإلتزامات التجارية الدولية للجزائر في ظل الإنفتاح التجاري	79
المبحث الثاني: سياسة تحرير التجارة الخارجية في تونس	83
المطلب الأول: تطور سياسة التجارة الخارجية في تونس قبل تحريرها (1956 - 1986).....	83
المطلب الثاني: تحرير التجارة الخارجية التونسية بعد 1985	85
المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشرات التجارة الخارجية التونسية	89
المطلب الرابع: أهم الإلتزامات التونسية الدولية في ظل الإنفتاح التجاري	97
المبحث الثالث: سياسة تحرير التجارة الخارجية في المغرب	99
المطلب الأول: تنظيم التجارة الخارجية المغربية قبل تحريرها (1956 - 1983).....	99
المطلب الثاني: إجراءات تحرير التجارة الخارجية المغربية بعد 1983.....	101
المطلب الثالث: تحليل تطور مؤشرات التجارة الخارجية المغربية.....	105
المطلب الرابع: أهم الإلتزامات المغربية الدولية في ظل الإنفتاح التجاري.....	114
المبحث الرابع: مقارنة بين سياسات تحرير التجارة الخارجية في الدول المغاربية.....	118
المطلب الأول: المقارنة على أساس إجراءات تحرير التجارة الخارجية.....	118
المطلب الثاني: المقارنة على أساس تطور مؤشرات التجارة الخارجية.....	119
المطلب الثالث: المقارنة على أساس الإلتزامات التجارية الدولية.....	120
خلاصـــــــة الفصـــل.....	122
الفصل الثالث: النمو الإقتصادي وتأثره بالسياسات التجارية في الجزائر، تونس والمغرب	123
تمهيـــــــــــد.....	123
المبحث الأول: النمو الإقتصادي المستدام في الدول المغاربية.....	124
المطلب الأول: تحليل النمو الإقتصادي في الجزائر.....	124
المطلب الثاني: تحليل النمو الإقتصادي في تونس.....	131
المطلب الثالث: تحليل النمو الإقتصادي المغربي.....	137
المطلب الرابع: مقارنة بين أداء الدول المغاربية في إطار النمو الاقتصادي المستدام.....	143
المبحث الثاني: تقييم آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو المستدام في الدول المغاربية.....	149
المطلب الأول: تقييم آثار سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو المستدام في الجزائر.....	149
المطلب الثاني: تقييم آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو المستدام في تونس.....	160
المطلب الثالث: تقييم آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو المستدام في المغرب.....	167

المبحث الثالث: مقارنة بين آثار السياسات التجارية على النمو المستدام في الدول المغاربية.....	174
المطلب الأول: المقارنة على مستوى الجانب الاقتصادي للنمو المستدام.....	174
المطلب الثاني: المقارنة على مستوى الجانب الإجتماعي للنمو المستدام.....	177
المطلب الثالث: المقارنة على مستوى الجانب البيئي للنمو المستدام.....	179
خلاصة الفصـــــل.....	181
الخـــــــــــاتمة.....	182
قائمة المراجع.....	184
فهرس الجداول والأشكال	191
الفهرس العام	196

الملخّص:

كان وراء توجهات الدول النامية لتحرير مبادلاتها التجارية عاملين رئيسيين، الأول يتعلق بعدم تحكمها في التوازنات المالية الكبرى مما دفع بها للعمل بوصفات المؤسسات المالية والنقدية الدولية، أما الثاني فكان بدافع المكاسب التي يقدمها النظام التجاري المتعدد الأطراف. لكن سياسات تحرير التجارة التي تم تبنيها لم تكن أحادية التوجه و لم تكن عديمة الآثار، بل كان لها آثار ملموسة خاصة على مستوى مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي ومن ضمنها معدلات النمو. من جهتها، سعت الدول المغاربية باعتبارها من الدول النامية الطموحة في إطار تجسيد دعائم النظام التجاري المتعدد الأطراف إلى محاولة الاستفادة من حيثيات هذا الأخير، حيث تبنت سياسات تحرير التجارة الخارجية وحاولت توجيهها لخدمة استدامة النمو الاقتصادي فيها، لكن ما تبين على أرض الواقع هو أن تأثر هذا الأخير في جوانبه الأساسية بتوجه حاسم مثل تحرير التجارة الخارجية لم يكن في مستوى تطلعات تلك الدول، و لم تكن السياسات التجارية المتبعة في خدمة النمو المستدام على حد سواء.

بناءً على تلك الاعتبارات كان على دول المغرب العربي أن تسعى جاهدة وراء تفعيل كل من سياسات تحرير التجارة الخارجية واستدامة النمو الاقتصادي، ويعتبر الحكم الراشد وجودة المؤسسات من أهم المقاربات في هذا الإطار.

الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة الخارجية، التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي المستدام، الدول المغاربية.

Abstract :

There were two key factors which dominated the trends of developing countries to liberalize its trade transactions, the first concerns the non-control over financial balances, forcing them to work as recommended by international financial and monetary institutions, the second was motivated by the gains offered by the multilateral system. But trade liberalization policies that have been adopted had multiple effects; this has had a significant impact especially on the level of macro-economic performance indicators, including growth rates. Like all developing countries, Maghreb countries tried to benefit from the aspects of the multilateral trade system by adopting foreign trade liberalization policies and trying to orient them to serve economic growth sustainability, but what really happened is that the effects of trade policies adopted in these countries were not in the level of their aspirations.

According these considerations, the Maghreb countries should strive to enhance each of the liberalization policies, foreign trade and economic growth sustainability. Governance and quality of institutions are the most important approaches in this framework.

Keywords: *Foreign Trade Liberalization, Sustainable Development, Sustainable Economic Growth, Maghreb countries.*

الملخّص:

كان وراء توجهات الدول النامية لتحرير مبادلاتها التجارية عاملين رئيسيين، الأول يتعلق بعدم تحكمها في التوازنات المالية الكبرى مما دفع بها للعمل بوصفات المؤسسات المالية والنقدية الدولية، أما الثاني فكان بدافع المكاسب التي يقدمها النظام التجاري المتعدد الأطراف. لكن سياسات تحرير التجارة التي تم تبنيها لم تكن أحادية التوجه و لم تكن عديمة الآثار، بل كان لها آثار ملموسة خاصة على مستوى مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي ومن ضمنها معدلات النمو. من جهتها، سعت الدول المغاربية باعتبارها من الدول النامية الطموحة في إطار تجسيد دعائم النظام التجاري المتعدد الأطراف إلى محاولة الاستفادة من حيثيات هذا الأخير، حيث تبنت سياسات تحرير التجارة الخارجية وحاولت توجيهها لخدمة استدامة النمو الاقتصادي فيها، لكن ما تبين على أرض الواقع هو أن تأثر هذا الأخير في جوانبه الأساسية بتوجه حاسم مثل تحرير التجارة الخارجية لم يكن في مستوى تطلعات تلك الدول، و لم تكن السياسات التجارية المتبعة في خدمة النمو المستدام على حد سواء.

بناءً على تلك الاعتبارات كان على دول المغرب العربي أن تسعى جاهدة وراء تفعيل كل من سياسات تحرير التجارة الخارجية واستدامة النمو الاقتصادي، ويعتبر الحكم الراشد وجودة المؤسسات من أهم المقاربات في هذا الإطار.

الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة الخارجية، التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي المستدام، الدول المغاربية.

Abstract :

There were two key factors which dominated the trends of developing countries to liberalize its trade transactions, the first concerns the non-control over financial balances, forcing them to work as recommended by international financial and monetary institutions, the second was motivated by the gains offered by the multilateral system. But trade liberalization policies that have been adopted had multiple effects; this has had a significant impact especially on the level of macro-economic performance indicators, including growth rates. Like all developing countries, Maghreb countries tried to benefit from the aspects of the multilateral trade system by adopting foreign trade liberalization policies and trying to orient them to serve economic growth sustainability, but what really happened is that the effects of trade policies adopted in these countries were not in the level of their aspirations.

According these considerations, the Maghreb countries should strive to enhance each of the liberalization policies, foreign trade and economic growth sustainability. Governance and quality of institutions are the most important approaches in this framework.

Keywords: *Foreign Trade Liberalization, Sustainable Development, Sustainable Economic Growth, Maghreb countries.*